



دراسة

الواقع اللُّفوي للُّغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

١٤٤٦هـ/٢٠٢٥م

إصدار مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

دراسة

الواقع اللغوي للغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

١٤٤٦هـ/٢٠٢٥م

إصدار مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
بمجلس التعاون لدول الخليج العربية

اسم الكتاب: الواقع اللغوي للغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الرقم الدولي: ١-١٨٧-١-٩٩٩٩٢-٩٧٨
رقم الإيداع: ٢٠٢٤/٨١٨٠ م
الطبعة الأولى: ١٤٤٦هـ - ٢٠٢٥ م
نُشر في مسقط، سلطنة عُمان

الناشر:

مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب (٥٣٩) مسقط، سلطنة عُمان

هاتف: ٢٤٩٦٨٨٧٠ (+٩٦٨) فاكس: ٢٤٦٠٧٥٥٠ (+٩٦٨)

البريد الإلكتروني: ctapa@gccsg.org

الموقع الإلكتروني:

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/GeneralSecretariat/SectorsSites/GCCTAB/Pages/Home1.aspx>

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ويُمنع استخدام أي من المواد التي يتضمنها الكتاب أو استنساخها أو نقلها كلياً أو جزئياً في أي شكل وبأية وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي أو التسجيل أو أي نظام من نظم تخزين المعلومات أو استرجاعها إلا بإذن خطي من الناشر.

فريق العمل

الإشراف العلمي

أ.د. عبدالله بن سيف التوبي
د. علي بن محمد العمري

أ.د. محمود بن عبدالله المحمود
أ.د. عبدالله بن عبدالرحمن البريدي
أ. سمية بنت سليمان السليمانى

محرر المشروع:

د. محمد بن عبدالرحمن القرشي

الفريق البحثي:

أ.د. ياسر بن أحمد جمعة
د. علي بن حمد الفارسي
د. عبدالله بن عيسى السرحان

د. علي بن تميم
د. سعيد بن علي آل الاصلع
د. رامي نزيه أبو شهاب
د. محمد بن عبدالرحمن القرشي

المتابعة والتنسيق الإداري:

أ. يحيى بن ناصر البوصافي
أ. سعود بن عبدالله الرويع

أ. سمية بنت سليمان السليمانى
أ. سالم بن محمد الحجري



المحتويات

٧	كلمة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
٩	كلمة مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
١٢	مقدمة
١٦	مدخل إلى الدراسة
٢٣	الواقع اللغوي للغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة
٦٩	الواقع اللغوي للغة العربية في مملكة البحرين
١٢١	الواقع اللغوي للغة العربية في المملكة العربية السعودية
١٧٧	الواقع اللغوي للغة العربية في سلطنة عمان
٢٢٧	الواقع اللغوي للغة العربية في دولة قطر
٢٧٩	الواقع اللغوي للغة العربية في دولة الكويت
٣٢٣	نظرة شمولية لواقع اللغة العربية في دول مجلس التعاون
٣٣١	توصيات الدراسة
٣٣٩	تعريف موجز بالباحثين





كلمة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية

تأخذ اللغة موقعاً رئيساً في الوعي الجمعي للدول والشعوب، إذ تُشكّل فيه منطلقاً لبناء هوية الفرد وتحديد ملامح المجتمع، ووسيلةً للتعبير عن الهوية، ووعاءً للثقافة والقيم؛ لذلك لا عجب أن تُعنى دول مجلس التعاون الخليجي باللغة العربية بوصفها عمقاً تاريخياً للجزيرة العربية وحضارتها، وأداة رئيسة في صنْع المستقبل، ودعم المستهدفات التنموية والثقافية.

ولعلّ أفضل تمثيل لهذه العناية التي توليها دول مجلس التعاون الخليجي للغة العربية، ما تقوم به المملكة العربية السعودية من رعاية وتأسيس للجهود المؤسسية التي تسعى إلى دعم اللغة العربية، وتأكيد موقعها الحضاري المؤثر بين لغات العالم، ومن ذلك تنويع الأعمال السعودية الممتدة من خلال تأسيس مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الذي يتشرف منسوبوه بما يجدونه من دعم ومساندة من سمو وزير الثقافة رئيس مجلس الأمناء -سَلَّمه الله، وما يضطلع به المجمع من مشروعات طموحة تُعنى بخدمة اللغة العربية في مجالات التخطيط والسياسة اللغوية، والحوسبة اللغوية، والبرامج الثقافية، والبرامج التعليمية.

ومن أبرز هذه المشروعات التي يريعاها المجمع المبادرات البحثية التي تخدم قضايا اللغة العربية، وتُعزّز مكانتها محلياً وإقليمياً وعالمياً. وإيمان المجمع بأهمية دراسة واقع اللغة العربية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وضرورة التعاون مع المنظمات المحلية والإقليمية في هذا الصدد؛ فقد أشرف على إعداد دراسات لواقع اللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي ضمن تعاون مميز مع مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي؛ سعياً للوصول إلى فهم دقيق لواقع اللغة العربية في دول مجلس التعاون، ومعرفة الفرص والتحديات التي تواجهها، وإسهاماً في تمكين الجهود التي تقوم بها الدول الخليجية ومؤسساتها لخدمة اللغة العربية.

والمجمع إذ يُقدِّم هذه الدراسة النوعية؛ ليشكر أعضاء الفريق العلمي والبحثي على ما بذلوه من جهدٍ في دراسة واقع اللغة العربية، والشكر موصولٌ كذلك لمركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية، ممثلاً في سعادة مديره أ. د. عبد الله بن سيف التوبي، على هذا التعاون المثمر بين المركز والمجمع. سَدَّ اللهُ الخُطى، وبارَك في الجهود.

الأمين العام لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية
أ. د. عبد الله بن صالح الوشمي





كلمة مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية

الحمدُ لله على آلائه، وله الفضلُ على نعمائه، والصلاةُ والسلامُ على محمدِ النبيِّ العربيِّ الهادي في أرضه وسمائه، وعلى آله وصحبه وأوليائه، أمَّا بعدُ،

فلا يختلفُ اثنان على أهمية اللغة في الحياة؛ إذ إنها أعظمُ وسيلة يعمدُ إليها الإنسان في التواصل مع الآخرين، وإحداثِ الفهم والإفهام. وتلك أهمُّ وظيفة لأيِّ لغةٍ على وجه البسيطة. والحالُ أكثرُ وضوحًا عندما نتكلّم عن لغة تعدُّ من أقدم اللغات السّامية، وهي اللغة التي استطاعت أن تحمّل آخر الكتب السماويّة المنزلة إلى الثقلين، ألا وهو القرآن الكريم. فكانت رسالة الإسلام بين الناس بحروفٍ عربيّة. وقد تُنوّقت هذه الرسالة من الخلف إلى السلف عبر الإرث الحضاريّ العظيم من الكتب والمجلدات والموسوعات.

ويستعملُ اللغة العربيّة اليوم ما يقارب خمسمائة مليون إنسانٍ على وجه البسيطة، ويتحدّث بها الناس في اثنتين وعشرين دولة عربية، منها ست دول خليجيّة. فهي لغةٌ جامعة -بنمطها الفصيح واللهجي- لهذه الأمة العظيمة. وهذا شأنٌ عزّز الاعتراف الدوليّ بها؛ لتكون لغةً رسميّة سادسة في منظمة الأمم المتحدة منذ العام ١٩٧٣م. وتعدُّ اللغة العربيّة -بفضل الله- من القواسم المشتركة بين أبناء الخليج؛ فالدين واحد، والتاريخ واحد، واللغة واحدة. وهي في الآن ذاته، اللغة الرسميّة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة.

وتحظى اللغة العربيّة باهتمام كبير من لدن أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس. وقد جاء إنشاء مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربيّة، واعتماد التنظيم الداخلي للمركز في القمة الأربعين للمجلس الأعلى / ديسمبر ٢٠١٩م؛ لبيهرن على هذا الحرص، وهو جهازٌ يتبع الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيّة، وتُشرف عليه وزارات الثقافة بدول المجلس.

وتأتي دراسة الواقع اللغوي للغة العربية في دول مجلس التعاون؛ تنفيذًا لقرار أصحاب السمو والمعالي وزراء الثقافة في اجتماعهم السابع والعشرين (١١ أكتوبر ٢٠٢٣م - مسقط) الذي جاء نصه كالتالي: «تكليف مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية بإعداد دراسة عن الواقع اللغوي للعربية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بالمملكة العربية السعودية».

وتهدف هذه الدراسة إلى وصف واقع اللغة العربية في كل دولة من دول مجلس التعاون. وقد جرى ترشيح عدد من الباحثين المميزين لإنجاز دراسة واقع اللغة العربية في كل دولة خليجية في خمسة محاور، وقد حددت هذه المحاور ضمن مجالات استعمال اللغة العربية في كل دولة خليجية، وهي؛ التشريعات اللغوية والمؤسسات الوطنية اللغوية في الدولة، واللغة العربية في الخطاب الإعلامي للدولة، واللغة العربية في النظام التعليمي للدولة، واللغة العربية في الفضاء التقني، واللغة العربية في الفضاء العام. وأخيرًا، الفرص والتحديات والتوصيات.

واختتمت الدراسة في الدولة الواحدة بنقاش حول أبرز التحديات والتوصيات؛ لتستخلص من ذلك توصيات عامة تُعين الدول الأعضاء على توحيد مبادئ العمل الخليجي المشترك في خدمة اللغة العربية ورعايتها في المنطقة من جهة، وتعين مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية على توحيد الجهود والتنسيق وإحداث التعاون بين الدول الأعضاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة أخرى.

وقد جاء التعاون بين مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية ومجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية على إنجاز هذه الدراسة؛ ليدل على اهتمام الجهتين بدراسة الوضع اللغوي للغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من جهة، والانطلاق من توصيات هذه الدراسة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة نقاط الضعف التي تتعرض لها اللغة العربية في المنطقة، وترقية نقاط القوة التي من شأنها أن تتحوّل إلى لبنات بناء خلاقة تستمر بها اللغة العربية في الساحة اللغوية العالمية من جهة أخرى. ويأمل



المركز أن تكون هذه الدراسة باكورة التعاون في مجال الدراسات والبحوث مع المجمع نحو تعاون مستمر في مجالات أخرى ومسارات تترى. وفي هذا السياق تتوجه الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ممثلة في مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية بالشكر الجزيل والثناء العميم لمجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بالمملكة العربية السعودية، ممثلاً في سعادة الأمين العام أ.د. عبدالله بن صالح الوشمي، على جهودهم في إعداد الدراسة على أكمل وجه وأنصح فكر، وإفادة المجتمع بها، والشكر موصول كذلك لأعضاء الفريق العلمي والبحثي.

وختاماً، فإن المركز يدعو المهتمين والمختصين والباحثين بشأن اللغة العربية في القطاعات والمؤسسات والمراكز والمكاتب الحكومية والخاصة لقراءة هذه الدراسة، وتصفح ما جاء فيها من تفاصيل مهمة، والاستفادة من المستخلص الشمولي للتوصيات الواردة فيها، التي من شأنها أن تحسّن من واقع اللغة العربية، وتعالج بعض تحدياتها وتزيد من مكتسباتها؛ كل ذلك من أجل تحقيق أهداف العمل الخليجي المشترك.

والله من وراء القصد

مدير مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية
أ.د. عبدالله بن سيف التوبي



مقدمة

اللغة العربية مركزية في تشكيل هوية دول مجلس التعاون الخليجي، وأساس تنطلق منها شعوبها في التفاعل مع ثقافتها وواقعها ومستقبلها، ومنطلق رئيس لتقديم إسهاماتها الحضارية للعالم؛ في قوالب تنموية مبتكرة مستدامة. ولما كانت كذلك، فقد عرفت هذه الدول عن نفسها بنسبتها العربية، وأثبتت اللغة العربية لغتها الرسمية في وثائقها الأساسية تأكيداً لأهميتها، وأولتها اهتماماً بالغاً على شتى الأصعدة.

ولما كان من ضروريات التخطيط اللغوي لشؤون اللغة العربية أن ينطلق التخطيط من دراسة دقيقة للواقع اللغوي للعربية في المجالات المختلفة، وتحديد نقاط القوة والتحديات التي تواجهها في تلك المجالات؛ فقد جاء مشروع دراسة واقع اللغة العربية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليُقدِّم للقائمين على التخطيط اللغوي لشؤون اللغة العربية وصفاً لواقع اللغة العربية في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، ودراسة حالتها في المجالات الأساسية: التشريعات اللغوية، والإعلام، والتعليم، والفضاء التقني، والفضاء العام. وهذه الدراسة مهمة؛ إذ إنها تسدُّ احتياجاً بحثياً وميدانياً في دراسة واقع اللغة العربية، وتسهم في إمداد صانعي القرار والمشتغلين بشؤون التخطيط اللغوي بتصور وافٍ عن حالة اللغة العربية. وتأتي هذه الدراسة الشمولية إيماناً من مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ومركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية بأهمية الفهم الدقيق لواقع اللغة وأثره في رسم مستقبل المشاريع والمبادرات التي تهتم بشأن اللغة العربية والكيفيات المثلى لتثمينها في: سياقات الحياة والعلم والتقنية والتنمية.



ولتحقق هذه الدراسة هدفها في دراسة واقع اللغة العربية في المجالات المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد التحديات التي تواجهها، وطرح التوصيات التي تعالج هذه التحديات؛ قام المجمع والمركز ببناء إطار علمي نظري يهدف إلى توحيد الهيكل العلمي للدراسات وتوجيه الباحثين لينظروا بتعمق في واقع اللغة العربية في عدد من المجالات؛ شملت واقع التشريعات اللغوية في دول الدراسة وجهود المؤسسات اللغوية التي تعمل على خدمة اللغة العربية، وحضور اللغة وموقعها في الخطاب الإعلامي في وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، وواقع اللغة العربية في المنظومة التعليمية وحضورها في التعليم العام والتعليم الجامعي والبحث العلمي، وواقع اللغة العربية في الفضاء العام والفضاء التقني، ثم استخلصت الدراسات التحديات والفرص والتوصيات المسهمة في تفعيل اللغة العربية في السياقات التنموية بشتى أبعادها.

تأتي هذه الدراسة في سياق المشاريع التي يقوم عليها مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية من دعم الأبحاث والدراسات النوعية ذات الطابع الميداني في شأن التخطيط والسياسة اللغوية، بالتعاون مع مركز الترجمة والتعريب والاهتمام بالعربية التابع للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد انطلق مشروع الدراسة بقرار من أصحاب السمو والمعالي وزراء الثقافة في اجتماعهم السابع والعشرين (١١ أكتوبر ٢٠٢٣م - مسقط)، بتكليف مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية بإعداد دراسة عن الواقع اللغوي للعربية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتعاون مع مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية بالمملكة العربية السعودية. وقد أعد المجمع الإطار العلمي الرئيس للدراسة مشكوراً، وأتاح للباحثين الوصول إلى قواعد بيانات السياسات والتشريعات اللغوية التي تتضمن بيانات معمقة حول السياسات اللغوية في دول مجلس التعاون الخليجي، لتمثل منطلقات رئيسة للدراسات المستهدفة.

وعلى الصعيد الشخصي، فأنا أعتزُّ بالثقة التي أولاني إياها المجمع من خلال إتاحة الفرصة لتحرير هذه الدراسة، والثقة التي منحني إياها الزملاء الباحثون في هذه الدراسة من خلال تعاونهم وقبولهم لطلب الإسهام فيها، وإثرائهم لهذا الموضوع من خلال أبحاثهم وتداولهم لقضاياها.

وفي ختام هذه المقدمة، أشكرُ مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية على الجهود المتفانية التي يُقدِّمها لخدمة العربية ودعم قضاياها، وأخصُّ بالشكر سعادة الأمين العام للمجمع أ.د. عبدالله بن صالح الوشمي، والشكر موصول لسعادة رئيس قطاع التخطيط والسياسة اللغوية أ.د. محمود بن عبدالله المحمود؛ لثقتهم ومتابعتهم ودعمهم لهذا المشروع. وأشكرُ مركز الترجمة والتعريب والاهتمام بالعربية لإسهاماته العلمية، وجهوده المبذولة في التنسيق والمتابعة مع الدول أعضاء المركز، وأخصُّ بالشكر سعادة مدير المركز أ.د. عبد الله بن سيف التوبي لدعمه ومتابعته.

المحرر





مدخل إلى الدراسة

تُشكّل اللغة العربية محوراً رئيساً يُبرز هوية دول مجلس التعاون، ويُعبّر عن ثقافتها وروحها، ومكتسباً تحافظ عليه هذه الدول في سعيها للتنمية والازدهار والقوة والسيادة، واللغة العربية -إلى جانب السمات المشتركة الأخرى، مثل: العقيدة الإسلامية، والمصير المشترك، ووحدة الهدف التي تربط الدول الست- لغةٌ تجمع شعوب هذه الدول وقادتها، وتعكس تاريخها، وتمثّل حضارتها ومستقبلها. ولذلك، فقد عُيّنت دول مجلس التعاون جميعها بشأن اللغة العربية وأولتها اهتماماً كبيراً، وانعكس هذا الاهتمام على التشريعات التي سنّتها، والأنظمة التعليمية، والخطاب الإعلامي، والفضاء العام، وسعت جاهدةً لأن يكون لها حضورٌ فاعلٌ في القطاع التقني.

والناظر في الدساتير وأنظمة الحكم التي انطلقت منها دول مجلس التعاون يجد فيها بشكل جلي المركزية التي توليها تلك الوثائق للغة العربية بصفتها مُحدِّداً رئيساً للهوية، ومُشكلاً محورياً للثقافة، ووسيلةً معتمدةً للتواصل والتفاعل في المجتمع. وقد جاءت اللغة العربية في تلك الوثائق كلها لغةً رسميةً أصيلةً لا تزاحمها لغةٌ أخرى. ورغم ذلك، فإن دول مجلس التعاون لم تكن بمعزل عن التأثير اللغوي الناتج عن اتصال العالم ببعضه على نحو غير مسبوق، وتفاعل القوى السياسية والثقافية والاقتصادية والتقنية حول العالم، وما تلقّيه من ظلال على واقع اللغة.

وقد نتج عن الاهتمام الذي توليه دول مجلس التعاون من اهتمام باللغة العربية سياساتٌ وأنظمةٌ وتشريعاتٌ تسعى لتنظيم شؤون اللغة العربية في المجالات المختلفة، ونتج عنها مشاريعٌ ومبادراتٌ وجهودٌ مؤسسية لخدمة اللغة العربية ودعم احتياجاتها، والحاجة ملحةٌ ومستمرةٌ لدراسة مدى انعكاس هذا الاهتمام على واقع اللغة العربية، والنظر في مواطن التحسين والقصور.



ولأجل الحصول على تصوُّر دقيق لواقع اللُّغة العربية في دول مجلس التعاون، والجهود المبذولة لخدمتها، ومعرفة التحديات التي تعترضها، والفرص التي يمكن اغتنامها لتحقيق أهداف الدول التنموية وتعزيز مكتسباتها الثقافية والاجتماعية؛ فقد جاءت الدراسات التي تضمَّنها هذا المشروع لتتطرَّع بعين فاحصة إلى الجوانب المختلفة التي تتفاعل فيها اللُّغة، بما يجعلها بنتائجها وإشاراتها وتوصياتها منصَّةً منهجيةً صلبة لرسم السياسات وانتقاء الإستراتيجيات واتخاذ القرارات والممارسات حيال تفعيل الدور التنموي والحضاري للغة العربية في دول مجلس التعاون، والسعي لرفع كفاءة الجهود الناهضة بشأن العربية وخدمتها.

وتأتي هذه الدراسات إيماناً من مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ومركز الترجمة والعريب والأهنام باللغة العربية بأهمية الدراسات البحثية الجادة التي تُشخِّص واقع اللُّغة العربية وأثرها في خدمة جهود العاملين على تعزيز واقع اللغة العربية في نفوس أبنائها، وترسيخ موقعها في تشكيل هوية وثقافة الشعوب العربية، وتقديمها للعالم لغةً تاريخاً مُبهر ومستقبل واعد مزهر.

منهجية الدراسات

أفادت دراسات الواقع اللغوي للغة العربية للدول الست في هذا المشروع من إطار منهجي موحّد أعدته اللجنة العلمية للمشروع، ليُشكّل هيكله كل دراسة بما يضمن شمولية عناصر الدراسة للمجالات المختلفة، مع إعطاء الباحثين مساحةً داخل هذا الإطار لتحليل الواقع اللغوي، وتقديم وصف له وتشخيص لتحدياته وصياغة التوصيات بناءً عليها. كذلك اختُتمت الدراسات بتحليل موجز للتشريعات اللغوية ومجالاتها على مستوى الدول مجتمعةً، ونظرة شمولية لموقع اللغة العربية بين اللغات الأخرى، والتوصيات التي خلصت إليها الأبحاث في هذه الدراسات. وقد أُعدت هذه الدراسات بناءً على التقارير والدراسات والمصادر المعتمدة، ورُتبت الدراسات وفقاً للترتيب الهجائي لأسماء الدول المعتمد في مجلس التعاون، وسيُرى القارئ تنوعاً مثرياً في طرق معالجة الباحثين لموضوعات هذه الدراسة.

وفيما يلي تفصيل للإطار المتبع في الدراسات:

مقدمة

تُوفّر لمحةً عامةً عن الدولة محل الدراسة، وأبرز المعلومات الديموغرافية عنها، ولمحةً عن علاقة اللغة العربية التاريخية بالدولة.

المحور الأول:

التشريعات اللغوية والمؤسسات الوطنية اللغوية في الدولة

يرصد هذا المحور أبرز التشريعات اللغوية ويحلّلها، ويناقش التشريعات في المجالات المختلفة وانعكاسها على الواقع اللغوي، ويبرز المؤسسات الوطنية المهتمة باللغة العربية وأبرز جهودها.



المحور الثاني:

اللغة العربية في الخطاب الإعلامي للدولة

يبدأ المحور بمقدمة حول تاريخ العمل الإعلامي في الدولة، ثم يدرس واقع اللغة العربية في الإعلام، ويحلل السياسات اللغوية المتعلقة باللغة العربية في الإعلام، ويناقش حضور اللغة العربية بمستوياتها المختلفة في وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، وحضور اللغات الأخرى في وسائل الإعلام، ويناقش حضور اللغة العربية في وسائل الإعلام الحديثة ومنصات الإعلام الرقمي، ووسائل التواصل الاجتماعي.

المحور الثالث:

اللغة العربية في النظام التعليمي للدولة

يبدأ المحور بمقدمة حول تاريخ التعليم اللغوي في الدولة، ثم يدرس واقع اللغة العربية في النظام التعليمي في الدولة، ويحلل السياسات اللغوية والمبادرات التخطيطية المتعلقة باللغة العربية في المؤسسات التعليمية، ويناقش واقع اللغة العربية في التعليم العام الحكومي والخاص والتعليم الدولي، ويناقش واقع اللغة العربية في التعليم الجامعي والدراسات العليا والبحث العلمي.

المحور الرابع:

اللغة العربية في الفضاء التقني

يرصد هذا المحور الجهود المبذولة في التقنية وعلاقتها باللغة العربية، ويستعرض أنشطة البحث والتطوير التي تركز على الحوسبة اللغوية.

المحور الخامس:

اللغة العربية في الفضاء العام

يبدأ المحور الخامس بمقدمة عن اللغة العربية ومستويات استعمالها في الفضاء اللغوي العام، ثم يستعرض واقع الاستعمال اللغوي في الدولة من خلال واقع اللغة في الحياة العامة وواقع اللغة في المستشفيات والرعاية الصحية، والمطارات والفنادق والخدمات العامة، ووسائل النقل العام، ويناقد واقع اللغة العربية في الفن العام وأشكال التعبير الثقافي.

المحور السادس:

الفرص والتحديات والتوصيات

يختتم هذا المحور الدراسة بأبرز النتائج، واستعراض نقاط القوة للغة العربية والفرص الممكنة، واستعراض نقاط الضعف والتحديات التي تواجه اللغة العربية، وأبرز التوصيات.

وقد أتاح المجمع للباحثين في هذه الدراسة نسخاً من بيانات السياسات اللغوية الخاصة بكل دولة من منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية التي جمعت بيانات السياسات اللغوية للدول العربية ضمن منظومة رقمية توثق القرارات اللغوية الصادرة في الدول العربية، وتُصنّفها وفق مجالاتها وتاريخ إصدارها وجهات الإصدار والكلمات المفتاحية ونصوص القرارات، وغيرها من البيانات (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤)؛ لتُساعدهم على دراسة واقع التشريعات اللغوية في الدول التي يدرسونها، وتُمكنهم من تكوين صورة دقيقة عن واقع اللغة العربية في دول مجلس التعاون.



وبناءً على اجتماعات اللجنة الإشرافية لمركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية، وما جرى فيها من مداولات مع مُمثلي دول مجلس التعاون في اللجنة الإشرافية؛ فقد جرى ترشيح عدد من الباحثين المميزين لإنجاز الدراسات، وهم:

- د. علي بن تميم - دولة الإمارات العربية المتحدة.
 - أ.د. ياسر بن أحمد جمعة - مملكة البحرين.
 - د. سعيد بن علي آل الصلح - المملكة العربية السعودية.
 - د. علي بن حمد الفارسي - سلطنة عمان.
 - د. رامي نزيه أبو شهاب - دولة قطر.
 - د. عبدالله بن عيسى السرحان - دولة الكويت.
- إضافةً إلى مُحرِّر الدراسات: د. محمد بن عبدالرحمن القرشي.

فلهم جميعاً وافر التقدير والشكر؛ لجهودهم المتكاملة في إثراء هذه الدراسة الشمولية عن اللغة العربية في دول مجلس التعاون الخليجي.

الواقع اللغوي للغة العربية في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. علي بن تميم

مقدمة

منذ اللحظة الأولى لتأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة، كانت اللغة العربية وثقافتها وقضاياها حاضرةً ضمن أهم ركائز العمل؛ فالدستور الإماراتي المؤقت (١٩٧١م) والدائم (١٩٩٦م) نصَّ على أن دولة الإمارات «جزء من الوطن العربي الكبير، الذي تربطه... (بها) روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك». وجعل الدستور «نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية» أحد أهم أهداف الدولة الاتحادية.

وكرّر المؤسس الشيخ زايد -رحمه الله- في أحاديثه وخطبه ومقابلاته، هذه المعاني التي تُعلي من شأن اللغة العربية وتؤكد أهميتها؛ وهو ما تُرجم إلى سياسات عملية، ومواقف فعلية، ومؤسسات ومبادرات، في مسيرة تنموية جمعت بين الأصالة والمعاصرة، جعلت الإمارات نموذجاً فريداً وإضافةً مميزة إلى سردية الحضارة العربية القائمة على احترام الآخر والتفاعل معه، وهي المكتسبات التي تجلّت وبلغت ذرى مجدها بقيادة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، الذي وضع اللغة العربية موضعها من النسيج المعاصر للهوية الثقافية، واعتنى بها عنايةً بالغةً من خلال مبادرات وجهود حثيثة تبذلها الدولة للحفاظ على اللغة العربية وتمكينها في جوانب الحياة اليومية كافة؛ لتجعلها في المكانة التي تليق بها بين اللغات القادرة على مواكبة موجات التحديث والتطور العالمية.

وقد أخذت الإمارات على عاتقها مهمة النهوض باللغة العربية وتمكينها من خلال إستراتيجية عمل متكاملة تشرف على تنفيذها جهات ومؤسسات وطنية عدة، وأطلقت مبادرات تصب جميعها في مصلحة تمكين اللغة العربية.

وتأكيداً على رفعة المكانة التي تتبوأها اللغة العربية في رؤية القيادة الحكيمة، نظمت وزارة الثقافة والشباب بالشراكة مع مركز أبوظبي للغة العربية بدائرة الثقافة والسياحة في أبوظبي، قمةً سنوية للغة العربية، جاءت دورتها الافتتاحية مصاحبةً لإكسبو دبي، ترجمةً لتوجيهات القيادة الرشيدة في تعزيز اللغة العربية عنصراً أصيلاً من عناصر الهوية الوطنية الإماراتية، والعمل على حفظ مكانتها المجتمعية أداة للتواصل ولغة للتخاطب، وانعقدت دورتها اللاحقة بالتزامن مع اليوم العالمي للغة العربية، تحت رعاية سمو الشيخ خالد بن محمد بن زايد آل نهيان، عضو المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي رئيس مكتب أبوظبي التنفيذي، وكان شعارها الرئيس «اللغة وصناعة الهوية»، في تأكيد واضح على أن اللغة جوهر الهوية. وجاء ذلك في أعقاب تقرير «حالة اللغة العربية ومستقبلها» الذي أطلقته وزارة الثقافة والشباب لترسيخ اللغة العربية بعدها لغة العلم والمعرفة والهوية.

إنّ دولة الإمارات العربيّة المتحدة تتمتع بتاريخ عريق وموقع إستراتيجي، وتنوّع حضاري، وإرادة سامية جعلتها قبلة المتطلّعين إلى حياة تتسم بالإنتاجية والرّفاهية والأمان.

تقع الإمارات في شرق شبه الجزيرة العربيّة، وتصافح الخليج العربيّ وخليج عُمان في الساحل الذي تلتقي على طوله الإمارات السبع المتّحدة، هذا الساحل الذي جذب إليه سُكّان الإمارات ونشأهم على تجارة اللؤلؤ والتعايش مع البر والبحر.



وتسعى دولة الإمارات إلى إرساء تقاليدھا وعاداتھا وإحياء تراثھا، والعمل على تأصيله شكلاً ومضموناً. وفي الوقت نفسه تفتح على المعاصرة والتقنية، وتسهم في صياغتها وتشكيلها بما يجعلها بوصلةً لحاضرٍ سعيدٍ ومستقبلٍ مشرقٍ.

بلغ تعداد سكان الإمارات حتى عام ٢٠٢١م حوالي (٩,٨ ملايين نسمة)، يتوزعون إلى أكثر من مئتي جنسية^(١)، يتعايشون جميعاً في جوٍّ مضمع بالعمل والعطاء والتسامح.

هذا التنوع الكبير يصحبه انفتاح حضاري وتنوع ثري. وتتص المادة السابعة من الدستور الإماراتي على أن «لغة الاتحاد الرسمية هي اللغة العربية»، بوصفها ركيزة من ركائز الهوية الإماراتية الوطنية. وجاء في المادة السادسة من الدستور أن «الاتحاد جزءٌ من الوطن العربي الكبير، تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك. وشعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية».

لقد سعت دولة الإمارات منذ التأسيس إلى الحفاظ على اللغة الأم، وتأكيد وجودها والتواصل من خلالها في مختلف شؤون الدولة، وألحت على ضرورة تنشئة الجيل على حبها وتعلمها، ولم يُستثن من هذا المدارس الدولية، فكانت مادتنا اللغة العربية والتربية الإسلامية حاضرتين حضوراً واضحاً.

^(١) موقع وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة (www.moec.gov.ae).

المحور الأول:

التشريعات اللغوية والمؤسسات الوطنية اللغوية

أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً ملحوظاً باللغة العربية منذ التأسيس؛ إيماناً منها بأن اللغة أساس من أساسات الدولة، ومكوّن من مكوّنات الهوية الوطنية، وهو أمر أعلنته بدايةً في الدستور (١٩٧١م)، ثمّ رسّخته تالياً في عدد من القوانين والتشريعات والأعمال، لعل أهمها «ميثاق اللغة العربية» (٢٠١٢م) الذي أطلقه صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم لحماية اللغة العربية وتعزيزها، وليكون مرجعاً لجميع السياسات والقوانين المتعلقة بذلك، وتأسيس «مركز أبوظبي للغة العربية» الذي بدأ نشاطه عام (٢٠٢٠م) بموجب قانون من رئيس الدولة؛ للنهوض باللغة العربية من خلال عدد من المشاريع والبرامج والفعاليات والإصدارات.

والحق أنّ التّحديات اللغوية التي تواجهها دول مجلس التعاون عامّة، ودولة الإمارات خاصّة، يمكن التغلّب عليها وتجاوزها وتحقيق نتائج فاعلة فيها من خلال القوانين والتشريعات الملزمة، بالإضافة إلى متابعتها وتطويرها بما يخدم مسار اللغة ومسيرتها في شرايين الدولة، وهي تحديات يمكن النظر إليها بوصفها فرصاً في الوقت ذاته، واستثمارها من أجل تطوير مشروعات لغوية تثري ثنائية الأصالة والمعاصرة^(١). ولعلّ أبرز هذه التّحديات هي الازدواجية اللغوية (الفصحى والعامية)، والثنائية اللغوية (العربية والإنجليزية)، والتعدّد اللغوي في التعليم والشارع، والقراءة والتعليم، والتأليف والترجمة والتحقيق والنشر. والأمر كذلك، فإنّ جهوداً كبيرة في دولة الإمارات تُبذل لتشخيص هذه المشكلات، ووضع الحلول المناسبة لها، بما يتلاءم مع الطبيعة الديموغرافية من جهة، ومقتضيات الإرث الوطني والنهوض من جهة أخرى.

(١) تؤمن دولة الإمارات بأهمية التعليم في النهضة وبناء المستقبل؛ فمن أقوال سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم: «أحد أهمّ دروس التاريخ قديماً وحديثاً هو أن نهضة الدول والشعوب والحضارات تبدأ من التعليم، وأن مستقبل الأمم يبدأ من مدارسها». أقوال محمد بن راشد آل مكتوم - الأمة، المكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، موتيفيت ميديا جروب، ٢٠٢٢م، ص ٢.



وقد كان الوعي بهذه المشكلات مبكراً، تصحبه غيرةً على اللغة العربية، وحبُّ لها، وهمّةٌ لحمايتها والنهوض بها، فكان التوجيه بإنشاء جمعية حماية اللغة العربية (١٩٩٩م)، والمجلس الاستشاري للغة العربية (٢٠١٢م)، ولجنة تحديث تعليم اللغة العربية (٢٠١٢م)، وتحدي القراءة العربي (٢٠١٥م)، وإطلاق مجمع اللغة العربية بالشارقة (٢٠١٦م)، ومركز أبوظبي للغة العربية (٢٠٢٠م) الذي يتبنى مشروعات كبيرة في خدمة اللغة العربية على مستوى النشر والترجمة وتنظيم المؤتمرات والمهرجانات التي تحتفي بالعربية وثقافتها، وي طرح عدداً من الجوائز؛ منها: جائزة الشيخ زايد للكتاب، وجائزة كنز الجيل، وجائزة سرد الذهب، ورعاية الجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر)، بالإضافة إلى تنظيم لقاءات سنوية، تناقش إبداعات العربية وما تجابهه من تحديات، وما يقدمه العصر من فرص. ويضطلع مركز أبوظبي للغة العربية بإجراء ورعاية دعم الأبحاث الميدانية لبناء قاعدة بيانات شاملة حول اللغة العربية والقراءة، ومن ذلك مشروع «مؤشر اللغة العربية»، وهو مسح ميداني دوري لواقع اللغة العربية؛ لقياس استخدامها وأدائها في المجالات الإبداعية والمعرفية والثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وجديرٌ بالذكر في هذا السياق مشروع «كلمة» للترجمة الذي يديره مركز أبوظبي للغة العربية، الذي أسهم منذ انطلاخته عام ٢٠٠٧م في رفد المكتبة العربية بأكثر من ١٢٨٣ كتاباً مترجماً من نحو اثنتين وعشرين لغة، في عشرة حقول معرفية. وكذلك «منحة الترجمة» التابعة لجائزة الشيخ زايد للكتاب، التي رفدت حراك النشر والمعرفة وصناعة الكتاب بأربعة وثلاثين كتاباً من عيون الأدب من الكتب الفائزة أو المدرجة في القوائم القصيرة للجائزة. وبرنامج «أضواء على حقوق النشر - فرع الترجمة والتحويل الإلكتروني والصوتي» الذي تعاون منذ انطلاخته عام ٢٠٠٩م مع أكثر من ١٤٠ ناشراً، في إصدار أكثر من ١٣٢٤ كتاباً، ورقياً وإلكترونياً ومسموعاً، كان للأدب النصيب الوافر منها.

وتحتفي دولة الإمارات في كل عام بالقراءة تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء الذي حدّد شهر مارس شهرًا وطنيًا من كل عام للقراءة؛ لتعزيز وزيادة الارتباط بالقراءة، وتكثيف المبادرات والبرامج المشجّعة عليها. وتعمل وزارة الثقافة بالتنسيق والمتابعة مع مختلف مؤسسات الدولة لإطلاق المبادرات المتميزة التي تُسهم في بناء مجتمع قارئٍ متسلحٍ بالعلم والمعرفة، قادر على قيادة مسيرة التنمية في الدولة.

ولا نغفل في هذا السياق «مؤشر الإمارات الوطني للقراءة»، وهو مؤشر إستراتيجي أطلقته وزارة الثقافة بالتعاون مع المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، يهدف إلى قياس واقع القراءة بين أفراد المجتمع المحلي، ويسعى لدعم وتمكين الجهات المعنية بالقراءة من تنفيذ وتطبيق السياسات والخطط التنموية لتعزيز ثقافة القراءة «الدراسة الوطنية الشاملة لمؤشر الإمارات الوطني للقراءة ودورها في قياس واقع ممارسة القراءة بين أفراد مجتمع دولة الإمارات»، وتعزيز السياسات والخطط التنموية في مجالات القراءة والمعرفة.

دراسة واقع التشريعات اللغوية في الإمارات:

تقدّم لنا القوانين والتشريعات اللغوية صورةً تقريبيةً عن راهن اللغة وما يمكن أن تؤول إليه في الغد القريب. وبالنظر في واقع التشريع اللغوي بدولة الإمارات، يتبيّن الموقف الحريص في صياغة واقع تشريعيّ للغة العربيّة يكفل حمايتها أولاً، ويضمن إبداعات استدامتها ونموّها تالياً. ويبدو أنّ الإطار الذي يشغل في كنفه التشريع اللغوي في الدولة تُقوّيه عمليّتان واعتان متكاملتان: سنّ القوانين، ومتابعتها؛ وتضطلع بالمهمّة الثانية المؤسسات اللغوية العامّة بما يصدر عنها من تقارير ودراسات، وأشهرها تقرير «اللغة العربية لغة حياة» ٢٠١٢م، الذي أعدته لجنة تحديث اللغة العربية التي تضم أربعة عشر عضواً من ذوي الخبرة في مجالات مختلفة ذات صلة باللغة العربية والتعليم. وبالإضافة إلى التقرير السابق، أنجزت وزارة الثقافة والشباب في الدولة عام ٢٠٢١م، بتوجيه من صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، دراسة حملت عنوان «تقرير حالة اللغة العربيّة ومستقبلها»، لتشمل دولاً عربيّة كثيرة.



تتنمى القرارات اللغوية في دولة الإمارات، وعددها ١١٦ قراراً في الفترة ١٩٧١م - ٢٠٢٣م^(١)، إلى مجالات مختلفة: الاقتصاد، والإدارة، والإعلام، والتعليم، والبحوث والنشر، والثقافة، والقانون؛ وهي مجالات تُوصف بأنها قطاعات رئيسة وحيوية للدولة، وتعدُّ اللغة فيها أداةً مهمّةً من أدوات تشغيلها وتقدّمها، وإحاطتها بجملة من القرارات والقوانين التنظيمية يدلُّ على حيوية التشريع اللغوي في الدولة وتمكينه من كل المنافذ التي تطلُّ على اللغة.

يرجع أول هذه التشريعات إلى الدستور الذي يُمثل أهمّ وثيقة للدولة، وأوّل مرجع قانوني لها، وقد أشار الدستور الإماراتي في المادة السادسة إلى أنّ اللغة من الروابط الأساسية التي تربط الدولة بالعالم العربيّ، ثمّ جاءت المادة السابعة ترجمةً لها، فنصّت على أنّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة للدولة. ويُشار إلى أنّ ميثاق اللغة العربية ٢٠١٢م جعل المادة الأولى فيه قائمةً على المادة السابعة في الدستور: «اللغة العربية هي اللغة الرسمية، وذلك بحسب المادة السابعة من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة»، فكانت هذه المادة أساساً راسخاً ومنطلقاً متيناً للموادّ الأخرى في الميثاق، الذي يضمُّ في المجمل ثلاث عشرة مادةً تغطي مجالات مختلفة ذات طابع معاصر، مثل: تحديث المنظومة التعليمية والبحث العلميّ والابتكار والتقنيّة والإعلام المرئيّ، وبخاصّة الموجه للأطفال، وغير ذلك.

ومن أوجه الالتزام الدستوريّ باللُّغة العربية أنّ يكون إصدار الجريدة الرّسميّة (قناة الإعلان الأولى للدولة) باللُّغة العربية ١٩٧١م، مع إجازة نشر ترجمتها إلى لغات أخرى كلما اقتضى الأمر. ويُلَمَس في هذا الالتزام الوعي الوطنيّ بمفهوم اللغة الأولى، ولكن من غير أنّ يعني ذلك الانغلاق في الخطاب الإعلامي وإهمال شريحة دون أخرى ممّن يقيمون على أرض الدولة.

(١) يُنظر في: مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. (٢٠٢٤). منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية.

ومن النصوص الدستورية المهمة في إطار التشريع اللغوي نص قانون الجنسية ١٩٧١م، وقد جاء فيه أن من بين شروط منح الجنسية للشخص أن «يحسن اللغة العربية»، وفي هذا التزام ضمني باللسان العربي لكل من ينتمي إلى الدولة انتماءً أصيلاً أو لاحقاً، فاللغة العربية - كما تنص مواد الدستور - لغة الدولة، ولغة كل مواطن من مواطني الدولة، ولغة الخطاب الإعلامي الرئيس للدولة.

لم يغفل الدستور مسار التعليم في الدولة، فأعلن مع تأسيس جامعة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧٦م أن اللغة العربية هي لغة التدريس في الجامعة، وسمح باستعمال لغات أخرى في حال استدعت الضرورة ذلك. والملاحظ في هذا القانون، وقانون الجريدة، أن ثمة مراعاة للهوية الوطنية في المقام الأول، ثم لجوانب أخرى مثل الديموغرافيا والبحث العلمي ومجتمعات المعرفة؛ فهذه إذن أركان أساسية في التشريع اللغوي لحماية اللغة ولضمان استدامتها.

في عام ٢٠١٠م صدرت رؤية الإمارات ٢٠٢١م، وهو العام الذي يوافق تمام الخمسين عاماً على تأسيس الاتحاد. تتضمن الرؤية أربعة عناصر، يضم كل واحد منها عدداً من المحاور والأجندات. يدعو العنصر الأول الذي يحمل عنوان (متحدون في المسؤولية) إلى الإحساس بالمسؤولية الكبيرة تجاه الوطن والمجتمع من خلال الطموح المستند على القيم العربية والإسلامية والتراث الوطني. ويبرز المحور الرابع من هذا العنصر حاملاً عنوان (ثقافة نابضة بالحياة)، وفيه برامج عمل كثيرة متصلة باللغة العربية وفق أهداف واضحة ومحددة: «تستعيد اللغة العربية مكانتها كلغة تتمتع بالحيوية والدينامية، وتُمارَس في جميع المجالات مُعبِّرة عن قيم الوطن الإسلامية والعربية. كما تكون الإمارات مركزاً للامتياز في اللغة العربية، تستضيف العلماء والباحثين، وتدعم إنتاج المحتوى العربي، وتُشجّع ترجمة الأعمال الأدبية والعلمية العالمية إلى اللغة العربية». ويدعو المحور إلى ردم الهوة بين الفصحى والعامية في إطار لغة واحدة ووطن واحد وثقافة ممتدة، وذلك بأن «يحافظ الإماراتيون على صلة حية مع ماضيهم، عبر احتفائهم وحفاظهم على الموروث الثقافي كالأدب والشعر والفنون التقليدية، لتُشكّل منارةً مرشدة للثقافة الإماراتية المعاصرة».



تعزز رؤية الإمارات ٢٠٢١م ما جاء في نصوص الدستور، وتوسّعه في إطار خطة عمل منتظمة قائمة على قراءة واقع اللغة العربية واستشراف مستقبلها وفق منهجية علمية محكمة وواضحة، تتبنّى التميّز في مجالات حيوية كالتواصل والمحتوى العربي والترجمة والأدب الشعبي. ويعدّ ميثاق اللغة العربية ٢٠١٢م ثمرة من ثمار هذه الرؤية، وترجمة عملية واقعية للأجندة والمحاور التي ذكّرت في المحور الرابع (ثقافة نابضة بالحياة). ويعدّ الميثاق «أول تشريع لغوي في منطقة الخليج العربي يسعى إلى حماية اللغة العربية وتعزيزها ودعمها؛ الأمر الذي يمثّل سبقاً وريادة في مواجهة التحديات التي تواجه اللغة العربية في الجزيرة العربية»^(١).

اشتمل الميثاق على ثلاث عشرة مادة، ابتدأت بتأكيد مضمون المادة السابعة من الدستور (اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة)، وانتهت بتكليف الجهات المسؤولة بتطبيق مبادئه كل حسب اختصاصه ومهامه (تقوم كافة الجهات الحكومية المعنية بصياغة وتطبيق سياساتها وقوانينها وأنظمتها بما يضمن تطبيق مواد هذا الميثاق). وقد توزّعت المواد المتبقية في محتواها على مجالات حيوية مختلفة، لتنظيم الوضع اللغوي في دولة الإمارات:

- **التواصل الحكومي ولغة القانون** (اللغة العربية هي لغة الحكومة... ولغة التخاطب الرسمي)، وتكون الخدمات الحكومية باللغة العربية في المقام الأول مع إتاحتها بلغات أخرى بحسب الحاجة.
- **التعليم والبحث العلمي وتطوير الدراسات اللغوية** (اللغة العربية عنصر أساسي في التعليم بدولة الإمارات)، وتدعم الجهات المسؤولة ذلك، وتهتم بتنفيذه من خلال تطوير أساليب تعلم اللغة العربية وتعليمها، والاهتمام بالمعلم، والالتزام بحصة اللغة العربية في المنهاج الدراسي، والعمل على تحديث التعليم بها، ويشمل ذلك الناطقين بها وبغيرها. وتكون اللغة العربية مطلباً أساسياً في مؤسسات التعليم العالي، وتسعى في الوقت نفسه إلى تشجيع الدراسات والأبحاث اللغوية العربية والاهتمام بالتقنيات الحديثة.

(١) تقرير حالة اللغة العربية، ٢٠٢١م، ص ٥٢ - ٥٣.

■ **الأنشطة الثقافية والأدبية** (تدعم الحكومة وتُشجّع إنتاج المحتوى العربي وترجمة الأعمال العلمية والأدبية... وتُشجّع الفعاليات والمبادرات التي تسهم في النهوض باللغة العربية).

■ **القطاع الاقتصادي**، ودعوة الجهات المعنية إلى استخدام اللغة العربية ومراعاة الصحة فيها، و(تقديم كافة المعلومات الخاصة بالمنتجات الاستهلاكية المتداولة في دولة الإمارات باللغة العربية بشكل أساسي إلى جانب اللغات الأخرى).

■ **الإعلام** (تقوم المؤسسات الإعلامية بتقديم برامجها باللغة العربية الفصحى)، وقد ركّز في هذا الجانب على البرامج الموجّهة للأطفال بأن تُتحرّى فيها اللغة العربية السليمة لتعزيزها في الأجيال.

ولعل أبرز ما ترتّب على الميثاق كان:

■ إنشاء المجلس الاستشاري للغة العربية (٢٠١٢م)؛ والهدف منه تطبيق مبادئ ميثاق اللغة العربية وتوصياته، وتقديم الدعم اللازم للتسيق بين الجهات الحكومية والجهات الخاصة في الدولة؛ بهدف تعزيز تطبيق الميثاق، ومتابعة التقدم المنجز بتقديم تقرير نصف سنوي بهذا الشأن إلى رئيس مجلس الوزراء.

■ تشكيل لجنة «تحديث تعليم اللغة العربية»، وإصدار تقرير «العربية لغة حياة» (٢٠١٢م). ارتكزت اللجنة في جميع ما قدّمته على أحدث الدراسات والإحصاءات التي تشير بوضوح إلى تراجع ملموس في مستوى إتقان اللغة العربية في مستواها الفصيح عند أبنائها، والتوجه نحو الجوانب العملية مستفيدة من خلاصة أبحاث ودراسات علمية لُنخبة من المتخصصين في اللغة العربية وطرائق تدريسها، وتجارب شخصية لمعلمين حقيقيين من واقع الميدان. وقد أولت اللجنة عناية خاصة للمحاور والموضوعات التي تضمنها التقرير، وهي:

١- معلم اللغة العربية من حيث إعداده وتطوير قدراته وتدريبه.



- ٢- منهاج اللغة العربية من حيث الأسس والمعايير التي يُبنى عليها والمحتوى المتضمّن فيه.
- ٣- العربية للناطقين بغيرها وسُبل تطوير هذا المجال الحيوي.
- ٤- التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة.
- ٥- ثقافة القراءة.

المؤسسات اللغوية:

يقف إلى جانب القوانين اللغوية في تنظيم الوضع اللغوي، المراكز والمؤسسات والمبادرات الداعمة. تتّصف هذه المؤسسات بالرسمية، ويقع على عاتقها مهمة كبيرة في متابعة نهج الدولة من خلال ما يصدر عنها من قوانين وتشريعات ونصوص دستورية في الحفاظ على لغتها، وفي وضع إطار دقيق ينتظم كل الخطط والمبادرات التي تدعم هذه المهمة، وتعمل على تحقيقها.

تعدّ الجامعات اللغوية واحدةً من المؤسسات اللغوية التي تسعى إلى خدمة اللغة العربية في العصر الحديث، فهي التي تدرس المفردات والتراكيب والمصطلحات، وتضع القوانين والقرارات والدراسات لها، وهي التي تعمل على إصدار المعاجم المهمة التي تخدم العلوم وتبرز حيوية اللغة في التعامل مع المصطلحات ذات العلاقة، وهي التي تمثّل حلقة وصل متينة بين الأصالة والمعاصرة.

صدر عن ديوان حاكم الشارقة صاحب السموّ الشيخ د. سلطان بن محمد القاسمي مرسومٌ أميريّ (رقم ٩٦) / ٢٠١٦ يقضي بإنشاء مجمع اللغة العربية بإمارة الشارقة، وقد كان الهدف الأسمى من المجمع أن يكون حلقة وصل بين المجمع العربية والإسلامية، وإذكاء المشاريع اللغوية الكبرى والدفع بها نحو التنفيذ والتطبيق. ويسعى المجمع - كما جاء في نصّ التأسيس - إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وجعلها مواكبةً لمتطلبات العلوم والآداب والفنون، وملائمةً لمدرجات الحياة الإنسانية المتجددة.

- ٢- إحياء التراث العربي والإسلامي، والعمل على توثيقه.
- ٣- تشجيع التأليف والتعريب والترجمة والنشر.
- ٤- توثيق الصلات بالمجامع اللغوية والعلمية عربياً وإسلامياً.
- ٥- القيام بالدراسات العلمية للهجات العربية قديمها وحديثها.
- ٦- النهوض باللغة العربية، والعمل على تعزيزها، لتكون دائماً ضمن اللغات الأساسية على مستوى العالم.

ويعدُّ «المعجم التاريخي للغة العربية» الذي يحظى بمشاركة فاعلة من مركز أبوظبي للغة العربية، من أهم مشاريع المجمع وأكبرها؛ فهو عملٌ ضخم يسعى إلى تناول جميع ألفاظ اللغة العربية، فَيبيِّن أساليبها، ويفصح عن تراكيبها، ويوضح مستعملها ومهمَلها، ويكشف عن التطوُّر في المبنى والمعنى، وذلك بالاستناد إلى مدوِّنة ضخمة من الشواهد والأدلة. وقد صدر منه حتى يومنا هذا سبعة عشر جزءاً، وصلَ إلى حرف الضاد، بنسبة إنجاز ٥٤٪. وللمعجم التاريخي نسخةٌ إلكترونيةٌ (www.almojam.org) تُمكن المستخدمين من تصفُّحها والبحث فيها بيسر وسهولة بحسب الحروف، وهو يخضع للتحديث المستمرِّ. ويمكن القول: إنَّ جهوداً بحثيةً كبيرةً يبذلها المجمع في سبيل إطلاق المعجم التاريخي بنسخته الكاملة، لكن العمل يحتاج إلى الوقت الكافي ليُمثِّل الصورة التاريخية الحقيقية للغة العربية.

وتحت مظلة أهداف المجمع، أطلق مجمع الشارقة مع الألكسو (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) جائزة الشارقة للدراسات اللغوية والمعجمية ٢٠١٧م، بهدف إثارة الملكات الفكرية واللسانية في قضايا اللغة العربية، وتشجيع البحث العلمي والتأليف والنشر في الحقلين المذكورين. تُمنح لأربعة فائزين: اثنين في الدراسات اللغوية، واثنين في الدراسات المعجمية؛ قيمة الأولى لكل ثلاثون ألف دولار، والثانية عشرون ألف دولار^(١).

(١) يُنظر: مجمع اللغة العربية بالشارقة

(https://shj-arabic-award.shj.ae/ar/about-the-award.aspx)



وفي سياق الحديث عن الجوائز، فإن دولة الإمارات ترعى عددًا من الجوائز الإبداعية المهمة محليًا وعالميًا، وتقدم تمويلًا هائلًا ودعمًا كبيرًا لها؛ وذلك في سبيل التشجيع على الإبداع في اللغة العربية وما يرتبط بها من إنتاج لغوي أدبي وإنتاج معرفي وصناعة تقنية وشخصيات نابهة، إضافة إلى النشر والترجمة. لقد كان للجوائز الأثر الكبير في واقع اللغة العربية؛ من خلال تعزيز الإنتاج بها نوعيًا وكميًا، ورعاية آداب العربية وفنونها، الفصيح والعامي على السواء، ودفع حركة الترجمة منها وإليها، ورَفدها بجملة من الدراسات المحكمة. والجدول التالي يذكر الجوائز التي تصدر عن الدولة، وبيّن مجالاتها، ويسجّل سنة تأسيسها:

جدول (١): جوائز اللغة العربية في الإمارات العربية

م	اسم الجائزة	السنة	المجالات
١	جائزة مؤسسة سلطان بن علي العويس الثقافية	١٩٩٠م	الشعر - السرد - الدراسات الأدبية والنقدية - الدراسات الإنسانية والمستقبلية
٢	جائزة الشارقة للإبداع العربي	١٩٩٦م	الشعر الفصيح - القصة القصيرة - النص المسرحي - أدب الطفل - النقد
٣	جائزة الشيخ زايد للكتاب	٢٠٠٦م	الآداب - الترجمة - التنمية وبناء الدولة - أدب الطفل والناشئة - الفنون والدراسات النقدية - المؤلف الشاب - الشخصية الثقافية - النشر والتقنيات الثقافية - الثقافة العربية في اللغات الأخرى - المخطوطات
٤	مسابقة شاعر المليون	٢٠٠٦م	الشعر الشعبي
٥	جائزة الرواية العربية (البوكر)	٢٠٠٧م	الرواية
٦	مسابقة أمير الشعراء	٢٠٠٧م	الشعر العربي
٧	جائزة خليفة التربوية	٢٠٠٧م	الإبداع في تدريس اللغة العربية

م	اسم الجائزة	السنة	المجالات
٨	جائزة اتصالات لكتاب الطفل	٢٠٠٩م	من أهم جوائز أدب الطفل في العالم العربي
٩	جائزة محمد بن راشد للغة العربية	٢٠١٤م	التعليم - التقانة (التكنولوجيا) - الإعلام والتواصل - السياسة اللغوية والتخطيط والتعريب - الثقافة والفكر ومجتمع المعرفة
١٠	جائزة الألكسو - المشاركة للدراسات اللغوية والمعجمية	٢٠١٧م	الدراسات اللغوية - الدراسات المعجمية
١١	جائزة راشد بن حمد الشرقي للإبداع	٢٠١٨م	الرواية - الدراسات النقدية - القصة القصيرة - أدب الأطفال - الشعر
١٢	جائزة كنز الجيل	٢٠٢٢م	الشعر النبطي - المجازة الشعرية - الفنون - الدراسات والبحوث - الإصدارات الشعرية - الترجمة - الشخصية الإبداعية
١٣	جائزة سرد الذهب	٢٠٢٣م	السرد القصصي - السرد البصري - السرد الشعبي - الرواة - السردية الإماراتية
١٤	نوابغ العرب	٢٠٢٣م	الطب - الهندسة والتكنولوجيا - الاقتصاد - العلوم الطبيعية - العمارة والتصميم - الأدب والفنون
١٥	مزيون الأوصاف	٢٠٢٣م	تنظيمها جمعية الإمارات للخيول العربية بالتعاون مع مركز أبوظبي للغة العربية المخصصة لأجمل اسم مولود خيل عربي محلي



تحظى هذه الجوائز باهتمام كبير، محلياً وعالمياً، من المبدعين (في الأدب والترجمة والفكر والنشر والتقنية والفنون) باللغة العربية. وتأتي أهميتها من السمعة التي حققتها في عالم الأدب والفكر والثقافة، وهو ما جعل الناس والنقاد يرتقبون لحظة الإعلان عن الفائزين لاستطلاع إنتاجهم ومنجزهم وتداوله، ولا شك أن جائزة الشيخ زايد للكتاب مثال حي على هذه الحركة التي من شأنها بعث الحياة في اللغة العربية وتنشيط الإنتاج الفكري والإبداعي بها.

ومن المؤسسات اللغوية المهمة في دولة الإمارات مركز أبوظبي للغة العربية الذي تأسس بموجب القانون (رقم ٢) / ٢٠٢٠م الصادر عن رئيس الدولة. ويضطلع المركز بمهام متعددة في سبيل النهوض باللغة العربية، ويلاحظ بروز الجانب الاستراتيجي في معالجة القضية اللغوية؛ فإلى جانب التعليم والبحث العلمي والجوائز ونظم الذكاء الاصطناعي والتقنية والمكتبات والنشر، فإن المركز يضع المؤشرات الخاصة بقياس استعمال اللغة العربية والتحديات التي تواجه اللغة، وإعداد تقارير ودراسات عن المحتوى العربي في الإنترنت، ووضع الخطط وإطلاق المبادرات لتعزيزها ودفع عجلتها إلى الأمام.

وللمركز في الوقت الراهن برامج ومشاريع مهمة، منها: برنامج المنح البحثية، ومعجم دليل المعاني، ومسابقة أصدقاء اللغة العربية، وجائزة الشيخ زايد للكتاب، وجائزة سرد الذهب، وجائزة كنز الجيل، ومجلة المركز، و"نتكلم العربية": سلسلة ديناميكية مبتكرة من مقاطع الفيديو المخصصة لتعليم المحادثة باللغة العربية للناطقين بغيرها، وتتضمن حلقات جذابة تصحب المشاهدين في رحلة متميزة لتعزيز قدراتهم اللغوية، وتعريفهم بالتراث العربي الثري. وهي تستهدف الأفراد الناطقين بغير اللغة العربية لتشجيعهم على إتقان اللغة العربية لغة للمعرفة والثقافة والإبداع، وقد انضمت حديثاً إلى قوائم البرامج المتوفرة للمسافرين على متن الاتحاد للطيران. ومشروع "كلمة" الرائد في الترجمة، والموسوعة الشعرية، وموسوعة زايد الشعرية. إضافة إلى تنظيمه معرض أبوظبي الدولي للكتاب، ومهرجان العين والظفرة للكتاب، ومهرجان أيام العربية احتفالاً باليوم العالمي للغة العربية في شهر ديسمبر من كل عام.

وأطلق مركز أبوظبي للغة العربية، بدائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي، بالتعاون مع مركز الشباب العربي مبادرة "مجلس شباب اللغة العربية"، التي تهدف إلى إثراء مشهد اللغة العربية^(١)، وربطه بواقع الشباب واحتياجاتهم ومتطلبات العصر؛ سعياً إلى تمكين "لغة الضاد" من التطور والتكيف مع مستجداته. وذلك بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد للمعرفة، ومركز "زاي" لبحوث اللغة العربية في جامعة زايد، ويعدُّ "مجلس شباب اللغة العربية" إضافةً نوعيةً إلى الجهود الساعية إلى دعم العمل اللغوي بأفكار شابةٍ خلاقة، وإدخال قضايا "العربية" في صلب اهتمام الأجيال الجديدة، وإتاحة المجال أمامها للمشاركة في صياغة مستقبل لغتها.

^(١) (<https://alyc.arabyouthcenter.org/ar>)



المحور الثاني:

اللغة العربية في الخطاب الإعلامي

تعدُّ السبعينيات البداية الحقيقية للنشاط الإعلامي بدولة الإمارات، واستمرَّ هذا النشاط في التسارع والنموِّ في خطوات مدروسة حتى وصل إلى إنشاء المدن والشبكات المتخصصة في الإعلام وصناعاته، كمدينة دبي للتكنولوجيا والإعلام، وشبكة أبوظبي للإعلام^(١).

انطلق تلفزيون الإمارات من أبوظبي عام ١٩٦٩م، ليقدِّم (قناة أبوظبي) بالأبيض والأسود، ثم انتقل عام ١٩٧٤م إلى البثِّ الملون، وفي ٢٠٠٩م أطلقت شبكة أبوظبي للإعلام القناة الوثائقية ناشيونال جيوغرافيك باللغة العربية، لتسجِّل نقلة نوعية في الإعلام المرئي على صعيدي المحتوى واللغة. واليوم تضمُّ دولة الإمارات عددًا ضخمًا من القنوات التلفزيونية التي تُبثُّ بجودة عالية باللغة العربية (ثمانى وعشرين قناة) وبغيرها (ثمانى قنوات)^(٢)، منها أول قناة فضائية وثائقية ناطقة باللغة العربية موجَّهة للأطفال (ناشيونال كيدز).

وفي الصحافة المكتوبة، صدر في السبعينيات عددٌ من الصحف الإماراتية التي لا تزال تمارس نشاطها بكفاءة واقتدار: الخليج ١٩٧٠م، والاتحاد ١٩٧٢م (وكان ظهورها الأول ١٩٦٩م)، والوحدة ١٩٧٣م، وصوت الأمة ١٩٧٥م، والفجر ١٩٧٧م، والخليج تايمز ١٩٧٨م، والإمارات نيوز ١٩٧٣م (صدر في العام نفسه قانون المطبوعات والنشر)، وصدرت جريدة البيان في عام ١٩٨٠م. ومن أهمَّ المجلَّات التي صدرت في أبوظبي، ولاقت رواجًا في العالم العربي، مجلة ماجد للأطفال ١٩٧٩م التي تقدِّم محتواها التفاعلي باللغة العربية، وشهدت تحوُّلاً في الشكل يجمع بين الصيغتين المكتوبة والرقمية. والصحف التي تصدر في

(١) يُنظر: السويد، ابتسام محمد ارحمه؛ وطابع، سامي. الإعلام الإماراتي: النشأة والتطور. المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، ٨٤، ٢٠١٦م، صص ٤٣٧ - ٤٦٧.

(٢) عايش، محمد إبراهيم. اللغة العربية في الفضاء الإعلامي العربي: منظور معريفي. مركز أبوظبي للغة العربية في دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي، ١، ٢٠٢٢م، ص ٥٢.

الإمارات تتنوع في لغتها بحسب الجمهور، وبما يتوافق مع التنوع الديموغرافي في الدولة؛ فتصدر ثماني صحف معروفة ومرخصة محلياً باللغة العربية، إضافةً إلى مجلات متخصصة ذات شهرة واسعة، تصدر عن أبوظبي للإعلام باللغة العربية: زهرة الخليج، وماجد، وناشيونال جيوغرافيك، وذلك في مقابل خمس صحف باللغة الإنجليزية.

وترعى دولة الإمارات اليوم مبادرات ولقاءات لتنظيم المحتوى العربي في منصات التواصل الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، وتشارك في صناعة هذا المشهد من خلال بعض المبادرات الريادية، يُذكر منها مبادرة «بالعربي» التي أطلقتها مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة عام ٢٠١٣م، وتهدف إلى تعزيز استخدام اللغة العربية من خلال تقديم فعاليات متنوعة عبر قنوات الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي.

دراسة واقع اللغة العربية في الخطاب الإعلامي

تهتمُّ دولة الإمارات العربية المتحدة بالخطاب الإعلامي، وتسعى إلى تنظيمه وضبط واجهاته التي يطل المجتمع عليها ويتفاعل معها. وقد فطنت الإمارات منذ التأسيس إلى الدور الذي يلعبه الإعلام في صياغة ثقافة المجتمع وبلورة هويته، فأعلنت عام ١٩٧١م أنَّ الجريدة الرسمية واحدة من النوافذ الإعلامية الرئيسة للدولة، تصدر باللغة العربية، لكنها أٌبقت الباب مفتوحاً للثقافات الأخرى من خلال السماح بالترجمة إليها (القانون الاتحادي رقم ٢٠٠٨/١٤م، تاريخ ٢٠٠٨/١١/٠٦م)، وتسمح الدولة أيضاً بصدور صحف ومجلات داخل الدولة بلغات أخرى مراعاةً للجانب الديموغرافي من جهة، والجانب الاتصالي العام من جهة أخرى. وإيماناً من دولة الإمارات بأهمية الخطاب الإعلامي؛ فإنَّ جمعية حماية اللغة العربية بالشارقة التي تأسست عام ١٩٩٩م جعلت واحداً من أهدافها «مناشدة أجهزة الإعلام للقيام بدورها الريادي في حماية اللغة العربية وصيانتها من كل دخيل عليها».

واللغة العربية المستخدمة في الجريدة الإماراتية الرسمية والتلفزيون الإماراتي، لا سيما في نشرات الأخبار والبرامج الحوارية الرسمية، هي اللغة العربية الفصيحة التي بلورتها الصحافة الحديثة منذ عصر النهضة العربية. واختيار



هذا المستوى انعكاسٌ لوظيفة الإعلام القائمة في أساسها على الاتصال مع الآخر بُغية إعلامه وإفهامه. جاء في المادة الثانية عشرة من ميثاق اللغة العربية ٢٠١٢ ما نصّه: «تقوم المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة بتقديم برامجها باللغة العربية الفصحى ما أمكن، مع التركيز على إنتاج البرامج الموجهة للأطفال باللغة العربية الفصحى؛ بُغية تعزيز استخدام اللغة العربية بشكل سليم. وتشمل هذه السياسات اللغوية أية جهة إعلامية في المؤسسات». وتشير هذه المادة، بالإضافة إلى مراعاة المستوى الفصحى في الإعلام، إلى أمرين مهمين؛ الأول: تشمل السياسية اللغوية في دولة الإمارات الجهات الإعلامية في المؤسسات الإعلامية وغير الإعلامية، والأمر الثاني: الدعوة إلى توظيف العربية الفصيحة في برامج الأطفال لإكسابهم المهارات اللغوية السليمة في سنّ الطفولة التي تمثل فترة الاكتساب اللغوي الكبير.

فيما يتعلّق بالأمر الأول، فثمة توصيات دائمة وحريصة على مراعاة الصحة اللغوية في المواد الإعلامية المقدمة، وتمتدُّ هذه التوصيات لتشمل الجهات الإعلامية في المؤسسات غير الإعلامية؛ ففي اللائحة التنظيمية للإعلام والإعلان الصحي، يؤكّد القرار ٣٧ (المادة ٣) / ٢٠١٩م ضرورة «مراعاة قواعد اللغة العربية الفصحى في نص الإعلان أو الإعلام، وأن تكون الاصطلاحات العلمية والصحية المستخدمة في الإعلان صحيحة».

وفيما يتعلّق ببرامج الأطفال، فإنّ «مجلة ماجد» التي بدأ صدورها عام ١٩٧٩م عن شبكة أبوظبي للإعلام تمثل نموذجاً رائداً على المستويات الثلاثة: اللغوي والتربوي والتقني، وقد لاقت المجلة قبولاً كبيراً عند الآباء والمربين بسبب محتواها وقدرتها على تشجيع الأطفال على القراءة والإبداع. والجدير بالذكر أنّ المجلة حصلت على عدد من الجوائز؛ لدورها الريادي في حماية اللغة العربية وإكسابها للأطفال، وكان آخر هذه الجوائز جائزة محمد بن راشد آل مكتوم للغة العربية عام ٢٠١٦ ضمن محور الإعلام والتواصل (فئة أفضل عمل إعلامي). وقد دشنت المجلة عام ٢٠١٥ قناة تحمل نفس الاسم (قناة ماجد)، بالإضافة إلى تطبيق إلكتروني على الأجهزة المحمولة.

ولا بدّ هنا من الحديث عن إنجاز إعلاميٍّ آخر يصدر عن شبكة أبوظبي للإعلام منذ ٢٠٠٩، وله أهمية كبيرة جداً في حماية اللغة العربية وتمييزها ودعمها في المجال العلميِّ والمعرفيِّ من خلال تقديم محتوى وثائقيٍّ وثقافيٍّ باللغة العربية تقديماً أصيلاً ومترجماً ومدبلجاً. تبثُّ قناة «ناشيونال جيوغرافيك أبوظبي» برامجها الثقافية والوثائقية والعلمية باللغة العربية بالمستوى الفصيح، وقد أثبتت للغة العربية الفصيحة مقدرةً كبيرةً على التجاوب مع العلوم والمعارف كافة. "وإذا أخذنا بالحسبان الكمّ الهائل من المعلومات التي تبثُّ باللغة العربية حول العلوم والتكنولوجيا والثقافة، والاستكشاف، والعجائب والمبتكرات، والمشاريع الصناعية والاقتصادية العملاقة، لجماهير منتشرة من المحيط إلى الخليج؛ فإننا سنقدّر حجم المساهمة التي تقدّمها في توطين المعرفة باللغة العربية» (عايش، ٢٠٢٢م، ص ٧٦). وقد حققت القناة نجاحاً كبيراً عند المتلقين العرب، وبخاصّة الشباب. وفي عام ٢٠١٠م، أطلقت شبكة أبوظبي للإعلام النسخة العربية من مجلة ناشيونال جيوغرافيك لتقدّم موضوعاتها الشيقة باللغة العربية. تطالع مَنْ يتصفّح موقع المجلة، محاولاً التعرف عليها أكثر، هذه الجملة: «آن أوان الحدث الذي ظل عشاق المعرفة عبر العالم العربي ينتظرونه مدة عقود من الزمن: ناشيونال جيوغرافيك بلغة المتتبي والجاحظ».

وتقدّم لجنة إدارة المهرجانات والبرامج الثقافية والتراثية - أبوظبي من خلال الإعلام المرئيِّ، في عدد من القنوات والمنصّات، برنامجين أدبيين حازا السبق في مجاليهما، وحقّقوا حضوراً كبيراً عند المختصّين من الأدباء والنقاد، ونجاحاً كبيراً عند الناس على امتداد العالم العربيِّ؛ وهما برنامجا «أمير الشعراء» و«شاعر المليون». وعلى الرغم من أنّ محتوى كلٍّ من البرنامجين متشابه في الجانب الأدبيِّ، فإنّه مختلف في مستوى اللغة ونوع القصيدة؛ فأمر الشعراء مسابقة أدبية في مجال الشعر العربيِّ الفصيح بدأ عام ٢٠٠٧م، وشاعر المليون مسابقة أدبية في مجال الشعر النبطيِّ بدأ عام ٢٠٠٦م. ومن أهداف البرنامجين إحياء الشعر العربيِّ في قلوب أبنائه، وبناء صلة أدبية ونوعية دائمة مع اللغة العربية، ولا فرق في ذلك بين اللهجة والفصحى؛ لأنّ العلاقة بينهما علاقة امتداد وإرث متّصل. ويحظى البرنامجان بنسبة مشاهدات



ومتابعات مرتفعة جداً، ويشكلان علامةً فارقةً غير مسبوقه في الإعلام العربي والخطاب الأدبي، ويبعثان معاً الشعور إلى الحياة الأدبية والسياق الاجتماعي كما كان في عصوره الأولى ومناوبته المبكرة.

وبانتقال الإعلام إلى الفضاء الإلكتروني، ظهرت وسائل تواصل وإعلام حديثة، عملت دولة الإمارات على مواكبتها وتنظيم التعامل معها. وفي هذه السبيل، أصدر المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة عام ٢٠١٧م قراراً يتضمن ضوابط وأحكام نشر المعلومات والتعليقات، ومما جاء فيه: «يتعين على الموظف المعني بإدارة حسابات التواصل الاجتماعي في الجهة الحكومية... استخدام اللغة العربية لغةً أساسيةً في حسابات التواصل الاجتماعي جميعها في الجهات الحكومية، مع مراعاة دقة اللغة وصحة ألفاظها، ويجوز استخدام لغات أخرى إذا اقتضى الأمر». وفي هذا حرص على مواكبة اللغة العربية لأدوات الإعلام الجديدة، وحرص أكبر على أن يكون مستوى اللغة ربيعاً وسليماً بوصفه نافذة إعلامية عامة.

وترعى دولة الإمارات اليوم مبادرات ولقاءات لتنظيم المحتوى العربي في منصات التواصل الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، وتشارك في صناعة هذا المشهد من خلال بعض المبادرات الريادية:

- مبادرة تعزيز المحتوى العربي. وهي مبادرة إلكترونية أعلن عنها «مجلس محمد بن راشد للسياسات» في ٢٠١٢م، تنفيذاً لما جاء في المادة التاسعة من ميثاق اللغة العربية (تدعم الحكومة وتُشجّع إنتاج المحتوى العربي). وتهدف هذه المبادرة إلى دعم المحتوى العربي في الإنترنت، ويشرف عليها صندوق الاتصالات ونظم المعلومات، التابع للهيئة العامة للاتصالات.
- مبادرة (#بالعربي). وهي مبادرة أطلقتها مؤسسة محمد بن راشد للمعرفة في عام ٢٠١٣م، تهدف إلى تعزيز استخدام اللغة العربية من خلال تقديم فعاليات متنوعة عبر قنوات الإعلام الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد تمكنت المبادرة من إيصال هاشتاغ (#بالعربي) في عام ٢٠١٨م إلى أكثر من ٣,٥ مليارات مشاهدة.

المحور الثالث:

اللغة العربية في النظام التعليمي

بدأ تعليم اللغة العربية في دولة الإمارات - كما في جلّ الدول العربيّة- في الكُتابيب، واتخذ شكل تعليم اللغة في الكُتاب الحلقة التي يتصدّرها «المطوّع»، أو ما يُتفق على تسميته بـ «شيخ العلم»، ومهمّته أن يعلم الطلاب القراءة والكتابة وأصول الحساب، والقرآن الكريم والحديث النبويّ وأصول الدين. وفي هذه المرحلة، كان تعليم اللغة مرتبطاً بتلاوة القرآن وفهم الدين؛ ذلك أنّ الهدف من التعليم في الكُتاب كان تكوين الوعي الدينيّ وصقل القيم الاجتماعيّة من أجل الحفاظ على هوية ثقافيّة أصيلة.

وفي الحقبة ١٩٠٠م - ١٩٥٣م، انتقل شكل التعليم إلى الانتظام في المدارس، ويصطلح الدارسون عليها بمرحلة «التعليم شبه النظامي»، وكانت بطبيعة الحال تمهيداً للتعليم النظامي. وفي هذه المرحلة، كانت العلوم اللغوية تُلازم العلوم الدينيّة في المدارس، وتهدف في كثير منها إلى إعداد الأئمّة والخطباء؛ فكانت علوم اللغة من العناصر المهمّة التي يجب أن يُلمّ بها الطالب ويتقنها. ولم تختلف هذه المرحلة من التعليم عن سابقتها في طريقة تعليم اللغة القائمة على الحفظ والتلقين.

انتقل شكل التعليم إلى النظامي منذ ١٩٥٣م: مدارس وفصول دراسيّة ومناهج معتمدة وامتحانات وشهادات رسميّة؛ وصارت اللغة العربيّة منهجاً مدرسيّاً مثلها مثل المناهج الأخرى التي غدت أكثر تنوعاً. ومع قيام الاتّحاد ١٩٧١م، صار التعليم إلى مرحلة متقدّمة من التطوّر، وغدا الوعي كبيراً بأهميّة اللغة العربيّة بوصفها مكوّناً من مكوّنات الهوية العربيّة. على صعيد التعليم العامّ، كانت متابعة واقع تعليم اللغة العربيّة تجري بالتزامن مع مشاريع ومبادرات وخطط تطويريّة، وأمّا على صعيد التعليم العالي، فعندما أنشئت جامعة



الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧٦م، قرّرت الجامعة في نظامها أن «اللغة العربية لغة التدريس في الجامعة»، وخصّصت مسابقات إجبارية لمهارات اللغة العربية في جميع التخصصات^(١).

دراسة واقع اللغة العربية في النظام التعليمي

تحيا دولة الإمارات ازدهاراً في الاقتصاد وتقدماً في الاستثمار، وتتوعاً ديموغرافياً كبيراً، تفرض جميعها جملةً من التحديات والعوائق؛ فتبذل دولة الإمارات جهوداً كبيرةً في الحفاظ على اللغة العربية وحمائتها وضمان استدامتها، خاصة في التعليم (العربية وهوية الأمة، ٢٠٠٨م، ص ١٧٥ - ١٧٦). والملاحظ أن تعليم اللغة العربية يحظى باهتمام كبير في مراحل التعليم العام والتعليم العالي في جميع المراحل، يُضاف إلى ذلك اهتمام آخر يُسجّل في التعليم غير الصفّي، يمكن ملاحظته من خلال الأنشطة غير الصفّيّة الواسعة الانتشار التي تقدّمها العديد من المؤسسات.

وقد أولت السياسة اللغوية في دولة الإمارات تعليم اللغة العربية عنايةً خاصّةً، فلم تكن مسألة التعليم خاصّة بوزارة التربية والتعليم، بل كان لها نصيبٌ في عدد من المؤسسات اللغوية. فمن بين اختصاصات مركز أبوظبي للغة العربية «إجراء مراجعة دورية منتظمة للمناهج والنظم التعليمية الخاصة باللغة العربية في المؤسسات التعليمية بهدف تطويرها، ووضع المعايير العلمية المتعلقة بذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية» (مادة ٤). وقد قدّم المركز عام ٢٠٢٣م دراسةً علميةً عميقةً، تناول فيها بالبحث والتحليل مناهج اللغة العربية في الدولة (بالإضافة إلى أربع دول أخرى: الأردن وتونس ومصر والمملكة العربية السعودية)، ووقف عند أبرز التحديات التي تواجهها، ووضع مقترحاً لمستقبل أفضل لمناهج اللغة العربية (مناهج اللغة العربية في العالم العربي، ٢٠٢٣م). وجديرٌ بالذكر أن المركز يعقد كل عام ملتقى للمعلمين في يوم واحد، يحفل بأنشطة كثيرة، ويناقش معهم قضايا متعلقة بتعليم اللغة العربية، إضافةً إلى اطلاعهم على مشروعات المركز وبرامجه التي تحقق فائدةً لديهم. ويعقد

(١) يُنظر: عبد الرحيم، سحر. تطوير التعليم في العالم العربي: الإمارات العربية المتحدة نموذجاً. مجلة آفاق عربية، ٤٤، ٢٠١٨م، ص ١٩ - ٢٢.

مركز أبوظبي للُّغة العربية أيضًا مؤتمره الدولي للنشر العربي والصناعات الإبداعية؛ بهدف تعزيز حضور اللُّغة العربية في الصناعات الإبداعية التي تحظى باهتمام عالمي نابع من أثرها الكبير في الأجيال الجديدة.

ويُنظَّم المجلس الدولي للُّغة العربية بدبي مؤتمراً سنوياً للُّغة العربية، يُسمَّى بالمؤتمر الدولي للُّغة العربية، وستكون نسخته العاشرة في شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٤ بالتزامن مع اليوم العالمي للُّغة العربية. ويعرّف المؤتمر بنفسه بأنه «مؤتمر علمي وتعليمي وثقافي وفكري دولي محكم، تشارك فيه: الوزارات والجامعات والمؤسسات العلمية والمجامع اللُّغوية، وأقسام اللُّغة العربية للناطقين بها وبغيرها، وأقسام اللُّغات والترجمة... وتُقدّم فيه الدراسات النظرية والتطبيقية والميدانية والتقارير». ويوفّر المؤتمر اليومَ بيانات ضخمة من أبحاث اللُّغة العربية، ويتعلّق جزءٌ كبيرٌ منها بقضايا التعليم.

وتقيم كلية دبي (وهي مدرسة خاصّة مرموقة) مؤتمراً سنوياً لقضايا تعليم اللُّغة العربية والتربية الإسلامية، يستضيف فيه تربويين ومتخصصين في التعليم بعامة، وفي تعليم اللُّغة العربية والدراسات الإسلامية بخاصّة، وينظّمون ورشات عمل وجلسات متنوعة للمعلّمين والمتخصصين؛ بهدف متابعة التطورات على صعيد إستراتيجيات التدريس، ومناقشة جدواها في تدريس اللُّغة العربية والدراسات الإسلامية للناطقين بالعربية والناطقين بغيرها.

وأطلقت جامعة الشارقة عام ٢٠٢٤م مؤتمرها الأول في اللُّغة العربية، بعنوان: «آفاق التحول الرقمي والاستدامة»، بوصفه من أحدث القضايا في علاقة اللُّغة العربية بالتقنية وأدواتها المستحدثة في التعليم. ومنذ ٢٠٢٢م، تعقد أكاديمية الشارقة للتعليم ملتقى للمعلّمين، يناقش فيها أفضل الممارسات في تعليم اللُّغة العربية، إضافةً إلى قضايا ذات صلة بالهوية ومستقبل اللُّغة العربية. ويستضيف الملتقى خبراء ومتخصصين لعقد ورشات عمل وتبادل الخبرات في تدريس اللُّغة العربية للناطقين بها وبغيرها.



وتولي جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية اللغة العربية اهتماماً مميّزاً، من خلال عدد من المراكز والمبادرات، أبرزها مركز التميّز في اللغة العربية، وهو مركز بحثي علمي مقره جامعة محمد بن زايد للعلوم الإنسانية، يُعنى بالبحث العلمي الأكاديمي في مجال اللغة العربية، رسالته: النشر والارتقاء بالإسهامات العلمية في مجال اللغة العربية، وتفعيل التعاون المجتمعي والمؤسسي لرفع جودة الكفاءات البشرية والرقمية. وأطلقت جامعة زايد مركز (زاي) لدعم منهجيات تعليم اللغة العربية وتنمية مهارات تعلمها.

ويستتج من هذه المؤتمرات والملتقيات والمراكز والمبادرات كلها أنّ دولة الإمارات تهتم باللغة العربية وتعليمها، وتسعى إلى أنّ يكون رعاتها الذين ينقلونها للأجيال على قدر كبير من الكفاءة والتأهيل؛ لتمكين الطلبة في اللغة العربية وتشبيتها في هويتهم. إنّ قدرًا كبيرًا من المسؤولية يشعر به القائمون على تعليم اللغة العربية بسبب ما تحظى به من اهتمام في دولة الإمارات. ومع ذلك، فلا تزال المؤشرات التربوية تُنبئ عن ضعف حقيقي في تحصيل الطلبة وتقديمهم في مادة اللغة العربية، وهو ما يدفع دولة الإمارات للوقوف على أسبابه ووضع الحلول من خلال الاستمرار في عقد المؤتمرات والملتقيات والمشاريع والمبادرات التي ترعاها وتدعمها، وتبني ما يُطوّر العملية التعليمية وينهض بها.

لقد مرّ تعليم اللغة العربية في التعليم العام بسلسلة من التحديثات⁽¹⁾، وشهد عام ١٩٩٣م أول مبادرة في تطوير تعليم اللغة العربية، صدرت فيه أول وثيقة وطنية لمادة اللغة العربية. دعمت الوثيقة الأدب الخليجي والإماراتي ومهارات التواصل المرتبطة بالحياة، «ودعت إلى ترجمة المنهج في كتاب واحد للغة العربية، إلى جانب كتاب آخر للتطبيقات اللغوية؛ لتحقيق مبدأ ربط العلم بالعمل والتعلم بالممارسة (لطيفة، ص ١٧٩، ٢٠١٩). وفي عام ١٩٩٦م، خضع المنهاج لتطوير آخر، اقتضى الالتفات إلى القراءات الخارجية من الأدب المحلي والعربي والعالمي بما يتحقق معه إثراء حصيلة الطالب اللغوية والمعرفية،

(١) الفامدي، عبد المجيد محمد باحص. تحليل تجارب تعليم اللغة العربية في الوطن العربي من منظور مقارن، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٩م، صص ٢٨٩ - ٢٩٣.

والتفت أيضاً إلى مسألة التكامل بين المهارات اللغوية الأربع، مع التركيز على الاستماع - المحادثة، بالإضافة إلى ضرورة التفريق بين الإبداعي والوظيفي في مهارة الكتابة.

وفي عام ٢٠٠٢م، صدرت الوثيقة الوطنية لمنهج اللغة العربية للتعليم العام في دولة الإمارات العربية المتحدة، وكان التركيز فيها على النقاط الآتية:

- مهارات الاتصال الشفوي والكتابي.
 - توزيع المفاهيم والمعارف اللغوية بما يتفق مع مستوى الطالب.
 - القراءة ودورها في تنمية مهارتي الكتابة والمحادثة.
 - تدريب الطالب على الكتابة الوظيفية.
 - القراءة الذاتية، ودعم المكتبة المدرسية.
 - التعلم الذاتي، ومحورة التعليم حول الطالب، ليكون المعلم موجّهاً لا مُلقنًا
- ثم طوّرت الوثيقة عام ٢٠٠٩م بناءً على الواقع والتغذية الراجعة من المؤسسات التعليمية، لتشمل بعد تطويرها جميع المراحل المدرسية.

وبلغ اهتمام دولة الإمارات باللغة العربية وتعليمها نقطة متقدمة من خلال الالتفات إلى أهمية القراءة في مناهج اللغة العربية، من خلال ما بات يُعرّف بـ «التعليم القائم على الأدب»^(١)، آخر تطوير نوعي في مناهج اللغة العربية بدولة الإمارات. وبحسب هذا التعديل، فإن الطالب يتعرّض لنصوص حقيقية، غير مصنوعة، كاملة غير مبتورة، لها ارتباط حقيقي بالحياة، بعيداً عن قضايا اللغة والنحو والصرف والإملاء، ليكون للغة العربية في حياة الطالب وجودٌ آخر غير الكتاب وورقة الامتحان. وعليه، فقد زوّدت المكتبات المدرسية بالكتب الوافية، وتوفرت الفصول الدراسية على مكتبات خاصة، بالإضافة إلى تطوير منصات التعليم والقراءة التفاعلية، مثل منصّتي «درافة»، و«مدرستي» التعليميتين.

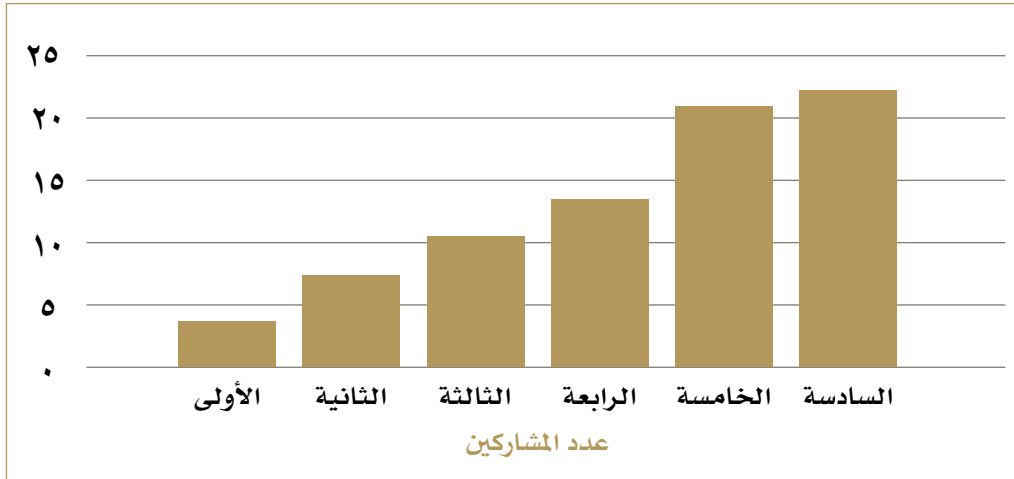
(١) مناهج اللغة العربية في العالم العربي: تجارب الحاضر وآفاق المستقبل: دراسة تحليلية لنماذج من مناهج الإمارات والأردن وتونس والسعودية ومصر. مركز أبوظبي للغة العربية بدائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي، ط١، ٢٠٢٣م، ص ٦١ - ٦٢.



ويجب أن يُذكر هنا مبادرة «تحدي القراءة» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم عام ٢٠١٥م من جملة مبادرات كثيرة تهدف إلى النهوض باللغة العربية، وتشجّع الطلبة على القراءة باللغة العربية. يأخذ التحدي شكل منافسة للقراءة باللغة العربية، يشارك فيها الطلبة من الصف الأول الابتدائي وحتى الصف الثاني عشر من المدارس المشاركة في العالم العربي، تبدأ من شهر سبتمبر/أيلول كل عام حتى نهاية شهر مارس/ آذار من العام التالي، يتدرج خلالها الطلاب المشاركون عبر خمس مراحل، تتضمن كل مرحلة قراءة عشرة كتب وتلخيصها في جوائز التحدي. بعد الانتهاء من القراءة والتلخيص، تبدأ مراحل التصنيفات وفق معايير معتمدة، وتكون على مستوى المدارس والمناطق التعليمية، ثم مستوى الأقطار العربية، وصولاً للتصنيفات النهائية، التي تُعقد في دبي سنوياً في شهر أكتوبر.

رسم بياني (١):

نسبة المشاركين (بالمليون) في برنامج تحدي القراءة العربي



وضمن الأنشطة غير الصفية التي ترعاها دولة الإمارات، يقدم مركز أبوظبي للغة العربية مسابقة «أصدقاء اللغة العربية». تتكون المسابقة من مقاطع فيديو قصيرة، يتقدم بها المشاركون مُظهرًا اقتدارًا كبيرًا على الإلقاء بلغة عربية فصيحة وسليمة، مُراعياً فيه سلامة اللغة ومطاوعة لغة الجسد والصوت للمعاني والألفاظ، ومُظهرًا براعةً في اختيار النصوص. وتهدف

المسابقة إلى تشجيع الشباب على الاهتمام باللغة العربية وإتقانها، وإبراز جمال اللغة وقدرتها على التعبير عن التجارب الإنسانية، ودفعهم إلى تعلمها واستخدامها في حياتهم اليومية.

والحق أن التعليم غير الصفّي من شأنه أن يحفّز الطلبة على التعلّم الذاتي في جوّ من اللعب والمرح والمنافسة بعيداً عن الفصول الدراسية. ويخلق هذا النوع من التعليم فرصاً واسعة للمشاركة والمنافسة بعيداً عن المنهاج، وقريباً من اللغة وروح اللغة؛ وهو ما يولّد رباطاً قوياً بين الطلبة واللغة العربيّة. ومن شأن هذه المسابقات أن تعرّف بمحبي اللغة العربية ومستخدميها من الناطقين بغيرها، وهم يمثلون شريحة كبيرة داخل دولة الإمارات بسبب التنوع الديموغرافي.

ولا شك أن تطوير الموادّ التعليمية وتنوعها عمل على تخفيض حصص اللغة العربيّة لخلق توازن في المعادلة الأكاديمية، فأخذت الحصص تقلّ بالتدرّج (من ١٠ إلى ٦ في المراحل الأولى مثلاً)، لكنّ التعليم غير الصفّي قادر على التعويض، وقد يكون العائد أكبر من الحصص الفصلية وأكثر مواءمة لطبيعة الطالب المعاصر.

وعلى أيّ حال، فإن مؤسسات التعليم العامّ في دولة الإمارات تنقسم قسمين رئيسيين:

١. المدارس الحكوميّة.
٢. المدارس الخاصّة، وهذه تُقسّم بحسب المنهاج المعتمد للتدريس فيها إلى:
 - أ. منهاج وزارة التربية والتعليم: المدارس الوطنيّة.
 - ب. منهاج خاصّ/ أجنبيّ، وهي مدارس تعتمد منهاج غير عربيّة مختلفة، كالمنهاج البريطاني والأمريكي والهندي والإسباني والفلبيني وغيرها، لكنّها ملزمة بتخصيص حصص للغة العربيّة والتربية الإسلاميّة. ويكون نصاب الحصص للغة العربيّة بحسب الفصول الدراسيّة، سواء في المدارس الحكوميّة أم المدارس الخاصّة، ست حصص في الصفوف الأول والثاني والثالث للناطقين بالعربيّة، وخمس حصص للصفوف



الرابع والخامس والسادس، وأربع حصص للصفوف من السابع إلى الثاني عشر؛ في مقابل أربع حصص للناطقين بغير العربية من الصف الأول إلى التاسع، وتكون مادة اللغة العربية اختيارية في الصفوف التالية إلى الثاني عشر.

ومن المهم في هذا السياق تسليط الضوء على الاهتمام الكبير الذي يوليه مجلس التعليم والموارد البشرية، برئاسة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي؛ باللغة العربية كونها تلعب دوراً أساسياً في تعزيز الهوية الوطنية، وتعزيز دور الإمارات في استئناف مسيرة الحضارة العربية.

ومن علامات هذا الاهتمام، توصية سمو الشيخ عبد الله في اجتماع المجلس الدوري المنعقد في التاسع من شهر مايو ٢٠٢٤م، بدعم مهارات طلاب المدارس في اللغة العربية؛ لدورها الفاعل في الحفاظ على الهوية الوطنية، والتفوق في أساسيات المواد الأخرى التي تعزز مسيرتهم المهنية، بما فيها الرياضيات واللغة الإنجليزية.

وقد ناقش المجلس برنامجاً مقترحاً لتقييم الطلاب في مهارات اللغة العربية، من المخطط تطبيقه على طلبة الصف الأول في المدارس الحكومية والخاصة في الدولة بدءاً من العام الدراسي ٢٠٢٤-٢٠٢٥م؛ يصبُّ إيجاباً في هذا الاتجاه المهم.

ومن المقرر أن يشمل هذا التقييم الوطني قياساً واسعاً لمهارات اللغة العربية المكتسبة عند الطلبة الناطقين بها كافة وقت التحاقهم بالصف الأول الابتدائي، للحصول على بيانات حول درجة امتلاكهم للمهارات والقدرات الأساسية لتعلم اللغة، وستوظف نتائج التقييم لخدمة صنّاع القرار، والمدارس، والمعلمين وأولياء الأمور. وسيطبق هذا التقييم المهم خلال الأسابيع الثمانية الأولى من التحاق الطلبة بالصف الأول^(١).

(١) ٢٤ للدراسات الإعلامية-موقع ٢٤ الإلكتروني-الخميس ٩ مايو ٢٠٢٤
<https://24.ae/article/820397/>

إنَّ اهتمام دولة الإمارات باللغة العربية كبيرٌ، ويُشكِّل جزءًا من إستراتيجيتها الثقافية الخلاقية، وهو ما يتضح في عشرات المبادرات التي يطلقها مركز أبوظبي للغة العربية. وتأتي هذه المبادرة الفذة لتضيف بُعدًا جديدًا في رؤية الإمارات التي تهتم بالإنسان منذ طفولته المبكرة، وتضع الأسر أمام تحدٍّ مهمٍّ بخصوص أبنائهم، وتُعلق باب تخوُّفِ راوِد البعْض من تأثير التعليم باللغات الأجنبية في المراحل الأولى، على الأطفال والناشئة.

هذه مبادرة حميدة تغرس في الأبناء منذ الطفولة قيمة إتقان لغتهم، وتنمُّ عن التقدير الكبير الذي تحظى به اللغة العربية لدى دولة الإمارات وقادتها. مبادرةٌ فيها كبير رعاية وعظيم عناية بمستقبل أبنائنا ولغتنا؛ العنصر الأساس في ثقافة الإنسان وهويته.



المحور الرابع:

اللغة العربية في الفضاء التقني

يحيا المرء اليوم في فضاء تقنيّ يزدهم بالتطبيقات والأدوات الذكيّة والوسائل التقنيّة وشبكات الاتّصال ووسائل الاتّصال ونوافذ العبور الرقمية وغيرها مما تسيّره شبكة الإنترنت وتنظّمه لغة البرمجيّات المعروفة. وغدا الاتّصال بهذا الفضاء إجبارياً وحتمياً، والابتعاد عنه حكماً بالعزلة لا مناص، وبخاصة بعد كوفيد- ١٩، تلك الفترة التي عاشتها الإنسانية بمرارة وأجبرتها على التعامل مع التقنيّة؛ لأنّها كانت تُقدّم حلاً بديلاً ذات جدوى. إذن، فالتقنيّة اليوم باتت تسيطر على الحياة، وتتحكّم في شؤون الناس من أصغر الحاجات كشراء الموادّ الغذائيّة إلى أعظمها شأنًا مثل التعليم والبحث العلميّ. والسؤال المهمُّ هنا: ما موقع اللغة العربيّة في هذا الفضاء؟ وما الدور الذي تضطلع به دولة الإمارات في دعم المحتوى العربيّ في هذا الفضاء؟ وما مظاهر حضور اللغة العربية في هذا الفضاء من خلال الأدوات التقنيّة المعروفة؟

تستند هذه الأسئلة على واقع تقنيّ يتشكّل بسرعة، ويعيد تشكيل العالم من حوله بطريقته الخاصة، ويفرض أدواته بقوة على كل ما يحيط بنا؛ من التسوّق إلى المعرفة المؤتمتة، ومن إنجاز المعاملات إلى إجراء العمليّات بمختلف أنواعها وأشكالها من خلال التقنيّة، وهكذا. وعليه، فإنّ «تمكين اللغة العربية في التكنولوجيا وتطويرها من شأنه أن يُحدِث ثورةً في عالم البحث العلميّ والمعرفة العربيّة، ويفتح الباب لاستحداث الأدوات اللازمة لإجراء دراسات غير مسبوقّة» (تقرير حالة اللغة العربية، ٢٠٢١م، ص ٢٣١). وبطبيعة الحال، فإنّ مسار اللغة التقنيّ يجب أن يكون مواكباً لما يجري تقنياً في العالم حتى لا تكون الفجوة مستقبلاً كبيرةً، وهذا يحتاج إلى مبادرات نوعية ومشاريع ضخمة وهيئات أكاديميّة، بالإضافة إلى مؤسسات مانحة تدعم البحث العلميّ في هذا الشأن.

دراسة جهود الدولة في الفضاء التقني وعلاقته باللُّغة العربية

تسهم دولة الإمارات العربية في تشكيل واقع اللُّغة العربية في الفضاء التقني من خلال الجهود المبذولة والداعمة في هذا المجال. فمنذ ٢٠١٤م تُخصّص «جائزة محمد بن راشد للُّغة العربية» محوراً خاصاً يدعم هذه العلاقة بين التكنولوجيا واللُّغة العربية، وهو محور «التقانة (التكنولوجيا)»، وفيه فئتان: فئة أفضل تطبيق ذكي لتعليم اللُّغة العربية ونشرها، وفئة أفضل مبادرة لمعالجة اللُّغة العربية تقنياً. وتالياً جدول فيه أسماء الفائزين ومشاريعهم في الدورات جميعها، للإضاءة على طبيعة المشاريع التقنية التي تدعمها دولة الإمارات من خلال الجائزة:

جدول (٢): الفائزون في جائزة محمد بن راشد للُّغة العربية ٢٠١٤م - ٢٠٢٣م

السنة	المجالات
٢٠١٤م	شركة جوجل: مبادرات وجهود جوجل في إثراء المحتوى العربي الرقمي
٢٠١٥م	<ul style="list-style-type: none"> ■ مركز بيت اللُّغة: موقع «أصحابنا» (فئة أفضل برنامج أو تطبيق) ■ الأستاذ طه زروقي: مبادرة مشاريع مفتوحة المصدر لمعالجة اللُّغة العربية (فئة أفضل مشروع)
٢٠١٦م	<ul style="list-style-type: none"> ■ جامعة القدس المفتوحة: اللُّغة العربية مقرر ذاتي مفتوح عبر الإنترنت (فئة أفضل مبادرة أو تطبيق) ■ الألكسو: النهوض بالتطبيقات الجوالية العربية (فئة أفضل مشروع)
٢٠١٧م	<ul style="list-style-type: none"> ■ حُجبت الجائزة (فئة أفضل تطبيق) ■ نبتكر: الحبر الإلكتروني (فئة أفضل مشروع)
٢٠١٨م	<ul style="list-style-type: none"> ■ جامعة بيرزيت: محرّك بحث جامعي (فئة أفضل تطبيق) ■ ويكيبيديا - العربية، الموسوعة الحرّة (فئة أفضل مشروع)
٢٠٢٣م	<ul style="list-style-type: none"> ■ محمود صلاح عبد العزيز: مبادرة العربية السهلة (فئة أفضل تطبيق) ■ مبادرة منهج «كَلِمَن» لتعليم اللُّغة العربية للناطقين بغيرها (فئة أفضل مشروع)



إنَّ استعراضًا بسيطًا للمبادرات والمشاريع الفائزة بالجائزة يبيِّن أهمية السياسة اللُّغوية في توجيه الاهتمام إلى هذا المحور، وتوجيه الباحثين والمؤسسات المعنية بدعم الجهود وتطويرها فيه، فإنَّه يجب أن يكون جزءًا من خطة لغويَّة مُحَكَّمة (وإستراتيجية مدروسة) تعمل على استثمار عنصر اللغة العربية في هذا الفضاء التقني؛ كالمحتوى العربيِّ ومحركات البحث والتطبيقات التعليميَّة، ونوافذ القراءة والكتابة الإلكترونيَّة ومعالجة النصوص، وغير هذا مما يُسْتَحَدَّث في هذا الفضاء.

ويرعى مركز أبوظبي للغة العربيَّة مشاريع تقنيَّة نوعيَّة وغنيَّة، ومتنوّعة بين معجم وموسوعات ومشاريع أخرى خاصة بالذكاء الاصطناعي، وكلها تسعى إلى "تعزيز استخدام اللغة العربيَّة في نظم الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والتقنيات الحديثة"، ويعدُّ هذا المسعى واحدًا من اختصاصات المركز المعلنة. والآتي عرضٌ موجزٌ لهذه المشاريع:

■ الموسوعة الشعرية (https://poetry.dctabudhabi.ae)

الموسوعة الشعرية هي أول موسوعة إلكترونية للشعر العربي أُطلقت في عام ١٩٩٨م، وأُعيد تحديثها في ٢٠١٦م، بالتزامن مع يوم الشعر العالمي ٢١ مارس ٢٠١٦م، وبمناسبة الاحتفال بعام القراءة ٢٠١٦م، لتضمَّ اليوم أكثر من ٣٠٩٠ ديوانًا، تعرض لمختلف مدارس الشعر العربي، إضافةً إلى استحداث زوايا جديدة يأتي في مقدمتها زاوية معلومات عن القصيدة، وزاوية (عن الديوان)، ونافذة (من التراث)، وزاوية (قصيدة اليوم)، و(مقال الشهر)، وزاوية الاستماع التي تضمُّ عددًا كبيرًا من القصائد المسموعة بأصوات نُخبة من الشعراء والفنانين، علاوة على ركن المكتبة التراثية الذي يضمُّ ٤٨٨ مرجعًا، تضمَّنت أشهر مجاميع وموسوعات الأدب العربي ومعاجم اللغة وأهمَّها.

■ موسوعة الشيخ زايد الشعرية / كنز الجيل (zayedpoetry.ae)

تعرض الموسوعة لأشعار المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بوصفها مرآة صادقة لشخصيته وحكمته، وتُجسّد عمق رؤيته للإمارات وشعبها، وإيمانه بالعمل والعطاء والإنسانية، وهي تضمُّ روائع شعرية في الحب الإنساني السامي، وفي عشق الإمارات بوصفها مستقر أهلها المضياف، والمنبع الذي تتدفق منه قيمه وتطلعاته وأحلامه. تُقدّم هذه الأشعار بالعربية والإنجليزية في المرحلة الأولى، تليها ترجمات عدة إلى لغات أخرى، وتهدف إلى استكشاف ثراء الثقافة الإماراتية وجمال لهجتها وصلتها الوطيدة باللغة العربية؛ فالموقع يوفر إمكانية الاستماع والتفاعل الصوتي مع القصائد، ويوفر معجمًا إلكترونيًا بالمفردات الشائعة في القصائد، بالإضافة إلى اختبار تفاعلي للتمكن من هذه المفردات.

■ معجم دليل المعاني (dictionary.alc.ae):

أول معجم عربي رقمي متكامل يحتوي على عناصر الصورة والصوت، ويضمُّ ٧٠٠٠ مادة معجمية، تُعدُّ الأكثر شيوعًا في الاستعمال في اللغة العربية المعاصرة. تتضمن كل مادة معجمية المعلومات الآتية: المعاني المختلفة، والمقابل الإنجليزي لكل معنى، وتعريفًا بكل معنى، ومثالاً على المعنى، والمستوى اللغوي، والنوع الصريفي، وصورة توضيحية، والمرادفات، والأضداد، والنطق الآلي للتعريفات والأمثلة، والتعبير الشائعة، والتصريفات والمشتقات. وللمعجم موقع إلكتروني بالإضافة إلى تطبيق خاص للهاتف المحمول يحمل الاسم نفسه "دليل المعاني".

■ بارق BAREC (المدونة العربية المتوازنة للانقرائية):

مشروع يهدف إلى بناء أول مدونة عربية موسّمة بمستويات الانقرائية المختلفة. وتتضمن البيانات الموسّمة قائمة معجمية من ٢٠٠٠٠ كلمة، ومدونة من الجمل النصية تضمُّ ١,٠٠٠,٠٠٠ كلمة، مع تحديد مستوى الانقرائية لكل جملة. ويتضمّن المشروع الذي يتعاون فيه المركز مع جامعة نيويورك أبوظبي في تطوير نموذج ذكاء اصطناعي لفحص وتحديد



مستوى انقراطية النصوص؛ لاستخدامه من الباحثين والناشرين وواضعي المناهج عبر موقع إلكتروني خاص قيد الإنشاء.

■ مختبر الذكاء الشعري:

يعدُّ المختبر مجموعة مشاريع لتطوير أدوات ذكية لمعالجة الشعر العربي رقمياً، عبر حلول الحوسبة والذكاء الاصطناعي، وبالاستفادة من قاعدة البيانات الشعرية الأكبر في اللغة العربية التي يمتلكها مركز أبوظبي للغة العربية (الموسوعة الشعرية)؛ لتضاف هذه الأدوات الذكية إلى موقع الموسوعة الشعرية (<https://poetry.dctabudhabi.ae>) وتطبيقه الذكي.

وعلى صعيد تمكين اللغة العربية في التقنيات التعليمية، تجدر الإشارة إلى جهود وزارة التربية والتعليم الإماراتية في أتمتة مناهج اللغة العربية بحيث يتمكن المعلم والمتعلم معاً من التعامل مع الكتاب في بيئة تقنية تفاعلية، وقد عملت الوزارة أيضاً على تزويد المناهج بأدوات تفاعلية حديثة، مثل: "مسح رمز الاستجابة" الذي يحيل على مصادر تعليمية كأغاني الحروف ونصوص المطالعة، بالإضافة إلى تطبيقات ومنصات تعليمية تفاعلية من شأنها أن تطور مهارات اللغة وبخاصة القراءة. وتقدم مبادرة "مدرسة من أجل خمسين مليون طالب عربي" (madrasa.org) مثلاً نموذجياً لهذه المنصات. فقد طورت هذه المنصة محتوى تعليمياً نوعياً مجانياً للطلاب يوفر دروس اللغة العربية من صفوف الروضة إلى الثانوية، وهي دروس فيديو جاهزة تساعد الطالب على التعلم الذاتي، وتتيح له إمكانية التفاعل مع المنصة، بالإضافة إلى طرح مواد أخرى تثقيفية حول تاريخ اللغة العربية، والإعجاز اللغوي، والأدب والشعر، وطرائف اللغة، وجماليات الخط العربي، وغيرها كثير.

المحور الخامس:

اللغة العربية في الفضاء العام

تحظى اللغة العربية بمساحتها المقدرة في شؤون الحياة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وإذا كانت اللغة الإنجليزية ضرورة لا غنى عنها في المجتمعات متعددة الثقافات؛ فإن وجود العربية اللافت والحرص على وجودها العملي جعلها تحظى باهتمام كبير لدى الجميع؛ تصل الرسائل إلى الهواتف المحمولة من الجهات الرسمية وغير الرسمية باللغة العربية، وتحظى بمكانها اللائق على اللوحات العامة في الطرق وفي المؤسسات الرسمية والخاصة، وتتوفر بجودة كبيرة في التطبيقات الرسمية التي تنظم شؤون الحياة.

في هذا الإطار، جاء في «تقرير حالة اللغة ومستقبلها» الذي أنجزته وزارة الثقافة، ما نصه: «يمكن القول بأن للعربية مساحة كبيرة في الفضاء العام، تزامنها لغات أجنبية كثيرة بجانبها، وقد تتفرد اللغة الأجنبية في أحيان أخرى في الفضاء المكاني العام لبعض الأسباب، منها الجغرافي أو السياحي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. ولكن الحديث عن السيادة المطلقة للغة العربية في الفضاء المكاني العام من دون لغة أجنبية أخرى هو أمر غير موجود في العالم العربي» (تقرير حالة اللغة العربية، ٢٠٢٢م، ص ١٤٢).

وما يجب ذكره في هذا المقام أن دولة الإمارات تستثمر على نحو إيجابي، تراثها اللغوي والثقافي في الفضاء العام مُستخدمة في ذلك اللغة العربية، ولا فرق في هذا بين المستوى الفصيح واللهجات، وبخاصة المفردات. ويمكن الوقوف على ذلك في أسماء الشوارع والمؤسسات واللافتات والمطاعم المشهورة والأماكن المعروفة التي يرتادها العربي وغير العربي، بالإضافة إلى أسماء الفعاليات والأحداث الكبرى، فضلاً عن الحديث عن عادات الشعب وتراثه في الأماكن التي تستقطب زواراً من بينهم أجنب، مثل: الحديث عن «صيد اللؤلؤ»، والاحتفال بـ«حق الليلة»، و«الأعياد الوطنية» في المؤسسات التعليمية والرسمية وغير الرسمية كافة، مما يولد نوعاً من التشابك مع اللغة العربية.



ومن الأمثلة التي تثير الإعجاب صندوق التبرعات في الشوارع العامة، يضع فيه الفرد ما يفيض عن حاجته من ملابس جيدة، وعبارة «مرحباً الساع» ومثيلاتها في اللغة العربية تكون مثبتة عليه، يقرأها كل واحد ويتفاعل معها. ويمكن الإشارة كذلك إلى الريادة في تسمية التطبيقات الحكومية وأماكن الخدمات العامة وبطاقات الخصومات بأسماء ذات خصوصية في اللغة العربية، مثل: تطبيق «الحصن»، وتطبيق «تم»، وبطاقتي «إسعاد» و«فرجة» للخصومات، و«أمان» و«ساعد» للشرطة، و«درب» و«سالك»، و«مواقف»، وغير ذلك مما يمثل أدوات لتنظيم الحياة العامة، يستخدمها كل من يقيم في دولة الإمارات، ولا شك في أن في ذلك إشاعة للغة العربية ودعوة لحوحة لاستخدامها في الفضاء العام.

دراسة واقع استعمال اللغة العربية في الفضاء العام:

لا يقتصر الخطاب الإعلامي المكتوب على الجريدة والصحيفة والمجلة؛ بل يشمل مجال الإعلان واللافتات في الشوارع، والخبر الإلكتروني، والتعليقات، والبضائع والمواد المستهلكة، وغيرها مما يقع في دائرة الفضاء العام. ولقد نظمت دولة الإمارات السياسة اللغوية في هذه المجالات من خلال قوانينها التأسيسية التي لم تغفل دور اللغة، وعدتها ركناً مهماً فيها.

ألزم قانون المطبوعات والنشر عام ١٩٨٠م العاملين في مجال الأفلام أن تُعرض الأفلام مع الترجمة العربية المطابقة للحوار الأصلي مع مراعاة الجوانب الأخرى. ودعت الدولة أيضاً إلى ترجمة المستندات الأصلية المكتوبة بلغة أخرى إلى العربية حتى يصادق عليها (قانون الإقرار الضريبي، المادة ٢٥/٥، القرار ٧، ٢٠١٧م).

وأعادت دولة الإمارات عام ١٩٨٤م تسمية المؤسسات العامة في القطاع العام باللغة العربية فقط، وذلك بعد أن قرّرت حذف كلمة اميرتل وكلمة اميرتاس من تسمية مؤسستي الإمارات للاتصال والنقل، والاعتماد في ذلك على اسميهما المعتمدين باللغة العربية. والجدير بالذكر أن جميع المعاملات والفواتير في المؤسستين المذكورتين تعترف باللغة العربية التي صارت حاضرة في كل ذلك.

ومن السياسات اللغوية في دولة الإمارات أن تكون أسماء المباني والمنشآت وخطط الإخلاء (وأية إجراءات توجيهية) باللغة العربية أساساً بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية أو أية لغة أخرى حسب الحاجة. فعلى سبيل المثال، تشترط دبي لترخيص الفنادق ومعايير تصنيفها لعام ١٩٩٨م «وضع لافتة تحمل اسم المنشأة باللغتين العربية والإنجليزية في مكان ظاهر على المبنى، وأن يظهر هذا الاسم على كافة السجلات والفواتير والمراسلات والنشرات الخاصة». وفي موضع آخر من القوانين اللغوية، يؤكد المجلس التنفيذي لإمارة الشارقة «كتابة الإعلانات واللافتات باللغة العربية السليمة، ويجوز عند الضرورة إضافة البيانات باللغة الأجنبية؛ شريطة أن تكون اللغة العربية في الصدارة وأكبر حجماً وأبرز مكاناً، ويُستثنى من ذلك العلامات التجارية ذات الشهرة العالمية أو الإقليمية».

والذي يمكن تأكيده مما سبق أن القوانين اللغوية تسعى إلى تنظيم استخدام اللغة التوجيهية في الفضاء العام، بما يحفظ للغة الأولى حضورها الحقيقي، ولا يغفل في الوقت نفسه مسارات التواصل مع شرائح المجتمع المختلفة. والملاحظ من القوانين السابقة أنها تؤكد جملةً من الأمور؛ أولاً: ضرورة استخدام اللغة العربية، ثانياً: مراعاة السلامة اللغوية، ثالثاً: إبراز العبارة بالخط العربي وإظهارها. فعلى سبيل المثال، يدعو قانون تنظيم الإعلانات في إمارة دبي إلى استخدام اللغة العربية في الإعلان، مع السماح باستخدام أي لغة أخرى بجانبها؛ على أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأساسية في الإعلان، وألا تقل عن (٥٠٪) من حجم الوسيلة الإعلانية، وأن تكون الأبرز من حيث الموقع: في الأعلى أو على الجهة اليمنى منه، وأن تُراعى فيها سلامة التركيب اللغوي والإملاء (ديوان حاكم دبي، المادة ١١، القرار ٦، ٢٠٢٠م). وهذه السياسة اللغوية التنظيمية شائعة في الدولة، ويجري التأكيد عليها في كل مناسبة، ولعلّه من الضروري في هذا الإطار الرجوع إلى القرار الإداري الذي صدر عن ديوان حاكم الشارقة (١٩٩٩م) في شأن الحفاظ على سلامة اللغة العربية في الفضاء العام.



وفى هذا الشأن، ففب أن تكون أسماء الشوارع واللافتات الإرشادىة مكتوبةً باللغتين العربىة والإنجلىزىة، وفى أبوظبى تقرأ أسماء الشوارع باللغة العربىة المضبوطة المشكولة؛ ما فساعد فى النطق الصحىح للأسماء، فأغلب الأسماء مستلهمة من الهوىة والتراث الإماراتى، مثل شارع «المزن» (السحاب المحمل بالمطر). والحق أن تشكيل الأسماء بالحركات والسكنات وفق نطقها الحقىقى فضىف نوعاً من الجمال فى الذائقة البصرىة واللغوىة.

وفى مزىد من استثمار الفضاء العام لخدمة اللغة العربىة بمستوىها الفصحى واللهجى، أطلق مركز أبوظبى للغة العربىة بالتعاون مع دائرة البلدىات والنقل، تطبيقاً تعليمياً ففح تعلم مفردات ضرورىة فى اللغة العربىة (واللهجة الإماراتىة) والترجمة منها وإلها، وذلك لمن فمسح رمز الاستجابة السرىة QR Code الموجود فى إعلانات مثبتة على المرافق الحوىة فى منطقة كورنىش أبوظبى.

ومن الجدىر بالذكر التوىه إلى مبادرة مهمة أطلقها مركز أبوظبى للغة العربىة، وهى «خزانة الكتب». ففح المبادرة لزوار مراكز التسوق فى عدد من إمارات ومدن الدولة الفرصة لاقتناء مجموعة كبرىة من الكتب بعناوون متمىزة وحصرىة، وبأسعار زهىة. وفوفر أكثر من ٣٥٠ عنواناً ففناول شتى المجالات، وففضمّن: كتباً للأطفال والناشئة، وأدب الرحلات والتراث والتارىخ والجغرافىا، وكتب السىرة والأدب والفنون، والألعاب الرىاضىة، والعلوم الطبىعىة، إلى جانب كتب العلوم الاجتماعىة والفلسفة وعلم النفس والمعارف العامة. وفأتى هذه المبادرة احتفاءً بـ «شهر القراءة»، من خلال سلسلة من الفعالىات الففقام فى عدد من المراكز التجارىة فى الإمارة؛ سعياً إلى التروىج للغة العربىة والوصول إلى عدد أكبر من الجمهور لتعرفهم بأحدث إصدارات المركز.

وفبدو من الضرورى التعرف بمبادرة «شهر القراءة» (الشهر الوطنى للقراءة). نصّت المادة (١٣) من مرسوم بقانون اتحادى رقم (١٨) لسنة ٢٠١٦م فى شأن القراءة على «فخصىص مجلس الوزراء شهراً وطنياً من كل عام للقراءة»، فأصدر مجلس الوزراء قراراً ففحدّ شهر مارس من كل عام شهراً وطنياً

للقراءة؛ بهدف نشر ثقافة القراءة وتعزيزها في المجتمع الإماراتي، والتوعية بأهميتها في تطوير الفكر وتغذية الروح تحقيقاً للأهداف الإستراتيجية الآتية:

- الحفاظ على إنجازات الدولة الثقافية والمعرفية.
- استدامة جهود مؤسسات الدولة في ترسيخ ثقافة القراءة في المجتمع.
- ترسيخ القراءة عادةً يوميةً أصيلةً لأفراد المجتمع الإماراتي (المواطن والمقيم).
- تمكين المنظومة الثقافية الوطنية.
- إرساء نموذج إماراتي حضاري يُحتذى به في مجال القراءة والمعرفة. (الدليل الإرشادي للشهر الوطني للقراءة، ص ٣).



المحور السادس:

النتائج والتوصيات

بعد الوقوف على المحاور الخمسة السابقة، يجدر بنا أن نقف مع أهم النتائج والتوصيات:

النتائج

- اللغة العربية لغة حية، قادرة على الاستمرار والتجدد، تنمو وتتطور، وقد تتعرض من حين إلى آخر للضعف. وقد بذلت دولة الإمارات جهوداً كبيرة في الحفاظ على هذه الكينونة، والحرص على تطويرها؛ إيماناً بالعلاقة الوطيدة بين اللغة والهوية، وقد كان هذا النهج واضحاً منذ ١٩٧١م.
- يُشكّل التعليم بمختلف مستوياته المنطلق الأساسي لبناء جيل قادر على التعامل السليم مع اللغة قراءةً وكتابةً وسماعاً، وقادر على تذوق إبداعاتها وتقديم إبداعات متميزة بها. وكانت جهود دولة الإمارات في التعليم مستمرةً وبنّاءةً، تخضع دورياً للمراجعة والتعديل، بما في ذلك المناهج. ويُحسب لدولة الإمارات في هذا الإطار إيمانها بأهمية البحث العلمي والمؤتمرات والجوائز وورش العمل في تطوير تعليم العربية، للناطقين بها وللناطقين غيرها.
- تدرك دولة الإمارات أنّ للإعلام دوراً مهماً في بناء جسور معرفية مع المتلقي من خلال مواد متنوعة تجمع بين الخبر والأغنية والدراما وبرامج الحوار، وهي أدوات مهمة في تشكيل الوعي والذائقة وبناء ثروة لغوية نامية. لأجل ذلك، فإنّها تحرص على أن يكون المحتوى الإعلامي العربي قادراً على مواكبة التقلات الكبيرة في الأدوات الإعلامية من جهة، وقادراً على تمثيل التحوُّلات الكبرى التي يعيشها العالم في شتى مجالات المعرفة من جهة أخرى.

■ التعددية اللغوية التي تجابه العربية في بعض المجتمعات والمحكية في مجتمعات أخرى ليست تحديات بل فرصاً يمكن للعربية استثمارها لبناء أفق معرفي جديد؛ فالعلاقة التي تربط بين الفصحى والمورث الشعبي هي علاقة تكامل، وليست علاقة تضاد؛ لأن مجموع هذا التراث يبني الهوية الثقافية الجمعية العربية، وهذا ما تسعى إليه دولة الإمارات من خلال العديد من البرامج والفعاليات الكبرى، وعلى رأسها شاعر المليون وكنز الجيل. أمّا العلاقة بين العربية واللغات الأخرى فينبغي أن تتحوّل إلى علاقات ثقافية نافعة تُعزّز وتُثري المحتوى العربي، وتقدّم للآخر محتوى إنسانياً متفرداً يمثل الثقافة العربية الحيّة، الراضة للعنف والإرهاب وثقافة الكراهية، والقائمة على الإيمان بالتسامح والتعايش بين الحضارات. وقد تمثّلت هذه الرسالة في مشروع «كلمة» الضخم الذي مدّت المكتبة العربية بالترجمات المهمة.

■ الانفتاح على علوم العصر وتقنياته من الأمور المهمة لبناء أفق تقني للغة يجعل العربية أكثر صلة بعلوم العصر، كالذكاء الصناعي وغيره من الأدوات اللازمة لصناعة أفق معرفي يناسب العصر. ولدولة الإمارات إسهامٌ كبيرٌ في هذا المجال من خلال الجوائز التي تشجّع على الابتكار في تطبيقات اللغة العربية الذكيّة ومجتمعات المعرفة الإلكترونية، ومن خلال المشاريع الذكية القائمة كمختبر الشعر العربيّ.

■ تسعى مؤسسات دولة الإمارات اللغوية في إستراتيجياتها العامة وفي مختلف إصداراتها ومؤتمراتها وأنشطتها وفعاليتها إلى تحقيق تلك الآفاق، وبناء علاقة مع الثقافة العربية تقوم على الفهم والاستيعاب والمساءلة النقدية بُغية بناء معرفة لغوية تستأنف المشروع الحضاري العربي، دون إغفال العلاقة الوطيدة بين اللغة والهوية والتراث.



التوصيات:

- ضرورة تفعيل ومتابعة التشريعات اللغوية التي تقوم كلها على دعم اللغة العربية بوصفها مكوّناً من مكونات الهوية الثقافية؛ لتكون فاعلة على مستوى التعليم والفضاء العام والممارسات الثقافية في المؤتمرات والندوات والمخاطبات الرسمية.
- أهمية التشارك في تحويل القوانين والتشريعات من سياق قانوني إلى سياقات مجتمعية فاعلة على المستوى العربي؛ لإغناء التجربة العامة في هذا المجال، وبناء أفق لغوي عربي موحد، يقوم على التنوع في إطار الوحدة الثقافية التي تشكل بُعداً أساسياً في بناء مجتمع المعرفة.
- أهمية حضور اللغة العربية الفصيحة (المعاصرة) في الخطاب الإعلامي المرئي والمكتوب والمسموع؛ لبناء قاعدة ثقافية عربية واسعة تُشكل المنطلق الأساسي للتنمية في شتى مجالاتها، إضافة إلى تعزيز حضور لغوي عربي حي في الدراما العربية.
- الاهتمام الكبير باللغة العربية منذ سنوات الطفولة المبكرة، وتشجيع الأطفال من خلال البرامج التفاعلية والأناشيد البسيطة والقصص المشوقة على حبّ المحتوى العربي والتفاعل معه، وبناء شخصيّة ثقافية للطفل العربي، دون أن يعني ذلك الانغلاق والقطيعة مع اللغات والثقافات الأخرى.
- الحرص على أن يكتسب الطالب في المدرسة اللغة العربية لا أن يتعلّمها بصفتها لغة أجنبية؛ وهذا يكون عن طريق التحفيز على القراءة والاستماع إلى الشعر العربي المتميز والغناء الراقي، ومتابعة الأعمال الدرامية ذات المستوى الرفيع، إضافة إلى بناء خطة منهجية متطورة تقيس مدى تطوّر الطالب في علاقته بالعربية سنوياً.
- ضرورة تجسير العلاقة بين علماء اللغة والتقنية من خلال تشجيع الباحثين والدارسين على خوض غمار هذه التجربة؛ وذلك من أجل بناء أفق للعربية يربطها بالتحوّلات الكبرى في عالم الإنترنت والتطبيقات والذكاء الصناعي، والصناعات الإبداعية بأنواعها.

المصادر والمراجع

- آل مكتوم، محمد بن راشد. (٢٠٢٢). أقوال محمد بن راشد آل مكتوم - الأمة. المكتب التنفيذي لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، موتيفيت ميديا جروب.
- البيانات الحكومية المفتوحة بدولة الإمارات (٢٠٢٣). خدمات الحكومة المترابطة.
(<https://u.ae/ar-AE/information-and-services/g2g-services/open-government-data>)
- تحدي القراءة العربية (<https://arabreadingchallenge.com>).
- تقرير حالة اللغة العربية ومستقبلها. الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة. (mckd.gov.ae). جائزة محمد بن راشد للغة العربية.
(<https://www.arabicaward.ae>)
- دستور دولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٧١م). مجلس الوزراء - الإمارات العربية المتحدة (<https://uaecabinet.ae/ar/the-constitution>).
- الدليل الإرشادي للشهر الوطني للقراءة، الإمارات العربية المتحدة، وزارة الثقافة (<https://mcy.gov.ae/ar/reading>).
- السويد، ابتسام محمد ارحمه، وطايح، سامي. (٢٠١٦). الإعلام الإماراتي: النشأة والتطور. المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، ٨ع، صص ٤٣٧ - ٤٦٧.
- عبد الرحيم، سحر. (٢٠١٨). تطوير التعليم في العالم العربي: الإمارات العربية المتحدة نموذجًا. مجلة آفاق عربية، ٤ع، صص ١٢ - ٤٣.
- عايش، محمد إبراهيم. (٢٠٢٢). اللغة العربية في الفضاء الإعلامي العربي: منظور معرّف. مركز أبوظبي للغة العربية في دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي، ط١.



- الغامدي، عبد المجيد محمد باحص. (٢٠١٩). تحليل تجارب تعليم اللُّغة العربية في الوطن العربي من منظور مقارن، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، صص ١٩٩ - ٣٢٥.
- الفلاسي، لطيفة. (٢٠١٩). تجربة الإمارات العربية المتحدة في تعليم اللُّغة العربية، ضمن تعليم اللغة العربية في الوطن العربي: دراسات مقارنة، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، صص ١٧٥ - ١٩٨.
- مجلس شباب اللُّغة العربية (<https://alyc.arabyouthcenter.org/ar>).
- مجمع اللُّغة العربية بالشارقة (<https://shj-arabic-award.shj.ae>).
- ٢٤ للدراسات الإعلامية - موقع ٢٤ الإلكتروني-الخميس ٩ مايو ٢٠٢٤ / ٢١:٢٢ (<https://24.ae/article/820397>).
- مجمع الملك سلمان العالمي للُّغة العربية. (٢٠٢٤). منظومة بيانات السياسات اللُّغوية في الدول العربية.
- مركز أبوظبي للُّغة العربية (<https://alc.ae/ar>).
- مركز أبوظبي للُّغة العربية بدائرة الثقافة والسياحة. (٢٠٢٣). مناهج اللُّغة العربية في العالم العربي: تجارب الحاضر وآفاق المستقبل: دراسة تحليلية لنماذج من مناهج الإمارات والأردن وتونس والسعودية ومصر. أبوظبي، ط١.
- وزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة (www.moec.gov.ae).

الواقع اللغوي للغة العربية في مملكة البحرين

أ.د. ياسر بن أحمد جمعة

مقدمة

مملكة البحرين بلدٌ ذو تاريخ عريق، وهي دولة عربية تقع على الساحل الجنوبي الغربي للخليج العربي. وتتألف من جزيرة البحرين ونحو ٣٠ جزيرة صغيرة. ويبلغ عدد سكان مملكة البحرين، وفقاً لإحصائية منصة البحرين للبيانات المفتوحة التابعة لهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية البحرينية المنشورة في يونيو ٢٠٢٣م^(١)، ١,٥٧٧,٠٥٧ نسمة، يتوزعون بين البحرينيين بنسبة ٤٦,٧ %، وباقي الجنسيات بنسبة ٥٣,٣ % (تشمل المواطنين من دول مجلس التعاون الخليجي، والعرب الآخرين، والأوروبيين، والأفارقة، والأمريكيين الشماليين والجنوبيين، والأوقيانيين). والدين الرسمي في البحرين هو الإسلام، مع حرية العبادة لجميع الأديان. اللغة العربية هي اللغة الرسمية في البحرين، وتعدّ الإنجليزية لغةً أجنبيةً إلزاميةً في جميع المدارس. وعموماً، تُمثل اللغة العربية عنصراً أساسياً في الحياة الاقتصادية والتعليمية والسياسية في مملكة البحرين، مع تجسيد قيم الهوية الوطنية والانتماء الثقافي. وإضافةً إلى اللغة العربية، تُتحدث العديد من اللغات الأخرى (مثل البنغالية، والهندية، والمالايالامية، والتاغالوغية الفلبينية) بين الوافدين في المملكة. وبالتالي، فإن مملكة البحرين تُمثل فسيفساء حقيقية لتنوع السكان عرقياً ودينياً، حيث يتماشى هذا التنوع مع التنوع اللغوي، حيث تنتشر مجموعة متنوعة من اللغات واللهجات في المملكة، مع اللغة العربية بصفتها لغة الأغلبية فيها (Gomaa, 2017).

^(١) <https://t.ly/73r4l>

المحور الأول:

التشريعات اللغوية والمؤسسات الوطنية اللغوية^(١)

تُمثِّل اللغة العربية مصدرَ العزة والسمو للأمة العربية. وقد نشأت الحضارة العربية العريقة، التي لا تزال آثارها تلقي بظلالها عبر العصور، حينما كان أهل اللغة العربية يولونها اهتماماً كبيراً ويستخدمونها في كل جوانب حياتهم. ويعدُّ استخدام اللغة العربية والاعتزاز بها والتحدُّث بها في الميادين كلها - في عالم يعتمد على العولمة وتبادل المعرفة بوتيرة سريعة - السبيلَ الوحيدَ لتحقيق وحدة وعزة وقوة الأمة العربية. فاللغة - بوجه عام - لم تُعد مجرد وسيلة للتواصل تُستخدَم للتعبير عن الأفكار والقيم والحفاظ على التراث الثقافي والعلمي وتطوير العلاقات الاجتماعية والتقدُّم الحضاري فحسب؛ بل أصبحت تلعب دوراً محورياً في تطوير وتوحيد البلدان فكرياً وسياسياً (Altun, 2023; Fritzman & Crawford, 2017). وفي هذا السياق، تسعى الحكومات إلى تعزيز وحماية استخدام اللغة الوطنية في مختلف القطاعات، وتضعُ تشريعات وقوانين تعكس هذا الاهتمام، وتُعزِّز استخدام اللغة الوطنية في الحياة اليومية والعلاقات الرسمية. ولذلك، تتمحور سياسة اللغة وتخطيطها في المقام الأول ضمن نطاق مسؤولية الحكومة على المستويين: الوطني، والإقليمي، حيث تتعامل مع عدد من التحديات والمسائل ذات الصلة باللغة. تتقاطع هذه السياسة مع شتى مجالات السياسة العامة، حيث تتأثر بتطورات المجتمع واحتياجاته اللغوية والثقافية.

ويشير العلماء إلى أن سياسة اللغة وتخطيطها يمكن فهمها على أنها دورة تتكون من خمس مراحل رئيسية، مستمدة من الدراسات في مجال السياسة العامة: ظهور قضايا ذات صلة باللغة، وتحديد جدول الأعمال، وصياغة السياسة واعتمادها، والتنفيذ، والتقييم (Gazzola et al, 2023). تشمل سياسة

^(١) اعتمد هذا القسم من الفصل على منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية، التي أصدرها مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية في عام ٢٠٢٤، والتي قدِّمت مصدراً قيماً للتشريعات اللغوية في مملكة البحرين.



اللغة وتخطيطها أيضاً التدابير المتخذة لتعليم اللغات وتعلمها، سواء اللغة الرسمية أو اللغات الأجنبية، في المؤسسات التعليمية والتدريبية. تشمل بجانب ذلك الترويج لاستخدام اللغة الرسمية في المجالات العامة والرسمية مثل القضاء والإدارة والتشريع؛ وهو ما يسهم في تعزيز الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء للمجتمعات المتعددة اللغات. وعموماً، تهدف إلى بناء جسور التواصل، وتعزيز التفاهم بين أفراد المجتمع، وتعزيز التنمية المستدامة والمستقرة في الدولة.

تعد مملكة البحرين من الدول التي تولي اهتماماً بالغاً بحماية اللغة العربية وتعزيز استخدامها، وتعد اللغة العربية في البحرين لغة رسمية ووسيلة تواصل أساسية في شتى المجالات. تجسّد جهود مملكة البحرين في هذا الصدد من خلال إصدار العديد من التشريعات والقوانين، التي تمثل المرجعية القانونية والعمود الفقري لتعزيز استخدام اللغة العربية وحمايتها في مختلف القطاعات والمجالات. يُقدّم هذا الفصل التشريعات والقوانين التي أصدرتها مملكة البحرين لحماية اللغة العربية وتعزيز استخدامها في مجالات مختلفة، وبالإضافة إلى ذلك، يُقدّم هذا الفصل تحليلاً لمضامينها، وتقديم تعليقات وافية حولها؛ بهدف فهم الجهود التشريعية التي تبذلها مملكة البحرين في هذا الصدد وتقييم فعاليتها ومدى تأثيرها في حماية اللغة العربية وتعزيزها. كما يتناول الفصل واقع اللغة العربية في الخطاب الإعلامي والنظام التعليمي والفضاء التقني في مملكة البحرين، ويختتم بإلقاء الضوء على أبرز التحديات التي تواجهها اللغة العربية، مع تقديم مجموعة من التوصيات للتغلب على هذه التحديات.

تأصيل اللغة العربية في دستور مملكة البحرين

أكدت غالبية دساتير دول الوطن العربي أهمية اللغة العربية بعدّها اللغة الرسمية التي يجب احترامها وحمايتها وتعزيزها وتطويرها واعتمادها في جميع جوانب الحياة، ومملكة البحرين ليست استثناءً في هذا السياق، حيث تنص المادة الثانية من دستورها على أن اللغة العربية هي لغتها الرسمية الوحيدة^(١). والجدير بالذكر هنا أن دستور مملكة البحرين قد أدرج مسألة اللغة ضمن مقومات الهوية الوطنية في المادة نفسها، التي تنص على أن: «دين الدولة الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدرٌ رئيسي للتشريع، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية». ومن خلال قراءة لغوية تحليلية لهذه المادة، يمكن استنتاج نقطة مهمة جداً، وهي أن هذه المادة تضمن حماية اللغة العربية من أي تعديلات دستورية لاحقة. فالمادة لم تنص على جواز تعديل الهوية اللغوية للمملكة؛ وهو ما يعني أن اللغة العربية تبقى لغة رسمية دون أي تغيير مستقبلي. وفضلاً عن ذلك، لم تُحدّد هذه المادة جواز استخدام أي لغة رسمية أخرى. ويظهر هذا الأمر حرص مملكة البحرين بالتشريع اللغوي واهتمامها، ودعم اللغة العربية وتعزيزها في ظل التحديات التي تطرأ نتيجة التنافس اللغوي، وتلاشي الهويات، واندماج الثقافات. لذا، يمكن القول إن المادة رقم (٢) تُشكّل حصناً منيعاً وحاجزاً صلباً لحماية مكانة اللغة العربية في مملكة البحرين من التحديات المحتملة في المستقبل نتيجة للتأثيرات السلبية للعولمة، مثل زيادة استخدام اللغات الأجنبية وانتشار الثقافات الغربية. بيد أن المادة رقم (٢) من دستور مملكة البحرين لم تُفسّر وتُحدّد المعنى الدقيق لمفهوم «اللغة الرسمية»، وفضلاً عن ذلك لم تحدد الإجراءات القانونية المطلوبة في هذا السياق لحماية اللغة العربية والالتزام باستخدامها لغة رسمية لمملكة البحرين.

(١) دستور مملكة البحرين. <https://n9.cl/76loux>



تعزيز تأصيل اللغة العربية في القوانين والأوامر الصادرة عن الديوان الملكي

يُعنى هذا القسم بتحليل التشريعات اللغوية والقوانين المتعلقة بعدة قطاعات حيوية في مملكة البحرين وتقييمها، والتي صدرت عن الديوان الملكي، الذي يعدُّ السلطة التشريعية الرئيسية في البلاد. تتضمن هذه القطاعات: العمل، والتعليم، والقانون، والاقتصاد، والسلك الدبلوماسي. يتمثل هدف هذا التحليل في فهم الجهود التشريعية التي تبذلها مملكة البحرين لتعزيز استخدام اللغة العربية في جميع الوثائق والإجراءات الرسمية، وحماية الهوية الثقافية واللغوية للبلاد.

في قطاع سوق العمل، تبرز التشريعات والقوانين بصفاتها أدوات حيوية تُوجّه جهود حكومة البحرين نحو تنظيم هذا القطاع الحيوي وتطويره، وتحقيق التوازن بين حقوق العمال ومصالح أصحاب العمل. ويُعد القانون رقم (٥٧) الصادر في عام ٢٠٠٦م^(١)، والمتعلق بإنشاء صندوق العمل، من بين القوانين التي تعكس هذه الجهود، حيث يُشددُّ البند رقم (٩) من المادة رقم (١١) على ضرورة إعداد تقرير سنوي يوضح نشاط الصندوق خلال السنة المالية السابقة. يتضمّن هذا التقرير ملخصاً يُنشر باللغتين العربية والإنجليزية، وهو ما يُسهّل على جميع الفئات المعنية الاطلاع على نتائج أداء الصندوق وتقييمه. من جانب آخر، تنص المادة رقم (١٩) من القانون رقم (٣٦) الصادر في عام ٢٠١٢م^(٢)، والمتعلق بقانون العمل في القطاع الأهلي رقم (٢٣) الذي يُنظّم عقود العمل، على أن العقود يجب أن تكون مُحرّرة باللغة العربية، مع إرفاق نسخة باللغة العربية في حال كانت محرّرة بلغة أخرى. وبالطبع، يضمن ذلك توثيق حقوق وواجبات العاملين وأصحاب العمل بطريقة واضحة وشفافة؛ وهو ما يُعزّز الثقة في سوق العمل، ويسهم في تعزيز استقراره وتطويره بشكل مستدام.

^(١) <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/id/K5706>

^(٢) <https://www.legalaffairs.gov.bh/Legislation/HTM/K3612>

وفي قطاع التعليم، تعدُّ التشريعات والقوانين أدوات أساسية لتوجيه الجهود المبذولة وتنظيمها نحو تطوير النظام التعليمي في مملكة البحرين. ويعدُّ القانون رقم (٢٧) لعام ٢٠٠٥م^(١) مثالاً بارزاً على هذا الجهد التشريعي؛ إذ تركز المادة رقم (٣) من هذا القانون على تعزيز اللغة العربية ورفع مستواها في مختلف مجالات المعرفة. ويعكس هذا القانون أيضاً الالتزام الثابت بالحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية للمملكة، ويوضِّح الأولويات التربوية التي تسعى الحكومة لتحقيقها ضمن نظام التعليم، مثل: ترسيخ العقيدة الإسلامية، وتعزيز الروابط مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ومن خلال تعزيز تعليم اللغة العربية ورفع مستواها، يهدف هذا القانون إلى تمكين الطلبة من الاستفادة الكاملة من المعرفة والثقافة العربية، واستخدام اللغة العربية بفعالية في مختلف المجالات العلمية والعملية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم هذا القانون في تعزيز مفاهيم التربية من أجل السلام والتعاون الدولي، وتشجيع الوعي البيئي وحماية التراث الإنساني، مع التركيز على تعزيز وإتقان اللغة العربية بصفقتها أداة أساسية للتواصل والتعلم. ويؤدي ذلك إلى تأهيل الطلبة للمشاركة في بناء مستقبل مستدام ومزدهر للمجتمع، بالإضافة إلى تعزيز الثقافة اللغوية والهوية الوطنية. وبشكل عام، تُبرز هذه التشريعات التفاني في تطوير نظام التعليم ليتلاءم مع احتياجات العصر، ويُعزز التنمية الشاملة للفرد والمجتمع، بما في ذلك دعم استخدام اللغة العربية في جميع المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية.

وفي قطاع القانون، تأتي التشريعات والقوانين وسيلة أساسية لتنظيم العمل في المحاكم، وضمان تطبيق القوانين بشكل صحيح وعادل. ومن بين هذه التشريعات، نجد القوانين التي تُسلط الضوء على دور اللغة العربية في العمل القضائي والقانوني وأهميتها، وتوفير الترجمة العربية عند الحاجة، وتعزيز دور اللغة العربية بصفقتها لغة أساسية في النظام القانوني البحريني. فعلى سبيل المثال، البند الثالث من المادة رقم (٦) في قانون الجنسية البحرينية

^(١) <https://n9.cl/76louhttps://n9.cl/i0d8e>



الصادر في عام ١٩٦٣م^(١)، والمتعلق بمنح الجنسية البحرينية، ينص على أنه يمكن، بأمر عظمة الحاكم، منح الجنسية البحرينية لأي شخص أجنبي يمتلك الأهلية الكاملة، شريطة أن يكون لديه معرفة كافية باللغة العربية. هذا البند يعكس اهتمام القانون البحريني بضمان أن الأشخاص الذين يحصلون على الجنسية البحرينية يتقنون اللغة العربية بشكل كاف؛ مما يعزز الاندماج الثقافي والاجتماعي في المجتمع البحريني. يُبرز هذا الشرط أيضًا أهمية اللغة العربية في الحياة اليومية والمؤسسية في البحرين، ويُعزز دور اللغة العربية في التواصل والتفاهم بين مختلف الثقافات والخلفيات في البلاد.

ويشترط البند الثالث من المادة رقم (٧) في قانون البلديات رقم (٣٥) لعام ٢٠٠١م^(٢)، إتقان المرشح لعضوية المجلس البلدي البحريني اللغة العربية في القراءة والكتابة، سواء كان ذكرًا أو أنثى. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة رقم (٤) من القانون رقم (٤٢) لعام ٢٠٠٢م^(٣)، الذي يتعلق بقانون السلطة القضائية، على أن «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم». يعني ذلك أن جميع الإجراءات القانونية والجلسات في المحكمة يجب أن تكون باللغة العربية؛ وهو ما يضمن استخدام لغة مشتركة وواضحة للجميع داخل المحكمة. وتُحدد المادة رقم (٧٩) من القانون نفسه أهمية توفير مترجمين متخصصين للغة العربية في المحاكم، حيث يجب أن يكونوا مؤهلين وقادرين على ترجمة الوثائق والأقوال بدقة وبمهنية عالية. هذا يساهم في تحقيق مبدأ المساواة أمام القانون لجميع الأطراف، بغض النظر عن لغتهم الأصلية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل القانون رقم (٦٠) لعام ٢٠٠٦م على تعزيز استخدام اللغة العربية في القطاع القانوني، حيث تنص المادة رقم (٨) من هذا القانون على ضرورة تأسيس جهاز ترجمة خاص، يختص بترجمة الوثائق القانونية من اللغة العربية وإليها، إذا لزم الأمر. وهذا بالطبع، يُبرز الجهود المبذولة لتعزيز استخدام الفعّال والشامل للغة العربية في النظام القانوني والقضائي البحريني. وبشكل عام، تعكس هذه التشريعات التزام القانوني والقضائي بضمان استخدام اللغة

<https://www.legalaffairs.gov.bh/FullAr/K0863.docx> ^(١)

<https://n9.cl/gdbfh> ^(٢)

<https://www.lloc.gov.bh/Legislation/HTML/L4202> ^(٣)

العربية بشكل فعّال وشفّاف في القطاع القانوني البحريني؛ وهو ما يسهم في تحقيق العدالة، وتمكين الأفراد من فهم الإجراءات القانونية بوضوح ودقة.

وفي القطاع الاقتصادي، تعكس القوانين التي اعتمدت التزام مملكة البحرين بتعزيز دور اللغة العربية وتعزيز استخدامها في البيئة التشريعية والاقتصادية. فمن خلال تحليل القوانين المنظمة للأنشطة الاقتصادية، يتضح الدعم القوي والترويج لاستخدام اللغة العربية لغة رسمية. فعلى سبيل المثال، المادة رقم (١٩٦) من القانون رقم (٢١) الصادر في عام ٢٠٠١م^(١)، والمتعلق بالشركات التجارية، تنص على: أن مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة ملزم بنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وتقرير مدقق الحسابات بشكل كامل في جريدة يومية محلية باللغة العربية قبل انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، ينصُّ البند الأول من المادة رقم (١٩٩) من القانون نفسه على ضرورة إعلان دعوة المساهمين لانعقاد الجمعية العامة في جريدتين يوميتين محليتين على الأقل: إحداها باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية، وذلك قبل الموعد المحدد للانعقاد بواحد وعشرين يوماً على الأقل. وتنص المادة رقم (٢٣٨) من القانون نفسه على ضرورة أن تكون جميع المستندات المقدمة إلى وزارة التجارة والصناعة مكتوبةً باللغة العربية أو الإنجليزية، وفي حال كانت بلغة أخرى، يجب أن تُرفق بترجمة معتمدة باللغة العربية من الجهات المختصة. إضافةً إلى ذلك، تُحدِّد المادة رقم (٢٣٩) من القانون نفسه أن جميع الأوراق والمستندات المتعلقة بفروع الشركات الأجنبية يجب أن تكون مكتوبةً باللغة العربية أو الإنجليزية؛ وذلك لتحقيق سهولة القراءة والفهم، وتشمل تفاصيل الشركة الأجنبية بشكل كامل وواضح؛ مما يعزز التنظيم والشفافية في القطاع التجاري.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القانون رقم (٣٦) الصادر في عام ٢٠٠٢م^(٢)، والمتعلق بتنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية، يُحدِّد في مادته

^(١) <https://www.legalaffairs.gov.bh/FullAr/L2101.docx>

^(٢) <https://www.tenderboard.gov.bh/AR/MediaHandler/ImageHandler/Pdf/laws/Law37.pdf>



الثالثة والعشرين بأن يعلن عن المناقصة الدولية في مملكة البحرين وخارجها باللغتين العربية والإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك، يشترط أن تخطر سفارات الدول الأجنبية أو قنصلياتها في مملكة البحرين المشتغلين بنوع النشاط في تلك الدول بصيغة إعلان عن المناقصة، وذلك حسب الأوضاع والظروف المحلية. بالإضافة إلى ذلك، ينص القانون رقم (٣) الصادر في عام ٢٠٠٤م، الخاص بضوابط إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية الملحقة بالاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، في مادته الأولى البند الثاني، على أنه يجب على المنشآت الصناعية إكمال استثماري طلب الإعفاء (أ) و(ب)، والإجابة عن جميع الأسئلة المدرجة فيها باللغة العربية، باستثناء قوائم الواردات التي تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية، حيث يمكن استكمالها باللغة التي ترد بها مستندات الشحن.

وفضلاً عن ذلك، يبرز القانون رقم (٦٤) الصادر في عام ٢٠٠٦^(١)، والخاص بقانون مصرف البحرين والمؤسسات المالية، الحرص الشديد على توفير الشفافية والوضوح في العمليات المالية والمصرفية في المملكة. يتضمن هذا القانون مجموعة من المواد التي تُعزز استخدام اللغة العربية في الوثائق والنشرات المالية؛ وهو ما يؤكد الالتزام بتقديم المعلومات بطريقة مفهومة وسليمة للجمهور. فعلى سبيل المثال، البند الأول من المادة رقم (١٦) من القانون: يُسمح للبنك المركزي البحريني بسحب العملات التي أصدرها مع تسديد قيمتها الاسمية، بعد نشر إعلان في الجريدة الرسمية وصحيفتين محليتين باللغتين العربية والإنجليزية. بالإضافة إلى ذلك، يطالب البند الأول من المادة (٤٧) من المصرف المركزي بنشر القرارات المتعلقة بمنح التراخيص في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين؛ إحداهما باللغة العربية، والأخرى باللغة الإنجليزية. ويشترط البند الأول من المادة (٤٩) نشر القرارات المتعلقة بتعديل أو إلغاء التراخيص بالطريقة نفسها. وينص البند الثالث من المادة رقم (٥٠) على أنه في حال قرار المرخص له بالتوقف عن تقديم الخدمات المالية، يجب عليه الإعلان عن ذلك في صحيفتين يوميتين

^(١) <https://www.legalaffairs.gov.bh/FullAr/K6406.docx>

محلّيتين؛ إحداهما باللغة العربية، والأخرى باللغة الإنجليزية. ويتعين على كل مرخص له إرسال حساباته الختامية المدققة إلى المصرف المركزي ونشرها في صحيفتين يوميتين؛ إحداهما باللغة العربية، والأخرى باللغة الإنجليزية.

أما البند الثالث من المادة رقم (٦٦) في القانون رقم (٦٤) الصادر في عام ٢٠٠٦م، فيلزم المصرف المركزي بالإعلان عن طلب تحويل الأعمال في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين؛ إحداهما باللغة العربية، والأخرى باللغة الإنجليزية. وينصُّ البند الثالث من المادة رقم (٧٦) على ضرورة تحرير وثائق التأمين وملحقاتها وتظهيراتها باللغة العربية، مع إمكانية إرفاق ترجمة إلى اللغة الإنجليزية، ويعتمد على النص العربي. وينصُّ البند الثاني من المادة رقم (١٨) على عدم جواز طرح أوراق مالية في اكتتاب عام إلا بعد إصدار نشرة معتمدة من جانب المصرف المركزي، حيث يُنشر ملخص النشرة في صحيفتين يوميتين محلّيتين؛ إحداهما باللغة العربية، والأخرى باللغة الإنجليزية. وتتص المادة رقم (٨٤) على ضرورة إعداد نشرة إصدار تكميلية بعد الاعتماد من المصرف المركزي، ونشرها في صحيفتين يوميتين باللغتين العربية والإنجليزية، في حال طرأ أي تغيير جوهري أو وجب ذكر معلومات مهمة لم تُدرج في النشرة الأصلية. ويلزم البند الأول من المادة رقم (١٣٨) المدير فور توليه مسؤولية إدارة المؤسسة المرخص لها بالإعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محلّيتين، مع نشر الإعلان في جميع مواقع العمل التابعة للمؤسسة خلال فترة توليه الإدارة. وأخيراً، يلزم البند الثاني من المادة (١٤٤) التصفية الإجبارية للمؤسسة قبل تقديم طلب التصفية إلى المحكمة المختصة بمدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً، أن يُنشر عزم التصفية الإجبارية في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محلّيتين؛ تصدر إحداهما باللغة العربية، والأخرى باللغة الإنجليزية.

وفي قطاع السلك الدبلوماسي والقنصلي، يأتي البند الرابع من المادة الرابعة من القانون رقم (٣٧)، الصادر في عام ٢٠٠٩م^(٢)، ليؤكد أهمية إتقان اللغة العربية. ينص هذا البند على ضرورة إتقان اللغة العربية بجانب إحدى اللغات

^(١) <https://www.lloc.gov.bh/Legislation/id/K3709>



الأجنبية لكل مَنْ يُعَيَّن في وظائف دبلوماسية؛ نظراً لدور اللغة العربية الحيوي في تسهيل التواصل وتعزيز العلاقات الدولية. يُعد هذا القطاع أحد الأركان الأساسية لتمثيل مصالح الدولة في المحافل الدولية، وتطوير العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. وفي هذا السياق، يُعد الاحتراف في اللغة العربية بجانب إحدى اللغات الأجنبية شرطاً أساسياً لمن يُعَيَّن في وظائف دبلوماسية. يعكس هذا الاشتراط التزام القطاع الدبلوماسي بالحفاظ على اللغة العربية وتعزيزها، ويضمن تقديم المصالح الوطنية بطريقة فعّالة ومناسبة في المحافل الدولية. بالإضافة إلى ذلك، يسهم هذا الشرط في دفع عجلة التبادل الثقافي، وتعزيز الفهم المتبادل بين الشعوب؛ وهو ما يسهم في ترسيخ دور اللغة العربية بصفتها وسيلة للتواصل والتفاهم على الساحة الدولية.

وفي قطاع الرياضة، ينصُّ البند الأول من المادة رقم (٨) في القانون رقم (٢١) الصادر في عام ١٩٨٩م^(١) -والخاص بالجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة في مجال الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة- على أن يُنظر في تسجيل الجمعية بناءً على طلب يُقدَّم إلى الجهة الإدارية المختصة خلال ثلاثين يوماً من تأسيس الجمعية، ويجب أن يرافق الطلب نسختان باللغة العربية من نظام الجمعية موقَّع عليهما من جميع المؤسِّسين. يعكس هذا البند الاهتمام بتعزيز الهوية الثقافية واللغوية في قطاع الرياضة، وتعزيز استخدام اللغة العربية في التواصل والتفاهم بين جميع الأطراف المعنية، حيث يؤكد هذا البند ضرورة استخدام اللغة العربية في الوثائق الرسمية وتبادل المعلومات بين الجهات المختلفة المعنية بتسجيل الجمعيات والهيئات في مجال الرياضة؛ مما يؤكد أن اللغة العربية لغة المملكة ولغة التشريعات الرسمية بها.

^(١) <https://www.legalaffairs.gov.bh/FullAr/L2189.docx>

تعزيز ترسيخ اللغة العربية في القوانين والأوامر الصادرة عن الوزارات والهيئات

في سياق تعزيز ترسيخ اللغة العربية في القوانين والتوجيهات الحكومية في مملكة البحرين، تظهر جهود عدد من الوزارات والهيئات الحكومية التي تهدف إلى إيلاء اللغة العربية الأولوية في السياقات القانونية والإدارية؛ بهدف المحافظة على النسيج اللغوي والثقافي لمملكة البحرين. يبرز دور وزارة العدل والشؤون الإسلامية بوضوح في هذه الجهود، حيث ينص القانون رقم (٤٥)، مادة (٢)، الصادر في عام ٢٠٠٦م والخاص بقوائم الناخبين، على ضرورة التزام اللجان الانتخابية بنشر إعلان باللغة العربية في إحدى الصحف اليومية ذات الانتشار الواسع عالمياً، حول عملية تسجيل المواطنين البحرينيين المقيمين في الخارج في قوائم الناخبين وإجراءات الاقتراع، وذلك قبل الموعد المحدد لهذه الإجراءات بوقت كافٍ. وتبرز أيضاً جهود وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في ترسيخ اللغة العربية في البحرين، حيث ينص قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٢١) لعام ١٩٩٤م على ضرورة استخدام العربية في عقود العمل، مع توفير ترجمة إلى لغة أخرى. يؤكد هذا القرار أهمية اللغة العربية في تشكيل الهوية الثقافية والقانونية للبلاد، ويسعى لتعزيز استخدامها في الوثائق الرسمية. بالإضافة إلى ذلك، يقرُّ القرار بأن النصَّ العربي هو النصُّ القانوني المعتمد، مما يعزز مكانتها بصفتها لغة قانونية، ويتيح الترجمة إلى لغات أخرى، وهو ما يُظهر توازناً بين التواصل اللغوي المتنوع وحفظ العربية بصفتها لغة رسمية. يهدف القرار أيضاً إلى تحقيق الوضوح والفهم في العلاقات التعاقدية، ويسهم بشكل عام في تعزيز استخدام اللغة العربية لغةً رسميةً وقانونيةً في البحرين.

وفي وزارة الصحة، تتمثل الجهود في اشتراط الدليل الإرشادي للترخيص المسبق لاستيراد الأغذية الخاصة وما في حكمها^(١) - الصادر عن قسم الأغذية بإدارة الصحة العامة بوزارة الصحة، في نوفمبر ٢٠٢٢م- ضرورة أن تكون بطاقات المواد الغذائية والبيانات الإيضاحية المصاحبة لها باللغة

^(١) <https://n9.cl/qrbkmu>



العربية؛ وعند استعمال لغة أخرى أو أكثر إلى جانب اللغة العربية، يجب أن تكون جميع البيانات باللغات الأخرى مطابقة للبيانات المكتوبة باللغة العربية. أيضاً، اشترط الدليل الإرشادي على جميع بائعي مشروبات الطاقة أن يضعوا في مكان بارز داخل نقطة البيع عبارة واضحة باللغتين العربية والإنجليزية تُبين عدم السماح ببيعها لمن هم دون سن مُحدد.

وتؤكد البنود الرئيسية في القرارين رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦م^(١) ورقم (٤) لسنة ٢٠٢٠م^(٢) - الصادرين عن مصرف البحرين المركزي، بشأن الوثيقة الموحدة لتأمين المركبات من الفقد والتلف، والوثيقة الموحدة للتأمين الإجباري عن المسؤولية المدنية الناشئة عن الحوادث- على ضرورة أن تكون وثيقة التأمين وجميع المستندات المصاحبة محررة باللغة العربية، بما في ذلك الجدول المرفق بها وأي شهادة تصدر بناءً عليها. وتسمح أيضاً بإرفاق ترجمة بلغة أجنبية مع الوثيقة والشهادات المصدرة بناءً عليها، مع الأخذ في الحسبان أن النص العربي هو الذي يُعتمد في حالة وجود أي تباين بين النص العربي والنص الأجنبي. تعكس هذه البنود التزام مصرف البحرين المركزي بتعزيز استخدام اللغة العربية في البيئتين المالية والقانونية، وإضافةً إلى ذلك تعكس الوعي بأهمية اللغة العربية في جميع جوانب الحياة اليومية والمؤسسية.

دور المؤسسات الحكومية والأهلية في تعزيز اللغة العربية

يُعدُّ تمكين اللغة العربية في مملكة البحرين أمراً ذا أهمية بالغة. إذ تُعدُّ اللغة العربية لغة الأصل والهوية الوطنية في مملكة البحرين، وتحظى بمكانة خاصة في قلوب الأفراد والمجتمع بشكل عام. في هذا السياق، تسعى العديد من المؤسسات الحكومية والأهلية للقيام بدور فعّال في دعم وتعزيز وصون اللغة العربية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الهوية الوطنية في مملكة البحرين، وذلك انطلاقاً من مسؤوليتها الاجتماعية والثقافية. تهدف هذه الجهات إلى

^(١) <https://n9.cl/6hyo8>

^(٢) <https://n9.cl/ktsmh>

الإسهام في الحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية، وتعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي في المجتمع البحريني، حيث تبذل بعض هذه المؤسسات جهوداً متجددة لتطوير مناهج اللغة العربية التعليمية، فيما تُنظّم الأخرى فعاليات وبرامج تثقيفية، وتدعم المبادرات الثقافية والفنية التي تعزز استخدام اللغة العربية وتطوير مهاراتها لدى جميع فئات المجتمع. ومنها ما يُشجّع على استخدام اللغة العربية في مجالات متعددة، بما في ذلك المجالات العلمية والأدبية والإعلامية، مع التركيز على تعزيز الحوار الثقافي والتبادل اللغوي بين الأجيال المختلفة، وزيادة الوعي بأهمية اللغة العربية كونها وسيلة للتواصل والتفاعل الفعّال. في هذا السياق، نستعرض فيما يلي الدور الحيوي الذي تلعبه هذه الجهات في الحفاظ على اللغة العربية، وتعزيز قيمها في المجتمع البحريني.

مجلس النواب

استناداً إلى إيمانه الراسخ بأن اللغة العربية تُمثّل جزءاً أساسياً من الهوية الوطنية لمملكة البحرين، وتعكس قيمها التاريخية والثقافية، قدّم مجلس النواب البحريني في عام ٢٠٠٧م مشروع قانون بشأن وجوب استخدام اللغة في تحرير المكاتبات والعطاءات واللافتات وجميع الوثائق الرسمية باللغة العربية. هدف هذا المشروع إلى تعزيز استخدام اللغة العربية في المجالات الرسمية والثقافية، وتعزيز التلاحم الوطني والحفاظ على هوية مملكة البحرين العربية. ويقضي هذا المشروع بأن «تُحرّر باللغة العربية المكاتبات والعطاءات وغيرها من المحررات والوثائق التي تلحق بها، والتي تُقدّم إلى وزارة أو إلى مؤسسة أو هيئة عامة أو جهاز، السجلات والدفاتر والمحاضر، العقود والإيصالات والمكاتبات المتبادلة بين المؤسسات أو الجمعيات أو الهيئات، وكذلك اللافتات التي تضعها الشركات والمحال التجارية أو الصناعية على واجهات محلاتها، ويجوز الكتابة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية بشرط أن تكون اللغة العربية أكبر حجماً وأبرز مكاناً منها». وتضمّن القانون مادة تتعلق بالعقوبات، إذ تقضي بأن يُعاقب من يخالف هذا القانون بغرامة لا تقل عن ٥٠ ديناراً، ولا تزيد عن ٢٠٠ ديناراً.



أثار هذا المشروع جدلاً واسعاً بشأن تأثيره المحتمل على الحياة الاقتصادية والثقافية في البلاد، خاصة بعد معارضة الحكومة، التي أشارت إلى عدم الحاجة إلى تشريع مستقل لتنظيم استخدام اللغة العربية؛ نظراً لأن الدستور البحريني ينص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت الحكومة أهمية التوازن بين الاعتبارات الثقافية والاقتصادية في هذا السياق، وضرورة مراعاة التحديات العملية التي قد تواجه القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني في حال تنفيذ هذا القانون. من ناحية أخرى، أشارت الحكومة إلى صعوبة الالتزام باللغة العربية في بعض المجالات، مثل العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأخرى، وفي مجالات مثل النفط والغاز والاتصالات والمناقصات الدولية. وأشارت كذلك إلى صعوبة استخدام اللغة العربية في المصارف والمؤسسات المالية، حيث يعتمد التعامل العالمي على اللغة الإنجليزية بشكل كبير؛ مما يجعل من الصعب على المصارف والمؤسسات المالية تطبيق استخدام اللغة العربية.

بالإضافة إلى ذلك، أكدت الحكومة عدم وجود دولة عربية في المنطقة نظمت استخدام اللغة العربية بقانون، وأشارت إلى أهمية التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، وضرورة الارتباط الاقتصادي بينها. وعلى الرغم من الجدل الذي أثير في ذلك الوقت حول هذا المشروع، يظل دور جهود مجلس النواب البحريني في تعزيز دور اللغة العربية وتحقيق التوازن بين حماية اللغة العربية ومتطلبات العصر والاقتصاد العالمي في المجتمع البحريني واضحاً وجلياً.

مجلس الشورى

في عام ٢٠٠٨م، قدّم أعضاء مجلس الشورى مشروع قانون التعريب بهدف الحفاظ على سلامة اللغة العربية. وتناول هذا المشروع في مواده واقع استخدام اللغة العربية في عدد من مؤسسات البحرين، مثل: وزارة الإعلام، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة الصحة، ووزارة الثقافة، ووزارة الخارجية. وأكد المشروع أيضاً ضرورة تفعيل استخدام اللغة العربية في صياغة التشريعات والمراسلات، وكتابة الاتفاقيات الثنائية الدولية وبراءات الاختراع والعلامات

التجارية، وفي حالة المخالفة يُطبَّق على هذه المؤسسات عقوبة مالية. بالإضافة إلى ذلك، طالب أعضاء المجلس في هذا السياق بضرورة الاستثمار في اللغة العربية لبناء دولة حديثة؛ وهو ما يبرز التزامهم الشديد بالحفاظ على اللغة العربية وحمايتها، وذلك لأنها جزء أساسي من الهوية الوطنية والثقافية.

برنامج سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة لتجويد وتحفيظ القرآن الكريم

لبرنامج سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة لتجويد وتحفيظ القرآن الكريم أهمية كبيرة في دعم اللغة العربية والثقافة الإسلامية وتعزيزها؛ حيث إنهما ركيزتان أساسيتان للعروبة والدين الإسلامي الحنيف. ويهدف هذا البرنامج إلى تعلم اللغة العربية عن طريق تدريس التجويد وتحفيظ القرآن الكريم. فتجويد القرآن الكريم يعني تلاوته بالطريقة الصحيحة؛ وهو ما يسهم في الحفاظ على اللغة العربية وتقويتها. فإذا تعلّمت الأجيال الناشئة تجويد القرآن، فسيكون لديها أساس قوي في اللغة العربية. وتعكس أهداف هذا البرنامج حقيقة أن مملكة البحرين كرّست عروبته ولغتها في دستورها، حيث نصّت الفقرة الأولى من المادة الأولى من الدستور على أن «مملكة البحرين عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، شعبها جزء من الأمة العربية، وإقليمها جزء من الوطن العربي الكبير»، بينما جاء في المادة الثانية أن اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العربية، وأن التشريعات والقوانين في البحرين تؤكد أهمية اللغة العربية في هذا البلد العربي الأصيل.

هيئة البحرين للثقافة والآثار

ومن ضمن جهود المؤسسات الحكومية والأهلية في مملكة البحرين في تعزيز اللغة العربية، يبرز دور هيئة البحرين للثقافة والآثار التي تحتفل في الثامن عشر من ديسمبر من كل عام باليوم العالمي للغة العربية؛ بهدف تسليط الضوء على جماليات اللغة العربية والإبداع المكنون فيها، وجذب الانتباه والاهتمام بها، وإبراز مميزات ورونقها وتنوع أساليبها التي تُمكن من ممارسة الكتابة بها. وتعزيزاً لمبدأ الشراكة الفعّالة في تعزيز مكانة اللغة العربية ودورها في الثقافة الوطنية والقومية، تدعم الهيئة العديد من مبادرات دعم اللغة



العربىة، مثل مبادرة «بالعربى» التابعة لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة فى دولة الإمارات العربىة المتحدة، ومبادرة «وهج» الثقافىة التابعة لوزارة الشباب والرياضة البحرىنىة. بالإضافة إلى ذلك، تعقد الهيئة العدىة من الجلسات الحوارىة الأكادىمىة التى تتناول العدىة من القضاىا المتعلقة بواقع اللغة العربىة المعاصرة.

وتحتفى هيئة البحرين للثقافة والآثار والمركز الإقليمى العربى للتراث العالمى والمكتبة الخلفىة ووزارة الأعلام وأسرة أدباء البحرين فى ١٨ دىسمبر من كل عام، بالىوم العالمى للغة العربىة. وذلك يؤكد التزام تلك المؤسسات تجاه اللغة العربىة وتعزىز حضورها لدى النخب المثقفة والجمهور العام على حد سواء، بالإضافة إلى التروىج لأهمىتها بعدّها وسىلة لحفظ الثقافة والهوىة العربىة الأصىلة. تشمل فعالىاتها السنوىة لقاءات حوارىة تركّز على دور اللغة العربىة فى تعزىز الحضارة والثقافة الإنسانىة، وأهمىة استخدام الذكاء الاصطناعى فى نشر المعرفة باللغة العربىة، وعرض أحدث البحوث العلمىة وجهود مشاريع الترجمة ومعاهد اللغة العربىة حول العالم فى نقل المعرفة. بالإضافة إلى ذلك، تعقد بعض هذه المؤسسات ضمن فعالىتها السنوىة ورش عمل لتعلم أساسىات الخط العربى وتقنىاته وجمالىاته.

المحور الثاني:

اللغة العربية في الخطاب الإعلامي

تعود جذور وسائل الإعلام الحديثة في البحرين إلى الثلاثينيات من القرن الماضي (Richter & Kozman, 2021)، حيث تأسست أول صحيفة محلية، جريدة «البحرين»، في عام ١٩٣٩م، وأطلقت محطة البث الإذاعي البحرينية في عام ١٩٤٠م. كان الهدف الرئيسي لكل من جريدة «البحرين» ومحطة البث الإذاعي البحرينية هو بث الدعاية الحربية ومواجهة الدعاية المناهضة لبريطانيا التي كانت تبثها ألمانيا من راديو برلين عبر الشرق الأوسط، ولكن بسبب هذه الأغراض المحدودة، أُغلق كل من جريدة «البحرين» ومحطة البث الإذاعي البحرينية بنهاية الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥م.

صدرت بعد ذلك «الجريدة الرسمية» في عام ١٩٤٨، التي تميّزت بتغطية الأخبار المحلية والرسمية. وفي عام ١٩٥٠م، ظهرت صحيفة أسبوعية تحمل اسم «صوت البحرين». وشهدت السنوات من ١٩٥٣م إلى ١٩٥٦م انتشار المزيد من الصحف (مثل: «القافلة»، «الشُّلة»، «الشعلة» و«الميزان») على نطاق واسع في البحرين، مما عكس بداية حقيقية للحقبة الأولى من وسائل الإعلام المطبوعة في البحرين، وهي فترة تميزت بازدياد درجة الوعي القومي العربي والتحوُّلات في المجتمع؛ إلا أنه نتيجة لعوامل متعددة، بما في ذلك التغيرات التي طرأت على الرأي العام، توقفت كثير من تلك الصحف عن النشر بحلول عام ١٩٥٦م، مما أدى إلى فترة من الركود الإعلامي (سرحان، ٢٠٠٤م).

وفي الفترة من عام ١٩٦٢م إلى عام ٢٠٠٩م، أنشئت مجموعة متنوعة من الجرائد والمجلات العربية؛ من أبرزها: الحياة التجارية (١٩٦٢م)، والأضواء (١٩٦٥م)، والأسواق العربية (١٩٨٦م)، وأضواء الخليج (١٩٦٩م)، والمرشد (١٩٦٩م)، وصدى الأسبوع (١٩٦٩م)، وأخبار الخليج (١٩٧٦م)، والأيام (١٩٨٩م)، والوسط (٢٠٠٢م)، والعهد (٢٠٠٣م)، والميثاق (٢٠٠٤م)، والوطن (٢٠٠٥م)، والوقت (٢٠٠٦م)، والبلاد (٢٠٠٨م)، والنبأ (٢٠٠٨م)، وأسواق



(٢٠٠٩م). وصدر عددٌ من الصحف باللُغة الإنجليزية؛ من أبرزها: جلف ميرور (١٩٧١م)، وجلف ديلي نيوز (١٩٧٨م)، وديلي تريبيون (١٩٩٧م)، وجلف ويكلي (٢٠٠٢م).

ومن أبرز المجالات العربية التي ظهرت في تلك الفترة: أخبار التربية (١٩٨١م)، والوثيقة (١٩٨٢م)، والمحامي (١٩٨٢م)، وكلمات (١٩٨٣م)، وآفاق أمنية (١٩٨٣م)، وبانوراما الخليج (١٩٨٣م)، والبحرين الخيرية (١٩٨٣م)، والمسافر العربي (١٩٨٥م)، وخليجية للبتروكيماويات (١٩٨٥م)، والإصلاح (١٩٨٨م)، والعروبة (١٩٨٨م)، والرعاية (١٩٨٨م)، ومجلة العلوم التربوية والنفسية (٢٠٠٠م)، والمجلة العربية للغذاء والتغذية (٢٠٠٠م)، والتربية (٢٠٠٠م)، والتدريب وتنمية الموارد البشرية (٢٠٠١م)، والمعارض والمؤتمرات العربية (٢٠٠١م)، والبحرين الرياضية (٢٠٠١م)، والتجارة والصناعة (٢٠٠٢م)، وأوراق نسائية (٢٠٠٢م)، وثقافات (٢٠٠٢م)، وأوان (٢٠٠٢م)، والوراقة (٢٠٠٢م)، وصهيل الخيل (٢٠٠٢م)، وعالم الطب والصحة (٢٠٠٢م)، والتجديد (٢٠٠٣م)، والاستقامة (٢٠٠٣م)، وصحتكم هدفنا (٢٠٠٣م)، والنواب (٢٠٠٣م)، والديمقراطي (٢٠٠٣م).

والجدير بالذكر في هذا السياق أن دور هذه الجرائد والمجلات العربية لم يقتصر على كونها مصادر حيوية للأخبار ونشر المعلومات؛ بل أسهمت أيضاً في الحفاظ على اللغة العربية وتعزيز مكانتها لدى القراء، فقد لعبت دوراً مهماً في تنمية وحماية التراث اللغوي في البحرين وما زالت من خلال نشر محتواها باللغة العربية. بالإضافة إلى ذلك، تُوفّر هذه الصحف منصةً للكتاب والصحفيين للتعبير عن أنفسهم باللغة العربية؛ وهو ما أسهم في تعزيز التنوع والثراء اللغوي في المجتمع البحريني.

وعودةً مرة أخرى إلى البث الإذاعي، نجد أنه في عام ١٩٥٥م أُعيد تشغيل إذاعة البحرين، وفي عام ١٩٧٧م أُطلقت خدمة إذاعية باللغة الإنجليزية باسم «راديو البحرين» تستهدف المجتمع الناطق بغير اللغة العربية في البحرين، والذي كان يشهد تزايداً مطرداً في تلك الأثناء. وبحلول عام ١٩٩١م، امتدَّ بثُّ إذاعة البحرين ليكون على مدار الساعة. ويمكن الآن الاستماع إلى

إذاعة البحرين عبر الإنترنت، مما يمنح جمهورها إمكانية الوصول غير المحدودة. وفي عام ١٩٧٣م بدأ بث التلفزيون في البحرين، وكانت البحرين واحدة من الدول القليلة في الخليج التي منحت ترخيص إنشاء بث الأخبار للشركة الأمريكية «آر تي في إنترناشونال». وفي عام ١٩٧٥م أُدرج التلفزيون البحريني تحت عباءة وإشراف وزارة الإعلام. وفي عام ١٩٧٧، بدأت البحرين بث برامجها التلفزيونية بالألوان الكاملة من أوروبا. وفي عام ١٩٨٦م، كان للتلفزيون البحريني قناة عربية (القناة ٤) وقناة باللغة الإنجليزية (القناة ٥٥). وبحلول عام ١٩٩٤م، كان التلفزيون البحريني يبث نحو ٥٤٠ ساعة في الأسبوع عبر خمس قنوات. فضلاً عن ذلك، بدأت البيئة الإعلامية تستبعد الأخبار الأجنبية، وتتجه بوتيرة سريعة نحو التعريب؛ نتيجة لحرب الخليج عام ١٩٩١م والطلب العام على المعلومات باللغة العربية. وكانت البحرين من أوائل الدول الخليجية التي اعتمدت القمر الصناعي المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية «عرب سات» في التسعينيات للحصول على الأخبار وغيرها من المواد الإعلامية من شبكة سي إن إن، وقناة الفضائية المصرية، وقناة إم بي سي العربية، وغيرها (Richter & Kozman, 2021).

واقع اللغة العربية في الخطاب الإعلامي

يُعدُّ الإعلام في طليعة وسائل نشر اللغة وترويجها؛ فكلما ازداد احتكاك الفرد باللغة الفصيحة من خلال وسائل الإعلام، ازداد اكتسابه لها، وتحسَّن أدائه بها. وعندما نتحدث عن السياسة اللغوية التي تتبعها مملكة البحرين، نجد أن عناصرها واضحة مسطرة في دستورها الذي ينصُّ على أن اللغة العربية هي لغتها الرسمية؛ إلا أننا لا نستطيع أن ننكر حقيقة أنه لا توجد سياسة لغوية إعلامية في المملكة، فعلى سبيل المثال: بمطالعة قانون الصحافة البحريني رقم (٤٧) الصادر عام ٢٠٠٢م بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر، لم نجد أيَّ تشريعات لغوية ملزمة إزاء حتمية استخدام اللغة العربية بشكل عام أو الفصحى بشكل خاص. وأن إتقان المتقدم للغة العربية لا يندرج ضمن شروط ومؤهلات ومعايير الالتحاق بالعمل الإعلامي، لأنه يتحدث العربية، وأنها لغته الأساسية، فلا داعي لإتقانها.



بمطالعة المشهد اللغوي الإعلامي في مملكة البحرين، نجد أن ثمة مستويات لغوية شديدة التباين، ويمكن القول إن هناك ثلاثة مستويات رئيسية: الأول هو مستوى العربية الفصحى فيما نسمع من نماذج البيان قرأناً وحديثاً وأخباراً وتعليقاً ومقالاتٍ ومسلسلاتٍ تاريخيةً، والثاني مستوى العربية الوسطى المتمثل في مواقف المشابهة بين المتعلمين والمتقنين في وجوه الخطاب السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والثالث هو مستوى اللهجات المحكية المتمثل في مقابلات العامة والمسلسلات العامية والبرامج الترفيهية. والمتابع للمشهد الإعلامي اللغوي في مملكة البحرين يجد أن تلك المستويات اللغوية تتفق مع المستويات الخمسة التي حددها الدكتور سعيد بدوي حين تحدث عن المجتمع اللغوي المتكامل؛ والمتمثلة في: (١) فصحي التراث: وهي فصحي تقليدية غير متأثرة بشيء نسبي، (٢) فصحي العصر: وهي فصحي متأثرة بالحضارة المعاصرة على الخصوص، (٣) عامية المثقفين: وهي عامية متأثرة بالفصحي وبالحضارة معاً، (٤) عامية المتورين: وهي عامية متأثرة بالحضارة المعاصرة، و(٥) عامية الأميين، وهي عامية غير متأثرة بشيء نسبياً: لا بالفصحي، ولا بالحضارة المعاصرة (بدوي، ١٩٨٤).

رُصد أيضاً استخدام العربية الفصحى دون تعقيد ومبالغة، من خلال استخدام لغة سلسة وبسيطة وراقية تُراعي ضوابط اللغة وقوانينها بعيدة عن البهرجة والزخرفة الفنية. ورُصد وجود مستوى لغوي عامي في بعض وسائل الإعلام، مثل البرامج التفاعلية، بالإضافة إلى استخدام اللغة الإنجليزية، ويبدو أن هذا الأمر يهدف إلى تلبية احتياجات واهتمامات المواطنين وتمكينهم من التعبير عن آرائهم. بالإضافة إلى ذلك، ورُصد وجود استخدام لغة «بين بين»، لا ترتقي إلى مستوى الفصحى ولا تنجرف إلى مستوى العامية. وقد لوحظ أيضاً انتشار بعض الأخطاء اللغوية واللجوء إلى استخدام العامية وازدواجية اللغة في بعض وسائل الإعلام، فضلاً عن دخول بعض الألفاظ والتراكيب الغريبة. فالمتابع الجيد لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة يجد ضعف اهتمام بعضها بتصحيح اللغوي على المستويات الصوتية، والنحوية، والصرفية، والدلالية، والإملائية لمادتها الإعلامية، واستخدامها لبعض الألفاظ العامية، وعدم خلوها من الأخطاء النحوية واللغوية والألفاظ

والتراكيب والقوالب التعبيرية ذات الأصل الأجنبي مثل استخدام عبارة (عدة أشياء) بدلاً من (أشياء عدة)، واستخدام الظاء بدلاً من الضاد في نطق كلمات مثل (الغضب) و(بالإضافة)، وغيرها كثير.

إن تكرار مثل هذه الأخطاء اللغوية أدى إلى ترسيخها وتكرارها حيث اعتقد المتابعون غير المتخصصين أنها جزء من اللغة في حد ذاتها. وهذا، بالطبع، شجّع على انتشار الأخطاء اللغوية وتعزيزها نتيجة مخالفة بعض وسائل الإعلام لدورها المعتاد في نشر اللغة العربية بتراتها ومفرداتها ومعانيها المعروفة، ولعل من بين أسباب ذلك غياب القوانين التي تحمي اللغة العربية في الساحة الإعلامية؛ وهو ما يُشكّل تحدياً حقيقياً، خاصة في ظل العولمة والانفتاح الثقافى والسيطرة المتزايدة للغات الأجنبية، ويبرز الحاجة الماسة إلى اتخاذ خطوات فعّالة لتعزيز استخدام اللغة العربية السليمة أداة حيوية في وسائل الإعلام، بما في ذلك البرامج تهدف إلى التواصل مع المشاهدين والمستمعين عبر البث المباشر؛ ليتعودوا عليها ويفهموها بسهولة، إذ إن هذا سوف يسهم في تقوية مهارة النطق اللغوي لديهم من دون الحاجة إلى معرفة القواعد النظرية، وهذا ما يُعرف بالحس اللغوي أو التمكن اللغوي التلقائي. هذا التوجه - بلا شك - سيسهم بشكل كبير في الحفاظ على الهوية اللغوية والثقافية للمجتمع البحريني.

التنوع اللغوي في وسائل الإعلام

يتجلى التنوع اللغوي بصفته عنصراً أساسياً في الثقافة الإعلامية في مملكة البحرين، حيث تُعدّ وسائل الإعلام المحلية منبراً متنوعاً يضم مجموعة من اللغات بجانب اللغة العربية، مما يعكس تنوع وتعددية المجتمع البحريني. فبجانب الصحف العربية، هناك أيضاً صحف باللغة الإنجليزية مثل «جلف ديلي نيوز» و«ديلي تريبيون»، مما يُظهر الاهتمام المحلي بالتواصل بلغات متعددة لتلبية احتياجات الجماهير المتنوعة، فضلاً عن وجود بعض الجرائد باللغة المالايالامية، التي تستهدف المجتمع الآسيوي المتنوع المقيم في المملكة مثل «جلف ماديامام» و«تشانديكا» و«جلف ثيجاس»، وهو أمر يعكس التفاعل الإعلامي مع مختلف الفئات السكانية في البحرين. ومن أجل تعزيز



هذا التواصل متعدد الثقافات أيضًا، تبتُّ قناة البحرين الدولية مجموعةً من البرامج باللُّغة الإنجليزية، مثل: «Fun and Games»، و«We Have a Winner»، و«Islamic Teachings»، و«Becoming Muslim»، و«Modern Kitchen»، و«Traditional Crafts of Bahrain»، و«Animals of Bahrain»، ويعدُّ هذا النهج الإعلامي بمثابة جسر تواصل بين مختلف الثقافات واللُّغات في المملكة، مُسهمًا في تعزيز التفاهم والتلاقح الثقافي في المجتمع البحريني.

وعلى الرغم من أن استخدام بعض اللُّغات الأخرى بجانب اللُّغة العربية في المشهد اللغوي في مملكة البحرين يُعزِّز التواصل والتفاهم مع الثقافات العالمية، ويظهر التفاعل الثقافي واللغوي الديناميكي في المجتمع البحريني، ويُسهم في إثراء الثقافة المحلية بمفاهيم وأفكار جديدة؛ إلا أن ذلك قد يكون له تأثير سلبي على اللُّغة العربية ومكانتها في المجتمع البحريني، فقد يُقلِّل الانخراط الكبير في الاستخدام اليومي للُّغات الأجنبية -وبالأخص اللُّغة الإنجليزية- من استخدام اللُّغة العربية وترسيخها في الحياة العامة، مما قد يُؤثر على تطور اللُّغة العربية وحفظها بصفتها لغة وطنية وثقافية مهمة. لذلك، ينبغي أن يُوازَن الاستخدام الواسع للُّغات الأجنبية في وسائل الإعلام بتعزيز استخدام اللُّغة العربية وترسيخها بصفتها جزءًا أساسيًا من الهوية الوطنية البحرينية.

واقع اللُّغة العربية في وسائل الإعلام والتواصل الرقمي

إن اللُّغة العربية تحتل مكانةً مهمةً في وسائل الإعلام الحديثة ومنصات الإعلام الرقمي، وكذلك في وسائل التواصل الاجتماعي في مملكة البحرين. فعلى الرغم من الوجود المتزايد للُّغات الأخرى، إلا أن اللُّغة العربية تظل اللُّغة الأم التي تستعمل في الكتابة والتواصل عبر هذه الوسائل. ورغم أن المحتويات المتوفرة باللُّغة العربية على هذه المنصات تتضمن مجموعةً متنوعةً من المواد الإخبارية والترفيهية والثقافية والتوعوية التي تستهدف الجمهور الناطق بالعربية في البحرين، إلا أن بعض هذه الوسائل بمختلف أشكالها لا تُسهم بفاعلية في إثراء المشهد الإعلامي العربي والحفاظ على الهوية

اللغوية والثقافية في المجتمع البحريني؛ إذ إنها أسهمت في استحداث أساليب لغوية جديدة، باتت تُهدد بنية اللغة العربية ومنزلتها التداولية لدى بعض البحرينيين، خاصة فئة الشباب والمراهقين، وأسهمت في خلق هوة بينهم ولغتهم العربية الأصيلة، وتعزيز التغريب اللغوي فضلاً عن طمس هوية الحرف العربي مما يُهدد مكانة اللغة العربية، وينذر بضعفها مع مرور الوقت إذا ما انتقل استعمال تلك الأساليب في الحياة العامة لدى الجيل الصاعد.

ونظراً لأن هذه الوسائل الإعلامية الحديثة تُشكّل فضاءً رحباً ومنصةً حرةً للتعبير في مملكة البحرين، فقد أصبحت بعضها أرضاً خصبة للانفلات اللغوي، فليس هنالك أي اعتبار أو تحسّب للجانب اللغوي أثناء عملية التواصل؛ وهو ما تسبّب في ظهور أشكال وأساليب وظواهر لغوية غريبة ودخيلة وبعيدة كل البعد عن اللغة العربية الأصيلة، مثل: ظاهرة الاختصارات، كتابة الحروف العربية بحروف لاتينية، استعمال الرموز والأرقام بدل الحروف، استعمال العامية على حساب الفصحى، استعمال الرموز التعبيرية بدل اللغة؛ وكلها أساليب استحدثتها مستخدمو هذه الوسائل لأسباب عديدة، من أهمها: البحث عن البساطة والسهولة في التواصل بما يتناسب مع نمط حياتهم العصري السريع، وكذا تلبية حاجات الأجهزة التكنولوجية المعاصرة، أو تعويضاً عن ضعف المستوى اللغوي.

ومن هنا يتضح أن بعض هذه الوسائل بمختلف أشكالها لا تسهم بفعالية في إثراء المشهد الإعلامي اللغوي والحفاظ على الهوية اللغوية والثقافية في المجتمع البحريني؛ فقد نتج عن ذلك استتبات أساليب لغوية جديدة أصبحت تُهدد هيكلية اللغة العربية ومكانتها التداولية لدى بعض البحرينيين، خاصة بين فئة الشباب والمراهقين، وأدت إلى تعميق الفجوة بينهم ولغتهم العربية الأم، وتعزيز التأثير الغربي على اللغة؛ مما ينذر باحتمالية ضعف وتشويه اللغة العربية وخصوصيتها الثقافية لصالح اللغات الأجنبية مع مرور الزمن إذا ما استمر استخدام تلك الأساليب في الحياة اليومية لدى الأجيال القادمة.



المحور الثالث:

اللغة العربية في النظام التعليمى

تعدُّ اللغةُ خيطاً حيويّاً يربط بين هوياتنا وثقافتنا، فهي ليست مجرد وسيلة للتواصل؛ بل هي أداة تعبيرية تعكس مشاعرنا وأفكارنا، وتُعزِّز تواصلنا مع الآخرين. بالإضافة إلى ذلك، تُعدُّ اللغةُ وسيلةً حيويةً لتكليف الإنسان مع التحديات المختلفة في الحياة. وأن إتقان اللغة يُعزِّز قدرتنا على التعبير عن ذاتنا بفعالية، حيث تظهر تعبيراتنا وانفعالاتنا من خلال طريقة نطقنا وحركاتنا وإيماءاتنا. وفي هذا السياق، تُعدُّ اللغة العربية ضرورةً اجتماعيةً لا يمكن للمجتمع العربي الاستغناء عنها، وأداةً لنقل تراثه الثقافى والفكرى عبر الأجيال، وقد أسهمت في تعزيز وحدته وتوحيده. وتعكس اللغة العربية أيضاً القيم والمبادئ والتقاليد والأخلاق ونظم العلاقات والعلوم والفنون والتربية التي يحملها المجتمع العربي (عبد الرشيد وعبد الكريم، ٢٠١٧م).

وفي مجال التعليم، تظهر أهمية اللغة بوضوح، إذ إن إتقان اللغة ليس مجرد وسيلة للنجاح الأكاديمى؛ بل هو مفتاح لفتح آفاق المعرفة. فمن خلال اللغة، نتبادل الأفكار، ونتفاعل مع المواد الأكاديمية، ونبنى جسوراً للتواصل تتجاوز الحدود الثقافية والجغرافية. أضف إلى ذلك، أن اللغة تُعدُّ جسراً يعزز التفاهم والتواصل بين الطلاب والمعلمين وأفراد المجتمع التعليمى بشكل عام. ومن خلال مهارات الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة، يمكن للفرد التفاعل بفاعلية مع المحتوى الأكاديمى، وبالتالي تعزيز نجاحه الأكاديمى. وفي هذا السياق، يُعدُّ تعلم اللغة العربية أمراً ضرورياً وحيويّاً لفهم كامل للثقافة والتاريخ والعادات والتقاليد العربية. بالإضافة إلى ذلك، يُعزِّز تعلم اللغة العربية التفاهم والتعايش السلمى في المجتمع العربى، ويسهم في بناء جيل متعلم يتقبَّل التنوع الثقافى واللغوى. ومن خلال تعلم اللغة العربية، أيضاً، يمكن للأفراد فهم القيم والمبادئ الإسلامية بعمق أكبر؛ إذ إن اللغة العربية لها علاقة تاريخية وثقافية قوية مع الإسلام. لذلك، يمكن عدُّ تعلم اللغة العربية جزءاً لا يتجزأ من المسؤولية الدينية والثقافية للأفراد في العالم الإسلامى.

واقع اللغة العربية في التعليم العام الحكومي والخاص

تُولي وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين جُلَّ اهتمامها لتعليم اللغة العربية؛ إيماناً بأنها هوية أبناء البحرين، وعنوان انتمائهم العربي وإرثهم الثقافي، واستجابةً للمادة الثالثة من قانون التعليم رقم (١٩) الصادر عام ٢٠٠٣م، التي تنصُّ على تعزيز تعليم اللغة العربية والنهوض بمستواها لتمكين استخدامها في مختلف مجالات المعرفة. وتعد وزارة التربية والتعليم من بين الوزارات الرائدة في تعزيز والحفاظ على اللغة العربية، فاللغة العربية تعدُّ من أهم المواد الأساسية في مناهجها الدراسية وأنشطتها التربوية وبرامجها اللاصفية. وتسعى الوزارة بشكل مستمر إلى توجيه المدارس والمعاهد للالتزام بالاستخدام الصحيح والشامل للغة العربية في جميع مراحل الدراسة وخلال عمليات التدريس. وتهدف الوزارة من خلال تعليم اللغة العربية في مراحل التعليم العام الحكومي والخاص إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية. تشمل هذه الأهداف تعزيز الفخر باللغة العربية، وتشجيع الرغبة في إتقانها، والحرص على استخدامها بفعالية في مختلف مجالات الحياة. ولا يقتصر هذا الهدف على تحصيل مهارات الاستماع والتحدث والقراءة والكتابة فقط؛ بل يمتد إلى تطوير مهارات الإملاء والخط العربي، وتعزيز الوعي بأهمية استخدام الجملة العربية بشكل صحيح ومتنوع، والتركيز على التمييز بين الأنواع الأدبية المختلفة، مثل النثر والشعر، واستخدام الظواهر اللغوية بشكل صحيح، وتحديد بنية الكلمات ومواقعها في النصوص المختلفة.

ولا يقتصر دور تعليم اللغة العربية على المهارات اللغوية فقط؛ بل يشمل أيضاً تطوير مهارات التعامل مع المواقع الإلكترونية في القراءة والكتابة والتحدث والنقد، مع مراعاة احترام ثقافة المجتمع وحقوق الملكية الفكرية. وتسعى الوزارة إلى تعزيز الانتماء للثقافة العربية التقليدية والمعاصرة، والافتخار بتاريخها ومبادئها، وتعزيز فهم واستيعاب العلاقة الوثيقة بين اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية. ويتجلى اهتمام الوزارة باللغة العربية أيضاً من خلال عدد من البرامج والمشاريع التعليمية الحكومية، والأنشطة والمسابقات المدرسية والطلابية، مثل أنشطة الشعر والنثر والأدب والقراءة والخطابة والخط والإنشاء وغيرها، التي تُخصَّصها الوزارة لتشجيع المنافسة في إتقان



اللغة العربية بين طلاب وطالبات المدارس، وترسيخ حب اللغة العربية في نفوسهم، وتعزيز الهوية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، توجه الوزارة المؤسسات التعليمية إلى تنفيذ الأنشطة والفعاليات المدرسية التي تحتفل باللغة العربية وتحثي بها.

السياسات اللغوية لوزارة التربية والتعليم

من الناحية التشريعية، ينص قرار وزارة التربية والتعليم رقم ٢١٩٠ الصادر في عام ٢٠١٠م، على أن مادة اللغة العربية تُعد واحدة من المواد الأساسية التي يدرسها طلاب المدارس. ويُتيح القانون أيضاً إمكانية ترقية الطالب إلى الصفوف الثلاثة الأعلى في مرحلة التعليم الأساسي، إذا حصل على معدل ٩٧٪ فأكثر في آخر شهادة مدرسية في اللغة العربية والتربية الإسلامية، بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية، والعلوم، والرياضيات، والمواد الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، أصدر مجلس التعليم العالي في مملكة البحرين القرار رقم (٦٣) في جلسته رقم (٨) المنعقدة بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٠٧م، الذي ينص على إلزام مؤسسات التعليم الخاصة في مملكة البحرين بتدريس مقرر اللغة العربية (متطلب جامعي) بمعدل ثلاث ساعات معتمدة بصورة تجريبية بدايةً من الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨م، على أن يُطبَّق بصورة إلزامية من الفصل الدراسي الأول ٢٠٠٨/٢٠٠٩م. تعكس هذه القرارات جهود وزارة التربية والتعليم لتعزيز تدريس مقرر اللغة العربية، والذي بدوره يعزز الهوية العربية والإسلامية للطلاب البحرينيين، مما يساهم في تنمية الحس الفني والتذوق لجماليات اللغة العربية، وبناء جيل متعلم قادر على التواصل بلغته الأم بطلاقة.

وبالتشارك مع المنظمات الأممية، تحتفل وزارة التربية والتعليم باليوم العالمي للغة العربية، سواء في الثامن عشر من ديسمبر من كل عام (وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - اليونسكو) أو في الأول من مارس (وفقاً للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الألكسو). وبينما تُخصص منظمتا اليونسكو والألكسو يومين في السنة للاحتفاء باللغة العربية، فإن وزارة التربية والتعليم تعدها جزءاً لا يتجزأ من اهتماماتها اليومية، وذلك منذ إنشاء التعليم النظامي في البحرين عام ١٩١٩م.

المشروعات اللُّغوية لوزارة التربية والتعليم

تلبيةً لمتطلبات رؤية البحرين الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠م، والتي تضمّنت مبادئ العدالة والاستدامة والتنافسية كمقومات أساسية لتطوير المواطن البحريني القادر على التكيف مع التحوُّلات، والمساهمة في المجتمع بالإبداع والفاعلية، تحرص وزارة التربية والتعليم على إجراء مراجعات دائمة للمناهج الدراسية وتطويرها لتعزيز مهارات القراءة لدى الطلبة البحرينيين، ويأتي إطلاق مشروع «إستراتيجية القراءة» تويجاً لهذه الجهود المستمرة. يهدف هذا المشروع التطويري إلى الارتقاء بمستوى أداء طلبة التعليم الأساسي، ودعم كفاياتهم القرائية في اللغة العربية. ويتمحور المشروع حول تحسين الوسائل التعليمية لتعزيز مهارات الطلبة في التواصل الكتابي باللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي. ويهدف المشروع بشكل خاص إلى تعزيز قدرات الطلبة ومهاراتهم في القراءة والكتابة، وتحسين أدائهم في الامتحانات المحلية والدولية ذات الصلة، وربط مستوى قراءة الطلبة بحاجاتهم واهتماماتهم في الحياة اليومية والمجتمعية. يشمل المشروع تطبيق برنامج القراءة المشتركة، وبرنامج تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

يُعد برنامج «القراءة المشتركة» أحد أهم مكونات مشروع «إستراتيجية القراءة»، حيث وسَّع نطاقه ليشمل جميع طلبة الحلقة الأولى من التعليم الأساسي. ينمي هذا البرنامج مهارات الفهم القرائي لدى الطلبة، وتعزيز قدراتهم على التفاعل مع النصوص المعقدة، من خلال تحليلها وتقييمها. ويوفّر البرنامج فرصاً للطلاب للقراءة المشتركة والمناقشة؛ وهو ما يسهم في توسيع آفاقهم الثقافية وتطوير قدراتهم التعبيرية. بالإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى تحفيز الطلبة على القراءة من خلال تعويدهم على الكتاب بشكل متكرر، وتوفير بيئة تعلم آمنة وداعمة تُشجّع على التجربة والتعلم. ويسعى البرنامج إلى تعزيز ثقة الطلبة بأنفسهم كقراء، وتزويدهم بالإستراتيجيات اللازمة لتطوير مهاراتهم القرائية. ومن خلال هذا البرنامج، تمكّن الطلبة من التفاعل النشط مع المحتوى القرائي، وتبادل الخبرات مع بعضهم البعض؛ مما عزز تجربتهم التعليمية بشكل شامل، وأسهم في تحقيق أهداف المشروع في تعزيز مهارات القراءة والكتابة وتطوير الثقافة القرائية بين الطلبة. يهدف



برنامج «تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها» إلى تجذير الطلبة في البيئة الثقافية والاجتماعية البحرينية، حتى يتمكنوا من التواصل بكفاءة في البيئة المدرسية والعامّة على حدّ سواء، ويصبحوا عناصر فاعلة ومشاركة في نهضة مملكة البحرين. يهدف البرنامج أيضاً إلى تمكين الطلبة الناطقين بغير اللغة العربية من التواصل الشفهي والكتابي، واستخدام اللغة العربية الفصحى، وتنمية مهاراتهم في تحقيق التواصل الأمثل في مختلف المواقف الحياتية، وتعزيز اندماجهم في الثقافة العربية، وتسهيل تواصلهم مع الآخرين.

بناءً على ما سبق، يتضح جلياً جهود وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين في دعم اللغة العربية وتعزيزها لغةً أساسيةً ومهمّةً في نظام التعليم الوطني. فمن خلال مشاريع مثل «إستراتيجية القراءة» وبرنامج «تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها»، تسعى الوزارة إلى تحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠م؛ بتمكين الطلبة من إتقان اللغة العربية والتفاعل معها بكفاءة. ومن خلال هذه الجهود المستمرة، يمكن تعزيز الهوية الثقافية العربية لدى الطلبة، وتمكينهم من المشاركة الفاعلة في بناء مستقبل مشرق لمملكة البحرين.

والجدير بالذكر في هذا السياق أنه في الوقت الذي تُولي فيه وزارة التربية والتعليم اهتماماً كبيراً لتعزيز اللغة العربية في نظام التعليم الوطني في مملكة البحرين، تعاني اللغة العربية من ضعف ملحوظ في بعض المدارس الخاصة والدولية التي تتبنى مناهج أمريكية وبريطانية، حيث تحوّل اهتمام طلابها لدراسة اللغة الإنجليزية، وفقد بعضهم الرغبة في التواصل باللغة العربية، وعدوها لغةً معقّدةً. ذلك ما أكّده دراسة نفذها كلٌّ من Anzarouti و Hamed عام ٢٠٢٠م، هدفت إلى التعرف على الصعوبات اللغوية والثقافية التي تواجه الطلاب البحرينيين الدارسين للغة العربية في المدارس الدولية في مملكة البحرين. حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن الطلاب في المدارس الدولية يفضلون التحدّث باللغة الإنجليزية أكثر من لغتهم الأم داخل المدارس وخارجها. وأنهم يُفضّلون قراءة وكتابة اللغة الإنجليزية أكثر من اللغة العربية. بالإضافة إلى وجود توجّه سلبي نحو تحدّث وتعلّم اللغة العربية. من جانب آخر، أشارت الدراسة إلى أن المناهج الدراسية في المدارس الدولية لا تعطي

اللغة العربية مكانتها المرموقة التي تستحقها بصفتها اللغة الأم. فمن الواضح تمامًا أن اللغة العربية تُستخدم فقط للدراسات التقليدية مثل الأدب العربي والدراسات الإسلامية؛ مما أدى إلى تقليل قيمة اللغة العربية في نظر طلاب المدارس الدولية الذين يهتمون باللغة الإنجليزية التي يعتقدون أنها سوف تساعدهم في التألق في مكان العمل والمجتمع.

واقع اللغة العربية في التعليم الجامعي الحكومي والخاص

تضم مملكة البحرين ثلاث جامعات حكومية، وهي: جامعة الخليج العربي، وجامعة البحرين، وبوليتكنك البحرين. وتحتضن المملكة اثنتي عشرة جامعةً خاصةً، بالإضافة إلى كليتين جامعتين تابعتين للقطاع الخاص، وكلها تقدم برامج تعليمية متنوعة؛ مما يسمح للطلاب بالاختيار من بين مجموعة واسعة من المجالات الدراسية والتخصصات. ويلزم مجلس التعليم العالي جميع مؤسسات التعليم العالي الخاصة بتدريس مقرر اللغة العربية واحد فقط متطلبًا جامعيًا، بمعدل ثلاث ساعات معتمدة؛ مما يعرض تطوير وتعزيز اللغة العربية للعديد من التحديات؛ إذ إن ذلك يُقلل من فرص الطلبة لتعلم اللغة العربية بشكل متقدم، ويُقلل فرصة تطوير مهاراتهم اللغوية. فضلًا عن ذلك، يقلل من أهمية اللغة العربية بصفتها مصدرًا ثقافيًا، مما قد يقلل من مكانتها بصفتها وسيلة للنقاش الأكاديمي والفكري. يمكن أن تؤدي هذه القيود في النهاية إلى ضعف دور اللغة العربية بصفتها لغة للتعليم والبحث والتراث الثقافي، مما يؤثر على حيويتها وأهميتها في الساحة الأكاديمية وخارجها.

تلعب جامعة البحرين -من خلال قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية الآداب، وقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية البحرين للمعلمين- دورًا بارزًا في حماية وتعزيز اللغة العربية. يسعى هذان القسمان، واللذان يعدّان من أقدم الأقسام الأكاديمية في الجامعة، إلى إعداد جيل علمي متخصص في علوم اللغة العربية وآدابها، والحفاظ على لغة القرآن الكريم، وتزويد المجتمع البحريني ومؤسساته المتنوعة بالكفاءات العلمية المؤهلة للمساهمة في البناء والتنمية. ويسعى القسمان للتواصل بين الأصالة والمعاصرة في البحث والتدريس، واكتساب المهارات والخبرات، وتعزيز قيم



الانتماء والمسؤولية والإبداع والتفكير البنّاء، وتوثيق الروابط العلمية والثقافية مع أقسام اللغة العربية في الجامعات والمعاهد العربية، ومجامع اللغة العربية ومجالسها محلياً وإقليمياً ودولياً، بما يسهم في دعم مؤسسات المجتمع الدينية والأكاديمية والتربوية المتنوعة في مملكة البحرين بمتخصصين ذوي كفاءة عالية.

ويُقدّم القسمان مجموعة متنوعة من البرامج التعليمية التي تغطي جوانب مختلفة من اللغة العربية، بدءاً من النحو والصرف وصولاً إلى الأدب والشعر والنقد؛ بهدف تمكين الطلبة من تحقيق مستوى عالٍ من التميّز في استخدام وتدريس اللغة العربية، سواء في الكتابة أو القراءة أو التحدّث. ويُقدّم القسمان أيضاً برامج أكاديمية للدراسات العليا والبيكالوريوس التي تُقدّم فرصاً للطلاب لتعزيز مهاراتهم واكتساب المعرفة العميقة في مجالات اللغة والأدب العربي. وبالنسبة للبيكالوريوس، يُوفّر قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية الآداب أربعة برامج دراسية: اثنين للغة العربية واثنين للدراسات الإسلامية، تم تصميمها لتطوير المهارات اللغوية والثقافية لدى الطلبة. أما قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية البحرين، فإنه يقدم برنامج بكالوريوس التربية الذي يؤهل الخريجين لتدريس اللغة العربية والدراسات الإسلامية.

ويعدّ البحث العلمي في مجال اللغة العربية إحدى الأولويات الرئيسية لقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية الآداب، وقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في كلية البحرين للمعلمين في جامعة البحرين، حيث يُشجّع الأساتذة وطلاب الدراسات العليا على إجراء البحوث والدراسات التي تسهم في فهم أفضل لمختلف جوانب اللغة العربية وتحليل تطورها وتحدياتها. وتسهم نتائج هذه الأبحاث في إثراء المعرفة حول اللغة العربية وتطوير أساليب تعليمها وتعزيز استخدامها في المجتمع.

وإلى جانب البرامج الأكاديمية، ينظّم القسمان فعاليات وأنشطة متنوعة لتعزيز الوعي بأهمية اللغة العربية والثقافة الإسلامية. تشمل هذه الفعاليات محاضرات وندوات وورش عمل ومسابقات، وتعدّ هذه الفعاليات فرصة لتبادل الأفكار وتوسيع آفاق الطلبة، وتعزيز روح الانتماء الثقافي. ومن بين

هذه الفعاليات تبرز الاحتفالات بيوم اللغة العربية، التي تُنظَّم سنويًا بمشاركة واسعة من الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية والمجتمع المحلي. يتضمن برنامج الاحتفالات مجموعةً متنوعةً من الفعاليات الثقافية والفنية والأكاديمية التي تُعزِّز قيم وثقافة اللغة العربية، وتُحفِّز على استخدامها بشكل إبداعي، وتعزيز دورها بصفتها جزءًا أساسيًا من هوية المجتمع البحريني، وتعزيز التواصل الثقافي والاجتماعي بين الأجيال المختلفة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن واقع اللغة العربية في التعليم العالي في البحرين، سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة، يعكس منظومةً ديناميكيةً تتسم بالتحديات والإجراءات النشطة على حدٍ سواء. وعلى الرغم من الاشتراطات التشريعية التي تُلزم المؤسسات التعليمية الخاصة بتضمين مقررات اللغة العربية، إلا أن هناك قيودًا تعوق تكامل مهارات اللغة العربية وتطويرها بشكل كامل؛ نظرًا لتخصيص ساعات دراسية محدودة لهذه المقررات. وتُشكل هذه الوضعية تحديات لتطوير الكفاءة اللغوية للطلاب، وتقليل الأهمية الثقافية والأكاديمية للغة العربية. ومع ذلك، تلعب الجامعات الحكومية -ولا سيما جامعة البحرين- دورًا حيويًا في الحفاظ على اللغة العربية وتعزيزها؛ وذلك من خلال الأقسام المخصصة لدراسات اللغة العربية والدراسات الإسلامية، حيث تسعى هذه الأقسام لتنمية مجتمع علمي متخصص في علوم اللغة العربية وآدابها، والمحافظة على لغة القرآن الكريم. ومن خلال تقديم مجموعة متنوعة من البرامج الأكاديمية، وتشجيع البحث والأنشطة الثقافية، تُسهم هذه الأقسام بشكل كبير في تعزيز استخدام اللغة العربية في المجتمع البحريني. بالإضافة إلى ذلك، تتجاوز الجهود لتعزيز اللغة العربية إطار المناهج الأكاديمية إلى الأنشطة الثقافية والتواصل مع المجتمع. وتعدُّ فعاليات مثل احتفالات يوم اللغة العربية منصاتٍ لرفع الوعي بأهمية اللغة العربية، وتعزيز الانتماء الثقافي للطلاب والمجتمع بشكل عام. ومن خلال هذه الأنشطة، تُعزِّز وزارة التعليم البحرينية الفهم الثقافي، وتُشجِّع على التعبير الإبداعي والتفاعل الاجتماعي.



ومن خلال التزام مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة المستمر بدعم اللغة العربية وتعزيزها في مملكة البحرين، يظهر بوضوح أن مستقبل اللغة العربية في التعليم العالي يبقى واعداً. من خلال مواجهة التحديات القائمة والبناء على المبادرات الحالية، يمكن لهذه المؤسسات تعزيز دور اللغة العربية لغةً للتعليم والبحث والتبادل الثقافي. وفي النهاية، ستضمن الجهود المشتركة للمؤسسات الأكاديمية - بدعم من السياسات الحكومية والمشاركة المجتمعية - استمرارية حيوية اللغة العربية وأهميتها في المشهد التعليمي البحريني وخارجه.

المحور الرابع:

اللُّغة العربية في الفضاء التقني

يُعد الفضاء التقني، بمحتواه الرقمي على شبكة الإنترنت، ركيزةً أساسيةً في مجتمع المعلومات، حيث يُمثّل الهدفَ الرئيسي لهذا المجتمع وشرطاً ضرورياً للانخراط في العصر المعلوماتي، الذي أصبحت مواكبته ضرورةً ملحةً لمختلف الدول والمجتمعات. يعكس المحتوى الرقمي على الإنترنت مكانة المجتمعات وفعاليتها ضمن السياق العالمي من النواحي الثقافية والعلمية والاقتصادية والسياسية؛ مما يجعله رهاناً إستراتيجياً لمختلف الدول والأقطار، بما في ذلك الدول العربية التي دخلت في السنوات الأخيرة إلى سباق تشكيل وعاء رقمي عربي ينافس نظراءه باللغات الأخرى. وينبغي الإشارة هنا إلى أن المحتوى الرقمي العربي يشمل النصوص والصور والأفلام، بالإضافة إلى جميع الأنشطة السمعية والبصرية، سواء كانت إخبارية أو ترفيهية أو تعليمية، فضلاً عن الأدوات والبرمجيات والتطبيقات ذات الصلة. وتشير إحصائيات استخدام شبكة الإنترنت في مملكة البحرين إلى تزايد مطرد في أعداد المستخدمين على الشبكة، حيث يورد موقع DataReportal في آخر إحصائية له في فبراير ٢٠٢٤م أن استخدام الإنترنت في البحرين شهد تطوراً ملحوظاً، حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في يناير ٢٠٢٤م ١,٤٨ مليون مستخدم. وقد بلغت نسبة مستخدمي خدمات الإنترنت في مملكة البحرين ٩٩,٠ في المئة من إجمالي السكان في بداية عام ٢٠٢٤م؛ مما يشير إلى انتشار واسع لاستخدام الإنترنت في المملكة. وتوضّح التحليلات التي أجرتها شركة «كيببوس» أن عدد مستخدمي الإنترنت في البحرين قد ارتفع بمقدار ١٣ ألفاً؛ ما يُمثّل زيادة بنسبة ٠,٩ في المئة، بين يناير ٢٠٢٣م ويناير ٢٠٢٤م. هذا النمو يشير إلى استمرارية الاتجاه الإيجابي في اعتماد المجتمع البحريني على تكنولوجيا الإنترنت في حياته اليومية والمهنية (Kemp, 2024).

لقد جعلت مملكة البحرين عروبتهَا ولغتهَا أساساً لتحديد هويتها ومسارها التنموي، وذلك من خلال تأكيدات دستورية وتشريعات رسمية. فقد نصّت



الفقرة الأولى من المادة الأولى من دستور المملكة على أن «مملكة البحرين عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة، شعبها جزء من الأمة العربية، وإقليمها جزء من الوطن العربي الكبير»، مؤكدةً بذلك الانتماء العميق إلى العربية والإسلام والانفتاح على العالم العربي. وأكدت المادة الثانية أن اللغة الرسمية للدولة هي اللغة العربية، مما يعكس أهمية اللغة في الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز التواصل الاجتماعي والثقافي بين أفراد المجتمع البحريني. وبناءً على ذلك، تتجسد مبادرات مملكة البحرين في تعزيز المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت، حيث تسعى الحكومة والجهات ذات الصلة إلى تعزيز استخدام اللغة العربية في الفضاء الرقمي، وتطوير المحتوى العربي المتاح للمواطنين والمقيمين على حدٍ سواء؛ مما يسهم في تعزيز الهوية الثقافية واللغوية للمملكة، وتعزيز التواصل الفعال بين أفراد المجتمع.

ويمكن القول إن الفضاء التقني تسبب في تنوع المنتجات والمحتويات الرقمية بمختلف الثقافات والانتماءات والاتجاهات والرؤى، حيث تتأثر المحتويات الرقمية بطابع لغوي يتماشى مع خلفية الجهة المنتجة، سواء كانت أفراداً أو مؤسسات. بالموازاة مع ذلك، ومواكبةً لهذا التطور، وعلى الرغم من أن الفضاء التقني للقطاع العام البحريني بات ثنائي اللغة؛ حيث تتمتع اللغتان العربية والإنجليزية بحضور لغوي إلكتروني متزايد ومتميز (Gomaa, 2020)؛ إلا أن مملكة البحرين شهدت جهوداً جادة لإنتاج محتوى رقمي يتميز بهويته اللغوية العربية، حيث طورت الحكومة البحرينية منصات إلكترونية عربية متخصصة لتقديم الخدمات الحكومية والمعلومات باللغة العربية، مثل، على سبيل المثال لا الحصر: منصة البوابة الوطنية لمملكة البحرين⁽¹⁾، التي يمكن من خلالها الوصول لجميع الخدمات المقدمة من هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية والجهات الحكومية الأخرى باللغة العربية، ومنصة البحرين للبيانات المفتوحة المحدثة⁽²⁾، ومنصة سجلات⁽³⁾، والمنصة الوطنية لخبراء البحرين⁽⁴⁾، ومنصة

⁽¹⁾ <https://www.iga.gov.bh/category/kingdom-of-bahrain-national-portal>

⁽²⁾ <https://www.data.gov.bh/pages/homepage/?flg=ar>

⁽³⁾ [/https://www.sijilat.bh](https://www.sijilat.bh)

⁽⁴⁾ [/https://experts.bh](https://experts.bh)

اتفاقيات الخدمة^(١). بالإضافة إلى ذلك، استتبت وزارة التربية والتعليم في مملكة البحرين منصة «المحتوى التعليمي الرقمي»^(٢)، ضمن بوابتها التعليمية الرسمية «تعلم»^(٣)، التي تُقدّم شرحاً وافياً ومبسّطاً لمناهج اللغة العربية في المراحل الدراسية بدايةً من الصف الأول الابتدائي إلى الصف الثالث الثانوي، إضافةً إلى المناهج الدراسية الأخرى. وأطلقت بعض شركات الحلول الرقمية الخاصة في المملكة عددًا من المنصات الإلكترونية العربية، مثل: منصة «تجويد»^(٤) التي تُعلّم تجويد القرآن الكريم وأساسيات اللغة العربية، ومنصة زين لتداول العملات الرقمية، وكلام تيليكوم^(٥)، وكوين مينا^(٦). وبالطبع، تُسهم هذه المنصات في تشكيل المشهد اللغوي الرقمي والهوية الرقمية العربية في مملكة البحرين؛ إذ إنها تثري المحتوى الرقمي العربي، وتعزز وجود اللغة العربية في مملكة البحرين، مما يعكس التزام مملكة البحرين بالحفاظ على اللغة العربية وتعزيزها في الفضاء الرقمي، وتوفير بيئة رقمية عربية تلبى احتياجات المواطنين والمقيمين في شتى المجالات.

ويبدو جلياً -من خلال ما سبق ذكره- أن اللغة العربية تلعب دوراً حيوياً في الفضاء التقني، حيث تسهم في تشكيل الهوية الرقمية والثقافية لمجتمع البحرين التقني، وتفتح أبواب التواصل والتفاعل بين الأفراد والمؤسسات. وتتطلب استمرارية هذا الدور الحيوي تعاوناً مستمراً بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعزيز استخدام اللغة العربية في الفضاء التقني؛ بهدف تحقيق التنمية المستدامة والشمولية في مجتمع المعرفة والمعلومات، وتجاوز بعض التحديات المتعلقة بجودة المحتوى الرقمي باللغة العربية وانتشاره. ورغم ذلك، فإن بعض المنشورات لا تزال غير متوافقة مع القواعد اللغوية والثقافية للغة العربية.

^(١) <https://www.lmra.gov.bh/ar/page/show/431>

^(٢) <https://www.moe.gov.bh/moecontent.aspx>

^(٣) <https://www.edunet.bh>

^(٤) <https://tajweed.ai>

^(٥) <https://kalaam-telecom.com/ar>

^(٦) <https://www.coinmena.com/ar>



المحور الخامس:

اللغة العربية في الفضاء العام

يُمثّل المشهد اللغوي في الفضاء العام مجالاً حيويًا يعكس التحوّلات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي يمرُّ بها المجتمع. كما أنه يُشكّل محورًا أساسيًا في دراسات التخطيط اللغوي والسياسات اللغوية، حيث يتمحور حول فهم سلوكيات اللغة وتأثيرها، وكيفية تغيير هيكل اللغة واستخداماتها في المجتمعات (Gomaa, 2017). وتتمثّل أشكال التغيير اللغوي في التخطيط الفوقي (الماكرو) والتخطيط التحتي (الميكرو). يُفهم التخطيط الفوقي على أنه التغيير الذي يُوجه إلى الفرد والمجتمع من السلطات والمؤسسات الرسمية والخبراء في مجال اللغة، الذين يسعون لحل المشكلات اللغوية وتطوير السياسات ذات الصلة. وعادةً ما يُحقّق هذا التغيير من خلال السياسات الحكومية والتشريعات اللغوية. أما التخطيط التحتي فيكون أكثر ديناميكيةً، حيث يأتي التغيير من الأفراد والمجموعات المعنية مباشرة، ويمكن أن يكون ردًّا فعل على التغيرات الاجتماعية والثقافية. وعلى الرغم من أن التخطيط الفوقي قد يكون أكثر فعاليةً وتأثيرًا في المدى القصير، إلا أن التخطيط التحتي يعكس تفاعلات الفرد والمجتمع مع اللغة بشكل أعمق؛ مما يجعله يلعب دورًا مهمًا في تشكيل الهوية اللغوية والثقافية للمجتمع (Nekvapil & Sherman, 2015).

ويُعَدُّ المشهد اللغوي صورةً واقعيةً للسياسة اللغوية سواء أكانت صريحة أم ضمنية (المحمود، ٢٠١٨). وتتألف السياسات اللغوية من ثلاثة عناصر مترابطة ومتعلقة ببعضها بعضًا، ولكنها تظل مستقلةً. أولاً: هناك الممارسات، وهي تشمل النماذج السلوكية والخيارات الملموسة في استخدام اللغات والسّمات اللغوية واللهجات. يختص هذا الجانب بطريقة تفاعل الأفراد مع اللغة وكيفية استخدامهم لها في الحياة اليومية. ثانياً: هناك الاعتقادات، التي تشمل القيم العرقية والدينية والثقافية المتعلقة بلغة معينة. تلعب الاعتقادات دورًا مهمًا في شكل استخدام اللغة والمواقف تجاهها. أخيراً، يأتي التخطيط اللغوي الذي يتمثّل في جهود متعددة تهدف إلى التأثير في الممارسة اللغوية أو

تغييرها. يمكن أن تكون هذه الجهود إما فرديةً أو جماعيةً، وتستهدف تعديل سلوكيات ومعتقدات المشاركين في مجال لغوي معين؛ وهو ما يبرز أهمية السياسات اللغوية في توجيه السلوك اللغوي وتشكيله في المجتمعات (Spolsky, 2014). وعلاوة على ذلك، يعكس المشهد اللغوي في الفضاء العام ديناميكيات البنية الاجتماعية واللسانية للمجموعة البشرية المقيمة في منطقة معينة. ويُظهر استخدام لغة واحدة أو لغتين أو عدد لغات في المشهد اللغوي مظاهر التنوع اللغوي ومدى سيطرة لغة معينة على المشهد اللغوي وعلى الثقافة والمجتمع والسياسة اللغوية. ولذلك، يُجسّد المشهد اللغوي قدرة أي جماعة لغوية على التعبير عن هويتها، وهذا ما يُعرف بالحيوية الإثنولسانية كما أشارت دراسة (Laundry & Bourhis, 1997). وهنا تكمن أهمية المشهد اللغوي مخزوناً لغوياً وسيميائياً وثقافياً.

وعلى الرغم من أن دستور مملكة البحرين ينصّ على أن اللغة العربية هي لغة المملكة الرسمية، إلا أن العربية والإنجليزية يتقاسمان المشهد اللغوي في مملكة البحرين مع لغات آسيوية مختلفة، وهي حسب دراسة Gomaa (2017): البنغالية، والمالايالامية، والتاميلية، والكانادية، والهندية، والتاغالوغية، والصينية. ويظهر ذلك جلياً في لافتات المحال التجارية، التي تعرف العملاء على طبيعة نشاطها والمنتجات التي تبيعها، أو الخدمات التي توفّرها (Syamsurijal & Iswary, 2023). وتعدّ هذه اللافتات أحد أبرز مظاهر المشهد اللغوي لأي بيئة، خصوصاً في المناطق التي يعمل ويقيم فيها الوافدون الآسيويون، مثل: شارع باب البحرين، شارع الحكومة، شارع اللؤلؤ، شارع الشيخ عبد الله، وشارع الزيارة. ورغم الحضور البارز للعربية ثم الإنجليزية؛ فإنّ المشهد اللغوي يعكس التنوع البشري واللغوي في مملكة البحرين، الذي يتميز بوجود لافتات ثنائية اللغة جُلها عربيّة وإنجليزيّة مع عدد غير قليل تجتمع فيها العربيّة مع لغة من اللغات الآسيوية. ويتميز أيضاً بوجود لافتات تجارية ثلاثية اللغة، تجتمع فيها العربيّة والإنجليزيّة مع لغة ثالثة آسيويّة. بالإضافة إلى عدد قليل من لافتات تجارية رباعيّة تجتمع فيها العربيّة والإنجليزيّة مع لغتين آسيويّتين. ولئن ظلّت العربيّة هي اللغة الغالبة على المشهد اللغوي في مملكة البحرين تليها في الظهور الإنجليزية؛ فإنّ السمة التي تميزه تكمن أساساً في



وجود لغات آسيوية تعكس درجات متفاوتة من الحيوية الإثنية. يعكس ذلك التعدد اللغوي الانفتاح على الاقتصاد العالمي الذي يقتضي حضور العلامات التجارية متعددة الجنسيات كما هو الشأن في جميع المدن في دول الخليج، وهو أيضاً نتيجة طبيعية للانفتاح الاجتماعي على العمالة الآسيوية الوافدة، والتي تمثل قوة أساسية في حراك التعمير والبناء، وفي جانب مهم من قطاع الخدمات الأساسية التي تحتاج إليها مملكة البحرين.

ولا يمكن تجاهل أن هذا التعدد اللغوي في المشهد اللغوي لمملكة البحرين قد أثر سلباً على التطور اللغوي للغة العربية، حيث أسهم التفاعل الثقافي والتجاري مع لغات أخرى في نقل بعض المصطلحات والمفاهيم الجديدة إلى اللغة العربية، مما أدى إلى تغيير في طبيعتها وتطورها بشكل سلبي، حيث تأثرت الكلمات والتعابير بالثقافات الأخرى، وتبنت بعض الاصطلاحات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، أدى استخدام العربية جنباً إلى جنب مع لغات أخرى في البيئة الاقتصادية والاجتماعية إلى استيعاب بعض العناصر اللغوية من تلك اللغات في اللغة العربية. ونتيجة لذلك، ظهرت تطورات في هيكل الجمل والنحو والمفردات العربية. هذا الوضع يشير إلى أهمية تعزيز اللغة العربية بخصائص تحافظ على تماسك الهوية العربية وتحميها من الضعف، وتعزز استقلاليتها، وتمنع الاختراقات اللغوية التي قد تؤدي إلى تفكك هويتها الثقافية العربية.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن اللغة العربية أصبحت تعاني من بعض الإهمال في الفضاء العام بمملكة البحرين. وتعد الإعلانات واللافتات التجارية من بين أهم الوسائل التي تظهر فيها ظاهرة الإهمال واللامبالاة تجاه اللغة العربية وقواعدها وقوانينها. وتتوَع الأخطاء اللغوية في تلك الإعلانات من الأخطاء الإملائية البسيطة إلى العبارات غير المفهومة التي تعتمد على الترجمات الآلية المباشرة من مواقع الترجمة المتوفرة على الإنترنت، والتي قد تكون في كثير من الأحيان غير دقيقة أو غير صحيحة. وتتميز بعض الإعلانات بعدم اعترافها باللغة العربية في بلد تنص المادة الثانية من دستوره على أن لغته الرسمية هي اللغة العربية. هذا الإهمال اللغوي ليس مجرد مسألة متعلقة بالإعلانات التجارية؛ بل هو تعبير عن واقع يعاني من

نقص الاهتمام باللغة العربية في الفضاء العام. يظهر هذا الواقع بوضوح في الأساليب البسيطة والمبتذلة المستخدمة في بعض الشوارع، وعلى لافتات بعض المتاجر، وفي أماكن أخرى، حيث يفتقر الأفراد إلى الاهتمام بالتعبير الصحيح والمناسب باللغة العربية؛ ما يزيد من تعقيد المشكلة، ويُعمق جرح الإهمال اللغوي.

ومن الضروري ألا نتجاهل أن استخدام اللغة الإنجليزية أصبح متفشياً بين الأفراد والمؤسسات في مملكة البحرين، سواء في السياق العملي أو الحياتي اليومي، ولم يعد مقتصرًا على الأشخاص الذين يتقنونها بطلاقة. يثير هذا الاستخدام قضايا تتعلق بالحفاظ على اللغة العربية وتطويرها. فعلى الرغم من فوائد الاستخدام المتزايد للإنجليزية في بعض السياقات، مثل التواصل مع المجتمع العالمي والإسهام في التطور العلمي والتكنولوجي؛ فإن هذا الاستخدام قد ينطوي على تأثيرات سلبية على اللغة العربية وثقافتها. في السياقين العملي والتعليمي، قد يؤدي الاعتماد المتزايد على الإنجليزية إلى إهمال اللغة العربية، وتقليل قيمتها (Al-Aufi, 2012).

ويُلاحظ في العديد من المؤسسات والجامعات تفضيل اللغة الإنجليزية في التواصل والتدريس على حساب اللغة العربية؛ وهو ما ينعكس سلباً على تعلمها وإتقانها. لذا، ينبغي على المؤسسات التعليمية والثقافية والحكومية في البحرين أن تسعى جاهدة إلى تحقيق التوازن بين استخدام اللغة العربية والإنجليزية، وتعزيز الاحترام والقيمة للغة العربية وتشجيع استخدامها بشكل أكبر، بتقديم الدعم والتشجيع للأفراد لتطوير مهاراتهم فيها. وينبغي للمجتمع البحريني بأكمله أن يدرك أن الاحتفاظ باللغة العربية وإتقانها هو جزء أساسي من الحفاظ على الهوية الثقافية واللغوية لمملكة البحرين.

ونود الإشارة أيضاً إلى رصد استخدام بعض البحرينيين للغة الأردية بطلاقة في التواصل والتفاهم مع العمالة الآسيوية في بعض في القطاعات المهمة مثل البناء والخدمات والصناعات اليدوية. يُعزى هذا الاستخدام إلى تواجد عدد كبير من العمالة الآسيوية الناطقة بالأردية في مختلف القطاعات الاقتصادية في مملكة البحرين. وبالرغم أن هذا الاستخدام للغة الأردية يعكس التنوع



اللغوي والثقافي في المملكة؛ إلا أن له تأثيراً سلبياً محتملاً على اللغة العربية واللهجة البحرينية، حيث قد يؤثر على هياكل الجمل والمفردات والتعبير اللغوية المستخدمة بين البحرينيين.

وتتجلى أيضاً اللغة العربية الهجينة، التي تستخدم مزيجاً من العبارات البسيطة والمفردات من العربية والأردية والبنغالية والمالايالامية في الفضاء اللغوي لمملكة البحرين، حيث يستخدمها العديد من البحرينيين والمقيمين العرب لتسهيل التفاهم والتواصل اللغوي مع العمالة الآسيوية الوافدة في مملكة البحرين، وتشير هذه الظاهرة اللغوية إلى طبيعة تطور اللغات والتفاعل الثقافي في المجتمعات المتعددة الثقافات. وتُعرف اللغة الهجينة بأنها لغة بسيطة مبتدعة توسّعت وصارت لغةً متداولةً. وهذه اللغة لا تحافظ على النطق وأبنية المفردات المقترضة من اللغات المولدة منها، إذ إنها تنشأ وتُستخدم للتواصل بين الجماعات التي لا تملك قناة لغوية مشتركة (2007, Gomaa). ومع أن هذه الظاهرة تعكس التفاعل الثقافي والتنوع اللغوي في المجتمع، فإن لديها أثراً سلبياً محتملاً على اللغة العربية، فهناك احتمالية كبيرة أن استخدامها قد يتسبب في تقليل استخدام اللغة العربية الأصيلة في الحياة اليومية؛ وهو ما ينعكس سلباً على تعلمها وإتقانها في مملكة البحرين؛ إذ إنها قد تؤثر على هياكل الجمل والمفردات والتعبيرات اللغوية المستخدمة بين المواطنين والمقيمين العرب في مملكة البحرين.

وعلى الرغم من جمال وتنوع اللغات التي تغمر المشهد اللغوي في مملكة البحرين، يبقى الحفاظ على اللغة العربية واجباً وطنياً وثقافياً، فهي ليست مجرد كلمات ترددها ألسنة الناس؛ بل هي حجر الزاوية في بناء الهوية الوطنية والتقدم الثقافي.

المحور السادس:

النتائج والتوصيات

التحديات التي تواجه اللغة العربية في مملكة البحرين

تواجه اللغة العربية في مملكة البحرين تحديات متعددة تتطلب تدخلاً فعلياً للحفاظ عليها وتعزيزها. تتنوع هذه التحديات بسبب العوامل الثقافية والاجتماعية والتكنولوجية التي تؤثر على استقرار واستخدام اللغة العربية في المملكة. من أبرز التحديات التي تواجه اللغة العربية في البحرين هو التفضيل المتزايد لاستخدام اللغة الإنجليزية. ففي المجال التعليمي، يشهد الطلبة تقديم الدروس والمحاضرات باللغة الإنجليزية في الكثير من المدارس والجامعات؛ مما يقلل من فرص استخدام اللغة العربية. هذا يؤثر سلباً على مستوى إلمام الطلبة باللغة العربية وتطويرها. بالإضافة إلى ذلك، تواجه اللغة العربية تحديات في المجال الثقافي والاجتماعي، حيث يعتقد بعضهم أن استخدامها علامة على التخلف، وأصبح استخدام اللغة الإنجليزية عنواناً للتقدم والعلم والأناقة. فنرى البعض يستخدم اللغة الإنجليزية ليظهر نفوذه، وبعض الأمهات يخاطبن أبناءهن بالإنجليزية للإعلان عن انتمائها إلى طبقة راقية، والطالب يقحم الكلمات الأجنبية في تواصله اليومي مع زملائه ليثبت ثقافته العصرية إلى آخر ما هنالك من المظاهر المؤسفة التي رصدت في المشهد اللغوي في مملكة البحرين. ومما لا شك فيه أن تفضيل البعض لاستخدام اللغة الإنجليزية وسيلة للتواصل في الأوساط الاجتماعية والمهنية يقلل من قيمة اللغة العربية واستخدامها في الحياة اليومية. لذا، ينبغي وضع الخطط الكفيلة لمواجهة مظاهر التخلي عنها، ورأب الصدع الذي سببه التأثير باللغة الإنجليزية.

وثمة ثلاثة تحديات أخرى تواجه اللغة العربية في مملكة البحرين في ظل التحولات اللغوية والثقافية الحديثة. أولاً: إتقان بعض البحرينيين للغة الأردية واستخدامهم لها في التواصل مع العمالة الآسيوية، والتي تشهد



انتشاراً في البيئة اليومية، وخصوصاً في التعاملات التجارية. ثانياً: استخدام اللغة الهجينة، التي تشمل مفردات بسيطة من العربية والأردية والبنغالية والمالايالامية، وسيلة للتواصل بين البحرينيين والمقيمين من العرب وأفراد الجاليات الآسيوية المتنوعة المقيمة في المملكة. وأخيراً، يُعد استخدام العديد من اللغات الأخرى الآسيوية في العديد من لافتات المحال التجارية، مثل البنغالية والمالايالامية والتاميلية والكانادية والهندية والتاغالوغية والصينية، تحدياً آخر يسهم في تعقيد البيئة اللغوية في البحرين ويؤثر على استخدام اللغة العربية بصفاتها لغة رئيسية في المجتمع.

ويأتي تطوير كتب اللغة العربية المدرسية ضمن التحديات التي تواجه اللغة العربية في مملكة البحرين. فعلى الرغم من أهمية هذه الكتب، إلا أنها لم تحظ بالتطوير والتجديد لسنوات عديدة. بالنظر إلى الدور الحيوي الذي تلعبه كتب اللغة العربية المدرسية في حفظ اللغة الوطنية، واكتساب مهارات القراءة والكتابة والاستماع والتحدث، وتنمية الكفاءة اللغوية والوعي الثقافى لدى طلاب المدارس من الصف الأول وحتى الثاني عشر، يعد تحديثها وتطويرها أمراً بالغ الأهمية؛ لتعميق استيعاب المفاهيم اللغوية، وتشجيع المشاركة الفعالة في عملية تعلمها واكتساب معارفها ومهاراتها. لذا؛ من المهم أن تطور وتحدث لتعزيز تجربة التعلم اللغة العربية في جميع المدارس الحكومية والخاصة في مملكة البحرين. ويمكن أن يأتي ذلك من خلال الاعتماد على نظام الوحدات في تصميم الكتب؛ لتجميع مهارات اللغة الأربع في وحدات دراسية متكاملة، وتجميع فروع مقرر اللغة العربية كافة في كتاب واحد لتبسيط عملية التعلم، والاهتمام بالجانب الشكلي للكتب من خلال استخدام الألوان والتصاميم الجذابة، بالإضافة إلى تنظيم أنشطة لاصفية تُعزز تفاعل التلاميذ مع منهاج اللغة العربية وتطبيقه عملياً.

تبرز هذه التحديات أهمية توجيه الجهود الحكومية والمجتمعية بشكل متكامل للحفاظ على هوية اللغة العربية، وتعزيز دورها في المجتمع البحريني كجزء أساسي من الهوية الوطنية. وينبغي اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز استخدام اللغة العربية وتشجيع المواطنين على تعلمها وإتقانها. هذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير مناهج تعليمية تعتمد على اللغة العربية وتشجيع التواصل

بها، وتوفير بيئة تشجيعية لاستخدام اللغة العربية في مختلف المجالات، بما في ذلك القطاع التجاري والخدمي والتعليمي. وينبغي تبني سياسات تعديل استخدام اللغات المتعددة في الفضاء العام بحيث تحافظ على التوازن بين التنوع اللغوي والحفاظ على اللغة العربية. ويمكن أيضاً تنظيم حملات توعية وفعاليات ثقافية تُسلط الضوء على أهمية اللغة العربية وتعزيز قيمتها بين أفراد المجتمع. ولا يقتصر دعم اللغة العربية على الجوانب التعليمية فقط؛ بل يمكن دعم النشاطات الثقافية والفنية التي تعتمد على اللغة العربية وسيلة للتعبير والتواصل. ويمكن أيضاً تعزيز الوعي باللغة العربية وتعزيز قيمتها بين أفراد المجتمع عن طريق تنظيم مهرجانات ثقافية وأمسيات شعرية وعروض فنية. تلك الجهود المتكاملة ستسهم في تعزيز استخدام اللغة العربية، وتعزيز دورها الحيوي في المجتمع البحريني، وستسهم في الحفاظ على الهوية اللغوية والثقافية للبلاد في ظل التحوّلات الحديثة.

التوصيات

تعدُّ اللغة العربية لسانَ شعب مملكة البحرين، وجوهر هويته الثقافية والحضارية، وجسراً لنقل تاريخه العريق. فهي لغة غنية بمفرداتها، متنوعة في أساليبها، ومُعبرة عن مختلف المشاعر والأفكار. ولقد لعبت اللغة العربية دوراً بارزاً في تطور العلوم والمعارف في مملكة البحرين، وأسهمت في نقل ثقافتها وتراثها إلى الأجيال الجديدة. ومع ذلك، تواجه اللغة العربية في مملكة البحرين تحديات متجذرة في التقدُّم التكنولوجي وانتشار استخدام اللغة الإنجليزية.

إن الحفاظ على اللغة العربية وتعزيز استخدامها في مملكة البحرين هو مسؤولية وطنية مشتركة تقع على عاتق الجميع، من الحكومة والمؤسسات التعليمية والإعلامية، والعلماء والأدباء والمثقفين، وأفراد المجتمع. تهدف التوصيات التالية إلى تقديم خطوات عملية لتعزيز مكانة اللغة العربية في مملكة البحرين، وضمان حضورها الفاعل في مختلف مجالات الحياة:



سن قانون لتمكين اللغة العربية وحمايتها

- إصدار قانون يلزم باستخدام اللغة العربية الفصحى في جميع الوثائق والمعاملات الرسمية وغير الرسمية بما في ذلك الوزارات والمؤسسات الحكومية والتعليمية والإعلامية، بالإضافة إلى الجامعات والشركات الخاصة.
- إنشاء وحدات خاصة بشؤون اللغة العربية داخل الوزارات؛ لضمان تطبيق القانون بشكل صحيح.
- الحد من استخدام العامية، وتشجيع تقريبها قدر الإمكان من اللغة العربية الفصحى.
- إلزام المؤسسات التجارية والصناعية باستخدام اللغة العربية الفصحى في اللوحات الإعلانية، مع السماح باستخدام اللغة الإنجليزية أو أي لغة أجنبية أخرى إلى جانبها، بشرط أن يظهر النص العربي بحجم أكبر وفي مكان أكثر بروزاً.
- الحد من استخدام المصطلحات الأجنبية إلا في حالات الضرورة القصوى وبشكل مؤقت، والبحث عن مرادفات عربية عند توفرها.

إنشاء لجنة وطنية لتعزيز استخدام اللغة العربية وتطويرها ويكون جُلَّ اهتمامها

- جمع البيانات اللغوية من مصادر متنوعة تمثل مختلف جوانب استخدام اللغة العربية.
- تحليل البيانات لتحديد نقاط القوة والضعف وأنماط الأخطاء الشائعة في استخدام اللغة العربية.
- اقتراح الحلول والتوصيات لتعزيز استخدام اللغة العربية، وتحسين مستوى التواصل بها في مملكة البحرين.

الارتقاء بمستوى تعليم اللُّغة العربية

- تطوير المناهج التعليمية ومواد التدريس التي تركز على اكتساب مهارات اللُّغة العربية وتمييزها.
- اعتماد منهجية تواصلية في تعليم اللُّغة العربية تراعي الفروق الفردية بين الطلبة، وتُشجِّعهم على المشاركة الفعالة.
- عقد برامج تدريبية مكثفة للمعلمين والمعلمات المتخصصين في تعليم اللُّغة العربية.
- تشجيع استخدام اللُّغة العربية في البيئة التعليمية، وتحفيز الطلبة على التواصل بها في الأنشطة اليومية.
- تنظيم مسابقات سنوية في اللُّغة العربية، وتقديم جوائز تشجيعية لتعزيز الاهتمام بها وتحسين مهارات التعبير لدى الطلبة.

معالجة تحديات تعليم اللُّغة العربية في المدارس الدولية والخاصة

- تعزيز تعليم اللُّغة العربية في المدارس الدولية والخاصة؛ لترسيخ هوية الطلبة وانتمائهم للثقافة والتراث البحريني.
- وضع ضوابط وإجراءات لمراقبة مستوى اللُّغة العربية في هذه المدارس.
- إلزام هذه المدارس بغرس أهمية اللُّغة العربية وتعظيم مكانتها لدى الطلبة.
- توسيع نطاق استخدام اللُّغة العربية فيها بشكل تواصلية، على غرار المقررات باللُّغة الإنجليزية الأخرى.
- زيادة عدد الحصص المخصصة لتعليم اللُّغة العربية.
- تشجيع المدارس على اتخاذ قرارات داعمة لتعليم اللُّغة العربية، واعتماد إستراتيجيات تدريس حديثة، بالإضافة إلى زيادة المحتوى الترفيهي الناطق باللُّغة العربية.



- تخصيص أوقات إضافية للطلاب مع معلمي اللغة العربية؛ لتحفيزهم على ممارسة استخدام اللغة العربية بشكل فعال، وتعزيز مهاراتهم في الكتابة والقراءة والتعبير، وتشجيعهم على قراءة المجلات والقصص والصحف باللغة العربية.

توعية أولياء أمور طلاب المدارس الدولية

- توعية أولياء الأمور بأهمية الحفاظ على اللغة العربية، والآثار السلبية المترتبة على الاستخدام المفرط للغة الإنجليزية.
- تشجيعهم على تعزيز استخدام اللغة العربية في المنزل، ورفض استخدام اللغة الإنجليزية لغة تواصل داخل الأسرة.
- تحفيز أبنائهم على المشاركة في المسابقات الخاصة باللغة العربية، ومشاهدة الأفلام الوثائقية التثقيفية باللغة العربية، والالتحاق بحلقات تحفيظ القرآن الكريم (للطلاب المسلمين)، حيث إن تلاوة القرآن الكريم تسهم بشكل فعال في تقوية اللغة العربية.

تدريب الإعلاميين على مهارات اللغة العربية

- توفير برامج تدريبية متكاملة لمقدمي البرامج التلفزيونية والمذيعين والمعدّين لتعزيز مهارات اللغة العربية.
- تعزيز قدرتهم على التعبير الفصيح والدقيق باللغة العربية، والحفاظ على نقاء اللغة ومنع التآكل اللغوي.
- تعزيز التمثيل الثقافي المتنوع في وسائل الإعلام، ومواجهة التحديات المعاصرة التي تواجه اللغة العربية.
- معالجة استخدام اللغة الأردنية والعربية المبسطة الهجينة:
- سن قانون يلزم العمالة الآسيوية بإتقان أساسيات اللغة العربية الفصحى كشرط أساسي للعمل في مملكة البحرين، حيث يتعين عليهم اجتياز اختبار في اللغة العربية قبل منحهم تأشيرة العمل.

- توفير برامج تدريبية مكثفة وورش عمل مشتركة بين الحكومة والمؤسسات العامة والخاصة؛ لتعليم العمالة الآسيوية مهارات النطق والاستماع والقراءة والكتابة باللغة العربية الفصحى.
- إدراج عناصر ثقافية في هذه الدورات؛ لتعريف العمالة الآسيوية بالقيم والتقاليد العربية، وتعزيز فهمهم للبيئة الثقافية المحلية.
- تشجيع العمالة الآسيوية على المشاركة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية التي تعزز استخدام اللغة العربية؛ مما يتيح لهم المجال لتطبيقها في سياقات متنوعة، ويعزز الاحترافية والتفاعل الاجتماعي بينهم والمجتمع البحريني.

نأمل أن تسهم هذه التوصيات في حماية اللغة العربية وتعزيز مكانتها في مملكة البحرين، ونثق بقدرة شعب مملكة البحرين على النهوض بلغتهم الأم، والحفاظ على تراثهم العريق.

في الختام، يتجلى بوضوح أن لغة الضاد، التي تُشكّل جزءاً لا يتجزأ من الهوية والتراث البحريني، تواجه تحديات متعددة، والحفاظ عليها وتعزيز دورها الحيوي يتطلب تضامراً الجهود واتخاذ إجراءات عملية ومبتكرة؛ بدءاً من خلق التوازن بين تعليم اللغة العربية واللغة الإنجليزية، وتحديث المناهج التعليمية ووسائل التعليم، وصولاً إلى تشجيع استخدامها في مختلف المجالات الحياتية. بالاعتماد على الإبداع والابتكار، وبالتعاون المشترك بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، يمكن صنع مستقبل أكثر إشراقاً لهذه اللغة العريقة في قلوب الأجيال القادمة، حيث تظل اللغة العربية عنواناً للتميز والفخر في مملكة البحرين.



المصادر والمراجع

العربية

- المحمود، محمود بن عبد الله عبد العزيز. (٢٠١٨). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، مجلد ٣، العدد ٦، ص ٨-٤٨.
- بدوي، السعيد محمد (٢٠١٢). مستويات العربية المعاصرة في مصر: بحث في علاقة اللغة بالحضارة. القاهرة، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- سرحان، منصور محمد. (٢٠٠٤). الصحافة في البحرين: رصد الصحف المتوقفة والجارية : ١٩٣٩-٢٠٠٣. وزارة الإعلام مملكة البحرين.
- مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. (٢٠٢٤). منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية.
- هيئة التشريع والرأي القانوني. دستور مملكة البحرين. (٢٠٠٢). تم الحصول عليه في ١١ مايو ٢٠٢٤، من <https://n9.cl/76loux>.

الإنجليزية

- Al Anzarouti, A. F., & Popoola Hamed. (2020). An investigation into the linguistic and cultural difficulties faced by Bahraini students studying Arabic in international schools in the Kingdom of Bahrain. *Technium Social Sciences Journal*, 9, 632-640. <https://doi.org/10.47577/tssj.v9i1.1117>
- Al-Aufi, A. S. (2012). Domination of English and its impact on the Arabic System of Scholarly Communication. *Journal of Arts and Social Sciences [JASS]*, 3(1), 5. <https://doi.org/10.24200/jass.vol3iss1pp5-28>
- Al-Rumaihi, E. M. (2002a). The development of mass media in the kingdom of Bahrain (Thesis, University of Exeter). Retrieved from <http://ethos.bl.uk/OrderDetails.do?uin=uk.bl.ethos.395899>.
- Altun, M. (2023). The Power of Language: Exploring its Significance in Shaping Perceptions, Beliefs, and Relationships. *International Journal of Social Sciences & Educational Studies*, 10(3). <https://doi.org/10.23918/ijsses.v10i3p362>
- Gazzola, M., Grin, F., Cardinal, L., & Heugh, K. (2023). *The routledge handbook of language policy and planning*. Taylor & Francis.
- Fritzman, J. M., & Crawford, E. M. (2017). Language is not merely a means of communication. *Metascience*, 27(1), 123-125. <https://doi.org/10.1007/s11016-017-0256-0>
- Gomaa, Y. A. (2007). Arabic Pidginization: The Case of Pidgin in Saudi Arabia. *Journal of the Faculty of Arts, Assiut University, Egypt*, 19, 85-120.
- Gomaa, Y. A. (2017). Linguistic Landscape in the Arabian Gulf: The Case of Manama, Kingdom of Bahrain. *Hermes, Cairo University Center for Languages and Professional Translation Journal*. Cairo, Egypt, 2(2), 7-16. DOI: <https://doi.org/10.21608/HERMS.2017.160982>.
- Gomaa, Y. A. (2020, December). Language Policy in the Virtual Linguistic Landscape: The case of the Kingdom of Bahrain E-Government National Portal. *Cadernos de Linguagem e Sociedade*. Universidade de Brasília. Brazil: Thesaurus Editora de Brasilia Ltd. 21(2), 20-37. DOI: <https://doi.org/10.26512/les.v21i2.29354>.



- Gomaa, Y. A. (2023, December). Linguistic Visibility in the University of Bahrain's Linguistic Landscape. In Kathlen Bailey, & David Nunan (Eds.), Research on Teaching and Learning English in the Middle East and North Africa, Taylor & Francis. DOI: <https://doi.org/10.4324/9781003312444-17>.
- Kemp, S. (2024, February 23). Digital 2024: Bahrain — datareportal - global digital insights. DataReportal - Global Digital Insights. <https://datareportal.com/reports/digital-2024-bahrain?rq=bahrain>.
- Landry, R. Bourhis, R.Y. (1997). Linguistic Landscape and Ethnolinguistic Vitality, An Empirical Study, Journal of Language and Social Psychology, Vol. 16 N°.1 March. (pp. 23-49). Sage Publications, Inc.
- Nekvapil, J., & Sherman, T. (2015). An introduction: Language Management Theory in Language Policy and Planning. International Journal of the Sociology of Language, 2015(232), 1-12. <https://doi.org/10.1515/ijsl-2014-0039>.
- Richter, C. & Kozman, C. (2021). Arab Media Systems. Open Book Publishers. Worldometer. (2024). Bahrain population (2024). Retrieved March 27, 2024, from https://www.worldometers.info/world-population/bahrain-population/#google_vignette

الواقع اللُّغوي للُّغة العربية في المملكة العربية السعودية

د. سعيد بن علي آل الاطعم

مقدمة

تقع المملكة العربية السعودية في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتحديداً في الجزء الأوسط من شبه الجزيرة العربية. تُمثّل المملكة العربية السعودية غالبية شبه جزيرة العرب بمساحة تُقدَّر بنحو ٢,٢٥٠,٠٠٠ (مليونين ورُبُع المليون) كيلومتر مربع. وهذا ما يجعلها خامس أكبر دولة في آسيا من حيث المساحة، والثانية عشرة ضمن أكبر الدول في العالم، وثاني أكبر دولة في العالم العربي.

يبلغ عدد سكان المملكة العربية السعودية (٣٢,١٧٥,٢٢٤) حسب التعداد السكاني لعام ٢٠٢٢م^(١). حيث يبلغ عدد السعوديين ١٨,٧٩٢,٢٦٢، وهو ما يُمثّل (٥٨.٤٪)، أما غير السعوديين فيبلغ عددهم: ١٣,٣٨٢,٩٦٢، وهو ما يمثل (٤١.٦٪). ويبين الجدول أدناه عدد السعوديين من الذكور والإناث، وكذلك عدد غير السعوديين من الذكور والإناث:

(١) تعداد السعودية <https://portal.saudicensus.sa/portal>

جدول (١): عدد السكان السعوديين وغير السعوديين (الذكور والإناث)

عدد السعوديين	٩٤٣٤١٣١ (٢٩,٣%)	المجموع ١٨٧٩٢٢٦٢ (٥٨,٤%)
عدد السعوديات	٩٣٥٨١٣١ (٢٩,١%)	
عدد المقيمين الذكور	١٠٢٤٤٤٦٤ (٣١,٨%)	المجموع ١٣٣٨٢٩٦٢ (٤١,٦%)
عدد المقيمات الإناث	٣١٣٨٤٩٨ (٩,٨%)	
المجموع	٣٢١٧٥٢٢٤ (١٠٠%)	

والمملكة العربية السعودية هي مهبط الوحي، ومهد العربية، وموطن اللسان العربي كونها تقع في قلب جزيرة العرب، وتشكّل أربعة أخماس شبه الجزيرة العربية. ولذلك، فإن اللُّغة العربية أحد أهم مكونات الهوية السعودية، وبالتالي يتحتم أن يكون لها حضورٌ كبيرٌ في أنظمة وسياسات المملكة العربية السعودية. وقد كان لها ذلك، فعندما أُسِّست هذه الدولة على يد الإمام محمد بن سعود -طيب الله ثراه- بتاريخ ٣٠ جمادى الأولى من عام ١١٣٩هـ الموافق لـ ٢٢ فبراير من عام ١٧٢٧م (يوم التأسيس) اتخذت اللُّغة العربية لغةً رسميةً للدولة في سائر شؤونها، واستمر هذا النهج القويم إلى الطور الثالث من الدولة السعودية على يد الملك عبد العزيز آل سعود -رحمه الله، حيث واصلت الدولة في ضمان سيادة اللُّغة العربية واتخاذها لغةً رسميةً. حيث ينصُّ النظام الأساسي للحكم في المملكة على أن: اللُّغة العربية هي اللُّغة الرسمية؛ فهي لغة التعليم، وهي اللُّغة الرسمية في الجوانب الاقتصادية، واللُّغة الرسمية في الإعلام السعودي، وهي لغة التقاضي والعمل والتجارة الرئيسية في المملكة، وكذلك الحال في الجوانب السياسية والدبلوماسية^(١).

(١) يُنظر: مجمع الملك سلمان العالمي للُّغة العربية. (٢٠٢٤). منظومة بيانات السياسات اللُّغوية في الدول العربية.



وما زالت المملكة منذ تأسيسها تُصدر القرارات والتشريعات والسياسات التي تُعنى باللُّغة اللُّغة العربية، وقد جاءت رؤية ٢٠٣٠ لتؤكد هذه المسيرة، حيث نصّت في عدد من المواضع على ضرورة العناية باللُّغة العربية والمحافظة عليها ونشرها، وترسيخ القيم والثقافة العربية. وبفضل الجهود المستمرة التي تبذلها المملكة العربية السعودية لتعزيز اللُّغة العربية ودعم حضورها على الصعيدين المحلي والدولي؛ أصبحت اللُّغة العربية إحدى اللغات الست الرسمية في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها.

وفي المحاور التالية إيضاح أكثر تفصيلاً حول واقع اللُّغة العربية في المملكة العربية السعودية، في المجالات الآتية: التشريعات اللُّغوية، الإعلام، التعليم، حوسبة اللُّغة العربية، والمشهد اللُّغوي في المملكة العربية السعودية.

المحور الأول:

التشريعات اللغوية والمؤسسات الوطنية اللغوية

تعدُّ اللغة أحدَ العناصر الرئيسة التي تكوّن الثقافة والهوية الوطنية، وهي أساسٌ لبناء الوحدة القومية؛ فالوحدة اللغوية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوحدة الثقافية والسياسية؛ ولهذا السبب أضحت التخطيط اللغوي جزءاً لا يتجزأ من سياسات الدول وعنصراً حيوياً في التخطيط لشؤون الدولة بأكملها. والتخطيط اللغوي هو ما تقوم به الحكومات أو الهيئات الرسمية وشبهها، أو الأفراد من جهود موجهة للتأثير على السلوك اللغوي للمجموعات اللغوية الكبيرة أو الصغيرة فيما يختص باكتساب اللغة، أو بنيتها، أو وظيفتها، أو مكانتها داخل مجتمع ما (المحمود، ٢٠١٨، ص ٩٩).

واللغة العربية تحتل مكانةً مهمةً في المملكة العربية السعودية وسياساتها اللغوية، فالعربية جزءٌ من اسم الدولة، حيث إنها أول دولة عربية وضعت كلمة (العربية) في اسمها لتصبح (المملكة العربية السعودية) وذلك في عام ١٩٣٢م، إضافةً إلى كونها اللغة الرسمية للدولة، وهذا ما نص عليه المرسوم الملكي رقم (٩/أ) في المادة (١) من النظام الأساسي للحكم الصادر في ٢٧/٨/١٤١٢هـ أن: «المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى، وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم، ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض».

والمملكة -منذ إنشائها- لم تفتأ ترسم السياسات اللغوية القائمة على الاهتمام باللغة العربية ودعمها عن طريق القرارات والأوامر والتنظيمات التي تصدرها، من المستويات الإدارية كافة؛ حيث أشارت مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية (١٤٣٦هـ) -وهي مدونة حوت القرارات المعنية باللغة العربية من عام ١٣٤٦ هـ حتى عام ١٤٣٥هـ- إلى أن مجموع القرارات بلغ مئةً وتسعة وأربعين (١٤٩) قراراً، امتدت على مدى تسعين (٩٠) عاماً. وهذه القرارات هي نماذج عامة للتوجه السياسي اللغوي



للمملكة العربية السعودية. وبلغ مجموع القرارات التي حوتها منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية الصادرة عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ١٦١ قراراً في الفترة الممتدة من عام ١٣٤٦هـ إلى عام ١٤٤٥هـ. وتتوّعت هذه القرارات من حيث جهة الإصدار، والمكانة النظامية لها؛ فمنها ما هو مرسوم ملكي، ومنها ما هو قرار من مجلس الوزراء، ومنها ما هو صادر عن وزارات وهيئات حكومية. وقد جاء بعضها ضمن أنظمة صدرت بمراسيم ملكية، مثل: نظام وثائق السفر ونظام الإذاعة، ونظام العمل والعمال، ونظام الدفاتر التجارية، ونظام البيانات والأسماء التجارية؛ وجاء بعضها الآخر ضمن نصوص أوامر ملكية أو وزارية، أو نحوها. واللافت أن هذه الأنظمة والأوامر تصدر من أعلى السلطات الإدارية والتشريعية في الدولة؛ وهذا يعكس حجم الاهتمام باللغة العربية (القوسي، ٢٠٢٠).

وما سبق يعكس جزءاً مما تقوم به المملكة العربية السعودية من جهود وتنظيمات وقوانين لخدمة اللغة العربية، وللحفاظ عليها، وتعزيز مكانتها ونشرها وتفعيل دورها، فالمملكة العربية السعودية دولة أحادية اللغة، إذ اللغة العربية هي اللغة الوحيدة الرسمية على مستوى الدولة، وهذا ما أكدته وأثبتته التشريعات الدستورية (نظام الحكم) والأنظمة والتعليمات والقرارات. وفيما يأتي استعراضٌ سريعٌ لبعض أبرز هذه القرارات والسياسات في بعض المجالات المهمة في الحياة اليومية (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤).

منها ما أكده الأمر السامي رقم (١٥٣٥١/ح/٣) الصادر في ٢٠/٦/١٤٠٠هـ على أن تلتزم جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة باستعمال اللغة العربية في مراسلاتها وفي تحرير العقود ومرافقاتها ووثائقها، وجاء في نصه: «تلتزم جميع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات المملوكة للدولة باستعمال اللغة العربية في مراسلاتها وفي تحرير العقود ومرافقاتها ووثائقها المختلفة التي تتم بين هذه الجهات والشركات والمؤسسات الأجنبية؛ فاعتمدوا إنفاذه وإبلاغه لمن يلزم».

ومنها سياسة التعليم -وسياّتي الحديث عنها بالتفصيل لاحقاً- التي اعتمدها مجلس الوزراء في القرار رقم (٧٧٩) في شهر رمضان في عام (١٣٨٩هـ)، حيث نصت المادة (٢٤) على أن: «الأصل هو أن اللغة العربية لغة التعليم في كافة موادّه وجميع مراحلّه إلا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى». وسياسة التعليم العالي، كما نصّ على ذلك المرسوم الملكي رقم (م/٨) من المادة (١١) من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، الصادر في ٤/٦/١٤١٤هـ أن: «اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعات، ويجوز عند الاقتضاء التدريس بلغة أخرى بقرار من مجلس الجامعة المختص». كذلك جاء التوجيه بكتابة رسائل الماجستير والدكتوراه باللغة العربية.

واللغة العربية هي لغة المحاكمة، حيث نصّ المرسوم الملكي رقم (٣٢) من المادة (٤٨٢) من نظام المحكمة التجارية الصادر في ١٥/١/١٣٥٠هـ على أنه: «لا يجوز لهيئة المجلس وغيرهم ممن يكون حاضراً أثناء المحاكمة التكلم بغير اللغة العربية». وكذلك المرسوم الملكي رقم م/٦٤، المادة ٣٦ الصادر في ١٤/٧/١٣٩٥هـ، نصّ على أن: «اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم، على أنه يجوز للمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية عن طريق مترجم».

وفي مجال الإعلام، نصّ نظام الإذاعة -وسياّتي الحديث عنه لاحقاً- على أن «اللغة الرسمية للإذاعة السعودية هي اللغة العربية...، على أن يكون من مهام هيئة الإذاعة: تبسيط اللغة العربية الفصحى ومحاولة فهمها وتداولها بين عامة الأمة».

كذلك الحال في مجال الإعلانات ولوحات المحال التجارية، فالأنظمة تُشدّد على استخدام اللغة العربية، كما جاء في المرسوم الملكي رقم (م/٣٥) المادة (١٥) من قواعد تنظيم لوحات الدعاية والإعلان، الصادر في ٢٨/١٢/١٤١٢هـ، الذي نصّه: «يجب أن يكون الإعلان منسجماً مع عادات وتقاليده البلاد، وأن تتلاءم مادة الإعلان مع الذوق السليم، مع مراعاة أن تكون الصور والكتابات في إطار الآداب الإسلامية، وأن تُراعَى قواعد اللغة العربية الفصحى في نصّ الإعلان».



ومن الأنظمة المهمة أن إتقان اللغة العربية شرط الكفاءة الوظيفية، كما في المرسوم الملكي رقم (م/١) من المادة (٤) من نظام الأئمة والمؤذنين وخدم المساجد الصادر في ١٩/١/١٣٩٢هـ، الذي نصَّ على وجوب معرفة الخطباء بقواعد اللغة العربية، وفيه: «... أن يكون عارفاً بقواعد اللغة العربية، قادراً على إنشاء خطب الجمعة وإلقائها دون لحن». وجاء على نحو مماثل قرار وزارة الدفاع رقم ٢٣١٢/١/٨١٩٤ الصادر في ٣/٧/١٤٣٤هـ بخصوص اشتراط إتقان اللغة العربية لتكون من شروط التحاق العسكريين من الدول الأجنبية غير الناطقين بها بالدورات التي تُعقد بالمرافق التعليمية بوزارة الدفاع... إلخ.

وإجادة اللغة العربية من شروط الحصول على الجنسية السعودية، ففي قرار رئيس مجلس الوزراء في المادة (٨)، الفقرة (ج) من نظام الجنسية العربية السعودية الصادر في ٢٥/١/١٣٧٤هـ اشترط على من يتقدم لطلب الجنسية السعودية «... أن يكون ملماً باللغة العربية».

وفي سياق العمل البلدي، جاء في تعميم وزارة الشؤون البلدية والقروية رقم (٣٣٩٧١) في ٢٨/٦/١٤٣٣هـ بشأن اعتماد اللغة العربية في اللوحات الإعلانية وغير الإعلانية، حيث نصَّ على: «اعتماد اللغة العربية في جميع اللوحات الإعلانية وغير الإعلانية بشكل واضح... نرغب إليكم الاطلاع وإنفاذ مقتضى الأمر السامي الكريم، المشار إليه، القاضي على الجهات المختصة بالعمل بما تضمّن الأمر السامي الكريم».

وهذه القرارات وغيرها من القرارات صادرة من جهات متعددة ومختلفة، وجميعها تؤكد وجوب استخدام اللغة العربية أساساً للتعامل في المؤسسات والمصالح، مثل الوزارات والمستشفيات والفنادق والمطارات والبنوك وما شاكلها، وهي في الوقت ذاته ليست متحجرة؛ بل إن فيها مرونة حيث إنه يجوز استخدام اللغة الأجنبية عند الضرورة. إضافةً إلى أنها تحث الجامعات ودور النشر على أن تعمل بأقصى طاقة ممكنة على ترجمة المصطلحات الأجنبية الشائعة، والاستفادة مما أنتجته الجامعات اللغوية.

ومن خلال تتبُّع تاريخ التشريع اللغوي في المملكة العربية السعودية، نجد أن أول تشريع لخدمة اللغة العربية، كان عبارة عن توصية من مجلس الشورى صادرة في ٢٤/٣/١٣٤٦هـ، أي قبل توحيد الكيان السياسي للمملكة العربية السعودية، ونصها: «... أن الواجب يقضي بأن يُعتنى باللغة العربية اعتناءً تاماً؛ لأنها اللغة الرسمية للحكومة الحجازية والنجدية، وبالأخص في التجارة التي تدور بين الدوائر، ويحتم لزوم المحافظة على أساليبها الفصحى، مع انتقاء الألفاظ اللغوية ومراعاة القواعد العربية» (مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٥).

ثم توالى التشريعات والسياسات اللغوية التي تؤكد رسمية اللغة العربية، فقد صدرت في عام ١٣٥٠هـ الموافق ١٩٣١م أربعة قرارات بمرسوم ملكي في ذلك العام، وجميعها في مجال القانون والتقاضي، وقد أكدت جميعها على ضرورة استخدام اللغة العربية فقط في التقاضي، ومنها -على سبيل المثال: «لا يجوز لهيئة المجلس وغيرهم ممن يكون حاضراً أثناء المحاكمة التكلم بغير اللغة العربية» (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤).

ومن أحدث القرارات الصادرة، القرار رقم (٥٨٤) الصادر في عام ٢٠٢٤ عن مجلس الوزراء بخصوص لائحة الاتصالات الرسمية، والمحافظة على الوثائق ومعلوماتها، وجاء فيه:

«صياغة الرسالة»: مادة ١٢:

٢- ألا يُستخدَم أي لفظ أجنبي ما لم يكن لذلك مُسوّغ.

٤- أن تكون سليمةً من حيث الألفاظ والتراكيب.

المراسلات الواردة والصادرة: مادة ٢٢:

٤- صياغة خلاصة موضوع الرسالة بحسب مقتضيات الوارد، والأخذ في الاعتبار علاقته بموضوع الصادر إن وجد، وأن يكون شاملاً وخالياً من الأخطاء اللغوية والإملائية.



مادة ٢٣: يجب مراجعة إجراءات توثيق وتسجيل الرسائل الواردة، المذكورة في المواد (٢٠، ٢٢، ٢١) من اللائحة؛ للتأكد من صحتها وتكاملها، ومن أهمها الآتي:

٢- سلامة خلاصة الموضوع من حيث اللغة والإملاء وشمولية الموضوع.

مادة ٣٢: يكون تسجيل المراسلات الصادرة في نظام الصادر وفقاً لما يأتي:

٤- استدعاء قيد ورودها - إذا كان لها رسالة وارد- ومطابقة موضوعها لما سُجِّل في النظام، وصياغة خلاصة الموضوع بحسب مقتضيات الصادر، والأخذ في الاعتبار علاقته بموضوع الوارد، وأن يكون شاملاً وخالياً من الأخطاء اللغوية والإملائية».

ومن القرارات الحديثة الصادرة في عام ٢٠٢٤م أيضاً، القرار رقم (٥١٧٩٥) الصادر عن الديوان الملكي بخصوص تضمين الاتفاقيات أو المذكرات الدولية نصاً يفيد بمساواة اللغة العربية للغة الأخرى في الحجية، حيث نص القرار على: «قيام الجهات الحكومية التي تعقد اتفاقيات أو مذكرات تفاهم مع دول أخرى من لغتين إحداهما بالعربية، بتضمين تلك الاتفاقيات أو المذكرات نصاً يفيد بمساواة اللغة العربية للغة الأخرى في الحجية».

وبالنظر إلى الجهات المصدرة للقرارات، يتبين أن القرارات المتعلقة بالسياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية الصادرة عن أعلى الجهات التشريعية في الدولة، وهما الديوان الملكي ومجلس الوزراء، تمثل ما نسبته (٣٦٪) من القرارات، في حين أن ما يقارب (٣٣٪) من القرارات صدرت عن هيئات ومجالس حكومية، ثم يليها القرارات التي صدرت عن الوزارات المختلفة والتي بلغت ما يقارب (٣١٪) من القرارات (منصة منظومة السياسات اللغوية، مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤). وهذا كله يأتي توكيداً على تبني الدولة للغة العربية ودعمها لها، فالعربية مكوّن أساس للكيان، وهي جزء مهم ورئيس من الهوية الوطنية العامة للدولة والأفراد، وهي أحد مقومات المجتمع السعودي (البريدي، ٢٠٢٤)، إضافةً إلى التأكيد على عربية المشهد اللغوي الاجتماعي.

يُضاف إلى مثل هذه القرارات والسياسات اللغوية -التي تدعم اللغة العربية، وتؤكد أهميتها، وتُعزِّز حضورها على المستويين الرسمي وغير الرسمي- العديد من المبادرات والجهود الساعية لخدمة اللغة العربية؛ ومن هذه الجهود: القرار رقم (١٠٤) في تاريخ ٦/٤/١٤٣١هـ، الصادر عن مجلس الوزراء بإنشاء مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، حيث أسهم في خدمة اللغة العربية ودعمها على المستويين المحلي والدولي لا سيما في مجالات النشر العلمي، والتعاون الدولي، والسياسة والتخطيط اللغوي. ومن ثمَّ صدور القرار رقم (٣٤) وتاريخ ١٣/٠١/١٤٤٢هـ بإنشاء مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الذي استطاع خلال فترة قصيرة إنجاز العديد من المشاريع المهمة والكبيرة لخدمة اللغة العربية في مجالات السياسة والتخطيط اللغوي، وحوسبة اللغة العربية، وتعليم اللغة العربية، وغيرها. وفي عام ١٤٤٥هـ صدر القرار رقم (٥٦٢) بدمج مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للتخطيط والسياسات اللغوية في مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية.

ومنها مبادرة الملك عبد الله -رحمه الله- لإثراء المحتوى اللغوي، وتعزيز وجود اللغة العربية في الشبكة العنكبوتية. فقد بدأت المبادرة عام ٢٠٠٧م تحت إشراف مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية؛ لأجل النهوض بالمحتوى العربي وسدَّ العجز الرقمي، وتمكين المجتمع على اختلاف شرائحه من التعامل مع المعرفة بيسر وسهولة، وقد أسهمت هذه المبادرة في إثراء المحتوى العربي من خلال تعزيز مقالات ويكيبيديا العربية، وبناء المدونة اللغوية العربية، ونحوها.

ومن المبادرات أيضًا: إنشاء البنك السعودي الآلي للمصطلحات المعروف باسم «باسم»، وهو معجم إلكتروني متعدد اللغات يحصر ويصنف ويترجم المصطلحات العلمية من خلال توظيف تقنيات حاسوبية متقدمة. وكذلك مبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز -رحمه الله- لتعريب المحتوى الصحي، حيث تهدف المبادرة إلى بناء مدونة عربية تُقدِّم المعلومات الصحية والطبية باللغة العربية. إضافةً إلى جائزة الملك عبد الله بن عبد العزيز -رحمه الله- للترجمة.



ومنها تأسيس المرصد العربى للترجمة فى الرياض فى ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢م، بدعم من المملكة العربىة السعودىة، وإشراف منظمة الألكسو وهىئة الأدب والنشر والترجمة السعودىة. والمرصد هو عبارة عن منصة متخصصة تمثل قاعدة بيانات ضخمة لبلىوغرافىة الكتب المترجمة من اللغة العربىة وإليها.

ومنها مبادرة «علماء العربىة» التى أطلقها مجمع الملك سلمان العالمى للغة العربىة للحفاظ على التراث العربى، وتهدف إلى تحقيق عدة أهداف جلىلة، منها: إبراز دور علماء العربىة عبر التاريخ فى صياغة أصول اللغة وقواعدها، وتشكىل ملكاتهم اللغوىة من خلال الرواية عن الأعراب الفصحاء ومخالطتهم ومعايشتهم، مما أسهم فى حفظ اللغة العربىة الفصحىة، ومنها: التعرىف بالعلماء السعودىين المتخصصىن فى اللغة العربىة وعلومها، إضافة إلى ربط الأجلال الجدىة بتراث الأمة وعلمائها، وعُرس حب اللغة العربىة والاعتزاز بها، بوصفها مكوّناً أساسياً من مكونات الهوىة العربىة والإسلامىة.

وبناءً على ما سبق، فإنه ببدو جلىاً أن السىاسة اللغوىة للمملكة العربىة السعودىة تقوم على الرفع من شأن العربىة، وعلى إعطائها موقع الصدارة فى كل مناحى الحىاة والعلم والتتمىة، بل وحماىتها والعناية بها. ففى دراسته التى تناولت الحماىة القانونىة للغة العربىة فى الأنظمة السعودىة. بىن السلطان (٢٠١٩) أن الحماىة القانونىة للغة العربىة فى المملكة العربىة السعودىة جاءت على ثلاث مراحل:

١- مرحلة الحماىة الضمنىة غير المباشرة، ومثالها: قرار نأب الملك رقم (٣٨) فى ١٩/٦/١٣٦٢هـ الذى جاء تأبىداً لقرار المجلس التجارى الذى علل كتابة اللغة العربىة بجانب اللغة الأجنبىة فى (بوالص) الشحن حماىة لحقوق التاجر العربى. فهذه حماىة ضمنىة غير مباشرة للغة العربىة.

٢- مرحلة الحماية الصريحة غير المباشرة، ومثالها: المرسوم الملكي رقم ٤٥٨٩ في ٢٢/٨/١٣٦٦هـ بشأن اتفاقية خط الأنابيب عبر البلاد العربية السعودية حيث إنه أكد على أن الاتفاقية صيغت باللغتين العربية والإنجليزية، وأن لهما قيمة واحدة، حيث كان نصه: «... حُرِّرَ هذا الاتفاق باللغتين العربية والإنجليزية، ويوقَّع الفريقان على نسختين باللغة العربية ونسختين باللغة الإنجليزية، ويكون لكلا النسخين قيمة واحدة».

٣- مرحلة الحماية الصريحة المباشرة، وذكر أن الحماية تتمثل في عدة أمور، منها: أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، والتعليم، والمؤسسات القضائية، والإعلام، والإعلانات التجارية، والترجمة إلى العربية، واشتراط العربية في الجنسية، وافتتاح معاهد لتعليمها، والتوعية بأهمية العربية والعناية بها... إلخ.

وهكذا، تتبنى المملكة العربية السعودية إستراتيجية شاملة لتعزيز اللغة العربية محلياً وإقليمياً وعالمياً، من خلال مبادرات رائدة تشمل الجوانب الأكاديمية والثقافية والتقنية، بهدف الارتقاء بلغة الضاد وإبراز دورها الحضاري.



المحور الثاني:

اللغة العربية في الخطاب الإعلامي

انعكس اهتمام المملكة العربية السعودية باللغة العربية على الخطاب الإعلامي السعودي، وكيف لا والإعلام هو من أهم أدوات نشرها والحفاظ عليها! فقد أصدرت الدولة مجموعة من القرارات التي تنصُّ على أن تكون العربية هي لغة الإعلام السعودي، ومن ذلك المرسوم الملكي الصادر بالرقم (١٠٠٤/١٦/٣/٧)، المادة الخامسة من نظام الإذاعة الصادر في ١٧/٦/١٣٧٤هـ، ونصُّه: «اللغة الرسمية للإذاعة السعودية هي اللغة العربية، ولها أن تُحدث إذاعات بمختلف اللغات الأخرى، في حدود الأغراض المبينة في المادة الرابعة من هذا المرسوم». ومن ذلك أيضًا: قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٥٣٠/٧م) في عام ١٤٠٤هـ، ونصُّه:

«صاحب المعالي وزير الإعلام... بعد التحية:

لاحظنا بعض الظواهر المتفشية على اللسان العربي وفي أساليب الكتابة وفي وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية من صحافة وإذاعة وتلفاز. ومن بين تلك الظواهر التساهل في كتابة الأسماء كاملة في جميع المعاملات وغيرها بشكل واضح، لا يثير لبسًا أو غموضًا. وحرصًا منَّا على وُضْع حدٍّ لهذه الأساليب، ومنعًا لاستشراء انتشار اللحن والاستعمالات غير الصحيحة في اللغة العربية، وحفاظًا على مكانتها، والتزامًا بالأسلوب الأصيل الذي درجت عليه هذه البلاد في تاريخها ومصادر الرسمية؛ نرغب إليكم ملاحظة ذلك، والتأكيد على وسائل الإعلام المختلفة بالتزام قواعد اللغة العربية في جميع الاستعمالات، محادثةً وكتابةً وتخاطبًا، مع التركيز على كتابة الأسماء بصورة واضحة، وأن يُتبع اسم الشخص بكلمة (ابن)، ثم يُذكر اسم أبيه في كامل تسلسل الاسم، ثم يُذكر اسم العائلة -إن وجد- واتخاذ كافة الإجراءات التي من شأنها بث الوعي لدى المواطنين؛ لإدراك أهمية اللغة العربية والالتزام بها في جميع المجالات، فأكملوا ما يلزم بموجبه».

بدأ العمل الإعلامي في المملكة العربية السعودية في وقت مبكر، حيث انطلقت بدايات الإعلام السعودي عن طريق الصحافة متزامنة مع إنشاء صحيفة أم القرى في عام ١٣٤٣هـ في عهد الملك عبد العزيز آل سعود -رحمه الله، وكانت معنيةً بنشر كل ما يصدر عن الدولة من قرارات وأخبار رسمية وبيانات حكومية. ثم بعد ذلك، أمر الملك عبد العزيز -رحمه الله- بإنشاء مجلس للدعاية والحج بهدف إطلاع العالم على أخبار المملكة، وكان ذلك في عام ١٣٥٥هـ، ثم تبع ذلك إنشاء المديرية العامة للصحافة والنشر في عام ١٣٧٨هـ، وقد رُبطت الإذاعة بها، وكذلك صدر نظام المطبوعات والنشر بمرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ٣/٩/١٤٢١هـ. وهكذا بقي نظام الإعلام السعودي في تطوُّر إلى يومنا الحاضر، حيث إنه في عام ١٤٢٤هـ صدر قرار مجلس الوزراء بتعديل مسمى وزارة الإعلام ليكون وزارة الثقافة والإعلام. وفي ١٧ رمضان ١٤٣٩هـ، صدر الأمر الملكي بإنشاء وزارة للثقافة وفصلها عن الإعلام، وتعديل اسم «وزارة الثقافة والإعلام» ليكون «وزارة الإعلام» حيث أصبح للإعلام وزارةً مستقلةً، هي وزارة الإعلام^(١). هذه البدايات تُمثل النواة الأولى للإعلام السعودي، الذي تطوُّر بمرور الوقت ليشمل مختلف أشكال الإعلام الرسمي والخاص.

وفيما يختص بالإعلام المكتوب، فقد تطوَّرت الصحافة في المملكة العربية السعودية، وانطلقت في المملكة مبكرًا العديد من الصحف والمجلات التي ما زال بعضها يصدر إلى يومنا الحاضر؛ كصحيفة أم القرى، وغيرها مثل صوت الحجاز، اليمامة، أخبار الظهران، الندوة، عكاظ... إلخ. يُضاف إليها العديد من المجلات كمجلة المنهل، مجلة الفيصل، مجلة القافلة (سابقًا قافلة الزيت)، مجلة العربية... إلخ.

وهذه الصحف والمجلات كلها على اختلاف توجهاتها تلتزم العربية الفصحى، وبالتالي فهي تُقدِّم واقعًا لغويًا أفضل حالاً من الوسائل الإعلامية المرئية والمسموعة (القوسي، ٢٠٢٠). ويضيف القوسي أن الحراك الصحفي الثقافي

(١) يُنظر: موقع وزارة الإعلام <https://media.gov.sa/ar/about>.



خدم اللغة العربية، إذ التزمت باستخدام العربية الفصيحة، وقدمت للقارئ لغةً سلسلةً مرنةً تفي بمتطلبات العصر، وتمكنت من صقل العديد من الأساليب اللغوية. إضافةً إلى أنها أسهمت في تطوير مهارة القراءة باللغة العربية، ونقلت الكثير من الأعمال الأدبية والفكرية وما زالت، والأخبار السياسية والاجتماعية والرياضية، وغيرها. علاوة على ذلك، فقد أسهمت أيضًا في تطوير مهارة الكتابة لدى المجتمع من حيث إن تكرار رؤية الكلمات مكتوبة بطريقة صحيحة تؤدي إلى رسوخ الكلمات بشكلها الصحيح في عقول القراء؛ ولكنها في الوقت ذاته شابها بعض جوانب التقصير؛ إذ إنه قد يكتب فيها بعض الكتاب غير المجيدين للغة العربية، فشابها بعض الأخطاء اللغوية إضافةً إلى الاقتباسات من العامية، وتهجين الفصحى (القوسي، ٢٠٢٠).

أما فيما يخص الإعلام المسموع أو الإذاعة، فقد بدأت بإصدار الملك عبد العزيز -رحمه الله- في عام ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م مرسومًا ملكيًا بتأسيس الإذاعة السعودية، حيث أذيع أول برنامج تجريبي للإذاعة السعودية من جدة في ١٩/٩/١٣٦٨هـ^(١)، ليكون ذلك اليوم هو الانطلاقة الرسمية للإذاعة إلى المجتمع السعودي. واقتصر البث في البداية على الأخبار الرسمية والدينية وبعض الإنتاج الأدبي من الشعر والمقالات.

وصدر النظام التأسيسي للإذاعة السعودية -المذكور آنفًا- بمرسوم ملكي بالرقم (١٠٠٧/١٦/٣/٧) في ١٧/٦/١٣٧٤هـ، ومما جاء فيه في المادة الخامسة، ما يأتي: «اللغة الرسمية للإذاعة السعودية هي اللغة العربية، ولها أن تُحدث إذاعات بمختلف اللغات الأخرى، في حدود الأغراض المبينة في المادة الرابعة من هذا المرسوم»^(٢).

^(١) يُنظر موقع وزارة الإعلام 164/https://media.gov.sa/ar/news

^(٢) يُنظر موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء

https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/83431376-5cf3-4374-875a-a9a70
Of16985/1?csrt=7094410395599416455

ومن أبرز المحطات والبرامج الإذاعية في بدايات الإذاعة السعودية

إذاعة نداء الإسلام: بدأت البثَّ عام ١٣٨١هـ، وكانت تُسمَّى «إذاعة صوت الإسلام»، وإذاعة الرياض: بدأت البث عام ١٣٨٤هـ، وإذاعة القرآن الكريم: بدأت البثَّ من الرياض في عام ١٣٩٣هـ، وغيرها كالبرنامج العام من الرياض، والبرنامج الثاني من جدة، والبرنامج الأوروبي (الإنجليزي والفرنسي)... إلخ. وقد تطوَّرت الإذاعة السعودية عبر مراحل عدة، وأصبحت هيئةً مستقلةً حيث وافق مجلس الوزراء على تنظيم هيئة الإذاعة والتلفزيون في ٢٧/١٠/١٤٢٣هـ، ويتبع للهيئة عدة قنوات حكومية ورسمية ما بين تلفزيونية وإذاعية؛ وهي: قناة السعودية، وقناة SBC، وقناة الذكريات، وقناة الإخبارية، والقنوات الرياضية السعودية، وقناة القرآن الكريم، وقناة السنة النبوية، ومن الإذاعات: إذاعة القرآن الكريم، وإذاعة جدة، وإذاعة الرياض، وإذاعة نداء الإسلام، وإذاعة راديو السعودية، والإذاعات الدولية السعودية^(١).

وهذه المحطات الإذاعية تُقدِّم مضموناً فكرياً جيداً، وتُولى اللُّغة العربية شيئاً من الاهتمام لا سيما الإذاعات المتخصصة في البرامج الدينية، مثل: نداء الإسلام، وإذاعة القرآن الكريم، وغيرها حيث تبثُّ عددًا لا بأسَ به من البرامج اللُّغوية والأدبية والبلاغية والثقافية، وتلتزم العربية الفصيحة في بث نشرات الأخبار، وبعض البرامج الدينية واللُّغوية والثقافية (القوسي، ٢٠٢٠).

وهناك مجموعةً من الإذاعات الخاصة (مثل: إم بي سي إف إم، بانوراما إف إم، روتانا إف إم... وغيرها) تبثُّ بعضَ البرامج باللُّغة العربية الفصيحة خاصة الأخبار والبرامج الدينية، وبعض البرامج الثقافية. ولكن يغلب في برامجها الأخرى استخدام العامية، ومسميات ومصطلحات باللُّغة الإنجليزية (القوسي، ٢٠٢٠).

وفيما يخص الإعلام المرئي، فهناك العديدُ من القنوات المتلفزة الرسمية التابعة لهيئة الإذاعة والتلفزيون، وهي: قناة السعودية، وقناة SBC، وقناة

^(١) يُنظر موقع هيئة الإذاعة والتلفزيون <https://www.sba.sa/About>.



الذكريات، وقناة الإخبارية، والقنوات الرياضية السعودية، وقناة القرآن الكريم، وقناة السنة النبوية. والغالب في هذه القنوات أنها تُبثُّ بالعربية، وتلتزم اللغة العربية الفصيحة غالباً (القوسي، ٢٠٢٠)، ويمكن استثناء قناة SBC حيث إنه يغلب فيها استخدام العامية؛ وذلك لأنها قناة شبابية ترفيهية في المقام الأول. وهناك القنوات الخاصة مثل مجموعة قنوات الإم بي سي، والعربية، وقنوات روتانا، ومجموعة قنوات المجد، وغيرها؛ إلا أن القنوات الحكومية الرسمية أكثر استشعاراً للمسؤولية الثقافية، حيث تكثُر فيها البرامج الثقافية والدينية؛ في حين أن القنوات الخاصة تُركِّز على البرامج الترفيهية (القوسي، ٢٠٢٠)؛ ولكن جميعها تشترك في الالتزام بالفصحى لا سيما في الأخبار والبرامج الثقافية والسياسية والوثائقية والدينية. وهناك الكثير من برامج الأطفال والمسلسلات التاريخية على وجه الخصوص تلتزم بالفصحى.

ومع التقدُّم التقني ظهر ما يُسمَّى بالإعلام الجديد المتمثِّل في المواقع الإلكترونية للصحف والمجلات والإذاعات والقنوات المتلفزة، وكذلك المواقع الإلكترونية للجهات الحكومية من وزارات وهيئات وجامعات ومؤسسات حكومية وأهلية. إضافةً إلى مواقع التواصل الاجتماعي التي تستخدم خاصية الكتابة وإضافة المواد الصوتية والمقاطع المرئية، وتتيح للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأفراد إنشاء حسابات فيها، ومن أشهرها: موقع التواصل الاجتماعي X، وفيس بوك، ويوتيوب، وسناب شات... إلخ.

والغالب أن الجهات الحكومية والرسمية في حساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي تلتزم باللغة العربية الفصيحة فيما تنشر. لكن الأفراد يُظهرون تبايناً في استخدام الفصحى والعامية، فقد أظهرت دراسة (آل الاصلع، ٢٠١٩) أن جيل الشباب يميلون إلى تفضيل العامية واستخدامها لغة التواصل في منصة X (تويتر سابقاً)، في حين يميل الكبار في السن من أصحاب التعليم العالي إلى المحافظة اللغوية واستخدام اللغة العربية الفصيحة.

وفي دراسة العنزي (٢٠٢٣) عن مدى تأثير لغة وسائل الاجتماعي على المستوى المعجمي في المجتمع السعودي، بدأ أن وسائل التواصل الاجتماعي أسهمت في انتشار المفردات الإنجليزية، مثل: (capture, subscribe, retweet, application, group, post, etc... share, weekend). إضافة إلى بعض المفردات الإنجليزية الشائعة التي بدأت تزح ما يقابلها بالعربية، مثل: (spicy, pistachio, café, shrimp...etc). وأن استخدام ظاهرة العريبيزي (Arabizi) منتشرة بين جيل الشباب وكذلك الكبار لا سيما في منصتي X وسناب شات، ولكنه وجد أن الكبار يميلون أكثر إلى توظيف التناوب اللغوي (code-switching) بين العريبيزي والحروف العربية، والإنجليزية.

وفي السياق ذاته، أكدت دراسة الغامدي وبتراكي (Alghamdi & Petraki, 2018) انتشار ظاهرة العريبيزي بين الشباب في المملكة العربية السعودية انتشاراً كبيراً؛ ولهذا الانتشار أسباب، منها: استخدام لغة الأقران، والأناقة والعصرية، وصعوبة الكتابة باللغة العربية - من وجهة نظرهم، وفي الكتابة بالعريبيزي هروب من القيود والأحكام المسبقة من كبار السن؛ ولذلك فظاهرة العريبيزي تمثل للجيل الجديد هويةً ومظهرًا من مظاهر التلاحم والترابط بينهم، أو لنقل: إنها تمثل رموزاً لسياقات ثقافية متجددة، يتعين تحليلها بدراسات تنقيبية تقوم على منهج الدراسات البينية.

أما فيما يخص لغة الإعلان، فكان من الواضح في السابق التزام الإعلام السعودي الرسمي باللغة العربية الفصيحة في مجال الإعلانات سواء التوجيهية والتثقيفية أم التجارية؛ إلا أنه يمكن القول إن العاميات بدأت تزاحم العربية الفصيحة في مجال الإعلانات التجارية بشكل ملاحظ. وقد أظهرت الدراسات التي درست لغة الإعلانات التجارية في التلفزيون السعودي أن اللغة العربية الفصيحة استخدمت في حدود ٢٥% فقط من مجموع الإعلانات التجارية، في حين أن العامية هي المسيطرة في لغة الإعلان التجاري (الشريف، ١٩٩٤، القوسي، ٢٠٢٢).



وختاماً، يمكن القول إنه نتيجةً للاهتمام الكبير باللغة العربىة فى المملكة من جانب القىادة السعودىة، فإن اللغة العربىة ما زالت تؤدى دوراً محورياً فى الخطاب الإعلامى السعودى، وتحظى باهتمام كبير من جانب القىادة السعودىة. وعلى الرغم من بعض التحدىات التى تواجهها اللغة العربىة فى وسائل الإعلام، إلا أن ثمة جهوداً حثيثةً تبذلها العىد من الجهات الحكومىة لتمكين اللغة العربىة وتعزيز حضورها فى شتى المنصات الإعلامىة التقلدىة والحدىة، وهى جهودٌ مخلصَةٌ تستحق العون والمساندة عبر الفكر والممارسة، مع التشىد على أن الالتزام باللغة العربىة الفصحى فى الخطاب الإعلامى الرسمى هو أحد أهم مظاهر الحفاظ على الهوية العربىة للمملكة.

المحور الثالث:

اللُّغة العربية في النظام التعليمي

يمكن تتبُّع تاريخ التعليم وتطوُّره في المملكة العربية السعودية على النحو الآتي^(١):

المرحلة الأولى: التعليم قبل تأسيس المملكة، فقبل تأسيس المملكة العربية السعودية، كان التعليم يتمُّ بشكل رئيس في الكتاتيب والمساجد، حيث كان يُدرَّس القرآن الكريم والعلوم الدينية والعربية. وكانت المساجد، وخاصة الحرمين الشريفين، تؤدي دوراً مهماً في نشر العلم من خلال حلقات الدراسة التي كانت تُعقد فيها.

المرحلة الثانية: بداية التعليم النظامي (١٣٤٤-١٣٧٣هـ) حيث بدأت هذه المرحلة بإنشاء مديرية المعارف عام ١٣٤٤هـ التي أرست حجر الأساس لنظام التعليم في المملكة، ثم تشكَّل أول مجلس للمعارف عام ١٣٤٦هـ لوضع نظام تعليمي يشرف على التعليم في منطقة الحجاز. ومع قيام المملكة، اتسعت صلاحيات مديرية المعارف لتشمل الإشراف على التعليم في جميع أنحاء البلاد. خلال تلك الفترة، أنشئت العديد من المدارس مثل المدرسة الصولتية والمدرسة الفخرية ومدارس الفلاح، وأنشئ المعهد العلمي السعودي بمكة المكرمة عام ١٣٤٥هـ، وحُدِّدت مراحل التعليم بأربع مراحل؛ هي: التحضيرية، الابتدائية، الثانوية والعالية.

المرحلة الثالثة: إنشاء وزارة المعارف (١٣٧٣-١٣٧٩هـ) حيث إنه في عام ١٣٧٣هـ أنشئت وزارة المعارف كامتداد وتطوير لمديرية المعارف، وأُسند إليها التخطيط والإشراف على التعليم العام للبنين في مراحل الثلاث، وكان الملك فهد بن عبد العزيز -رحمه الله- أول وزير لها. وقد شهدت تلك الفترة توسعاً كبيراً في التعليم بسبب دخول البترول مرحلة الإنتاج العالمي.

^(١) يُنظر موقع وزارة التعليم <https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/About.aspx>



المرحلة الرابعة: إنشاء الرئاسة العامة لتعليم البنات (١٣٧٩-١٤٢٣هـ)، ففي عام ١٣٧٩هـ أنشئت الرئاسة العامة لتعليم البنات بعدد (١٥) مدرسة ابتدائية ومعهد معلمات متوسط واحد، وهي تمثل بداية تعليم البنات بشكل نظامي في المملكة، وتطور تعليم البنات تطوراً سريعاً خلال تلك الفترة حتى وصل إلى مراحل متقدمة.

المرحلة الخامسة: دمج تعليم البنات مع وزارة المعارف (١٤٢٣هـ - الآن) حيث إنه في عام ١٤٢٣هـ دُمجت الرئاسة العامة لتعليم البنات مع وزارة المعارف، وبعد عام من ذلك، تغيرَ مُسمى وزارة المعارف إلى وزارة التربية والتعليم. وفي هذه المرحلة أُطلقت العديد من المبادرات لتطوير التعليم، مثل: مشروع الملك عبد الله لتطوير التعليم العام (تطوير)، وإنشاء هيئة تقويم التعليم، وسعيًا لتحسين مخرجات التعليم، وتطوير المناهج، وتقليل الفجوة بين التعليم العام والتعليم العالي، وتحقيقاً للترابط والتناغم والتكامل بينهما بما ينعكس إيجاباً على الارتقاء بالمخرجات التعليمية، وبما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وتوحيد الجهود واستثمار الطاقات والكفاءات والقدرات في الوزارتين؛ صدر أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز في ٩ من ربيع الثاني ١٤٣٦ هـ الموافق ٣٠ يناير ٢٠١٥م بدمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي في وزارة واحدة بمسمى (وزارة التعليم).

وهكذا فإن التعليم في المملكة العربية السعودية قد مرَّ بتطورات كبيرة منذ تأسيس المملكة إلى يومنا الحاضر، حيث انتقل من التعليم التقليدي في الكتاتيب والمساجد إلى نظام تعليمي حديث يواكب أحدث التطورات العالمية. ولا يزال التعليم يحظى باهتمام كبير من جانب القيادة والمجتمع بعده ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة. وهو ما أكدته رؤية المملكة الطموحة التي تمضي في تحسين جودة التعليم وتطوير المناهج، وتعزيز دور التقنية في العملية التعليمية، والعمل على زيادة مشاركة القطاع الخاص في التعليم، وتطوير التعليم الفني والتقني.

وقد كان لوزارة التعليم العديد من المبادرات المهمة التي دعمت اللغة العربية مثل المبادرات لمحو الأمية حيث عملت وزارة التعليم خارطة طريق واضحة لمكافحة الأمية الهجائية في مختلف مناطق ومحافظات المملكة، وأسهمت تلك الخطط في الحد من الأمية وخفض نسبتها إلى ٧,٣٪، ومثل مشروع تحسين مستوى طلاب التعليم العام في اللغة العربية الذي يهدف إلى تحسين أداء طلاب التعليم العام بدول الخليج في مهارات اللغة العربية، وتقوية صلة الطلاب بالقرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة، والتراث العربي الأصيل بما ينمي أداءهم اللغوي.

أما من حيث السياسات اللغوية في التعليم، فقد صدرت عدة قرارات تؤكد وتُشدّد على أهمية اللغة العربية. وأول هذه القرارات ما ورد في وثيقة سياسة التعليم المعتمدة بقرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٧٧٩) الصادر في ١٧/٩/١٣٨٩هـ، حيث جاء في البند الرابع والعشرين من الأسس العامة لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، ما نصّه: «الأصل هو أن اللغة العربية لغة التعليم في كافة مواد، وجميع مراحل، إلا ما اقتضت الضرورة تعليمه بلغة أخرى».

ومنها ما ورد في البند السادس والأربعين من اللائحة ذاتها، الذي ينصّ على أنه من أهداف التعليم: «تتمية القدرة اللغوية بشتى الوسائل التي تُغذي اللغة العربية، وتساعد على تذوقها، وإدراك نواحي الجمال فيها، أسلوباً وفكراً».

ومنها ما ورد في البند الرابع عشر بعد المئة في القرار نفسه (قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٧٧٩) الصادر في ١٧/٩/١٣٨٩هـ) عن أهداف التعليم العالي، الذي نص على أن من أهداف التعليم العالي: «ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن، وتتمية ثروة اللغة العربية من (المصطلحات)، بما يسدُّ حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين».

ومن القرارات المهمة أيضاً في مسار التعليم العالي، قرار مجلس التعليم العالي رقم (٧/ب/٨٥٧٤)، عام ١٩٩٧، القاضي باعتماد اللائحة الموحّدة للدراسات العليا في الجامعات، ومما جاء فيها: «تهدف الدراسات العليا إلى تحقيق الأغراض الآتية:



١- العناية بالدراسات الإسلامية والعربية والتوسُّع في بحوثها، والعمل على نشرها.

■ تُكْتَب رسائل الماجستير والدكتوراه باللُّغة العربية، ويجوز أن تُكْتَب بلغة أخرى في بعض التخصصات بقرار من مجلس الجامعة بناءً على توصية مجلسي القسم والكلية ومجلس عمادة الدراسات العليا؛ على أن تحتوي على ملخص وافٍ لها باللُّغة العربية.

٦- التوصية بمسميات الشهادات العليا باللغتين العربية والإنجليزية بناءً على توصية مجالس الكليات».

ومنها كذلك القرار (٧/ب/٤٤٠٣) ضمن قرارات اللائحة الموحَّدة للبحث العلمي في الجامعات الصادرة في عام ١٩٩٨م، ومما جاء فيه: «تهدف البحوث التي تُجرى في الجامعات إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات النافعة، وعلى وجه الخصوص فيما يأتي:

■ جَمْع التراث العربي والإسلامي والعناية به وفهرسته وتحقيقه وتيسيره للباحثين.

■ إذا كانت الرسالة مكتوبةً بلغة أجنبية، ورأى المجلس العلمي أهمية نشرها باللُّغة العربية، يُقرَّر المجلس مكافأة مالية مقابل ترجمتها».

ومنها القرار (٢٧/م) الصادر في عام ٢٠١٩م، الذي نصَّ على لغة التعليم في التعليم العالي، ونصُّه: «لغة التعليم في الجامعة هي اللغة العربية، ويجوز -عند الاقتضاء وبقرار من مجلس الجامعة- التدريس بلغات أخرى».

وكذلك ما يؤكد أهمية اللُّغة العربية في إعداد المعلم، حيث ورد في البند الرابع والستين بعد المئة، ونصُّه: «يُعنى بالتربية الإسلامية واللُّغة العربية في معاهد وكليات إعداد المعلمين، حتى يتمكنوا من التدريس بروح إسلامية عالية ولغة عربية صحيحة».

وأوجب النظام على المدارس العالمية أو الأجنبية تعليم اللغة العربية، حيث جاء القرار رقم (٢٦) الصادر في عام ١٩٩٧م بخصوص لائحة المدارس الأجنبية، ومما جاء فيه: «تقوم كل مدرسة أجنبية بتدريس مواد لتعليم مبادئ اللغة العربية، والحضارة الإسلامية، وتاريخ المملكة وجغرافيتها بما لا يقل عن ساعة واحدة في الأسبوع».

ولم تُغفل سياسات التعليم في المملكة العربية السعودية خدمة اللغة العربية ونشرها على مستوى العالم الإسلامي من خلال إنشاء الجامعة الإسلامية، حيث نصّت المادة الثانية والأربعون بعد المئة على ما يأتي: «تُنشأ جامعة إسلامية كبرى لإعداد علماء متخصصين في العلوم الإسلامية وعلوم اللغة العربية، إحياءاً للتراث الإسلامي وعملاً على ازدهاره، وقياماً بواجب الدعوة إلى الإسلام». وتأكيد ذلك ورد في البند الرابع والأربعين بعد المئة الذي نصّ على أن: «تُعنى هذه الجامعة (الجامعة الإسلامية) بالبحوث الإسلامية، وتقوم بترجمتها ونشرها، وتُنظّم العلاقة بينها وبين جامعات العالم؛ لسدّ فراغ الدراسات الإسلامية والعربية». وما جاء في البند الخامس والأربعين بعد المئة، الذي نصّ على أن: «تتكون الجامعة (الجامعة الإسلامية) من الكليات ومعاهد التعليم الديني القائمة في المملكة، المتخصّصة في دراسة علوم الشريعة الإسلامية وعلوم اللغة العربية، وما ينشأ عنها من الكليات لخدمة الشريعة واللغة العربية وشؤون الأمة الإسلامية». ناهيك عن البنود المتعلقة بالمعاهد العلمية التابعة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي نصت على أهمية اللغة العربية ضمن أهداف تأسيسها.

وأنشأت المملكة العربية السعودية العديد من المعاهد والمراكز المتخصّصة لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، حتى إنه لا تكاد تخلو جامعة من جامعات المملكة العربية السعودية من معهد أو مركز أو وحدة لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها. علاوة على ذلك، أنشأت المملكة العربية السعودية العديد من المعاهد والمدارس ومراكز الأبحاث التي تخدم اللغة العربية في مختلف دول العالم، ودعمت المدارس والمؤسسات التعليمية العربية والإسلامية. وكذلك الحال للغة العربية في الداخل، فقد خدمتها المملكة العربية السعودية، وحافظت عليها؛ ومن الأمثلة على ذلك: إنشاء كليات وأقسام علمية متخصّصة لتعليم



علوم اللغة العربية وآدابها، فلا تكاد تخلو جامعة من الجامعات السعودية من وجود كلية أو قسم علمي للغة العربية وآدابها، إضافةً إلى مراكز أبحاث اللغة العربية، مثل مركز التميز البحثي في اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز، والجمعيات العلمية مثل الجمعية العلمية السعودية للغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وفي هذا السياق، سياق تعليم اللغة العربية ونشرها، ينبغي الإشادة بجهود مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ممثلًا في قطاع البرامج التعليمية وجهوده في تعليم اللغة العربية لأبنائها وللناطقين بغيرها، وهي جهود ومبادرات تستحق الإشادة، ومنها:

- اختبار همزة لقياس الكفاية اللغوية.
- إنشاء مركز أبجد لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.
- مبادرة العربية للعالم من خلال إطلاق قناتين تعليميتين لتعليم اللغة العربية على منصة «اليوتيوب»، الأولى منهما موجهة إلى الكبار، والأخرى موجهة إلى الأطفال.
- إطلاق برامج الانغماس اللغوي بمدرستيه الحاليتين «العربية لأغراض ثقافية»، و«العربية لأغراض سياحية».
- تنظيم الدورات التدريبية لتدريب معلمي اللغة العربية للناطقين بغيرها محليًا وعالميًا؛ وذلك لتعزيز مهاراتهم وتطوير قدراتهم.
- إطلاق شهر اللغة العربية، وهو برنامج علمي يتكون من مجموعة من البرامج والأنشطة العلمية التي تُقام مع عدة جهات تعليمية؛ لتطوير مناهج تعليم اللغة العربية، وتحسين أداء معلميها، وتعزيز وجودها، وقد أقام المجمع شهر اللغة العربية في عدة دول، ومنها: الهند، والبرازيل، وأوزبكستان، وإندونيسيا، والصين.
- إطلاق مبادرة تعليم العربية للأطباء والمحترفين الرياضيين وغيرهم ممن يعملون في المملكة العربية السعودية.

ويمكن القول إنه على الرغم من وجود العديد من السياسات والقرارات المهمة الخاصة بلغة التعليم، إلا أن الواقع التعليمي السعودي الرّاهن يقتضي تنفيذ دراسات ميدانية تقييمية؛ وذلك لعدة أسباب، منها:

■ بات ملاحظاً في السنوات الأخيرة الزيادة في عدد البرامج التعليمية التي تتخذ من الإنجليزية لغةً للتدريس خارج نطاق الطب والهندسة والعلوم التقنية، كبرامج العلوم الإدارية والاقتصادية والقانونية، سواء على مستوى البكالوريوس أو الدراسات العليا، وهذا الأمر مشابه إلى حدٍ كبير للوضع في دول مجلس التعاون الخليجي وفق دراسة تحليلية تقييمية (البريدي، ٢٠١٥).

■ بدء تعليم اللغة الإنجليزية من الصف الأول الابتدائي.

■ السماح للطلاب السعوديين بالدراسة في المدارس العالمية بعد أن كان النظام يمنع دخول الطلبة السعوديين في المدارس العالمية إلا بموافقة من وزير التربية والتعليم، ومعلوم أن المدارس العالمية تُدرّس مناهجها باللغة الأجنبية، وهي غالباً الإنجليزية. ولا يُسمح فيها باستخدام اللغة العربية إلا في مادتي اللغة العربية والدين.

ومن الدراسات التي وصفت الواقع اللغوي للغة العربية في التعليم في المملكة العربية السعودية، دراسة القوسي (٢٠١٥)، حيث استعرض في دراسته خمس قضايا مهمة تلامس الواقع اللغوي في التعليم، وهي: تعليم الإنجليزية بين التبكير والتأخير (ويقصد بها تعليم اللغة الإنجليزية من الصف الرابع الابتدائي، في حين أن النظام حالياً بدأ بتعليم اللغة الإنجليزية من الصف الأول الابتدائي)، والمدارس العالمية، والعربية والتعليم الجامعي، والابتعاث الخارجي، ومعاهد تعليم اللغة الإنجليزية. ومن الإشكالات التي ناقشها القوسي أسباب وحجج من يُفضّل تعليم التخصصات الطبية وغيرها من التخصصات الهندسية والعلمية باللغة الإنجليزية، حيث أشار إلى أبرز الأسباب التي تواجه تعليم الطب بالعربية، ومنها:



- عدم توفر ترجمة عربية موحدة للمصطلحات الطبية، وهذه الإشكالية يمكن حلها عن طريق إنشاء لجنة دائمة لتعريب وترجمة المصطلحات الطبية. ومما جدير بالإشارة إليه، أنه في هذا الخصوص في عام ٢٠١٠م أنشأت رئاسة الشؤون الصحية بالحرس الوطني السعودي موسوعة الملك عبد الله بن عبد العزيز العربية للمحتوى الصحي لتمثل مرجعاً طبياً شاملاً باللغة العربية. كذلك أصدر مجلس الوزراء العرب معجماً طبياً موحداً.
- عدم توفر ترجمة لمصادر الكتب وللإنتاج العلمي الحديث، وهذا يمكن حله عن طريق تشجيع مراكز البحوث والترجمة على ترجمة الكتب الطبية لا سيما الحديثة منها، ويمكن ربط ذلك بالحوافز المغرية، ومنها: جائزة الملك عبد الله بن عبد العزيز العالمية للترجمة العلمية.
- كذلك تحفيز كليات الطب على إنشاء مراكز للترجمة، لترجم المصادر والمراجع المفيدة في المجال الطبي. إضافةً إلى تحفيز أساتذة الطب على ترجمة أبحاثهم، وحثهم على التأليف والنشر باللغة العربية. إضافةً إلى غيرها من الاقتراحات (القوسي، ٢٠١٥، ص: ٢٥١-٢٥٤).
- واختتم القوسي دراسته بالتنبيه على أن اللغة الإنجليزية باتت تزاحم اللغة العربية في مهدها وعقر دارها؛ وذلك لأسباب كثيرة، ومنها:
- أسباب حضارية، وذلك بفضل التقدم العلمي والسياسي والاقتصادي والثقافي للدول المتحدثة باللغة الإنجليزية.
- أسباب نفسية نتيجةً لتقدم الدول المتحدثة باللغة الإنجليزية في المجالات الثقافية والسياسية والعلمية والاقتصادية.
- أسباب تواصلية حيث إن اللغة الإنجليزية أضحت لغةً التواصل والتفاهم العالمية الأولى.
- أسباب نفسية، حيث إن أكثر الوظائف لا سيما في القطاع الخاص تشترط إجادة اللغة الإنجليزية.

وهذه النتائج والتوجهات تتوافق مع ما توصلَّ له المحمود (٢٠١٤) في دراسته عن المواقف اللغوية لطلاب الجامعات السعودية تجاه اللغة العربية والإنجليزية، إذ يظهر في توجهات الطلبة تفضيلهم للغة الإنجليزية لما لها من مكانة عالمية، وهذه قضية تقع في صميم الدراسات اللغوية في سياق التخطيط اللغوي، وبالأخص في ركن: «تخطيط المكانة اللغوية» (المحمود، ٢٠١٨).



المحور الرابع:

اللغة العربية في الفضاء التقني

تعدُّ اللغة العربية من اللغات التي تُمثِّل تحديًا في مجال حوسبة اللغة وفي معالجة اللغات الطبيعية حيث إنها تتميز ببنى صرفية وتراكيب نحوية معقدة نسبيًا، إضافةً إلى التنوعات اللهجية التي تجعل من الصعب تطوير أدوات وتطبيقات معالجة اللغات الطبيعية على اللغة العربية مقارنةً باللغات الأخرى كالإنجليزية. ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة، أصبح الاهتمام بالعربية متزايدًا، وحدث تقدمٌ في مجال معالجة اللغة العربية معالجةً طبيعيةً؛ وكل ذلك مدفوع بالتقدم في الذكاء الاصطناعي، وزيادة توفر مجموعات البيانات العربية والموارد اللغوية، والاعتراف بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للغة العربية في العصر الرقمي (Farghaly & Shaalan, 2009; Hardie & Younis, 2018).

وقد استثمرت حكومة المملكة العربية السعودية في البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي استثمارات كبيرة بصفتها جزءًا من خطة رؤية ٢٠٣٠، وهو ما بَوَّأها مكانةً إقليميةً رائدةً في مجال الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغة العربية معالجةً طبيعيةً. ونفَّذت مجموعة من الجامعات والمؤسسات السعودية برامج تعاونية مع شركاء دوليين لإنشاء أدوات وتقنيات جديدة للمعالجة الطبيعية للغة العربية. فعلى سبيل المثال، تعاونت جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST) مؤخرًا مع الجامعات الصينية لتطوير AceGPT، وهو نموذج لغوي كبير يُركِّز على اللغة العربية (Cointelegraph, 2023). ونفَّذ مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية عدة مشاريع ومبادرات في مجال الحوسبة اللغوية، ومن أهمها:

- مركز ذكاء العربية، الذي يهدف إلى البحث في اللغة العربية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال تطوير الأدوات العلمية والبحثية والتطبيقات الحاسوبية التي تسهم في تسهيل التعامل مع اللغة من جانب الحاسب، وفي حضور اللغة العربية على المنصات والتطبيقات الحاسوبية^(١).
- مبادرة برمجان العربية، وهي من أبرز المنافسات التقنية المتميزة في العالم، وتهدف إلى ابتكار تقنيات ومنصات رقمية لخدمة اللغة العربية. برمجان العربية هو تحدُّ تقني عالمي، مُوجَّه إلى المتخصصين من ذوي الطاقات والكفايات التقنية واللغوية من مختلف دول العالم؛ لابتكار حلول تقنية، ومنصات رقمية، وتقديم أدوات متخصصة في معالجة اللغة العربية آلياً، ولتعزيز مكانة العربية بين لغات العالم الحية، وتوظيف التقنية لخدمتها. وكان التحدي الأول من برمجان العربية تحدي الشعر العربي، وكان هدفه بناء نماذج آلية باستخدام الذكاء الاصطناعي لخدمة الشعر العربي. في حين كان التحدي الثاني تحدي المعجم، حيث كان هدفه بناء تقنية حاسوبية أساسية تعتمد على تقنية الذكاء الاصطناعي لصناعة المعاجم وخدمتها. أما التحدي الثالث فكان تحدي الألعاب اللغوية للأطفال^(٢).
- منصة سوار للمعاجم، وهي منصة رقمية تهدف إلى حوسبة الصناعة المعجمية، وتتيح للمستفيد البحث في جميع المعاجم المنشورة فيها. وتتيح للمؤلف حوسبة معجمه ونشره للمستفيدين وتحديثه بشكل دائم، مع الاستفادة من الأدوات اللغوية والحاسوبية التي توفرها المنصة^(٣).
- معجم الرياض للُّغة العربية المعاصرة، وهو معجم إلكتروني يضمُّ مادةً لغويةً يحتاج إليها جميع أبناء اللغة العربية، ومفرداته تنتمي إلى المستوى الفصيح المعاصر، وقد جمع مادته من عدد من المدونات اللغوية حيث بلغ محتوى هذه المدونات نحو ٤٠٠ مليون كلمة^(٤).

^(١) يُنظر <https://arabicthon.ksaa.gov.sa/2022>

^(٢) يُنظر <https://siwar.ksaa.gov.sa/home>

^(٣) يُنظر <https://dictionary.ksaa.gov.sa>



- إنشاء مجلة متخصصة في مجال حوسبة اللغة، وهي مجلة اللغويات الحاسوبية والمعالجة الآلية للغة العربية^(١): وهي مجلة علمية تهدف إلى نشر الأبحاث المحكّمة في مجال حوسبة اللغة العربية؛ وتشمل اهتماماتها العلمية عدة مجالات في اللغويات الحاسوبية العربية، والمعالجة الآلية للغة العربية، وما يتبعها من تخصصات ذات علاقة بحوسبة اللغة العربية، ومن أهداف هذه المجلة:
- دعم بحوث الحوسبة اللغوية العربية من خلال إنشاء قناة نشر متخصصة وفق معايير عالمية.
- التعريف بجهود الباحثين وآخر المستجدات العلمية في مجال حوسبة اللغة العربية.
- تعزيز حضور اللغة العربية في مجال الحوسبة، والسعي لبناء التراكمي والتأصيل العلمي لهذا الميدان.
- إبراز جهود مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية واهتمامه بحوسبة اللغة العربية.
- تخصيص مؤتمره الدولي الثالث (المقرّر عقده في شهر أكتوبر ٢٠٢٤) لمناقشة حوسبة اللغة العربية وإثراء البيانات اللغوية^(٢)؛ وذلك بهدف الإسهام في تكامل أعمال الحاسوبيين واللغويين في الحوسبة اللغوية، وسدّ الفجوة المعرفية، والتعريف بأعمالهم ومشروعاتهم، وإثراء المدونات العربية لتحسين نماذج الذكاء الاصطناعي وتطويرها، وكذلك تعزيز حضور اللغة العربية في مجال الحوسبة، والسعي إلى البناء التراكمي والتأصيل العلمي لهذا الميدان. وسيتناول المؤتمر موضوعات متنوعة ومهمة، ومنها: المعالجة الآلية للغة العربية، مثل: تعلم الآلة، وتحويل

(١) يُنظر موقع المجلة [/https://jclalp.ksaa.gov.sa](https://jclalp.ksaa.gov.sa)

(٢) موقع المؤتمر [/https://conference.ksaa.gov.sa/#/](https://conference.ksaa.gov.sa/#/)

الكلام المنطوق إلى نصوص، والتعرُّف الآلي على النصوص المصوَّرة، والمدونات اللغوية، ووسائل الاستفادة منها في تعليم اللغة العربية، وغيرها من الموضوعات.

■ إصدار بعض الكتب المتخصصة في مجال حوسبة اللغة، ومنها: لغويات المدونة الحاسوبية، تطبيقات تحليلية على العربية الطبيعية (٢٠١٦)، والإحصاء وتقنيات الذكاء الاصطناعي للبيانات اللغوية (٢٠٢٤)، ومدخل إلى اللسانيات الحاسوبية (٢٠١٧).

ومن الجهود المميزة في حوسبة اللغة في المملكة العربية السعودية، إنشاء المدونات والموارد اللغوية العربية (Arabic Corpora). وكما هو معلوم، فإن تطوير نماذج وأنظمة معالجة اللغات الطبيعية العربية يتطلب مجموعات بيانات لغوية ضخمة؛ ولذلك استثمرت المملكة العربية السعودية بكثافة في إنشاء مدونات لغوية عربية عالية الجودة لدعم أبحاث اللسانيات الحاسوبية، ومن أبرز المدونات:

■ مدونة جامعة الملك سعود للغة العربية الكلاسيكية (KSUCCA)، وتحتوي على أكثر من ٥٠ مليون كلمة من النصوص العربية الكلاسيكية من العصر الجاهلي حتى القرن الرابع الهجري^(١).

■ مدونة اللغة العربية المعاصرة (CCA)، وهي من أهم المصادر اللغوية الداعمة لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وبناء التطبيقات الحاسوبية. تُركِّز هذه المدونة على اللغة العربية المعاصرة في آخر ١٠٠ سنة. ومن أبرز أهداف مدونة اللغة العربية المعاصرة: بناء مصدر لغوي يمثل اللغة العربية المعاصرة وفق معايير تصميم محدَّدة، ودعم الأبحاث اللغوية واستخراج المعلومات بطريقة ميسرة للباحث عن الظواهر اللغوية، إضافةً إلى تيسير توظيف الذكاء الاصطناعي لبناء أدوات ذكية ونماذج حاسوبية مبنية على المدونة. تحتوي المدونة اللغوية المعاصرة على أكثر من ٣٠٠ مليون

^(١) [/https://sourceforge.net/projects/ksucca-corpus](https://sourceforge.net/projects/ksucca-corpus)



كلمة، تُمثل عينةً متوازنةً للغة العربية المعاصرة، وتنقسم إلى أطر زمنية وجغرافية وأوعية وموضوعات مختلفة، كما تحتوي على مواد منطوقة ومكتوبة.

■ المدونة اللغوية العربية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية^(١)، وهي أحد المشاريع الإستراتيجية لمبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي. وتهدف إلى بناء مدونة لغوية عربية تحوي مليار كلمة مما دُون بالعربية ابتداءً من العصر الجاهلي وحتى العصر الحديث. كذلك طورت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية أداة «غواص» لمعالجة المدونات اللغوية.

■ المدونة اللغوية لمتعلمي اللغة العربية (ALC: Arabic Learner Corpus)^(٢)، وهذه المدونة أنشئت لمتعلمي اللغة العربية لتكون مصدرًا لغويًا لأبحاث تعليم اللغة العربية، وكذلك للبحث في مجال معالجة اللغة الطبيعية (2014 2013a, Alfaifi et al Alfaifi and Atwell). وتتألف من مجموعة من المواد المكتوبة والمنطوقة لمتعلمي اللغة العربية في المملكة العربية السعودية خلال العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣م، وتضم ١٥٨٥ مادة (مكتوبةً ومنطوقةً)، وتحتوي على (٢٨٢,٧٣٢ كلمة)، شارك في تحريرها ٩٤٢ طالبًا، يُمثّلون سنًا وستين (٦٦) لغةً مختلفةً من اللغات الأم. ومن خصائص هذه المدونة أنها تساعد في مجالي التعرف الآلي على النص المكتوب بخط اليد، والتعرف على الكلام المنطوق.

■ وحاليًا يعمل على إطلاق «مدونة أصوات السعودية»، وهي عبارة عن مدونة عامة تُفرغ فيها اللغة المنطوقة المحكية، وتُحول إلى مدونة مكتوبة؛ وهي تشمل مستويات لغوية مختلفة سواء كانت فصيحة أو من اللهجات المحلية في المملكة العربية السعودية.

^(١) <https://corpus.kacst.edu.sa/about.jsp>

^(٢) <https://www.arabiclearnercorpus.com/about-the-corpus-ar>

ومن أهم المنصات التي تجمع عدداً من المدونات: منصة فلك للمدونات اللغوية التي تمثل إحدى مبادرات مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. حيث تهدف هذه المنصة إلى «تعزيز حضور اللغة العربية في العالم الرقمي؛ عبر إثراء المحتوى العالمي بها وفقاً لأحدث المنهجيات العلمية المتبعة في بناء المدونات اللغوية، لتخدم الباحثين اللغويين في دراسة الظواهر اللغوية العربية، وعلماء البيانات، ومهندسي تقنيات الذكاء الاصطناعي. وتُعنَى هذه المنصة بتوفير مادة لغوية غنية يمكن اعتمادها في تمثيل العينات اللغوية التي تصلح لدراسة الظواهر الخاصة بالعربية، مع إتاحة أحدث الأدوات في تحليل البيانات اللغوية، واستقرائها. ويعمل المجمع على إضافة مدونات جديدة باستمرار، وكذلك أدوات حاسوبية للبحث والتحليل لتلبي الاحتياجات العلمية للباحثين في المجالات اللغوية والحاسوبية»⁽¹⁾.

وجهود المملكة العربية السعودية في حوسبة اللغة متميزة ومتقدمة، فقد أفضى توفر المدونات والبيانات اللغوية إلى تقدم كبير في معالجة اللغات الطبيعية العربية، وأرسى مكانة المملكة العربية السعودية رائدة في تطوير المدونات العربية، على أن هذا الفضاء بحاجة إلى مزيد من الجهود البحثية والتطبيقية، والسعي لإحداث قدر أكبر من التنسيق بين الجهات المعنية على جميع المستويات: الوطني والخليجي والعربي، مع تدعيم الشراكات العالمية.

ومن الجهود والمبادرات في خدمة اللغة العربية في الفضاء التقني: موسوعة جامعة أم القرى الإلكترونية للشعر العربي، حيث تحتوي على ٤٠٠٦٢ قصيدة، و١٩٧ ديواناً شعرياً، أبدعها ٣٥٩٤ شاعراً من مختلف عصور الأدب العربي قديمه وحديثه. ومن المبادرات الفردية في هذا المجال: الموسوعة العالمية للشعر العربي، والمعروفة اختصاراً باسم «أدب»، وهي عبارة عن موسوعة على الشبكة العنكبوتية، تحتوي على قصائد شعرية من مختلف عصور الأدب العربي ابتداءً من العصر الجاهلي إلى يومنا الحاضر، وكذلك تحتوي على العديد من دواوين العرب الشعرية القديمة والحديثة بما في ذلك الفصحح والعامي، وتضم أكثر من ثلاثة ملايين بيت شعري في أكثر من ثمانين ألف قصيدة.

⁽¹⁾ <https://falak.ksaa.gov.sa>



ومن المبادرات التي وُظِّفت الفضاء التقني لخدمة اللغة العربية: مبادرة العربية التفاعلية «Interactive Arabic»، وهي عبارة عن مشروع تشرف عليه جامعة الملك سعود لتعليم اللغة العربية للأغراض الرسمية والخاصة^(١).



^(١) يُنظَر موقع المجلة <https://learnarabiconline.ksu.edu.sa/Intro/IntroAr.aspx>

المحور الخامس:

اللغة العربية في الفضاء العام

يمكننا القول إنَّ اللغة العربية هي اللغة المهيمنة في الفضاء العام في المملكة العربية السعودية؛ فهي لغة الشارع، ولغة اللقاءات والمهرجانات والرياضة والملتقيات والمجالس الخاصة والعامة، بغض النظر عن كونها فصيحة أم عامية. في حين يبقى أن هنالك بعض أماكن العمل أو البيئات التي تُستخدم فيها اللغة الأجنبية لظروف خاصة بها. وللتعرف أكثر على واقع اللغة العربية في الفضاء العام، يمكننا معالجة تموضع اللغة في الفضاء العام عبر ما يُعرف بـ «المشهد اللغوي»، الذي يشير إلى «كل شكل من أشكال الحضور اللغوي في البيئة الحضرية بالخصوص من خلال لافتات المرور، وأسماء الطرقات والشوارع والميادين، ولافتات المؤسسات العمومية والمحال التجارية، واللوحات الدعائية، والكتابة على الجدران، وكل الإشارات اللغوية التي تنتمي إلى المشهد العام في حيٍّ أو مدينة أو منطقة» (المسعودي والدخيل، ٢٠٢٢: ص٢).

ومن خلال تتبُّع السياسات اللغوية المتعلقة بالمشهد اللغوي في المملكة العربية السعودية، نلاحظ صدور العديد من القرارات التي تُشدّد على أهمية اللغة العربية واستخدامها، ومن ذلك: القرار رقم ٣/م/١٥٥٠١ الصادر عن نائب مجلس الوزراء في ١/٧/١٤٠٢هـ - بخصوص التأكيد على كتابة اللافتات الخاصة بالشركات والمؤسسات الأجنبية باللغة العربية. ومنها القرار رقم م/١٥ الصادر بمرسوم ملكي من رئيس مجلس الوزراء في عام ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، الذي نصَّ على أنه: «يجب أن يتكون الاسم التجاري من ألفاظ عربية أو مُعرَّبة، وألا يشتمل على كلمات أجنبية، ويُستثنى من هذا الحكم أسماء الشركات الأجنبية المسجَّلة في الخارج، والشركات ذات الأسماء العالمية المشهورة، والشركات ذات رأس المال المشترك (المختلطة) التي يصدر بتحديدها قرار من وزير التجارة».



ومنها القرار رقم ٦٩٠/م ب الصادر من ديوان رئاسة مجلس الوزراء في تاريخ ٢٩/١/١٤٢٧هـ بخصوص إلزام المحال التجارية والشركات والمؤسسات باعتماد كتابة الاسم باللغة العربية في لافتاتها ولوحاتها بشكل واضح. وكذلك الحال في اللوحات الإرشادية في المباني والقطارات ولوحات سيارات الأجرة وغيرها، حيث نصت الأنظمة على وجوب احتواء جميع اللوحات الإرشادية للمخارج على كلمة (خروج) باللغة العربية والإنجليزية وأي لغات أخرى بحروف واضحة وكبيرة ومقروءة. وفي القطارات يجب على مسؤول السلامة وضع لوحات إرشادية وتحذيرية في مكان بارز من كل عربة من عربات القطار، وتكون مكتوبة بخط واضح باللغة العربية والإنجليزية وأي لغات أخرى. وفيما يخص سيارات الأجرة فيجب كتابة وتثبيت اللوحة العلوية على السيارة (تاكسي) باللغتين العربية والإنجليزية وإضاءتها وتشغيلها لتوضيح كلمتي (مشغول) أو (خالي). وغير ذلك من الأنظمة والسياسات اللغوية المتعلقة بالمشهد اللغوي (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤).

وقد نُشرت مجموعة من الدراسات العلمية التي تناولت الواقع اللغوي للغة العربية في الفضاء العام ومنها: (الظلمي، ٢٠١٠؛ الفيضي، ٢٠١٥؛ الواصل، ٢٠٢١؛ المسعودي والدخيل، ٢٠٢٢؛ العليان، ٢٠٢٢؛ العمري والعتيبي، ٢٠٢٢).

وتعدُّ دراسة الظلمي (٢٠١٠) عن المشهد اللغوي واستخدام اللغة الإنجليزية في الرياض من أوائل الدراسات في هذا المجال. فقد درس الباحث المشهد اللغوي في مدينة الرياض فيما يتعلق باللافتات في أماكن مختلفة بما في ذلك المكاتب والشركات والمباني الحكومية والتعليمات في ثلاثة أحياء من أحياء الرياض، وهي: حي السفارات، وحي العليا، ومنفوحة. ركزت الدراسة على المشهد اللغوي في الرياض من حيث استخدام اللغة الإنجليزية، والبحث عن أسباب استخدام الإنجليزية في مدينة عربية كالرياض، وكذلك كيفية استخدامها على اللافتات. تكوّنت عينة الدراسة من (٢١٠ لافتات) حيث جمع الباحث (٧٠ لافتة) من كلِّ حيٍّ من الأحياء الثلاثة. وجد الباحث أن الطبقة الاجتماعية لها دورٌ مهمٌّ في التفضيل اللغوي للغة على حساب الأخرى. فالمناطق التي سكانها من الطبقة الثرية/العليا يُفضّلون اللغة الإنجليزية،

حيث إنه على سبيل المثال: وجد أن (٣٧٪) من اللوحات في حي العليا تستخدم اللغة الإنجليزية، بينما (٥٪) منها تستخدم اللغة العربية، في حين أن (٥٧٪) ثنائية اللغة حيث إنها تستخدم اللغتين العربية والإنجليزية، وبالتالي فاللغة الإنجليزية حاضرة فيما يقارب (٩٥٪) من اللافتات في حي العليا. في المقابل، وجد الباحث أن ما نسبته (٦٩٪) من اللوحات في حي منفوحة تستخدم اللغة العربية، بينما (٣١٪) من اللوحات كتبت باللغتين العربية والإنجليزية. كذلك خلصت الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية لديها سياسة لغوية، ولكنها أحياناً لا يلتزم بها التزاماً تاماً. وجدت الدراسة أن استخدام اللغة الإنجليزية على اللافتات يمكن عزوه لأسباب متنوعة، منها: مساعدة الأجانب على فهم اللافتات، وجعلهم يشعرون بالراحة بسبب استخدام اللغة الأجنبية، ومنها أنها تُستخدم لجذب الناس وخاصة الشباب، ومنها أن انتشار اللغة الإنجليزية هو نتيجة للعولمة وهيمنتها.

تأتي بعد ذلك دراسة الفيضي (٢٠١٥) حيث حلل المشهد اللغوي في مدينة خميس مشيط بالمملكة العربية السعودية. وتأتي نتائج الفيضي بناءً على تحليل (١٥٠) لافتة، جمعتها من مواقع سياحية تشمل الحبله ودلغان والفرعاء، ومواقع تجارية تشمل منطقة البلد ومعارض السيارات وحي الخالدية. وعلى عكس نتائج الظلمي (٢٠١٠)، أظهرت دراسة الفيضي هيمنة اللغة العربية على المشهد اللغوي في المناطق السياحية، حيث إن (٣٧٪) من اللافتات في الأماكن السياحية كانت أحادية اللغة العربية، بينما (١٢٪) من اللافتات كانت ثنائية اللغة تجمع اللغتين العربية والإنجليزية، في حين لم تكن هناك لافتات أحادية اللغة الإنجليزية في المناطق السياحية.

أما في المنطقة التجارية فقد كانت اللافتات ثنائية اللغة أكثر انتشاراً، حيث وجد (٣٨٪) من اللافتات ثنائية اللغة تجمع اللغتين العربية والإنجليزية. وأضاف الفيضي أن (٥٧٪) من اللافتات ثنائية اللغة في المنطقة التجارية كانت مترجمة بالكامل إلى الإنجليزية؛ مما يدل على تأثير العولمة، في حين أن فئة قليلة من بعض أصحاب المحلات الصغيرة استخدم النقل الحرفي (نقحرة) بدلاً من الترجمة؛ لإظهار طريقتهم الخاصة في التعامل مع العولمة. ومع ذلك، لا تزال اللغة العربية تفوق الإنجليزية بشكل عام في المنطقة التجارية بناءً



على حجم الخط وترتيب اللغات وعدد الكلمات. ويعزو الفيضي استخدام اللغة الإنجليزية في المنطقة التجارية إلى أسباب؛ منها: مكانة اللغة الإنجليزية، والحدثة، ومواكبة العولمة. بشكل عام، ذكر الفيضي أن انتشار ثنائية اللغة العربية والإنجليزية في المنطقة التجارية لا يدل بالضرورة على هيمنة اللغة الإنجليزية، ولكنه كان على الأرجح استجابةً لتجنب التهميش الاقتصادي في عالم معولم. ومع ذلك، ظلت اللغة العربية هي اللغة المهيمنة بوضوح في المشهد اللغوي لمدينة خميس مشيط بشكل عام.

أما دراسة العمري والعتيبي (٢٠٢٢) فقد جمعت بياناتها من مراكز التسوق الكبيرة في جدة والرياض، وكان من الأمور التي ركزت عليها دراستهما الحروف المستخدمة في لافتات المحال ثنائية اللغة من حيث الحجم النسبي، والمعلومات، وجودة الترجمة الصوتية أو الترجمة من الإنجليزية إلى العربية والعكس. تم ذلك في ضوء السياسة اللغوية في المملكة العربية السعودية، التي تهدف إلى ضمان التعريب الصحيح. جمعت دراستهما ١٨٤ لافتةً إجمالاً، واختيرت ثمان وستين (٦٨) لافتةً منها لمزيد من التحليل. من بين هذه اللافتات، كان هناك أربع وخمسون (٥٤) لافتةً من العربية إلى الإنجليزية، وسبع عشرة (١٧) لافتةً من الإنجليزية إلى العربية. وكانت غالبية اللافتات، أي ما نسبته (٨٣.٣٪) ثنائية اللغة مع اختلاف طفيف في الحجم النسبي وعرض المعلومات. وقد لخصت دراسة العمري والعتيبي (2022, Alamri & Alotaibi) الأنماط المستعملة في لافتات المحال التجارية في مدينتي جدة والرياض إلى: العربية فقط (مثل: محمصة الرفاعي). إنجليزية عربية (معرب صوتياً مثل: Terranova - تيرانوفا). العربية والإنجليزية (مركز التعليم المبكر - Early learning center).

ومن الدراسات في هذا المجال دراسة المسعودي والدخيل (٢٠٢٢) حيث درسا المشهد اللغوي في مدينة بريدة في المملكة العربية السعودية، وقد أظهرت تلك الدراسة تنوعاً كبيراً في طبيعة لافتات المحال التجارية في تلك المدينة. حيث ما زالت المنطقة المركزية القديمة (الجردة) محافظةً على الهوية اللغوية لأهل المدينة وتشكيل لافتات المحال التجارية المكتوبة سواء بالعربية وحدها، أو بلغتين إحداها العربية لنسبة (٩٧٪)، في حين أثر تمركز نسبة كبيرة من

العمالة الأجنبية في شارع النور على اللغة المستعملة في لافتات المحال في ذلك الشارع، لتشكل نسبة اللوحات المكتوبة بلغتين (٤١٪) وبثلاث لغات (٢٥٪). أما في أحد الشوارع الحديثة التي تمثل فئة الشباب غالبية رؤاها (شارع البخاري)، فقد تجلت فيه الهوية «المعولة ذات المسحة الغربية» (ص ١١٨) في كثرة لافتات المحال التجارية المكتوبة بغير العربية. حيث وصلت نسبة اللافتات المكتوبة بالإنجليزية، وبالإنجليزية المعربة صوتياً إلى (٥٥٪) من نسبة اللافتات في ذلك الشارع.

وركز العليان (٢٠٢٢) في دراسته على لافتات المحال التجارية في الرياض بهدف التعرف على طبيعة اللغة المستعملة فيها وفقاً لمجالاتها التجارية، حيث حلل الباحث (١٤٧٣ لوحة) من لوحات المحال التجارية المحلية في المجالات المستهدفة بالدراسة، ومنها: القهوة، التموينات، تأجير السيارات، الصيدليات، الملابس، الحلويات، المطاعم، الهدايا والورود... إلخ. وقد أظهرت نتائج الدراسة انتشاراً للتسميات الأجنبية، حيث بلغت نسبة اللافتات المكتوبة باللغة الإنجليزية ما نسبته (٣٣٪) من اللوحات، ونسبة اللافتات المكتوبة بلغة مختلطة (١٢٪)؛ وهو ما يعني أن (٤٥٪) من اللافتات تستعمل الإنجليزية بشكل كامل أو جزئي، وهو ما يعطي مؤشراً على مدى تغلغل اللغة الإنجليزية في المشهد اللغوي في مدينة الرياض. في المقابل، أظهرت النتائج أن (٣٪) فقط من اللافتات مكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.

هذه النتائج تتوافق مع دراسة الواصل (٢٠٢١)، حيث لاحظ شيوع استخدام اللغة الإنجليزية وسطوتها في كثير من واجهات المحال التجارية في الرياض، وهذه السطوة يقابلها تضاول استخدام اللغة العربية. ولذلك، يمكن القول بظهور اللغة الإنجليزية بصورة واضحة في المشهد اللغوي في المملكة العربية السعودية على حساب اللغة العربية كما أظهرته دراسات (الظلمي، ٢٠١٠؛ الواصل، ٢٠٢١؛ المسعودي والدخيل، ٢٠٢٢؛ العليان، ٢٠٢٢).

وبالرغم من أن السياسة اللغوية السعودية تحتم استعمال اللغة العربية في جميع أنواع المعاملات (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤) إلا أن تنامي استعمال اللغة الإنجليزية أصبح ظاهرة في بعض ميادين الحياة العامة



في الشارع السعودي، ومن أبرزها لافتات المحال التجارية، والتي تُعدُّ أحد أبرز مظاهر المشهد اللغوي لأي بيئة (العيان، ٢٠٢٢).

ومن السياسات والقرارات اللغوية المهمة والمؤثرة في واقع اللغة العربية في الفضاء العام، ما يتعلق باستخدام اللغة العربية في الأماكن العامة، كالمستشفيات، والفنادق، والمطارات، والبنوك...، حيث نصَّ القرار رقم ٢/م١٦/١٤٠٤هـ، الصادر في ٧/٧/١٤٠٤هـ، على ما يلي: «يجب استخدام اللغة العربية كأساس للتعامل في المؤسسات والمصالح، مثل: المستشفيات، والفنادق، والمطارات، والبنوك، وما شاكلها، ويجوز استخدام اللغة الأجنبية في المصطلحات وعند الضرورة».

وعلى الرغم من التوجيه الصريح بوجوب استخدام اللغة العربية في هذه الأماكن، إلا أن بعض الدراسات تشير إلى انتشار اللغة الإنجليزية في بعضها (الهمامي، ٢٠٢٠؛ المالكي، ٢٠٢٣؛ الصغير، ٢٠٢٣). حيث يشير الهمامي إلى ظهور أشكال مختلفة من التبديل بين اللغات في المستشفيات السعودية، لا سيما التناوب اللغوي بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية التي هي اللغة الأكثر استخدامًا في الأوساط الطبية. ويكون إما بإقحام كلمات إنجليزية في الحديث، أو عبارات كاملة، كما في مثل: «لديه كانسر [cancer] في الرئة». ويعزو الباحث مثل هذه الممارسات اللغوية إلى ضعف الكفاية اللغوية في اللغة العربية، وعدم معرفة المصطلحات باللغة العربية. إضافةً إلى اختلاف اللغات الأم للعاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى؛ فتأتي اللغة الإنجليزية لتكون لغةً مشتركةً للتواصل.

وفي مجال السياحة والفنادق، يرى المالكي (٢٠٢٣) أن قطاع الضيافة في المملكة العربية السعودية يتسم بالتنوع اللغوي، حيث يستخدم موظفو الفنادق مجموعةً متنوعةً من اللغات لتلبية احتياجات الضيوف الدوليين والعمالة الوافدة. تعكس هذه القوى العاملة المتعددة اللغات مكانة البلاد بوصفها مركزاً عالمياً للسياحة والأعمال والرحلات الدينية. ولذلك، برزت اللغة الإنجليزية لغةً عامةً في قطاع الضيافة السعودي، لتصبح لغةً مشتركةً للتواصل بين موظفي الفنادق والضيوف من مختلف الخلفيات اللغوية. ويرجع مثل هذا

الاستخدام الواسع للغة الإنجليزية إلى تدفق الزوّار الدوليين والعمالة الوافدة، ووجود الشركات متعددة الجنسيات العاملة في البلاد (الصغير، ٢٠٢٣). في المقابل، يرى المالكي (٢٠٢٣) أن اللغة العربية ما زالت هي اللغة الأساسية لموظفي الفنادق، خاصة في المدن الدينية، مثل: مكة المكرمة والمدينة المنورة، اللتين تستقبلان ملايين الحجاج المسلمين سنويًا. وغالبًا ما تتضمن أسماء الفنادق في هذه المدن عبارات عربية أو إسلامية، مما يعكس الأهمية الثقافية والدينية للغة العربية.

وفيما يتعلق باللغة والفن، يظهر جليًا دور اللغة المهم بما فيها الأدب والخط العربي والشعر والمسرح وغيرها من الفنون. ففي مجال الأدب أنشأت المملكة العربية السعودية الأندية الأدبية، وهي مؤسسات ثقافية واجتماعية معنية بنشر الأدب والثقافة باللغة العربية، وتهتم بتوثيق التاريخ الأدبي والثقافي في المملكة العربية السعودية، ويبلغ عدد الأندية الأدبية في السعودية ستة عشر (١٦) ناديًا، وهي تسهم في الإنتاج الأدبي والثقافي منذ إنشاء أولها عام ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م، وتُنظّم العديد من الفعاليات والأنشطة الثقافية والأدبية. علاوة على ذلك، نجد في المملكة العربية السعودية العديد من الأسماء البارزة في مجالات الرواية والقصة الذين أفلحوا في استخدام لغة عربية رفيعة، وبرعوا في تطويعها لخدمة الغرض الروائي بقوالب سردية إبداعية، مثل: عبد القدوس الأنصاري، حامد دمنهوري، غازي القصيبي، هند باغفار، عبده خال، رجاء عالم، يوسف المحيميد، محمد حسن علوان، وغيرهم من المبدعين في مجال القصة والرواية.

وفي هذا السياق، سياق اللغة والأدب وتكريم العلماء المتميزين، أُطلقت جائزة مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية لتأتي على سنام المبادرات التي يقدمها المجمع، بهدف خدمة اللغة العربية، وتعزيز حضورها، وتكريم المهتمين بها والمعنيين بخدمتها. وقد حرص المجمع على أن تشمل الجائزة الفروع الأساسية المسهمة في ترسيخ الهوية اللغوية، إذ تشمل الجائزة الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، وتتضمن أربعة فروع، في التعليم، وحوسبة العربية، والبحث العلمي، ونشر الوعي اللغوي. وتهدف الجائزة إلى:



- تأكيد دور المملكة الإستراتيجي في جميع القضايا المتعلقة باللغة العربية.
- تعزيز دور اللغة العربية ومكانتها في نفوس أبنائها والمهتمين بها.
- المحافظة على سلامة اللغة العربية ودعمها في مهاراتها وعناصرها كافة.
- تمتين المحتوى المعرفي العربي من خلال استنهاض المتخصصين وتكريمهم.
- تشجيع المهتمين والمتخصصين؛ للإسهام في تطوير اللغة العربية إنتاجاً وإبداعاً وحمايةً.
- رفع مستوى الوعي بدور اللغة العربية وما تحتله من مكانة في الواقع.

وتأتي جائزة الملك فيصل العالمية شاهدةً على مكانة اللُّغة العربية لدى المملكة العربية السعودية حيث إن أحد فروع الجائزة هو في اللُّغة العربية والأدب، وتُمنح جائزة الملك فيصل في اللُّغة والأدب للموضوعات ذات الريادة والأهمية في اللغة العربية والأدب، مما له فائدة للغة العربية وآدابها.

ومن أهم تجليات تفعيل اللُّغة العربية في المشهد اللُّغوي السعودي الإبداع الشعري، حيث تعدُّ المملكة بيئةً خصبةً لإنتاج فحول الشعراء عبر طبقات وأجيال؛ في ممارسات تراثية أصيلة وممارسات شعرية محدثة، ولقد توجَّ الاهتمام بالشعر من قبل القيادة السعودية بإعلان عام ٢٠٢٣م ليكون تحت مسمى: «عام الشعر العربي»؛ وذلك لترسيخ هذا المكوّن الحضاري وجعله حاضرًا في الحياة اليومية للثقافة السعودية والعربية^(١).

وانسجامًا مع عام الشعر العربي الذي حدّدته وزارة الثقافة، أطلق مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، مبادرة من أهم المبادرات التي تخدم الشعر العربي، وهي: مبادرة «خوالد» الشعرية، وهي عبارة عن منصة صوتية تستهدف تسجيل ١٠٠٠ قصيدةٍ مختارةٍ من عصر ما قبل الإسلام.

(١) يُنظر موقع عام الشعر العربي <https://engage.moc.gov.sa/year-of-arabic-poetry>

ومن المبادرات المهمة التي يجب الإشادة بها في هذا المجال هي إحياء سوق عكاظ في الطائف، وأتت هذه المبادرة بعد انقطاع ثلاثة عشر قرناً بمبادرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز، وانطلقت أول دورة للسوق في عام ١٤٢٨هـ، ويتولى الإشراف عليه حالياً الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في إطار المحافظة عليه لإنشاد الشعر، وكونه موسمًا اجتماعيًا قبائليًا له دوره السياسي والاجتماعي الكبير. وخلال أيام السوق يتبارى المبدعون للفوز بجوائز عكاظ، ومنها: جائزة عكاظ الدولية للشعر العربي الفصيح «شاعر عكاظ»، وجائزة عكاظ الدولية للخط العربي، وجائزة عكاظ الدولية للسرد العربي في القصة القصيرة، ومسابقة شاعر شباب عكاظ، ومسابقة عكاظ للإبداع المسرحي، وغيرها من الجوائز والمسابقات؛ وهو ما يمنح الزائرين والضيوف برنامجًا ثقافيًا ثريًا متنوعًا بين المحاضرات والندوات والأمسيات الثقافية والأدبية والشعرية والعلمية بمشاركة نخبة من المثقفين والأدباء والمفكرين والشعراء السعوديين والعرب^(١).

وعلى مستوى المسرح، فيمكن الرجوع بالمسرح السعودي إلى عام ١٩٦٠م حين قام أحمد السباعي بتأسيس «فرقة مكة» المسرحية. ولا نغفل المسرح المدرسي، فقد كان له دور كبير في تطوُّر العمل المسرحي في المملكة العربية السعودية، ومثله في ذلك دور الجامعات في العناية بالفن المسرحي^(٢)، ومؤخرًا أُسِّست هيئة المسرح والفنون الأدائية بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٩٨) وتاريخ ١٠/٦/١٤٤١هـ؛ للنهوض بالمجال المسرحي والفنون الأدائية، ودعم وتشجيع التمويل والاستثمار فيه^(٣). وتشير البقمي (٢٠١٥) في دراستها إلى أن المسرحية السعودية ارتقت لغويًا إلى حدٍّ ما، فعلى الرغم من أن بعض المسرحيات تُوظَّف اللهجة المحلية، إلا أنها طعمتها بلغة عربية مبسَّطة بعيدة عن اللغة العامية. بينما في مسرحيات الطفل، ترى (الحارثي، ٢٠٢٣) أن الحوارات

^(١) يُنظر <https://media.gov.sa/ar/news/479>

^(٢) يُنظر مقالة الدكتور. غسان محمد عسيلان، جريدة البلاد، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٠م <https://tinyurl.com/3s8ddu8j>

^(٣) يُنظر موقع الهيئة <https://performingarts.moc.gov.sa>



في مسرحيات الطفل ظهرت مقومًا لسانياً قام عليه خطاب المؤلفين الذين اعتمدوا على اللغة الفصحى وإثراء الحصيلة اللغوية للطفل بعرض الحوارات المتفاعلة والمتناسقة والمباشرة بين الشخصيات، ومزجها بالمقاطع الغنائية الشعرية الموظفة درامياً.

وفي سياق مهم آخر، يظهر بجلاء الاهتمام الكبير بالخط العربي في المملكة العربية السعودية، حيث طوّر الخطاطون السعوديون أساليبهم الفريدة، وانتشرت الأعمال الخطية التي تبرز أنواع الخط العربي وزخارفه وجمالياته الهندسية في الأماكن العامة، مثل المساجد والمباني الحكومية. وأعلنت وزارة الثقافة في المملكة العربية السعودية عام ٢٠٢١ عامًا للخط العربي. حيث عملت الوزارة على تعزيز حضور الخط العربي لدى القطاعات الحكومية والخاصة والأفراد، إلى جانب حضوره في المحافل والمؤتمرات المحلية والعالمية. وقد حققت الوزارة نجاحًا ملموسًا وواضحًا في ذلك؛ حيث برز الخط العربي في طوابع البريد السعودي، وخُتمت به جوازات المواطنين المسافرين، ووضعته وزارة الرياضة على قمصان اللاعبين في الدوري السعودي، وزيّنت به الخطوط السعودية طائراتها، وتزينت به جداريات بعض مناطق المملكة بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وغيرها من المبادرات لتعزيز حضور الخط العربي^(١).

وإلى جانب الجهود والمبادرات التي تقوم بها المملكة لدعم اللغة العربية والرفع من شأنها في الفضاء العام داخليًا، فللمملكة العربية السعودية جهود كبيرة في دعم اللغة العربية على المستوى العالمي، ولعل من أبرز ثمرات هذه الجهود اعتماد اللغة العربية لغة رسمية ولغة عمل في منظمة الأمم المتحدة حيث أسهمت المملكة في تحقيق هذا الإنجاز الكبير من خلال الدعم السياسي والمادي والقيادي لمشروع اعتماد اللغة العربية لغة رسمية. وكذلك، فإن المملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية الداعمة لحضور اللغة العربية وثقافتها في منظمة اليونسكو عبر دعم برامج التواصل الحضاري والمعرفي المتعددة ورعايتها.

^(١) يُنظر موقع عام الخط العربي <https://engage.moc.gov.sa/yoac>

المحور السادس:

الفرص والتحديات والتوصيات

يتضح من الاستعراض السابق أن المملكة العربية السعودية قد شرعت في سنّ العديد من السياسات اللغوية في شتى المجالات، وجميع هذه السياسات والتشريعات تؤكد على الهوية اللغوية للدولة، وتُعزّز أهمية اللغة العربية في المجتمع السعودي؛ لذلك فكل هذه القرارات والأنظمة تقوم على الرفع من شأن العربية، وعلى إعطائها موقعَ الصدارة في مناحي الحياة اليومية كلها في المجتمع السعودي. وأكدت الدراسة وجود الأنظمة الداعمة للغة العربية في الفضاءين العام والخاص، وأن هناك تبايناً وتنوعاً في الأنظمة من حيث مستوى الإصدار وجهة الإصدار.

وهنا يأتي السؤال المهم، وهو: ماذا عن انعكاس السياسات والأنظمة على أرض الواقع؟ الذي يظهر -من خلال الدراسات المذكورة أعلاه- أن ثمة فجوة بين التشريعات والقرارات والواقع الفعلي والممارسات العملية (مثلاً: المحمود، ٢٠٢٠؛ القنيعير، ٢٠١٧؛ السلطان؛ ٢٠١٩)، وهو ما يخلق أكبر تحدٍّ لمتخذ القرار السعودي، وللجهات المعنية بشأن خدمة اللغة العربية وتفعيلها وتثميرها في سياقات الحياة والعلم والتنمية. فثمة تشابه بين الباحثين في الإقرار بتنوع الأنظمة وراثتها وتعددها واختلاف جهة إصدارها، مما يدل على أهمية اللغة لدى المملكة العربية السعودية؛ لكنّ الباحثين يؤكدون وجود فجوة بين القرارات والواقع الفعلي والممارسات العملية (المحمود، ٢٠٢٠).

وفيما يأتي نستعرض بعض التحديات التي تواجهها اللغة العربية في المحاور السابقة، ومنها:

- **في مجال الإعلام:** يبدو أن هناك التزاماً باستخدام اللغة العربية الفصيحة لا سيما في القنوات والإذاعات الجهات الرسمية، وكذلك في حساباتها على منصات التواصل الاجتماعي (القوسي، ٢٠٢٠)؛ لكن الإذاعات والقنوات الخاصة يُلاحظ أن أكثر أسمائها باللغة الإنجليزية،



وكذلك أسماء بعض برامجها باللغة الإنجليزية (القوسي، ٢٠٢٠). وكذلك الحال في وسائل التواصل الاجتماعي حيث أسهمت في انتشار المفردات الإنجليزية، إضافةً إلى بعض المفردات الإنجليزية الشائعة التي بدأت تزح ما يقابلها بالعربية (العنزي، ٢٠٢٣).

■ **في مجال التعليم:** فكما هو واضح من القرارات أنها كلها تصبُّ في سبيل تعزيز اللغة العربية لغةً للتعليم؛ ولكن تلوح ظاهرة الضعف اللغوي بوصفها أبرز التحديات الملاحظة فيه، ويرى (التويجري، ٢٠٠٠) أن كثيراً من المشكلات التي تواجه تدريس اللغة العربية نابعة من المرحلة الابتدائية، فضعف التلاميذ في القراءة والكتابة، والعجز الذي يحول دون انطلاق المتعلم في التحدث يعود إلى هذه المرحلة. ومن التحديات في مجال التعليم: مزاحمة اللغة الإنجليزية للغة العربية (القوسي، ٢٠٢٠). وتأتي دراسة (المحمود ٢٠١٤) لتشير إلى تفضيل بعض المشاركين في الدراسة للغة الإنجليزية على حساب العربية، وارتباط الإنجليزية بالمكانة العالية. ومثل هذا التفضيل للإنجليزية على حساب العربية يؤدي إلى عدة نتائج سلبية. ومن التحديات في مجال التعليم: ما يتعلق بالمدارس العالمية والأجنبية، ودراسة بعض الطلبة السعوديين فيها؛ حيث أشار (القوسي ٢٠١٦) إلى عدة تبعات مهمة لذلك، ومنها علاقة التعليم بالانتماء الوطني، وغرس الهوية الوطنية، والذي قد يكون أضعف في المدارس العالمية والأجنبية.

■ أما فيما يتعلق **بمجال حوسبة اللغة العربية**، فإنه من الواضح أن المملكة العربية السعودية قد قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، حيث تبرز جهود مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ممثلاً في قطاع الحوسبة اللغوية، وكذلك جهود مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية في المجال ذاته، وغيرها من المراكز والأقسام المهمة بهذا المجال في الجامعات السعودية؛ وكلها جهود واضحة ومتميزة ويشار إليها بالبنان. ولكن هناك بعض التحديات التي ما زالت تواجه اللغة العربية في هذا المجال، وهذه التحديات تحتاج إلى تضافر جهود المختصين في مجال الحاسب مع المختصين في اللسانيات للتغلب عليها. ومن أبرز هذه التحديات: الغموض الإملائي، حيث إنه يمكن أن يختلف الشكل المكتوب للكلمات العربية

بشكل كبير بناءً على موقعها النحوي لا سيما في حالات التنثية والجمع، كذلك وجود أو عدم وجود الحركات الإعرابية قد يؤثر على معنى الكلمة. ومن التحديات أن نظام الكتابة باللغة العربية في العادة لا يُظهر الحركات القصيرة ولا تُكتب؛ لذلك تحتمل بعض الكلمات أكثر من معنى بناءً على السياق، ومن الأمثلة على ذلك: (كتب)، هل المقصود بها هنا الفعل الماضي (كُتِبَ) أم الجمع (كُتِبَ) أم الفعل المبني للمجهول (كُتِبَ)، وهكذا.

■ أما ما يتعلق باللغة العربية في المشهد اللغوي في المملكة العربية السعودية، فإن الدراسات أظهرت تبايناً في هذا المجال، حيث أظهرت دراسة (الفيضي، ٢٠١٥) محافظة لغوية على اللغة العربية في مدينة خميس مشيط؛ في حين أن دراسات (الظلمي، ٢٠١٠؛ المسعودي والدخيل، ٢٠٢٢؛ العليان، ٢٠٢٢؛ العمري والعتيبي، ٢٠٢٢) أظهرت نتائج مغايرة، وأبدت بعض التحديات حيث أظهرت ميلاً لتفضيل اللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية في حدود دراساتهم للافتات المحال التجارية. كذلك الحال في الأماكن العامة السياحية والفنادق والمستشفيات والمطارات حيث إنها تمثل بيئة للتنوع اللغوي، وقد بدأت اللغة الإنجليزية تُزاحم اللغة العربية فيها (الهمامي، ٢٠٢٠؛ المالكي، ٢٠٢٣؛ الصغير، ٢٠٢٣). لذلك، يمكن القول إن التحدي الأكبر في هذا المحور هو التفاعل والتداخل المعقد بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية في مجالي السياحة والتجارة؛ وكل ذلك ينعكس في لافتات المحال التجارية. ويمكن القول إن اللغة العربية ما زالت مهيمنة، غير أن هناك استخداماً متزايداً وغير متكافئاً للغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية لأغراض اقتصادية، ولما للإنجليزية من مكانة في المجتمعات اللغوية في يومنا الحاضر. وهنا يطل علينا تحدٍ أكبر حيث المحافظة على الهوية اللغوية والانفتاح على الآخر من الزوّار والسياح ورجال الأعمال؛ وذلك لأن المملكة العربية السعودية بعد رؤية ٢٠٣٠ أصبحت وجهةً للسياحة بما فيها السياحة الدينية، وكما هو معلوم فإن السياحة تجذب الزوّار من جميع أنحاء العالم؛ وهو ما يستدعي وجود قوى عاملة متعددة اللغات لتسهيل التواصل، وضمان تجربة إيجابية للضيف. ويُضاف إلى الجانب السياحي جانب الأعمال والاقتصاد حيث إن المملكة



العربية السعودية أضحت بيئةً جذابةً للأعمال التجارية، وصارت مركزاً عالمياً للأعمال للشركات المتعددة الجنسيات والمهنيين من خلفيات لغوية متنوعة؛ مما يزيد من الحاجة لخلق بيئة لغوية متميزة فيها بحيث تكون محافظةً على هويتنا اللغوية وثقافتنا المحلية وتكون في الوقت ذاته مرحةً ومنفتحةً على لغات وثقافات الضيوف والزوار والمقيمين.

ولعل من أبرز الفرص والتوصيات ما يأتي:

- تشهد اللغة العربية في يومنا الحاضر انتشاراً وإقبالاً على تعلمها من شتى الأقطار والأمصار؛ وهذا يُعزِّز عالميتها ومكانتها بين لغات العالم، فضلاً عن كونه فرصة سانحة للتوسُّع في برامج تعليمها للناطقين بغيرها في الجامعات السعودية، وكذلك التوسُّع في فتح المعاهد الخاصة لتعليمها، وتطوير السلاسل التعليمية لتعليم اللغة العربية لأغراض أكاديمية و غيرها من الأغراض الخاصة، وتأهيل معلمي اللغة العربية ليكونوا مُهيئينَ لتعليمها سواء لأبنائها أو للناطقين بغيرها.
- الاهتمام بتعليم اللغة العربية وتطوير مناهجها وطرائق تدريسها في التعليم العام من خلال التركيز على تعليم مهارات اللغة من كتابة وقراءة واستماع وتحديث، وإثراء لغة الطلبة، وتدريبهم على هذه المهارات، وكذلك تدريبهم على التفكير المنطقي والقراءة الناقدة والجدل وفن المناظرات؛ لأجل تفتيق قدراتهم اللغوية وتطويرها. إضافةً إلى تفعيل دور مكتبة الصف ومكتبة المدرسة، وكذلك مسرح المدرسة لما لها من دور في تطوير لغة الطلبة وصقل مهاراتهم.
- تشجيع البحث العلمي ونشره باللغة العربية في المجالات العلمية السعودية، ودعم الباحثين مادياً ومعنوياً؛ وذلك للارتقاء بالمجلات العلمية السعودية المختصة للوصول إلى التصنيفات العالمية المتقدمة، وفي ذلك ارتقاء بمكانة اللغة العربية في البحث العلمي.
- الاستفادة من الفرص المتاحة في المملكة العربية السعودية لنشر اللغة العربية وتعليمها للعمال الوافدة، حيث يتواصل العمال عادةً بلغة هجينة،

ومن الفرص تعليمهم العربية وثقافتها وفق احتياجاتهم وظروفهم، إضافةً إلى فرض حدٍّ أدنى من الكفاءة اللغوية في اللغة العربية للراغبين في العمل في المملكة العربية السعودية ممن لا يُجيدونها.

■ الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير أساليب تعليم اللغة العربية وتحسين مخرجات التعلم. وكذلك الاستمرار في تطوير قواعد البيانات والمدونات اللغوية الضخمة؛ لتُسهَم في تطوير الترجمة الآلية ومعالجة اللغة العربية حاسوبياً.

■ التأكيد على دور الإعلام حيث إنه يؤدي دوراً مهماً في تعزيز مكانة اللغة العربية الفصيحة ونشر الثقافة العربية والإسلامية، وتعزيز الهوية اللغوية في نفوس أفراد المجتمع صغاراً وكباراً؛ وذلك من خلال التحدث بها والالتزام بها، وهذا لا يقتصر على الإذاعة والتلفاز والصحف والمجلات؛ بل يشمل حتى وسائل التواصل الاجتماعي.

■ توظيف اللغة العربية في الترويج للمواقع السياحية والتراثية في المملكة، وإبراز عمقها الحضاري. وكذلك تدريب العاملين في القطاع السياحي على إبراز الثقافة السعودية واللغة العربية مع السياح الأجانب.

■ العمل على تعزيز الهوية البصرية للغة العربية في الأماكن العامة واللافتات والإعلانات، والتشديد على تطبيق الأنظمة واللوائح الخاصة بالمشهد اللغوي في المملكة العربية السعودية.

■ التأكيد على استخدام اللغة العربية لا سيما في المؤتمرات العلمية والطبية والاقتصادية التي تُعقد في المملكة العربية السعودية.

■ تضافر جهود مختلف الجهات الحكومية والأهلية والتعليمية والإعلامية لتحقيق الأهداف المنشودة في خدمة اللغة العربية، وتمكين إسهامها الحضاري والعلمي والثقافي بصورة تكاملية شمولية.



المصادر والمراجع

العربية

- آل الاصلع، سعيد. (٢٠١٩). التناوب اللغوي بين الفصحى والعامية لدى المجتمع السعودي في تويتر وانعكاساته على تعليم العربية للناطقين بغيرها، المؤتمر الدولي الثالث «اتجاهات حديثة في تعليم العربية لغة ثانية»، معهد اللغويات العربية - جامعة الملك سعود، ص: ٥٨٩ - ٦١٥.
- البريدي، عبد الله. (٢٠١٥). شيء من المأزق الهوياتي في مؤسسات التعليم الجامعي الخليجي: الهجرة نحو الإنجليزية، في: قضايا التعليم وتحدياته في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- البريدي، عبد الله. (٢٠٢٤). الهوية الوطنية السعودية: ثوابتها وآفاقها الإنسانية. مركز الملك عبد العزيز للتواصل الحضاري، ط٢.
- البقمي، لطيفة. (٢٠١٥). توظيف التراث الشعبي في المسرح السعودي: نماذج ورؤى. حولية كلية اللغة العربية بجرجا، ١٩(٢). ١٦٨٩-١٧٥٦.
- التويجري، علي بن محمد. (٢٠٠٠). تعليم اللغة العربية في دول الخليج مع دراسة حالة لواقع تعليم اللغة العربية في المملكة العربية السعودية. الموسم الثقافي الثامن عشر لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان: مجمع اللغة العربية الأردني، ١١-١٢٠.
- الحارثي، هلاله. (٢٠٢٣). تشكيل البناء الدرامي في نصوص مسرح الطفل في المملكة العربية السعودية (نماذج مختارة). مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، ٣٨(٢)، ٩٤٦-١٠٠٠.
- السلطان، محمد. (٢٠١٩). الحماية القانونية للغة العربية في الأنظمة السعودية. في: اللغة لا تحمي ذاتها. تحرير: عبد الله البريدي. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.

- الشريف، سامي محمد. (١٩٩٤). الأطفال ومحتوى الإعلانات في التلفزيون السعودي. الدارة، ١٤، ص ٢٥٣-٢٠٧.
- القنيعير، حسناء. (٢٠١٧). العربية في الأنظمة السعودية. في: الجهود السعودية في خدمة اللغة العربية: السياسات والمبادرات. الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- القوسي، خالد. (٢٠١٥). الواقع اللغوي في مجال التعليم في المملكة العربية السعودية. مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية، ١٥٤، ١٩٣-٢٩٣.
- القوسي، خالد. (٢٠٢٠). ثنائية اللغة والإعلام: الواقع اللغوي في الإعلام السعودي أنموذجًا. حولية كلية اللغة العربية بجرجا، (٢٤)، ٣، ٢٦٨٥-٢٧٤٦.
- المحمود، محمود. (٢٠١٨). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية. ٣٤، ص ٨-٤٨.
- المحمود. محمود. (٢٠٢٠). السياسة اللغوية السعودية: تحليل ودراسة. مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٨، ١٣٤، ص ١٩٣-٢٣٠.
- المسعودي، عبد العزيز؛ الدخيل، معاذ. (٢٠٢٢). المشهد اللغوي في بريدة. مجلة اللسانيات العربية، ع١٤(١).
- مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. (٢٠١٥). مدونة قرارات اللغة العربية في المملكة العربية السعودية. الرياض. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية.
- مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. (٢٠٢٤). منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية.
- الواصل، ثامر. (٢٠٢١). إعلانات الجهات التجارية والتسويقية: سيميائية اللفظ والصورة. مجلة العلوم العربية والإنسانية، جامعة القصيم، (١٤)، ٣، ١٢٠٩-١٢٥٨.



الإنجليزية

- Al-Malki, E. A. (2023). English Language and Communicative Proficiency of Saudi Tourism and Hospitality Students: A Present Situation Analysis. Arab World English Journal, 14(1).
- Al-Seghayer, K. (2023). The Newfound Status of English in 21st-Century Saudi Arabia." International Journal of Linguistics, vol. 15, no. 4, pp. 1-20.
- Alanazi, M. S. (2022). Saudi users of Arabizi on social media websites and applications: Uses, Attitudes and beliefs. Journal of Language and Linguistic Studies, 18(1), 913-934.
- Aldholmi, Y. (2010). Linguistic Landscape: The use of English in Riyadh. (Unpublished master's thesis). University of Birmingham, UK.
- Alenazi, A. M. (2023). The Effect of Social Media on Arabic Vocabulary in the Saudi Society. Unpublished Master Thesis, King Khalid University, Saudi Arabia.
- Alfaifi, A and E Atwell. 2013a. 'Arabic Learner Corpus v1: A New Resource for Arabic Language Research.' Proceedings of WACL'2 Second Workshop on Arabic Corpus Linguistics.
- Alfaifi, A, E Atwell, and I Hedaya. 2014. 'Arabic Learner Corpus (ALC) v2: A New Written and Spoken Corpus of Arabic Learners'. Proceedings of LCSAW'2014 Learner Corpus Studies in Asia and the World.
- Alhamami, M. (2020). Switching of language varieties in Saudi multilingual hospitals: insiders' experiences. Journal of Multilingual and Multicultural Development, 41(2), 175-189.
- Alotaibi, W., & Alamri, O. (2022). Linguistic landscape of bilingual shop signs in Saudi Arabia. Arab World English Journal (AWEJ) Volume, 13.
- Almahmoud, M. (2014). Language planning through investigating language attitudes, Lambert academic publishing, Deutschland.
- Cointelegraph. (2023, October 10). Saudi Arabia and China collaborate on Arabic-based AI system. <https://cointelegraph.com/news/saudi-arabia-china-arabic-ai-system>
- Farghaly, A., & Shaalan, K. (2009). Arabic natural language processing: Challenges and solutions. ACM Transactions on Asian Language Information Processing (TALIP), 8(4), 1-22.

- Hardie, A., & Younis, N. (2018). Challenges and solutions in Arabic corpus linguistics. In T. McEnergy, A. Hardie, & N. Younis (Eds.), Arabic corpus linguistics (pp. 1-12). Edinburgh University Press.
- Masrahi, Naif. "Sociolinguistics of Saudi Vision 2030: Paradigm Shift Through English Faculty's Perspectives of Translanguaging at a Saudi University." (2023). https://digital-repository.unm.edu/educ_llss_etds/154

المواقع الإلكترونية

- <https://arabicthon.ksaa.gov.sa/2022> برمجان العربية
- <https://portal.saudicensus.sa/portal> تعداد السعودية
- <https://siwar.ksaa.gov.sa/home> سوار للمعاجم العربية
- <https://learnarabiconline.ksu.edu.sa/Intro/IntroAr.aspx> العربية التفاعلية
- عسيلان، غسان محمد. جريدة البلاد، ٢٠ أغسطس ٢٠٢٠ م
[3s8ddu8j/https://tinyurl.com](https://3s8ddu8j.tinyurl.com)
- مركز ذكاء العربية
<https://ksaa.gov.sa/-/artificial-intelligence-center-for-arabic-language-processing-1-1>
- [/https://dictionary.ksaa.gov.sa](https://dictionary.ksaa.gov.sa) معجم الرياض للُّغة العربية المعاصرة
- <https://falak.ksaa.gov.sa> منصة فلك
- <https://engage.moc.gov.sa/yoac> موقع عام الخط العربي
- <https://engage.moc.gov.sa/year-of-arabic-poetry> موقع عام الشعر العربي
- <https://laws.boe.gov.sa/BoeL-aws/Laws/LawDetails/83431376-5cf3-4374-875a-a9a700f16985/1?csrt=7094410395599416455> موقع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء
- [/https://performingarts.moc.gov.sa](https://performingarts.moc.gov.sa) موقع هيئة المسرح والفنون الأدائية
- <https://media.gov.sa/ar/about> / <https://media.gov.sa/ar/news/479> موقع وزارة الإعلام
- <https://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/About.aspx> موقع وزارة التعليم



الواقع اللغوي للغة العربية في سلطنة عمان

د. علي بن حمد الفارسي

مقدمة

يعدُّ إقليم عُمان - في كتابات الجغرافيين العرب القدماء- أحد الأقاليم الرئيسية المعروفة منذ القدم، وأما في كتابات الجغرافيين المعاصرين وفي ضوء التطورات العلمية الحديثة فنجد أن الموقع الفلكي لسلطنة عمان يقع في أقصى الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية بين دائرتي عرض ١٦٣٩ شمال دائرة الاستواء في جنوب البلاد عند الحدود اليمينية، و٢٦٣١ في أقصى شمالها شبه جزيرة مسندم، أما من حيث خطوط الطول، فتقع السلطنة شرق خط غرينتش بين خط طول ٥٢٠٠ عند الحدود مع المملكة العربية السعودية، وتحديداً في جنوبي غرب رمال الربع الخالي، وخط طول ٥٩٠٠ عند رأس الحد شرق مدينة صور في المنطقة الشرقية من السلطنة». (الحتروشي، ٢٠١٤م، ص٢٧).

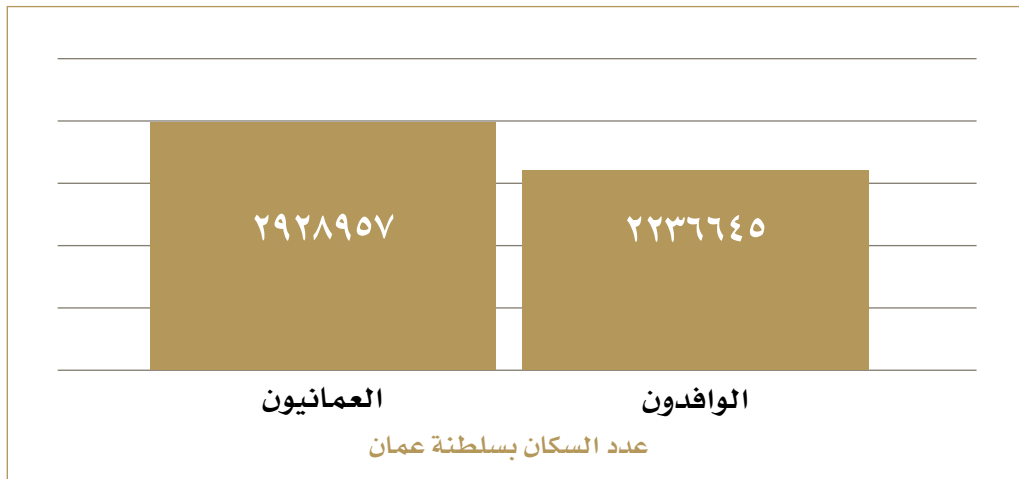
وهي على شكل شبه جزيرة ذات ثلاث واجهات بحرية مترابطة، يحدها من الغرب بحر من الرمال متمثلاً في صحراء الربع الخالي، ويُقدَّر طول سواحلها بحوالي ٣١٦٥ كم، باعتبار سواحل الجزر والأخوار. وبذلك فهي تطل على الخليج العربي من جهة الشمال حيث شبه جزيرة مسندم التي تتميز بهيمنة واضحة على مضيق هرمز، بوابة الخليج العربي النابض بالثروات النفطية

إلى العالم، وتظهر شبه جزيرة مسندم على شكل رأس من الجبال الوعرة داخل البحر (...)، ومن جهتي الشرق والشمال الشرقي فإنها تطل على بحر عمان الذي قامت على سواحله موانئ طبيعية نشطة عدة منذ القدم مثل صحار ومسقط وصور، تلك الموانئ التي كانت لها شهرة كبيرة مع الشرق. ومن جهتي الجنوب والجنوب الشرقي فهي تطل على بحر العرب، وهو بحر مفتوح يوصل إلى البحر الأحمر، ويربط المحيط الهندي بالمحيط الأطلسي عبر رأس الرجاء الصالح، (الحتروشي، ٢٠١٤م، ص ٢٣). هذا عن موقع سلطنة عمان فلكياً وجغرافياً وفي كتابات الجغرافيين العرب القدماء.

أما من الناحية الديموغرافية فعدد سكان السلطنة يتجاوز خمسة ملايين نسمة، فإجمالي عدد السكان في سلطنة عمان إلى نهاية ديسمبر ٢٠٢٣: ٢,٦٠٢,١٦٥,٥، ويصل عدد العُمانيين إلى ٢,٩٢٨,٩٥٧، أي بنسبة ٥٦,٧٠٪، وعدد الوافدين: ٢,٢٣٦,٦٤٥، أي بنسبة ٤٣,٣٠٪. (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، فبراير ٢٠٢٤م).

شكل (١):

عدد السكان بسلطنة عُمان



واللُّغة العربية لغة سكان هذا الإقليم؛ فقد وصف ابن بطوطة سلطان عُمان إبان زيارته لها بقوله: "وسلطانها عربيٌّ من قبيلة الأزدي بن الغوث"، (ابن بطوطة، ١٤١٣هـ، ج ٢، ص ١٣٨)، وظلت اللُّغة العربية هي اللُّغة الرسمية إلى يومنا هذا بحكم أن جميع الحكومات التي حكمتها كانت عربية خالصة.



المحور الأول:

التشريعات اللغوية والمؤسسات الوطنية اللغوية

يُسجَل تاريخ ١٩٧٠م من القرن الماضي بوصفه التاريخ الفعلي لقيام الدولة العُمانية المدنية الحديثة بوصول صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- إلى سُدّة الحكم، ففي خطابه السامي الأول في ٢٣ يوليو عام ١٩٧٠م قال جلالتة: إني أعدكم أول ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن أن أجعل الحكومة عصرية. (البليك، ٢٠٢٠م)، حيث بدأ في البناء الفعلي لمؤسسات الدولة وفق النمط الحديث، وما يرتبط بها من بنية بشرية وبنية تحتية وتشريعات تُوَطر الإجراءات الحكومية وتنظّمها، بعدها صدرت سلسلة من القرارات القانونية والتشريعية التي تمسُّ مختلف جوانب الحياة بما فيها تفعيل اللغة العربية في المجتمع العماني بصفة رسمية على المستويات السياسية والدبلوماسية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية. وقبل أن نتعرض إلى تاريخ التشريع اللغوي وبداياته في السلطنة لا بد من الإشارة إلى أن خطابات صاحب الجلالة السلطان قابوس -طيب الله ثراه- الموجهة إلى شعبه، كانت كلها باللغة العربية الفصحى ولا سيما في المناسبات الرسمية، هذا الالتزام بالعربية من لدن حاكم البلاد انعكس على المؤسسات الرسمية التي تتبع الدولة، فالقراءة في أبرز القوانين والتشريعات والمناقصات منذ عام ١٩٧٠م، تعكس التزاماً واضحاً بالمستوى الفصيح من اللغة العربية. فمن المراسيم السلطانية السامية التي صدرت في العقد الأول من النهضة الحديثة، "قرار سلطاني" -اعتمدت لاحقاً عبارة "مرسوم سلطاني" عما يصدر عن صاحب الجلالة من تشريعات: بجعل جميع المراسلات المتبادلة بين الوزارات والدوائر الحكومية والأشخاص باللغة العربية:

"نحن قابوس بن سعيد سلطان عُمان، قررنا الآتي:

بما أن سلطنة عمان دولة عربية ومسلمة؛ فإن اللغة العربية هي لغتها الرسمية؛ وعليه:

١- يجب أن تكون جميع المراسلات المتبادلة بين الوزارات والدوائر الحكومية والأشخاص باللغة العربية.

٢- لا مانع أن ترد أو تصدر مكاتبات من أو إلى مؤسسات أجنبية بلغاتها؛ على أن ترفق بها ترجمة عربية ويكون الاعتبار للنص العربي" (الجريدة الرسمية، ١٩٧٢م).

حيث جاء عنوان المرسوم مشيراً صراحةً وملزماً بجعل اللغة العربية لغة المراسلات والمعاملات في الحكومة، كذلك جاء المرسوم مُسبباً "بما أن سلطنة عمان دولة عربية مسلمة"؛ فإن ذلك يقتضي أن تكون "اللغة العربية هي لغتها الرسمية"، كذلك يُلزم المرسوم -في حالة استعمال اللغات الأجنبية في المراسلات مع المؤسسات الأجنبية- بوجود ترجمة عربية، ويكون الاحتكام -في حالة الاختلاف- إلى النص العربي.

وكذلك المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٤٥، المتضمن إصدار قانون الرقابة على المصنّفات الفنية بوزارة الإعلام والثقافة آنذاك، حيث تنص المادة الثامنة على أن تكون:

■ جميع الأشرطة التي يُصرّح بعرضها، والتي تكون ناطقةً بلغة أجنبية يجب أن تُكتب ترجمتها على المشاهد باللغة العربية، (الجريدة الرسمية، ١٩٧٦م)، ويتساق هذا المرسوم -وهو قرار لغوي عرضي وليس مستقلاً- مع حاجة أغلب المشاهدين العُمانيين الذين يجدون صعوبةً في فهم اللغات الأجنبية والتعامل بها، ويحذف في الترجمة العربية -عادة- ما قد يؤدي مشاعر الجماهير، ومراجعة بعض الأيديولوجيات السياسية التي لا تتفق وتوجّهات الدولة؛ لذلك جاء هذا البند ضمن قانون الرقابة.



أما المرسوم السلطاني رقم ٧٧/٦٠، فقد وُجِّه بتعديل اسم معهد الدراسات الإسلامية وتحديد اختصاصاته، حيث تنصُّ المادة الثانية من المرسوم على أهداف المعهد:

■ المحافظة على تراث الفقه الإسلامي واللغة العربية ونشره، وتأهيل جيل مؤمن بربه فاهم لدينه، يقود الوعي الديني، ويتحمَّل عبء الدفاع عنه والمحافظة عليه، وبسطه بالأسلوب الملائم لروح العصر ومضمون الإسلام ومشاكل الحياة في شتى نواحيها؛ وذلك بالعمل على:

١- تأهيل وتخرُّج مُربِّين ومعلمين ناضجين صالحين للقيام بتدريس العلوم الشرعية واللغة العربية في مدارس المرحلة الابتدائية في السلطنة. (الجريدة الرسمية، ١٩٧٧م)، ويتضمَّن هذا المرسوم -وهو قرار عرضي- ما يخصُّ اللغة العربية من الجوانب التالية:

■ المحافظة على اللغة العربية ونشرها،
■ تدريس اللغة العربية ولا سيما في المراحل الابتدائية، فمؤسسات التعليم كانت في بداياتها آنذاك والعربية بوصفها لغة التعليم في التعليم العام، فجاء المرسوم ليحافظ عليها وينشرها ويدرس بها، أي بوصف هذا القرار يقع ضمن "تخطيط اكتساب العربية".

وأما المرسوم السلطاني رقم ٨٠/٣٠، فقد جاء بتفويض وزير الإعلام وشؤون الشباب في التوقيع على الاتفاقية الإعلامية بين سلطنة عمان وقطر، فالمادة الثانية من المرسوم تنصُّ على أنه:

"توثيقاً للتعاون بين مؤسسات الإذاعة والتلفزيون في البلدين؛ يعمل الطرفان على:

٣- التنسيق في سياسة وضع البرامج الموجهة لغير الناطقين باللغة العربية وخاصة الناطقين باللغات الأوروبية، وأن يضع كل من الطرفين خبرته في هذا المجال تحت تصرف الآخر". (الجريدة الرسمية، ١٩٨٠م).

وهذه المراسيم الثلاثة تُعطينا فكرةً عن طبيعة التشريع اللغوي في السلطنة ولا سيما في بداياته، وتحليلها يُضيء لنا الجوانب التالية:

- وجود الوعي الكافي من لدن الحكومة والدولة الشقيقة بضرورة المحافظة على اللغة العربية وتفعيلها في التعليم العام.
- ضرورة تعليم اللغة العربية ونشرها بين أهلها، وإعداد البرامج كذلك لتعليمها الأجانب الراغبين في تعلمها.
- توظيف العربية في جوانب الحياة المختلفة في التعليم والإعلام والثقافة.
- انتقال شأن اللغة العربية إلى المستوى الدبلوماسي والتعاون الدولي بين حكومتي السلطنة وحكومة دولة قطر.
- القرارات الصادرة في خدمة اللغة العربية في العقد الأول من النهضة العُمانية هي قرارات عرضية، وليست مستقلةً تتناسب وتلك الفترة التأسيسية.

دراسة واقع التشريعات اللغوية

عندما ننظر في القرارات اللغوية -المستقلة أو العرضية- التي صدرت في سلطنة عمان ولا سيما في الإطار الرسمي؛ نجد أنها قد توزعت بين أنشطة الدولة المختلفة، فبعض هذه القرارات يندرج ضمن القرارات السياسية، ومنها:

- في النظام الأساسي للدولة، في الباب الأول: الدولة ونظام الحكم، نجد أن المادة الثالثة منه تنصُّ على أن: "لغة الدولة الرسمية اللغة العربية". (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م، منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية).



- **وفى مجال السياسة الداخلية**، فقد صدر القرار الوزارى رقم ٢٠٢٢/١٦٢ م من وزارة الداخلية، بشأن تحديد قواعد ووسائل وإجراءات ورسوم الدعاية الانتخابية، لانتخابات أعضاء مجلس الشورى وأعضاء المجالس البلدية، وتشير مادة منه إلى أنه:
- يجب أن تكون الدعاية الانتخابية باللغة العربية، وألا تتضمن عبارات أو صوراً أو رموزاً تخلُّ بالنظام العام" (مجمع الملك سلمان العالمى للغة العربية، ٢٠٢٤م).
- **وفى مجال السياسة الخارجية (الدبلوماسية)**: فقد صدر المرسوم السلطانى رقم ٢٠٢١/٦٧ م، المتعلق بالتصديق على اتفاقية إنشاء التحالف العالمى للأراضي الجافة وبرتوكول تعديلها، فالمادة التاسعة عشرة المتعلقة باللغات تنص على أن:
- يتخذ التحالف من اللغات العربية والإنجليزية والفرنسية لغات رسميةً ولغات عمل، وتصدر باللغات الثلاث جميع القرارات والوثائق المتعلقة ببرامج التحالف" (مجمع الملك سلمان العالمى للغة العربية، ٢٠٢٤م).
- **أما فى الجانب الاقتصادى**: فقد أصدرت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، قراراً وزارياً رقم ٢٠٢٢/٥٢٧ م، متعلقاً بإصدار لائحة تنظيم وإدارة المعارض، وتشير المادة الثامنة عشرة إلى أنه:
- يجب أن تُستخدم اللغة العربية فى الإعلان والترويج لمختلف المعارض، ويجوز استخدام لغات أخرى بالإضافة لها" (مجمع الملك سلمان العالمى للغة العربية، ٢٠٢٤م).

- **وفي الجانب التعليمي:** قد صدر مرسوم سلطاني رقم ٢٥/٢٠١٤م، بإنشاء كلية العلوم الشرعية وإصدار نظامها، وجاء فيه المادة الثانية ما نصُّه: "اللُّغة العربية هي لغة التدريس في الكلية، ويجوز بقرار من المجلس اعتماد لغات أخرى لتدريس بعض المقررات التي تقتضي طبيعتها ذلك" (مجمع الملك سلمان العالمي للُّغة العربية، ٢٠٢٤م).
- **وفي الجانب التشريعي:** فقد صدر قرار رقم ٨/٢٠٢١م، الخاص بإصدار قواعد الوساطة لمركز عمان للتحكيم التجاري، ففي المادة السابعة عشرة، لغة القواعد:
 - في حال وجود أي تعارض أو تضارب بين النسخة العربية لهذه القواعد، وأي لغات أخرى قد تُنشر بها؛ يُعتد بالنسخة العربية" (مجمع الملك سلمان العالمي للُّغة العربية، ٢٠٢٤م).
- **وفي الجانب الصحي:** فقد أصدرت وزارة الصحة قرارًا وزاريًا رقم ١١٣/٢٠٢٠م، الخاص بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم مزاولة مهنة الصيدلة والمؤسسات الصيدلانية، حيث يشير البند الحادي عشر من هذه اللائحة إلى التالي:

١١. أن تكون النشرة الداخلية للدواء باللُّغتين: العربية والإنجليزية، على أن تكون واضحةً ومقروءةً، وتلتزم الشركة بإجراء التعديل الذي تُقرِّره اللجنة الفنية على النشرة الداخلية" (مجمع الملك سلمان العالمي للُّغة العربية، ٢٠٢٤م).
- **وفي الجانب الثقافي والعلمي:** فقد صدر المرسوم السلطاني رقم ٥٢/٢٠١٢م، بإنشاء مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم وإصدار نظامه، ويشير البند الرابع إلى:

٤- ترجمة ونشر نتاج الفكر العُماني إلى اللُّغات الأخرى الواسعة الانتشار، والعمل على رَصْد ومتابعة أهم الأعمال العالمية وترجمتها إلى اللُّغة العربية" (مجمع الملك سلمان العالمي للُّغة العربية، ٢٠٢٤م).



فلاحظ أن هذه القرارات اللغوية لم تقتصر على جانب دون غيره من جوانب الحياة في السلطنة، بل شملت شتى نواحي الحياة: السياسية، والاقتصادية، والتعليمية، والتشريعية، والصحية، والثقافية والعلمية؛ لأنها موجهة لخدمة المواطن العماني الذي لغته الرسمية بالأساس اللغة العربية، وهي كذلك لم تقتصر على فترة تاريخية معينة؛ بل كانت طوال مراحل تطور الدولة العمانية الحديثة.

وسنت الحكومة جملة من القرارات اللغوية التي ترتبط بالهوية أو المحافظة على اللغة العربية والانتماء إلى المجتمع العماني العربي، ومن هذه التشريعات التي انعكس أثرها على الواقع بالسلطنة فعلياً:

■ النظام الأساسي للدولة، ففي الباب الأول: الدولة ونظام الحكم، نجد أن المادة الثالثة منه تنص على أن: "لغة الدولة الرسمية اللغة العربية"، وقد جاءت هذه المادة متساوقة مع التزام الجهاز الحكومي بكل قطاعاته بالحديث باللغة العربية في المعاملات اليومية والمخاطبات ولغة التشريعات ولغة التعليم العام، إلا إذا دعت الحاجة إلى استعمال اللغات الأجنبية ولا سيما اللغة الإنجليزية.

■ كذلك قانون الجنسية العمانية، ففي الفصل الثالث منه، ينص البند الثاني من المادة الخامسة عشرة على أن يكون المتقدم بطلب الجنسية "مُلمّاً باللغة العربية قراءةً وكتابةً" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م). فالإلمام باللغة العربية يعد شرطاً من شروط الحصول على الجنسية العمانية، وجاء هذا البند توافقاً مع لغة المجتمع وحفاظاً على هويته العربية، وحرصاً على انسجام المواطن الجديد مع أبناء بلده من خلال القدرة على تحقيق الحد الأدنى للتواصل اللغوي.

■ وقد أصدرت هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم-للمحافظة على اللغة العربية والهوية- قراراً رقم ٢٠١٧/١٢م، بإصدار لائحة تنظيم ومراقبة اللافتات الإعلانية بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، حيث تتضمن المادة الثامنة شروط اللافتة الإعلانية، وهي:

١- أن تكون اللغة المستخدمة هي اللغة العربية الفصحى، ويجوز استعمال أي لغة أخرى شريطة مراعاة الآتي:

أ- أن تكون اللغة الأخرى بجانب اللغة العربية من ناحية اليسار أو أسفلها.

ب- ألا تقل المساحة التي تشغلها اللغة العربية عن المساحة التي تشغلها الأخرى.

ج- أن تكون الترجمة من اللغة العربية إلى أي لغة أخرى سليمة، ومحققة للغرض" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م). وقد سُنَّ هذا القرار لتنظيم "المشهد اللغوي" في المحال التجارية والشركات في مدينة الدقم، ولتجنب حدوث فوضى لغوية قد تؤثر على هوية المدينة. هذه بعض القرارات اللغوية التي كرّست الحفاظ على هوية البلد اللغوية.

أما الحقوق اللغوية فنجدها واضحة في قرارات أخرى، ففي الحقوق اللغوية في الجانب الاقتصادي، نجد الهيئة العامة لحماية المستهلك قد أصدرت قراراً رقم ٢٠١٤/٧٤٥م-وهو قرار لغوي مستقل- بشأن استخدام اللغة العربية في الوثائق التي يُسلّمها المزود للمستهلك، وتنص المادة الأولى على أنه:

■ يجب أن تكون جميع الوثائق التي يُسلّمها المزود للمستهلك محرّرة باللغتين العربية والإنجليزية، وفي حالة الخلاف حول تفسير أي وثيقة يُعتدُّ بالنسخة المحرّرة باللغة العربية، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م). فمن حق المستهلك العماني الذي لا يُحسِن إلا اللغة العربية أن يعرف مكونات المنتج الذي يشتريه، وتاريخ إنتاجه وانتهائه، وطريقة استعماله، ووسائل حفظه وتخزينه، ومحاذير الاستعمال إن وُجدت.



ومن حقوق المواطن اللغوية كذلك أن تكون لغة التعليم المدرسي والتعليم العالي كذلك باللغة العربية، وهذا ما نجده في القانونين التاليين: فالمادة السادسة من قانون التعليم المدرسي تنصُّ على أن تكون "اللغة العربية هي لغة التعليم الرسمية في جميع المدارس، ويجوز للوزارة الموافقة على تدريس بعض المواد بغيرها من اللغات، كما يجوز لها الموافقة على التدريس بلغات أخرى" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).

■ المادة الرابعة من قانون التعليم العالي، وتنصُّ على أن تكون: -"اللغة العربية هي اللغة الرسمية في مؤسسات التعليم العالي، ويجوز لها -بعد موافقة الوزارة- التدريس بلغات أخرى". (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م). فالتدريس باللغة العربية في التعليم المدرسي والتعليم العالي هو الأصل، والتدريس باللغات الأخرى يعدُّ استثناءً.

ومن الحقوق اللغوية في العمل للمواطنين، المادة السابعة من قانون العمل، وتنصُّ على أن تكون:

■ اللغة العربية هي اللغة الواجبة الاستعمال في اللوائح والقرارات والتعاميم التي يُصدرها صاحب العمل لعمّاله. وإذا استعمل صاحب العمل لغةً أجنبيةً إلى جانب اللغة العربية في أيٍّ من الحالات المذكورة، فإن النصَّ العربيَّ هو المعتمد دون غيره" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).

ومن الحقوق اللغوية كذلك في الجانب الصحي، نجد في اللائحة التنظيمية لقانون تنظيم مزاولة مهنة الصيدلة والمؤسسات الصيدلانية، البند الحادي عشر ينصُّ -ضمن المادة الثانية والستين المتعلقة بالدواء- على أن تكون "النشرة الداخلية للدواء باللغتين: العربية، والإنجليزية؛ على أن تكون واضحةً ومقروءةً، وتلتزم الشركة بإجراء التعديل الذي تُقرُّه اللجنة الفنية على النشرة الداخلية" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).

ومن الحقوق اللغوية في الجانب القانوني والقضائي، نجد أن المادة السابعة والعشرين تنص على أن تكون:

■ اللغة العربية هي لغة التقاضي، ولا تُقبل أية أوراق أو مستندات إلا إذا كانت مُحَرَّرَة باللغة العربية أو مرفقاً بها ترجمتها العربية، وفي جميع الأحوال تكون الحجة للمحررات العربية، وللمحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون العربية بواسطة مُترجم بعد تحليفه اليمين" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).

هذه بعض من الحقوق اللغوية التي تضمنها الدولة للمواطنين في جوانب: الاقتصاد أو الاستهلاك، والتعليم، والصحة، والعمل، والتقاضي، علماً أنه توجد حقوق أخرى لم نُشر إليها حتى لا نتوسّع فيها كثيراً على حساب بنود أخرى ضمن البحث الحالي.

ويمكن القول: إن هذه الأرضية القانونية التي وفرتها هذه التشريعات اللغوية أسهمت في تحقيق نوع من الأمان لدى المستفيدين، حيث يحقُّ لهم الاستعانة بالقضاء في حالة وجود مخالفات ناتجة عن عدم الالتزام بالتشريعات من جانب هذه المؤسسات أو من جانب هؤلاء القائمين على الأعمال أو على الخدمة، وأسهمت في المحافظة على الهوية اللغوية وعلى الحد الأدنى من الاستعمال الرسمي للغة العربية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

المؤسسات اللغوية في سلطنة عمان

تُعنى مجموعة من المؤسسات الأكاديمية -بالقطاعات العام والخاص- بتدريس اللغة العربية بالسلطنة، حيث توجد خمسة أقسام أكاديمية (جدول رقم ١) تُخرِّج طلاباً مؤهلين بالدرجات العلمية العليا المختلفة في اللغة العربية وآدابها، وهذه الأقسام في التعليم العالي، هي:



جدول رقم (١):

أقسام اللغة العربية بسلطنة عمان

الجامعة	القسم	درجة البكالوريوس	درجة الماجستير	درجة الدكتوراه
السلطان قابوس	اللغة العربية وآدابها	✓	✓	✓
صحار	اللغة العربية وآدابها	✓	-	-
نزوى	اللغة العربية وآدابها	✓	✓	-
ظفار	اللغة العربية وآدابها	✓	✓	-
الشرقية	اللغة العربية وآدابها	✓	✓	-

فخمسة أقسام تمنح درجة البكالوريوس في اللغة العربية وآدابها، وأربعة منها تمنح درجة الماجستير، وتتفرد جامعة السلطان قابوس بمنح درجة الدكتوراه، وهو تطوُّر جيد في ظل تجربة مؤسسات التعليم العالي مقارنةً بتاريخ تأسيسها.

ويُقَدِّم معهد السلطان قابوس للغة العربية للناطقين بغيرها بولاية منح (وهو معهد يتبع مركز السلطان قابوس العالي للثقافة والعلوم) دورات متنوعة للطلاب الأجانب في اللغة العربية، وحقق المعهد خلال مسيرته المتواصلة منذ أكتوبر ٢٠١٢م وحتى اليوم العديد من النجاحات والإنجازات؛ لعل أفضلها تقديم المعهد ثماني وأربعين دورة في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، لجنسيات مختلفة وصلت إلى ستين جنسية، لعدد يزيد عن ١٤٦٨ طالباً وطالبة خاضوا تجربة تعلم اللغة العربية في المعهد (صحيفة الصحوة الإلكترونية، ١٨ ديسمبر ٢٠٢٣م).

وقد امتدت جهود السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- في خدمة اللغة العربية إلى التوجيه بإنشاء الكراسي العلمية لجلالته في عدد من الجامعات العالمية؛ لدراسة اللغة العربية وتطويرها، كإنشاء كرسي السلطان قابوس لدراسة اللغة العربية في يوليو ٢٠٠٧م، والذي تحتضنه جامعة بكين في جمهورية الصين الشعبية، وكرسي السلطان قابوس للدراسات العربية المعاصرة في جامعة كامبريدج البريطانية، الذي أنشئ عام ٢٠٠٥م، وهو يقدم إسهاماً لتطوير اللغة العربية، وتعزيز العلاقات التاريخية والثقافية التي تربط السلطنة بالشعوب (المعمري، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨م). علماً أن هذه الكراسي جاءت لتحقيق عددًا من الأهداف الثقافية والحضارية بما فيها تطوير دراسات اللغة العربية، وهي كالتالي:

- التعريف بالدور الحضاري والثقافي للسلطنة في تطوير المعرفة الإنسانية.
 - تشجيع الوصول لمجتمع عالمي عصري يعيش في سلام، ويسوده التفاهم المشترك والتسامح.
 - دعم وتشجيع الدراسات والبحوث العلمية.
 - إيضاح دور السلطنة في السعي للتقريب بين الثقافات العربية وغير العربية، ودعم التواصل الثقافي بين مختلف الشعوب للوصول إلى حوار ثقافي بناء.
 - التعريف بالنهضة العُمانية للعالم، وزيادة الوعي بجهودها واهتمامها المستدام -ماضيًا وحاضرًا- في تطوير دراسات اللغة العربية والتراث والثقافة والدراسات العلمية" (الحمداني، ٢٠ مارس ٢٠٢٢م).
- ومما يُذكر في هذا الصدد كذلك، أن السلطان قابوس -طيب الله ثراه- في إطار حرصه على إثراء الثقافة العربية وخدمة اللغة العربية وجّه جلالته بإعداد موسوعة السلطان قابوس للأسماء العربية، وقد بدأ المشروع في أكتوبر ١٩٨٥م، ليخرج في ثمانية مجلدات، تمثل جهداً متكاملًا وإنجازاً واضحاً لسد فراغ في المكتبة العربية طال أمده، وهي تمثل بدايةً لعمل كبير تنتظره لغتنا العربية وثقافتنا العربية الإسلامية، خدمةً للعديد من الموضوعات، وتأصيلًا للكثير من الدراسات والأبحاث (موسوعة السلطان قابوس للأسماء العربية، ١٩٩١م).



المحور الثاني:

اللغة العربية في الخطاب الإعلامي

خاطب السلطان قابوس بن سعيد -طيب الله ثراه- شعبه في عام ١٩٧٠م عبر إذاعة صغيرة -وهي "أول بادرة للإعلام بمعناه الحقيقي" (حسن مكاوي، ١٩٨٩م، ص ٨٧)- أطلقت آنذاك من بيت الفلج بمسقط قائلاً: "لدينا الآن محطة إذاعية، وهي التي أتحدث إليكم منها هذه الليلة، ولقد أمرنا الحكومة أن تجري مسحاً لاحتياجات البلاد لإذاعات الراديو والتلفزيون لا لمواجهة الاحتياجات الترفيهية المشروعة فحسب، بل لما هو أهم؛ ألا وهو أن نجلب لشعبنا فوائد التعليم العام". ومن هذه اللحظة -أي بعد أيام قليلة من تولي السلطان الراحل مقاليد الحكم- انبثق الإعلام في عمان بوصفه من مقومات الدولة المدنية الحديثة، وقبلها لم تكن وسائل الإعلام الحديثة موجودة، وما لبثت إذاعة سلطنة عمان حتى أصبحت -بعد إجراء تحسينات مستمرة عليها- هي الإذاعة الأولى في السلطنة، تلتها الإذاعة الإنجليزية التي أطلقت عام ١٩٧٥م موجهةً للجاليات الأجنبية والدبلوماسية بالبلد، وفي يوليو ٢٠٠٣م بدأ بث إذاعة الشباب تحت اسم "برنامج الشباب" حيث يُعنى بمخاطبة جمهور الشباب العُماني ببرامج تراعي خصوصية هذا الجيل، وتلا تلك الإذاعة إذاعة القرآن الكريم حيث بدأ بثها في يوليو ٢٠٠٦م، وتتعلق هذه الإذاعة من رؤية واضحة الأهداف والمعالم، تقوم على مفاهيم الاعتدال والوسطية والتسامح في الإسلام" (كتاب عُمان السنوي، ٢٠٢٣م، ص ١٦٥). وفي يوليو عام ٢٠١٠م بدأ بث إذاعة الموسيقى الكلاسيكية لأشهر المعزوفات والمقطوعات الموسيقية التي تسهم في رفع الذائقة الفنية لدى أبناء المجتمع. وبجانب الإذاعات الحكومية، نمت إذاعات خاصة، مثل: إذاعة "هلا إف إم"، وإذاعة "الوصال"، وإذاعة "مسقط إف إم"، وإذاعة "الشبيبة إف إم"، وباللغة الإنجليزية "Hi FM"، و"Merge FM".

وقد انطلقت الصحافة العمانية بعد الإذاعة مباشرة - وإن كانت بطرق بسيطة، فصدرت صحيفة رسمية باسم أخبار عمان في ٢٥ يوليو ١٩٧٠م بعد تولي السلطان قابوس بيومين، إلا أن البداية الحقيقية للصحافة العمانية بمفهومها الحديث بدأت مع صحيفة الوطن - وكانت صحيفة أهلية - ثم تلتها صحيفة ملك الدولة هي "الجريدة الرسمية" و"عمان"، ثم توالى بعد ذلك إنشاء الصحف والمجلات العمانية" (الأشخري، ٢٠١٩، ص. ١٣٢) إلى أن وصل عددها حالياً إلى سبع صحف يومية؛ أربع منها باللغة العربية، هي: عمان، والوطن، والشبيبة، والرؤية، وثلاث منها باللغة الإنجليزية، هي: عمان ديلي أوبزيرفر، تايمز أوف عمان، مسقط ديلي.

وبدأ تليفزيون سلطنة عمان بث إرساله للمرة الأولى من مسقط في ١٧ نوفمبر ١٩٧٤م، ووجه السلطان قابوس كلمة إلى الشعب العماني مُفتتحاً الإرسال التليفزيوني، (الأشخري، ٢٠١٩م، ص. ٢٦٤). بدأ هذا النشاط التلفزي باسم القناة العامة، بعدها توالى إرسال القنوات، فظهرت القناة الرياضية، وقناة عمان الثقافية، وقناة عمان مباشر.

دراسة واقع اللغة العربية في الخطاب الإعلامي

في إطار بناء الجهاز الإعلامي وتنظيمه بسلطنة عمان، والذي يعدُّ جهازاً حساساً نظراً للظروف الصعبة التي كانت تمرُّ بها الدولة فترة السبعينيات من عدم الاستقرار ونشاط الأيديولوجيات السياسية لا سيما الشيوعية؛ صدر تشريع خاص بالإعلام تحت عنوان: قانون الرقابة على المصنّفات الفنية، يتضمّن أربعاً وعشرين مادةً، تتوزّع حول مبدأ الرقابة، وإجراءات التراخيص، وعقوبات المخالفين، وقد تضمّنت إجراءات التراخيص مادة خاصة باللغة العربية، وهي المادة الثامنة، وتتص على أن:

- جميع الأشرطة التي يُصرّح بعرضها والتي تكون ناطقةً بلغة أجنبية، يجب أن تُكتب ترجمتها على المشاهد باللغة العربية" (الجريدة الرسمية، ١٩٧٦م)، فكانت هذه المادة من أوائل القرارات اللغوية في مجال الإعلام العماني، وصدر هذا القرار ليُحقّق أهدافاً، منها: تعزيز الهوية العربية، وإيصال محتوى الأشرطة بوضوح إلى الجماهير، وليقلل من منافسة



اللغات الأجنبية للغة العربية في الإعلام، ولضمان أن المحتوى الإعلامي قد روجع ومرر بعملية تدقيق ومراقبة في أثناء الترجمة.

ومواكبةً للتطور السريع في المجال الإعلامي ولا سيما في القطاع الخاص؛ بادرت الحكومة من خلال المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٩٥م، بإصدار قانون المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون، والذي يتضمن ثمانين مادةً، توزعت بين أحكام وتعريفات، ولجنة ترخيص المنشآت الخاصة للإذاعة والتلفزيون، وشروط الترخيص وإجراءاته، وتصنيف المنشآت الإذاعية والتلفزيونية، والرسوم المالية، والعقوبات.

وقد تضمن فصل تصنيف المنشآت الإذاعية والتلفزيونية المادة السادسة والثلاثين، والتي تُصنّف المنشآت الإذاعية أو التلفزيونية من حيث مادتها على النحو التالي:

١- منشآت ذات خدمة عامة: يدخل في إطارها البرامج والمواد الإذاعية والتلفزيونية كافة دون التخصص في إحداها.

٢- منشآت ذات خدمة متخصصة: تتخصص في برامج أو مواد لا تخرج عنها كالأخبار أو الرياضة أو الأفلام أو المنوعات... إلخ.

وفي كل الأحوال فإن اللغة التي تُستخدم في البث لأي من الخدمتين تكون باللغة العربية أو بالإنجليزية، ويجوز الترخيص باستخدام لغات أخرى بموافقة مجلس الوزراء" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م). حيث يسمح البث للغتين فقط هما العربية أو الإنجليزية، أما اللغات الأخرى فهي تحتاج إلى موافقة من جهات عليا، فهذا القرار جاء ضمن تنظيم إعلام القطاع الخاص الذي قد يتخفف قليلاً من الأطر العامة التي يلتزم بها أكثر الإعلام الرسمي ومن ضمنها لغة البث، وأهمية هذا القرار تتمثل في أنه تجاوز الإطار الرسمي إلى الإعلام الخاص الذي بدأ ينمو مؤخراً بشكل كبير في السلطنة.

وقد أُجريت في عهد السلطان هيثم بن طارق -حفظه الله ورعاه- بعض التعديلات والإجراءات في القطاع الإعلامي؛ وذلك بدمج مجموعة من المؤسسات الإعلامية وضمها إلى وزارة الإعلام وتكون تحت إشرافها، وصدر الملحق رقم (واحد) المعني بتوضيح اختصاصات وزارة الإعلام؛ كوضع السياسات الإعلامية للبلد، وإصدار المطبوعات، وإنتاج وبث البرامج، ومن اختصاصات وزارة الإعلام كما يشير البند رقم (٢) من هذا الملحق:

٢- تشغيل وإدارة القنوات الإذاعية والتلفزيونية بأساليب التقنية الحديثة ووسائل البث المختلفة باللغة العربية، وباللغات الأخرى" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م). فاللغة العربية تكون من ضمن الاشتراطات أو التشريعات التي تُنظّم الإطارَ الإعلاميَّ بالسلطنة؛ نظراً لأنها لغة البلد ولغة الشريحة الكبرى من المشاهدين أو المستمعين.

ومن التشريعات كذلك في إطار العناية باللغة العربية تشريع خاص بالجريدة الرسمية، فبعد صدورها بعد مدة طويلة من الزمن، أُعيد النظرُ في قانونها بإجراء بعض التعديلات والأحكام، فقد صدر المرسوم السلطاني ٢٠١١/٨٤م، بإصدار قانون الجريدة الرسمية، تضمّن هذا القانونُ المادةَ الرابعة التي نصّت على أن:

■ تصدر الجريدة الرسمية باللغة العربية، ويجوز إصدارها باللغتين العربية والإنجليزية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك بحسب تقدير الوزير أو من يفوضه" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م). فاللغة العربية هي لغة الجريدة الرسمية المعتمدة، ولا يمنع من صدورها باللغة الإنجليزية دون المساس بالنسخة العربية.

ومع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها الكبير على الجماهير، سعت كثير من مؤسسات الدولة الرسمية إلى إنشاء حساباتها الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي لتكون نافذةً إعلاميةً لها ولا سيما على منصة "X" أو تويتر سابقاً؛ نظراً لكثرة متابعي هذا الحساب في الساحة العُمانية والخليجية كذلك، ولكون منصة "X" أقرب المنصات من حيث طبيعتها لهذه المؤسسات الرسمية، أي في طريقة منصة "X" عرض المحتوى والجماهير المتابعين لها.



ففي دراسة عن الانضباط اللغوي في المحتوى العربي لحسابات المؤسسات الحكومية بسلطنة عمان على منصة "X"، اختار الباحثون في هذه الدراسة خمسة وخمسين حساباً مؤسسياً حكومياً، (الغسيني، والمالكي، والداودي، ٢٠٢٤م، ص ٦). موجَّهًا للقارئ العربي، وهذا يدل على حجم الحضور الإعلامي لهذه المؤسسات على حسابات التواصل الاجتماعي (جدول رقم ٢)، بحيث لا تكاد توجد مؤسسة رسمية إلا ولديها حساب على منصة "X" وهذا يدل على الوعي الإعلامي لهذه المؤسسات، ومن هذه الحسابات، على سبيل التمثيل لا الحصر:

جدول رقم (٢):

حسابات المؤسسات الرسمية على منصة (X)

المؤسسة: الحساب	نوع المؤسسة
الادعاء العام: oman_pp@	من المؤسسات القانونية:
مركز التواصل الحكومي: Oman_GC@	من المؤسسات الإعلامية:
وزارة الاقتصاد: MOE_Oman@	من المؤسسات الاقتصادية:
وزارة التربية والتعليم: EduGovOman@	من المؤسسات التعليمية:
شرطة عمان السلطانية: RoyalOmanPolice@	من المؤسسات الأمنية:
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: meraoman@	من المؤسسات الدينية:
وزارة الصحة: OmaniMOH@	من المؤسسات الصحية:
بلدية مسقط: M_Municipalnty@	من المؤسسات الخدمية:

تبين من سردنا السابق لتاريخ الإعلام العماني وواقعه، على مستوى الإعلام التقليدي والرقمي حضور اللغة العربية بوصفها اللغة الأولى في هذا الإعلام، وذلك من خلال:

- غلبة عدد القنوات والوسائل الإعلامية الحكومية والخاصة الناطقة باللغة العربية مقارنةً بغيرها الناطقة باللغة الإنجليزية.
- غلبة عدد المتابعين لهذه الوسائل الإعلامية الناطقة باللغة العربية على غيرها (انظر اليحيائية، ٢٠١٧م).
- السياسة اللغوية الإعلامية في هذا الإطار بدأت منذ بداية نشأة الدول العُمانية الحديثة عبر جملة من القرارات تُسنُّ لصالح استعمال العربية في هذه الوسائل، وهذه القرارات هي قرارات عرضية تتدرج ضمن "تخطيط الوضع اللغوي".
- حضور مستويات العربية المعاصرة في لغة الإعلام العماني بوضوح، فقد أشارت بعض الدراسات إلى وجود أكثر من مستوى لغوي؛ والمقصود به: النموذج اللغوي الذي يُحقَّق للناطقين به صلاتهم الاجتماعية والفكرية، ويحمل الخصائص اللغوية التي تعارف عليها أهل اللغة أصواتاً وبنيةً وتراكيباً وإعراباً (عيد، ١٩٨١م، ص ١٠). وفي الإعلام العماني فنجد: مستوى العربية الفصحى الكلاسيكية، ومستوى العربية الفصيحة المعاصرة، ومستوى عامية المتعلمين، ومستوى عامية الأميين، والعربية الهجين (الفارسي، ٢٠١٩م). تحضر هذه المستويات اعتماداً على طبيعة البرامج المقدمّة في القنوات والوسائل الإعلامية؛ ففي البرامج الدينية، مثل: برنامج تفسير القرآن الكريم لسماحة مفتي السلطنة الشيخ أحمد بن محمد الخليلي الذي يُبثُّ كلَّ صباح جمعة قبيل صلاة الجمعة، والموسوم بجواهر التفسير - أنوار من بيان التنزيل، نجد حضوراً بارزاً للعربية الفصحى الكلاسيكية، في حين يعتمد المذيعون على اللغة العربية الفصيحة المعاصرة في قراءة نشرة الأخبار، وبعض البرامج الثقافية كبرنامج: "كتاب أعجبني" الذي يُقدِّمه سليمان المعمري في الإذاعة العامة، وتحضر عامية المتعلمين في الحوارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تخصُّ



المجتمع العماني، ونجد عامية الأميين في البرامج الموجهة لإبراز التراث العماني، من صناعات حرفية ولقاءات مع حرفيين من كبار السن الذين لم ينالوا حظاً من التعليم، كبرنامج "الصواري" الذي قدم سابقاً بالإذاعة العامة.

■ كانت اللغة العربية حاضرةً في حسابات منصة "X"، بل أكثر اللغات حضوراً كما أشارت الإحصائية في نتائج دراستها، فالوحدات الحكومية تستخدم اللغة العربية بصورة أكبر من اللغات الأخرى (الإحصائية، ٢٠١٧م). ومما هو جدير بالإشارة إليه في هذا السياق حضور اللغة الإنجليزية - وهو حضور أقل من اللغة العربية- في بعض القنوات الإعلامية الناطقة بها لا سيما في الإذاعة وبعض الجرائد دون التلفاز، من مثل إذاعة "Hi FM"، وإذاعة "Merge FM"، وفي الصحافة: عمان ديلي أوبزيرفر، وتايمز أوف عمان، ومسقط ديلي؛ وهي قنوات موجهة -غالباً- لغير العمانيين من الأجانب المتحدثين باللغة الإنجليزية كالدبلوماسيين وبعض العاملين في السلطنة أو السياح، وتُخصّص هذه القنوات بعض البرامج للعمانيين؛ كالبرامج التعليمية للغة والثقافة الإنجليزية والفنون والآداب، أو البرامج التاريخية المرتبطة ببعض الدول الغربية. وجدير بالذكر أننا لا نجد حضوراً إعلامياً واضحاً للغات أخرى كاللغات الهندية على سبيل التمثيل في قنوات خاصة بها في الواقع الإعلامي، رغم وجود عمالة أجنبية كبيرة من الناطقين باللغات الهندية بالسلطنة.

المحور الثالث:

اللغة العربية في النظام التعليمي

بدأ تاريخ التعليم اللغوي بعمان مع ظهور حلقات الذكر والعلم المقامة في المساجد عقب الصلوات المفروضة أو قبلها، لتتفصل بعدها هذه الحلقات في شكل كتاتيب منتشرة في مدن عمان وقراها، فارتبط تعليم اللغة العربية بالتعليم الديني وتجويد القرآن الكريم، وقد كان محصوراً في ثلاثة أشكال؛ أولها: أروقة المساجد التي كان يدرس فيها الفقه والحديث وعلوم اللغة العربية على يد العلماء، وثانيها: الكتاتيب التي تدرس فيها أساسيات اللغة العربية والقرآن الكريم على يد رجل الدين أو المطوع، وثالثها: بعض المدارس الأهلية التي أنشأها بعض المدرسين بالاتفاق مع الأهالي، والتي كان يتم فيها تدريس أساسيات القراءة والكتابة والحساب" (السيد، والمشيخي، ٢٠١٨م، ص ٦)

ومنذ بداية السبعينيات بدأ النظام التعليمي في سلطنة عمان بشكله الحديث، وقد مرّ بمراحل مختلفة واكبت مستجدات التطوير، واستندت كل مرحلة منها إلى منطلقات وموجهات اشتقت من احتياجات كل مرحلة، فقد كان الاهتمام بنشر التعليم هو الهاجس الأول في بداية النهضة المباركة؛ لذا كان التركيز على التوسّع الكمي للتعليم؛ لضمان وصول الخدمة التعليمية إلى أبناء السلطنة كافة من خلال الخطط الخمسية (١٩٧٥-١٩٩٥م)، ثم جاءت المرحلة الثانية (١٩٩٦-٢٠١٠م) استكمالاً للمرحلة الأولى، حيث كان الاهتمام بالتطوير النوعي للتعليم، واستمدت هذه المرحلة موجهاتها من توصيات مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠م، الذي عُقد في عام ١٩٩٥م (مجلس التعليم، ٢٠١٤م، ص ٢٣).

وقد بُني النظام التعليمي الحالي بسلطنة عمان وفق المواصفات العالمية، وفي ضوء التجارب التعليمية الناجحة، وكانت الوثيقة المنظمة والإطار المرجعي لهذا النظام هي فلسفة التعليم في سلطنة عمان، وتستقي هذه الفلسفة من مصادرها التالية: الدين الإسلامي، والفكر السامي لصاحب الجلالة،



والنظام الأساسي للدولة، والحضارة العمانيّة، والمجتمع العماني، بصفته مجتمعاً عربياً مسلماً، "لغته الرسمية هي اللغة العربية، يستمد هويته من الدين الإسلامي والثقافة العربية" (مجلس التعليم، ٢٠١٧م، ص ١٠)، والرؤية المستقبلية للدولة، والفكر التربوي المعاصر، وخصائص المتعلم، والجهود والمواثيق الدولية، والقضايا العالمية المعاصرة.

كذلك تتضمن فلسفة التعليم مجموعةً من المبادئ التي تتبثق منها الأهداف التعليمية العامة، وتعدُّ هذه المبادئ والأهداف موجَّهًا لعملية بناء عناصر المنظومة التعليمية كافةً، وتطويرها في جميع مراحل التعليم وأنواعه؛ كالنمو المتكامل للمتعلم، والهوية والمواطنة، والعزة والمنعة الوطنية، والقيم والسلوكيات الحميدة، وتتفرع من المبدأ الثاني (الهوية والمواطنة) جملةٌ من الأهداف، منها الهدف الثاني الذي ينصُّ على:

٢- إتقان اللُّغة العربيّة، والاعتزاز بها" (مجلس التعليم، ٢٠١٧م، ص ٢٠). وبالتالي، فإن اللغة العربية ركيزة أساسية في بناء وثيقة فلسفة التعليم التي تُنظّم المنظومة التعليمية بكل مراحلها في السلطنة، وانبثق عن فلسفة التعليم الإطار العام لمعايير المناهج العمانيّة، وينبني هذا الإطار على أربع غايات للتعليم (شكل رقم ٢)، (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٩م، ص ٢٥) هي:



شكل رقم (٢):

غايات التعليم بسلطنة عمان

فاللغة العربية لغة المجتمع العماني أحد مصادر فلسفة التعليم بالسلطنة، وشعور الاعتزاز بها لدى الطالب العماني هو أحد مكونات الغاية الثانية من الغايات التعليمية الأربع في الإطار العام لمعايير المناهج العمانية، وهذه الغايات هي نتاج ومحصلة عملية التعليم كاملة في السلطنة.



دراسة واقع اللغة العربية في النظام التعليمى

توجد مجموعة من القرارات اللغوية اتخذتها السلطنة في إطار السياسة اللغوية التي تتبعها خدمةً للغة العربية وتعليمها، وهذه القرارات تنقسم إلى قرارات مستقلة أو عرضية، وبعضها يغلب عليها طابع "تخطيط اكتساب" بحكم أنها داخلة ضمن إطار التعليم، تعليم العربية نفسها؛ ففي مناهج التعليم في المدارس الحكومية بالسلطنة يصل مجموع عدد الحصص الدراسية للغة العربية في مدارس الحلقة الأولى إلى إحدى وأربعين حصّةً، مقارنةً بغيرها من المواد الدراسية (موقع وزارة التربية والتعليم على الشبكة العالمية، ٢٠٢٤م)، حيث حازت العربية أعلى نصاب أسبوعي من الصف الأول حتى الرابع، في حين خُصّص للغة الإنجليزية ما مجموعه موزعاً على صفوف الحلقة الأولى عشرين حصّة فقط؛ أي نصف ما خُصّص للغة العربية.

وبعضها يغلب عليها طابع "تخطيط وضع" من خلال فرض استعمالها في التدريس، (المحمود، إبريل ٢٠١٨م. ص. ١٤)؛ فمن القرارات المستقلة ما يأتي:

- الضوابط المرفقة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٢١/١٦١م)، بشأن ضوابط تحديد فئات الطلبة الدارسين لمناهج المواد التي تُدرّس باللغة العربية للناطقين بغيرها في المدارس الخاصة (اللغة العربية، التربية الإسلامية، الدراسات الاجتماعية)، (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).
- قرار وزاري رقم (٢٠٢٣/١٠٥م)، بتشكيل لجنة التعاون مع سلطنة بروناي في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).
- قرار تنفيذي لقرارات مجلس الجامعة رقم (٢٠٢٢/١٢٩٠م)، باعتماد طرح "شهادة اللغة العربية وآدابها للناطقين بغيرها" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).

■ قرار إداري رقم (٢٠٢٣/١٣م) بشأن إنشاء وحدة دعم مهارات التحدث باللغة العربية الفصحى" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).

■ قرار وزاري رقم (٢٠٢٣/٥٠م) بوزارة التربية والتعليم، بشأن تشكيل لجان رئيسة ولجان فرعية لتنفيذ مبادرة شهر اللغة العربية (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).

ومن القرارات العرضية التي صدرت ضمن قانوني التعليم المدرسي والتعليم العالي في السلطنة، قراران، هما:

■ المادة السادسة من قانون التعليم المدرسي، وتنص على أن:

■ تكون اللغة العربية هي لغة التعليم الرسمية في جميع المدارس، ويجوز للوزارة الموافقة على تدريس بعض المواد بغيرها من اللغات، كما يجوز لها الموافقة على التدريس بلغات أخرى" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).

■ المادة الرابعة من قانون التعليم العالي، وتنص على أن:

■ اللغة العربية هي اللغة الرسمية في مؤسسات التعليم العالي، ويجوز لها -بعد موافقة الوزارة- التدريس بلغات أخرى" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).

أو صدرت عرضياً ضمن قانون المؤسسات الأكاديمية، وهي:

■ المادة الثالثة من نظام أكاديمية الدراسات الإستراتيجية والدفاعية، وتنص على أن تكون:

■ اللغة العربية هي لغة التدريس بالأكاديمية، ويجوز اعتماد لغات أخرى لبعض المقررات التي تقتضي طبيعة تدريسها ذلك" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).



- المادة الثانية من نظام كلية العلوم الشرعية، وتنص على أن:
 - اللُّغة العربية هي لغة التدريس في الكلية، ويجوز بقرار من المجلس اعتماد لغات أخرى لتدريس بعض المقررات التي تقتضي طبيعتها ذلك" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).
- المادة الثانية من نظام كلية الدفاع الوطني، وتنصُّ على أن:
 - اللُّغة العربية هي لغة التدريس في الكلية، ويجوز بقرار من المجلس اعتماد لغات أخرى لتدريس بعض المقررات التي تقتضي طبيعتها ذلك" (مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، ٢٠٢٤م).

كذلك في الاتفاقية الإعلامية بين سلطنة عمان ودولة قطر، نجد القرار العرضي التالي:

- المادة الثانية: "توثيقاً للتعاون بين مؤسسات الإذاعة والتلفزيون في البلدين؛ يعمل الطرفان على:
 - التسيق في سياسة وضع البرامج الموجهة لغير الناطقين باللغة العربية، وخاصة الناطقين باللغات الأوروبية، وأن يضع كل من الطرفين خبرته في هذا المجال تحت تصرف الآخر (الجريدة الرسمية، ١٩٨٠م).
- ونلاحظ ذلك في المرسوم السلطاني رقم ١٩٧٧/٦٠م، الذي نصَّ على تعديل اسم معهد الدراسات الإسلامية آنذاك وتحديد اختصاصاته، فقد رسم السلطان قابوس بن سعيد-طيب الله ثراه- في:
 - المادة رقم (١): يُعدَّل اسم معهد الدراسات الإسلامية الحالي إلى "المعهد الإسلامي الثانوي".

المادة الثانية: أهداف المعهد:

■ المحافظة على تراث الفقه الإسلامي واللغة العربية ونشره، وتأهيل جيل مؤمن بربه فاهم لدينه، يقود الوعي الديني، ويتحمّل عبء الدفاع عنه والمحافظة عليه، وبسطه بالأسلوب الملائم لروح العصر ومضمون الإسلام ومشاكل الحياة في شتى نواحيها؛ وذلك بالعمل على:

١- تأهيل وتخرج مُربّين ومعلمين ناضجين صالحين للقيام بتدريس العلوم الشرعية واللغة العربية في مدارس المرحلة الابتدائية بالسلطنة" (الجريدة الرسمية، ١٩٧٧م).

وقد انعكس أثر هذه التشريعات جلياً في التعليم المدرسي العام، وكذلك في التعليم العالي ولا سيما في مجال العلوم الإنسانية، فقد التزمت هذه المؤسسات باللغة العربية في التدريس، ونشّطت بعض المؤسسات في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ولا سيما وزارة التربية والتعليم في السنوات الحالية، نتيجة الاتفاقيات التي عُقدت مع بعض الدول الإسلامية؛ في حين غلب على المؤسسات المدرسية الخاصة كثنائية اللغة والدولية استعمال اللغة الإنجليزية، وكذلك غلب على مؤسسات التعليم العالي تدريس العلوم التطبيقية باللغة الإنجليزية.



المحور الرابع:

اللغة العربية في الفضاء التقني

في إطار التحول الحكومي الرقمي الذي تتبعه السلطنة، ورغبةً منها في تطوير الاقتصاد الرقمي وتميمته ليصبح مساهماً بارزاً في الناتج الإجمالي؛ أطلقت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، الذي يُمثّل التوجّه الإستراتيجي لبناء اقتصاد رقمي مزدهر يسهم بفعالية في الناتج المحلي الإجمالي، ومن مهام هذا البرنامج:

- تشجيع استخدام الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة في القطاعات الأساسية، مثل: التعليم والصحة والدفاع والأمن والرعاية الاجتماعية، وتحسين جودة الخدمات الحكومية"، (موقع وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات على الشبكة العالمية، ٢٠٢٤م). وتحقيقاً لهذه التوجهات والمهام؛ صدر البرنامج التنفيذي للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، والذي تضمّن نماذج من تقنيات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة المستهدفة في خطة الوزارة، ومنها:

نماذج من تقنيات الذكاء الاصطناعي المستهدفة:

١. تعلّم الآلة والتعلّم العميق.
 ٢. الرؤية الآلية.
 ٣. تمييز الصوت والكلام ومعالجة اللُّغة.
 ٤. التحليل الذكي واتخاذ القرارات المبنية على البيانات.
 ٥. تصميم وتخصيص أشباه الموصلات والرقائق الرقمية الأساسية، مثل:
- رقائق الحوسبة المتخصصة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وأجهزة الاستشعار عن بُعد" (البرنامج التنفيذي للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، أكتوبر ٢٠٢٢م، ص ١١).

فالجانب اللغوي حاضر في مستهدفات البرنامج التنفيذي، ولا سيما في النقطة الثالثة بشكل مباشر، وهي "تمييز الصوت والكلام ومعالجة اللغة"، وبشكل غير مباشر في النقطتين: الأولى والرابعة، وقد بدأ تحقق بعض المستهدفات على أرض الواقع بالشراكة بين الوزارة والقطاع الخاص من خلال دعم المشاريع أو التطبيقات التي تُوظف الذكاء الاصطناعي في خدماتها عبر هذا البرنامج، ومنها:

■ تنفيذ مشروع تجريبي لمُتحدِّث آلي يعمل بالذكاء الاصطناعي التوليدي في NCSI، حيث نجحت شركة (Netwavs) في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي باستخدام البيانات الموجودة في بوابة البيانات التابعة للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات لتصميم المُتحدِّث الآلي؛ للرد على تساؤلات المستخدمين للبوابة.

■ تنفيذ مشروع تجريبي لمُتحدِّث آلي يعمل بالذكاء الاصطناعي التوليدي (واتساب)، حيث تبنت شركة تكنو للاستشارات (Tecknow for Consultancy) تقنية الذكاء التوليدي عبر ربطها بتطبيق الواتساب؛ للحصول على المعلومات من بوابة الخدمات الحكومية الإلكترونية، فهو تطبيق يتكامل مع الخدمات التي تُقدِّمها البوابة، ويسهل الوصول إلى المعلومات من خلال محادثة بتطبيق الواتساب.

■ مشروع تجريبي لمُتحدِّث آلي يعمل بالذكاء الاصطناعي التوليدي (وذلك بقراءة النصوص والصور والمستندات بالصوت)، حيث وظفت الشركة الهندية (Barne Enterprises) الذكاء الاصطناعي التوليدي وبالتعاون مع "بوابة عماننا" لتصميم مُتحدِّث آلي يقوم على خدمة الجمهور بطريقة سهلة دون الحاجة إلى نظام التصفح السابق.

■ تنفيذ مشروع تجريبي لمُتحدِّث آلي يعمل بالذكاء الاصطناعي التوليدي في الموقع وتطويره لتطبيق هاتفي، وذلك بالتعاون بين شركة إنماء لتقنية المعلومات (Inmaa) وبوابة عماننا، لتوجيه المُتحدِّث الآلي لاستخراج المعلومات المطلوبة من البيانات المتوفرة في البوابة، واستطاعت الشركة تصميم تطبيق منفرد لخدمة الجمهور ينصبُّ على الهواتف الذكية (موقع



وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات على الشبكة العالمية، مشاريع تجريبية تعمل بالذكاء الاصطناعي، ٢٠٢٤م).

وهذه المشاريع -كما نلاحظ- تُوظف الحوسبة اللغوية والمدونات اللغوية (Language corpus) في بناء تلك البرامج؛ سواء من خلال تصميم المتحدث الآلي الذي يتحدث باللغة العربية ويجب عن أسئلة الجمهور العماني، أو من خلال قراءة النصوص العربية وتحليلها للمعلومات والبيانات الضخمة المتوفرة في المنصات الحكومية.

بالإضافة إلى الجهود الحكومية، يوجد نشاط ملحوظ للقطاع الخاص في هذا المجال، وقد ظهر مع التوجه العام لبناء الأنشطة الافتراضية والمنصات التعليمية التي نشطت نشاطاً كبيراً في فترة كوفيد ١٩، حيث تُقدم هذه المنصات مادةً تعليميةً لجميع المناهج المدرسية بما فيها مناهج اللغة العربية، فتُقدم موضوعات اللغة العربية بشكل سهل وسلس في شكل دورات ودورس افتراضية قصيرة مجانية أو مدفوعة تتيح للطالب تحقيق الاستفادة المطلوبة.

ومن هذه المنصات التعليمية العمانية العامة: منصة أسهل، ومنصة مزن، ومنصة منظرة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. وعلى الرغم من أن الاهتمام بالحوسبة اللغوية واللسانيات الحاسوبية بدأ متأخراً قليلاً بالسلطنة؛ لكنه يبشر بإنجازات قادمة لخدمة اللغة العربية، ومن أبرز الخطوات في هذا المجال: منصة الخليل لتعليم اللغة العربية لجميع المستفيدين، وقد وُلدت هذه المنصة نتيجة تعاون بين شركة التقنيات العالمية (إتكو) مالكة المنصة ومكتبة أنوار الهدايا بسلطنة عمان مقدمة المحتوى التعليمي" (الفارسي، ٢٠٢٤م، ص ١١).

وتتخصّص منصة الخليل التعليمية الإلكترونية في تعليم اللغة العربية للناطقين بها والناطقين بغيرها، وتُقدم دوراتٍ تدريبيةً عامة وتخصّصية في مجال علوم اللغة ومهاراتها عن بُعد.

ومن أبرز الدورات الافتراضية عبر التعليم عن بُعد، الدورات القصيرة التالية:

- اللغة العربية للناطقين بغيرها (دورة عادية).
- مهارات اللغة العربية.
- اللغة العربية للناطقين بغيرها (دورة مكثفة).
- اللغة العربية للدبلوماسيين.

بالإضافة إلى ما تقدّم، تتيح المنصة خدمة التشكيل التلقائي للنصوص العربية، وهي تقنية متقدمة مبنية على آخر أبحاث تقنيات معالجة اللغات الطبيعية والذكاء الاصطناعي التي تستخدم خوارزميات التعلم العميق، ويمكن الحصول على هذه الخدمة بأوزان متعددة تتراوح بين الكامل والإلزامي والخفيف، تبعاً للغرض من استخدام النص المشكول، وتتميز خدمة التشكيل على منصة الخليل بالدقة العالية في فهم التراكيب النحوية والاستخدام الدلالي للنصوص العربية بنسبة تصل إلى أكثر من ٩٥٪ وفقاً لنوع لغة النص" (موقع منصة الخليل على الشبكة العالمية، ٢٠٢٤م).

وخصّص قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الشرقية جزءاً من مقرّر اللسانيات في برنامج بكالوريوس الآداب في اللغة العربية وآدابها؛ لتدريس اللسانيات الحاسوبية عملياً من خلال مختبرات الحاسوب، بواقع ساعتين أسبوعياً، يدرس فيهما الطلاب أبرز التطبيقات الحاسوبية التي تعالج اللغة العربية، وخصّص في برنامج الماجستير في اللغة العربية وآدابها مقرراً كاملاً بعنوان: المدونة اللغوية المحوسبة؛ وذلك لبناء جيل من الباحثين الشباب ينهضون بخدمة اللغة العربية من خلال التقنية (الفارسي، إبريل ٢٠٢٤م، ص ١١).

وفي استطلاع أجري بجامعة السلطان قابوس بعنوان: "لغة الضاد في عصر الذكاء الاصطناعي"، أشار عددٌ من الأكاديميين إلى توظيفهم البرامج التعليمية الإلكترونية المفتوحة المصدر في تدريس اللغة العربية، وتوجيه المتعلمين إلى ممارسة "التلعيب في تعليم اللغة العربية" من خلال المنصات التعليمية، وتوظيف هذه المنصات في تحقيق نشاط "الانغماس اللغوي"؛ لأنها تُيسّر على المتعلم التعرف على ثقافة المجتمع الذي يدرس فيه" (السالمية، يونيو ٢٠٢٣م).



المحور الخامس:

اللغة العربية في الفضاء العام

أشارت بعض الدراسات التي تناولت الاستعمال اللغوي العربي المعاصر إلى وجود مجموعة من المستويات اللغوية، فبعد دراسة أجراها السعيد بدوي على المجتمع المصري، تبين له وجود خمسة مستويات للغة العربية، هي: مستوى الفصحى الكلاسيكية، ومستوى العربية المعاصرة، ومستوى عامية المثقفين، ومستوى عامية المتورين، ومستوى عامية الأميين. هذه المستويات الخمسة تنطبق على واقع استعمال اللغة العربية في الاستعمال اليومي بسلطنة عمان؛ إلا أنه توجد بعض الفروقات المهمة، نتيجة لاختلاف التركيبة السكانية بسلطنة عمان عن مصر؛ نظراً لوجود عمالة أجنبية بعمان تُشكل نسبةً كبيرةً من مجموع عدد السكان. وتنقسم المستويات اللغوية بسلطنة عمان وفق بعض الدراسات إلى: مستوى العربية الفصحى الكلاسيكية، ويكثر استعمالها في الخطب والمناسبات الدينية، كخطبة يوم الجمعة وخطبة العيد والخطب الوعظية، والعربية الفصيحة المعاصرة: وتُستعمل في نشرات الأخبار والمراسيم السلطانية والقوانين والصحافة المكتوبة والمقروءة، ومستوى عامية المتعلمين: وتُستعمل في الاستعمال اليومي في المؤسسات والمعاملات والمحاضرات العامة، ومستوى عامية الأميين: وهي عامية من لم يحظ بشكل من أشكال التعليم، ونجدها عند كبار السن من المزارعين والصيادين والحرفيين، ومستوى العربية الهجين: وهي العربية المزيج بين العربية وبعض اللغات الأجنبية ولا سيما من اللغات الهندية للتواصل بين المواطنين العرب والعمالة الوافدة، وتُستعمل في المناطق الصناعية والمصانع والمحال التجارية وبعض المؤسسات الخاصة؛ هذه المستويات الخمسة مختلفة من حيث البنية، ومتفاوتة من حيث الانتشار، يُوظف كل مستوى منها وفق سياق الاستعمال المناسب (الفارسي، ٢٠١٦م).

والجدير بالذكر أن ظاهرة الازدواج اللغوي المتمثلة في وجود المستويات اللغوية، لا تمثل منافسةً أو خطرًا يُهدد وجود العربية الفصحى في السلطنة؛ نظرًا لارتفاع نسبة المتعلمين مقابل نسبة الأميين مع مرور الوقت، يُضاف إلى ما سبق انتشار اللغة العربية الميسرة "لغة الإعلام"، عبر القنوات الإعلامية الرسمية وغير الرسمية، وكذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي؛ وهذا بدوره يؤدي إلى تجسير الهوة بين الفصحى والعاميات.

هذا عن مستويات الاستعمال، أما عن المشهد اللغوي فالمتابع للواقع اللغوي في سلطنة عمان، يجد أن اللغة العربية حاضرة بوصفها لغة الشعب ولغة الدولة؛ هذا الوضع انعكس على حياة الناس عامةً في المشهد اللغوي، أي: "اللغة المستعملة في اللافتات في الطرق العامة ولوحات الإعلانات وأسماء الشوارع وأسماء الأماكن، واللافتات المستعملة في المحال التجارية، إضافةً إلى اللافتات العامة المعروضة في المباني الحكومية" (الشويرخ، ٢٠١٧م، ص ١٤٥)، فنجد كثيرًا من أسماء الشوارع كُتبت تيمناً بأسماء رموز وطنية عربية وإسلامية، أو بأسماء مؤسسات أو أسماء مناطق أو أحياء عربية الهوية، ومنها على سبيل المثال: شارع السلطان قابوس بن سعيد، وشارع السلطان سعيد بن تيمور، وشارع الفراهيدي، وشارع الصحابي مازن بن غضوبة، وشارع مزون، وشارع دوحة الأدب على اسم مدرسة دوحة الأدب بالخوير، وشارع الوزارات، وشارع الموج، وشارع الانشراح، بمسقط العاصمة؛ لكن بعض الشوارع ما زالت تغلب عليها أسماء أجنبية مثل: شارع هوندا نسبة إلى وكالة هوندا، وشارع الكورنيش، بيد أنها قليلة جدًا ومحصورة مقارنة بانتشار المسميات العربية.

وقد أصدرت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني القرار الوزاري رقم ٢٠٢٤/٢٠٠م، بتنظيم العنونة في سلطنة عمان، الذي يتضمن بنودًا تنظيمية لعملية العنونة بالسلطنة سواء كان على مستوى الأماكن والأحياء والميادين والمنشآت أو على مستوى الشوارع والطرق والأزقة، وقد تضمنت المادة الثانية:

تُنشئ الوزارة نظام عنونة ذكيًا ومتطورًا، ولها في سبيل ذلك وضع نموذج موحد عام للعنونة في المحافظات بالتنسيق مع المحافظين؛ على أن يشمل التنظيم الحرفي الصحيح للأسماء الجغرافية باللغة العربية والحروف



اللاتينية والمسافات والشعارات وأي رموز مستخدمة للعنوان بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وأكدت المادة السادسة على أن:

تتولى المحافظة تنفيذ العنونة بالتنسيق مع البلدية المختصة وفقاً للأسس الآتية:

١- إدارة وتحديث قاعدة بيانات المحافظة لنظام العنونة، والتحقق من صحتها والمحافظة عليها، وضمان تحديث البيانات في حال تغيير العنوان أو إنشاء عنوان جديد.

٢- تحديد وتعيين الأسماء المعتمدة للشوارع، شريطة أن تكون مميزة في الولاية، وتكون كتابة الأسماء باللغة العربية، ويُراعى عند كتابة الأسماء بالأحرف اللاتينية أن تُنقل حرفياً وهجائياً من اللغة العربية وفقاً للآلية التي تُعدها الجهة المعنية" (الجريدة الرسمية، العدد ١٥٣٥، ٢٠٢٤م).

استعراض واقع الاستعمال اللغوي في السلطنة

يغلب على المؤسسات الحكومية استعمال اللغة العربية في المراسلات والاجتماعات والمنشورات والوثائق والتعليمات التي تُصدرها، إلا في بعض الحالات التي تستدعي استعمال اللغة الإنجليزية؛ تطبيقاً للمادة الثالثة من النظام الأساسي للدولة. كذلك تُستعمل العربية في وسائل النقل العام نتيجة التوجهات الحكومية في تعميم هذا القطاع - أي اقتصار التوظيف في هذا القطاع على المواطنين العمانيين، بما انعكس إيجابياً على إثارة الاستعمال اللغوي، وكذلك بحكم أن أغلب المستفيدين من خدمات هذا القطاع هم من سكان البلد؛ في حين يغلب على مؤسسات القطاع الخاص ك"المحال التجارية والبنوك والشركات"، (الغتمامي، ٢٠١٥م) والجامعات والمستشفيات الخاصة والفنادق والمدارس ثنائية اللغة أو الدولية استعمال اللغة الإنجليزية.

ولعل السبب في ذلك يعود إلى:

- لغة التعليم في المؤسسات التعليمية المدرسية أو العليا الخاصة، حيث تُدرَّس جميع العلوم التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي باللُّغة الإنجليزية.
- هيمنة اللُّغة الإنجليزية على القطاع المالي، كما هو الحادث فعلاً في البنوك التجارية ومحلات الصرافة.
- غلبة الموظفين الأجانب من ذوي الخبرات العالية على نوع معين من القطاعات، كما هو الحادث فعلاً في المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية الخاصة.
- هيمنة اللُّغة الإنجليزية على القطاع النفطي، كما هو الحادث فعلاً في الشركات النفطية الكبرى في السلطنة، مثل: شركة تنمية نفط عمان (PDO)، وشركة (BP) بي بي، وشركة شل العمانية للتسويق، وغيرها،
- هيمنة الإنجليزية بسبب ملكية بعض الشركات التي تعود إلى مستثمر أجنبي.

توجد في سلطنة عمان مجموعة من الأندية الثقافية والأدبية؛ كالنادي الثقافي الذي أُسس في عام ١٩٨٣م، بموجب المرسوم السلطاني رقم ٣١ / ٨٣، بمسمى "النادي الجامعي"، تحت إشراف معالي وزير التربية والتعليم وشؤون الشباب آنذاك. وفي عام ١٩٨٦م عدل مُسمى النادي من "النادي الجامعي" إلى "النادي الثقافي"، بمقتضى المرسوم السلطاني رقم ٤٢ / ٨٦، فيما استمر في أداء نشاطه طبقاً لنظامه الأساسي وأحكامه المقررة كافة بمقتضى مرسوم إنشائه.

شهد النادي الثقافي عام ٢٠٠٨م تحولاً جذرياً في أهدافه ومسارات عمله، حيث صدر المرسوم السلطاني رقم ١٥ / ٢٠٠٨م القاضي بإعادة تنظيم النادي الثقافي، والذي أسند مهمة الإشراف عليه إلى وزير التراث والثقافة بدلاً من وزير التربية والتعليم. وحدد المرسوم أهداف النادي الجديدة في الآتي (موقع النادي الثقافي على الشبكة العالمية، ٢٠٢٤م):



- توثيق الروابط الثقافية والاجتماعية بين المثقفين والمبدعين في مختلف المجالات الثقافية والفنية والمجالات الأخرى.
 - نشر الوعي الثقافي من خلال الأساليب والأدوات المناسبة، ومنها: إقامة الندوات والمحاضرات الثقافية بمقر النادي، ودعوة الأعضاء والجمهور بغير الاستفاد منها.
 - إقامة المعارض الفنية والأمسيات الثقافية أو المساهمة فيها بغير التعريف بالنتائج الأدبية والفكرية للأعضاء والمثقفين.
 - التعاون والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية والهيئات والمراكز العلمية داخل السلطنة أو خارجها؛ لرفع المستوى الفني والثقافي في السلطنة.
 - دعوة المبدعين والمثقفين العرب وغيرهم في مختلف المجالات الفكرية والأدبية؛ لإقامة المعارض الفنية أو المشاركة في أمسيات ثقافية ومحاضرات بمقر النادي.
- ومن المؤسسات الثقافية كذلك التي تُعنى بخدمة الثقافة والأدب واللغة العربية في السلطنة: الجمعية العمانية للكُتّاب والأدباء - وقد أُشهر عنها عام ٢٠٠٦م - بوصفها إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وتضمُّ ضمن أروقتها نخبة من مثقفي عُمان من المختصين في الكتابة الإبداعية الأدبية، أو من المختصين في اللغة العربية وآدابها، أو من القُرّاء الذين تستهويهم الأنشطة الثقافية والأدبية. وتجعل الجمعية من ضمن أهدافها هدف خدمة اللغة العربية - وإن كان بطريقة غير مباشرة - من خلال دعم النشاط الأدبي والثقافي العربي، ودعم الإصدارات بما فيها طباعة الرسائل العلمية في اللغة العربية وآدابها، فمن أهداف الجمعية:
- الإسهام في الحركة الأدبية في سلطنة عمان، والعمل على تفعيلها وازدهارها بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الثقافية المختصة.
 - الحث على روح العمل التطوعي في مجالات الثقافة والأدب وتبنيها.
 - إصدار مطبوعات ومجلات متخصصة ونشرات دورية، واستخدام وسائل الاتصالات المختلفة.

■ تبادل المعلومات والمؤلفات مع الجمعيات المتخصصة في شؤون الثقافة والأدب المعروفة.

ويعدُّ المنتدى الأدبي من أهمِّ الجهات التابعة لوزارة الثقافة والرياضة والشباب، الذي ينشط باتجاه دعم الأنشطة الثقافية والأدبية وخدمة اللُّغة العربية، متمثلاً في نشر الدراسات التي تُكتب حولها في سلطنة عمان، أو منح الجوائز لأبرز النتاجات العلمية المتنافسة كل عام، فهو عنصر فاعل في الثقافة العُمانية والحياة الأدبية والعلمية بالسلطنة (موقع وزارة الثقافة والرياضة والشباب على الشبكة العالمية، ٢٠٢٤م).

بالإضافة إلى ما سبق، نجد نشاطاً للجهود الأهلية في خدمة التراث والثقافة واللُّغة العربية في السلطنة من خلال "ذاكرة عمان"، وهي مؤسسة علمية ثقافية تُعنى بخدمة التراث الفكري العماني، مُسجَّلة تحت لائحة المراكز الثقافية بوزارة الثقافة والرياضة والشباب، والتي أُعلن عنها رسمياً في عام ٢٠١٣م، وتُقدِّم هذه المؤسسة عدداً من الخدمات العلمية، منها:

■ البحث والجمع والتوثيق: عمليات أساسية لتوثيق التراث والمعرفة، تهدف إلى الحفاظ على الهوية الثقافية وتسهيل الوصول للمعلومات التاريخية، وإتاحتها للباحثين.

■ تحقيق التراث والدراسات والنشر: جهود مستمرة لفهم وتوثيق التراث، وإجراء الدراسات العلمية، ونشر النتائج لتعزيز الوعي الثقافي والتاريخي.

■ حفظ البيانات، التصنيف، الفهرسة: عمليات أساسية في توثيق وتنظيم المواد الثقافية والتاريخية؛ لضمان سهولة الوصول، والاستفادة المستقبلية.

■ الخدمات الرقمية والإعلام والتواصل: تقديم الخدمات الإلكترونية واستخدام وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي؛ لتعزيز الوعي بالتراث، وتسهيل الوصول إليه (موقع ذاكرة عمان، ٢٠٢٤م).



المحور السادس:

الفرص والتحديات والتوصيات

ناقشنا فيما تقدّم من هذه الورقة واقع اللغة العربية في سلطنة عمان من خلال عدة محاور، هي: السياسة اللغوية، والنظام التعليمي، والإعلام، والفضاء التقني، وأخيراً الفضاء العام "المشهد اللغوي"، وقد توصّلنا من خلال المناقشة إلى بعض النتائج التي تجدر الإشارة إليها فيما يلي:

أ- النتائج:

١- تعيش اللغة العربية -بوصفها مؤسّسة اجتماعية ضمن المجتمع العماني العربي المسلم- وضعها الطبيعي، فهي تنمو بنموه وتراجع بتراجعها، والتحديات التي تقف أمامها إنما هي جزء من التحديات الحضارية التي تواجهها عمان والدول العربية الأخرى.

٢- تبنت الحكومة مع بداية النهضة العُمانية الحديثة (أي منذ ١٩٧٠م) اللغة العربية الفصحى لغةً رسميةً-امتداداً للسياسة اللغوية المتبعة تاريخياً في البلاد- من خلال مراسيم سلطانية وتشريعات إدارية وممارسات فعلية؛ تظهر في الخطاب السياسي والقانون والقضاء، ولغة الإعلام العماني، ولغة المعاملات والمراسلات، وفي مناهج التعليم والمؤسسات القائمة به؛ وهذا يعكس الوعي الجيد بالسياسة اللغوية لدى متخذي القرار بالسلطنة منذ ذلك الوقت.

٣- يغلب على الواقع اللغوي الشعبي في عُمان استعمال اللهجات العمانية العربية المتصلة مع العربية الفصحى بجذور وأسباب؛ حيث يُوفّر الإطار الشعبي حاضنةً قويةً للغة العربية بالسلطنة.

٤- تُظهر القرارات اللغوية بالسلطنة التي أشرنا إليها في هذه الورقة بنيةً تشريعيةً لغويةً مناسبةً لتحقيق "أمن لغوي" متين. (العلوي، ٢٠١٥م، ص ٣)؛ وتبقى المشكلة في تراجع إجراءات المتابعة والتنفيذ لهذه القرارات على أرض الواقع.

٥- بحكم طبيعة الاقتصادات الخليجية المنفتحة على العالم، والتي تسعى إلى العولمة مع وجود عمالة أجنبية كبيرة بهذه البلدان؛ تعاني السلطنة مثل غيرها من دول الخليج من صراع ظاهر بين لغة العولمة والسوق والمعرفة "اللغة الإنجليزية"، وبين الثقافة المحلية والهوية الوطنية المتمثلة في اللغة العربية (الفاصي، ٢٠١٤م، ص ٣٤).

ب-التحديات:

أما عن التحديات التي تواجه اللغة العربية في سلطنة عمان، فهي عديدة، وبعضها يُشكل أزمة حقيقية ومشكلة وجودية، تحتاج إلى معالجة علمية طويلة الأمد؛ ولعل من أبرزها:

١- على الرغم من وجود قانون التعليم العالي الذي صدر بمرسوم سام، وتنص مادته الرابعة على استعمال اللغة العربية في التدريس؛ إلا أن استعمال اللغة العربية في مؤسسات التعليم العالي يقتصر على بعض التخصصات الإنسانية وبعض المقررات بوصفها متطلبات جامعية فقط، بل إن المراسلات في هذه الجامعات لا سيما الخاصة يغلب عليها استعمال اللغة الإنجليزية رغم أن أغلب المنسوبيين والطلاب ينتمون إلى الجنسية العمانية والعربية.

٢- تعتمد كثيرٌ من المدارس الخاصة ثنائية اللغة أو الدولية بالسلطنة اللغة الإنجليزية بوصفها لغة التعليم الأساسية فيها، على حساب اللغة العربية، وقد أشار بعض الكُتّاب إلى هذه المشكلة بقوله: "كم أشعرُ بالأسف والإحباط حين يشكو أحد الأصدقاء معاناة ابنه مع اللغة العربية في إحدى المدارس الدولية ثنائية اللغة، حيث يعاني كحال ابنه الكثير من الأطفال العرب مشاكل جسيمة في الحديث والتواصل مع محيطهم باللغة



العربية، فضلاً عن تعثرهم قراءةً وكتابةً بلغتهم الأم. ولا ننسى أن الكثير من الآباء والأمهات ينفقون سنويًا قسطًا كبيرًا من رواتبهم" (الرحبي، ١٧ فبراير ٢٠٢٤م).

٣- ومن التحديات الواضحة -كذلك- بالرغم من وجود التشريعات الحكومية والقرارات اللغوية؛ لكن المشكلة تظهر في عدم الالتزام بها دائمًا من بعض المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص، وتراخي المتابعة في تطبيقها من الجهات المعنية ولا سيما في المشهد العام، وهذه ظاهرة ملحوظة، وقد أشير إليها في خبر صحفي في إحدى الصحف العمانية؛ حيث نجد -على سبيل المثال- عددًا كبيرًا من المؤسسات الخاصة لا تلتزم باستعمال اللغة العربية أو لديها أخطاء في الترجمة في اللافتات الإعلانية رغم وجود التشريعات المنظمة؛ حيث تتنوع التجاوزات في تعليق الإعلانات مثل: عدم التقييد بالمقاسات، أو في تركيب الملصقات على واجهات المحال التجارية، وكذلك احتواء بعضها على الأخطاء في الترجمة، إلى جانب عدم توفير الصيانة للوائح واللافتات، مما يجعلها عرضة للتساقط (صحيفة الصحو، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢م).

٤- عدم تفعيل المقترحات المتعلقة بالسياسة اللغوية والمقدمة من المختصين في واقع الحياة اليومية، فرغم وجود مقترحات في السياسة اللغوية، مثل المقترح المقدم إلى مجلس الدولة بعنوان: "السياسة اللغوية في السلطنة: واقعها وتحدياتها وآليات تطويرها وتفعيلها"، وتشكيل لجنة خاصة لمناقشته وتفعيله في يوليو ٢٠١٨م (جريدة الرؤية، ١٨ إبريل ٢٠١٩م)؛ إلا أن هذا المقترح ما زال حبيس الأدرج، لم يجد طريقه نحو التنفيذ الفعلي.

ج- الفرص المتاحة:

أما عن الفرص التي يجدر بنا -من خلالها- تعزيز حضور اللغة العربية في الواقع اللغوي بسلطنة عمان، فيمكن اقتراح الأفكار التالية:

١- استثمار السمعة الحسنة والعلاقات الإيجابية التي تحظى بها السلطنة مع مختلف دول العالم -بوصفها دولة مسالمة لديها علاقات بناءة مع الدول- في استقطاب الطلاب الدوليين لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها ضمن إطار "الدبلوماسية الاقتصادية" التي تتهجها السلطنة حالياً، لا سيما مع وجود مؤسسات أكاديمية لديها خبرة جيدة في هذا النوع من التعليم.

٢- إمكانية استثمار تجربة تعليم اللغة العربية في السلطنة؛ للتوسع في تدريسها عبر الفضاء الإلكتروني، وإثراء المحتوى الإلكتروني، وتصميم المنصات التعليمية الموجهة للراغبين في دراستها سواء داخل السلطنة وخارجها.

٣- فرض شهادة الكفاءة في اللغة العربية على العمالة الوافدة ولا سيما في الوظائف الخدمية التي تكون فيها هذه العمالة منافسة للشباب العماني، وكذلك في القطاع المالي كمحال الصرافة والتدقيق المالي وتحويل الأموال ومكاتب دراسات الجدوى الاقتصادية؛ من باب تيسير التعامل المالي مع العمانيين بلغتهم، فضلاً عن تقليل المنافسة معهم في هذا القطاع الحيوي الذي يعج بالعمالة الأجنبية التي لا تتعامل إلا باللغة الإنجليزية أو باللغات الهندية فيه.

٤- مع وجود نظام للعنونة يتبع مؤسسة حكومية كبيرة (وزارة الإسكان) لها صلاحية إطلاق الأسماء المناسبة على الطرق والسكك والأحياء، وينص على استعمال اللغة العربية في هذه العنونة؛ لا بد من استغلال هذه الفرصة والاستفادة منها في التعاون مع هذه المؤسسة من جانب اللغويين المختصين، بحيث تنطلق هذه العنونة من سياسة لغوية عربية واضحة ومنظمة وأصيلة تستقي روافدها من ثقافة البلد ومن التجارب الناجحة في بعض الدول العربية.



د-توصيات الدراسة:

من هنا، وبعد أن ناقشنا في هذا المبحث الفرص والتحديات الموجودة في واقع اللغة العربية بالسلطنة، يمكن اقتراح بعض التوصيات المناسبة، ومنها:

١- تحويل نشاط اللغة العربية في السلطنة إلى "استثمار" و"صناعة"، تدرُّ الأرباح وتُحقِّق الفوائد العلمية والمصالح المالية؛ من خلال ربطها ربطاً جذرياً بالاقتصاد العماني والاقتصادات الأخرى، بحيث تتجاوز الأطر التقليدية الموجودة حالياً، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال الاستعانة بأراء الاقتصاديين وخبراء التسويق في الوطن.

٢- إنشاء مؤسسة أو جهاز يُعنى باللغة العربية في سلطنة عمان، تُسند إليه المهام التالية:

- بناء رؤية لغوية إستراتيجية تنطلق من رؤية عمان ٢٠٤٠، وتتبنى فكرة التخطيط اللغوي المسبق للشأن اللغوي وواقعه في السلطنة.
- متابعة السياسة اللغوية الموجودة حالياً، وتفعيل القرارات اللغوية، والحرص على تطبيقها في أجهزة الدولة المختلفة.
- بناء شراكة لغوية واسعة مع المواطنين والقطاع الخاص، بحيث تضمن هذه الشراكة الانعكاس الإيجابي على واقع اللغة العربية في السلطنة.
- الابتعاد عن النهج المعياري السائد في معالجة قضايا اللغة العربية، والعمل على استكشاف الفرص الممكنة والمتاحة لتفعيل اللغة العربية فيها.

المصادر والمراجع

- الأشخري، عبد الله. (٢٠١٩م). تاريخ الإعلام العماني من ١٩٧٠-١٩٩٠م. (ط:١). دار صفحات للنشر، القاهرة.
- ابن بطوطة، محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي. (١٩٩٢م). تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار. د. ط. أكاديمية المملكة المغربية: الرباط.
- البليك، عماد. (٢٣ أغسطس ٢٠٢٠م). ١٩٧٠ إلى ٢٠٢٠م. ملامح من التطور الإداري للدولة، جريدة عمان، مسقط، عمان.
- جامعة السلطان قابوس. (١٩٩١م). موسوعة السلطان قابوس للأسماء العربية. (ط:١). مكتبة لبنان ناشرون. بيروت.
- جامعة السلطان قابوس. (٢٧ مارس ٢٠٢٢م): قرار تنفيذي لقرارات مجلس الجامعة رقم (١٢٩٠/٢٠٢٢م)، باعتماد طرح "شهادة اللغة العربية وآدابها للناطقين بغيرها".
- جريدة الرؤية. (١٨ إبريل ٢٠١٩م). خبر بعنوان: مكتب الدولة يحيل للجلسة العامة مقترح "السياسة اللغوية في السلطنة".
- الجريدة الرسمية. (١٩٧٢م). العدد (١٠)، وزارة العدل والشؤون القانونية. مسقط، سلطنة عمان.
- الجريدة الرسمية. (١٩٧٦م). العدد (١١٤)، وزارة العدل والشؤون القانونية. مسقط، سلطنة عمان.
- الجريدة الرسمية. (١٩٧٦م). العدد (١١٤)، وزارة العدل والشؤون القانونية. مسقط، سلطنة عمان.
- الجريدة الرسمية. (١٩٧٧م). العدد (١٣٢)، وزارة العدل والشؤون القانونية. مسقط، سلطنة عمان.



- الجريدة الرسمية. (١٩٨٠م). العدد (١٩٢). وزارة العدل والشؤون القانونية. مسقط، سلطنة عمان.
- الجريدة الرسمية. (٢٠٠٢م)، العدد (٧١٥). وزارة العدل والشؤون القانونية. مسقط، سلطنة عمان.
- الجريدة الرسمية. (٢٠٢٤م). العدد (١٥٣٥). وزارة العدل والشؤون القانونية. مسقط، سلطنة عمان.
- الحتروشي، سالم بن مبارك. (٢٠١٤م). الجغرافيا الطبيعية لسلطنة عمان، (ط:١)، مجلس النشر العلمي: جامعة السلطان قابوس، مسقط.
- الحمداني، مبارك. (٣٠ مارس ٢٠٢٢م). كراسي السلطان قابوس العلمية: رؤية وإرث وطني دبلوماسية المعرفة والمشروع الثقافي. جريدة عمان. مسقط، سلطنة عمان.
- الرحبي، سالم. (١٧ فبراير ٢٠٢٤م). اللغة العربية في المدارس الخاصة ثنائية اللغة. جريدة عمان. مسقط، سلطنة عمان.
- السالمية، فاطمة حمدان. (يونيو ٢٠٢٣م). استطلاع: لغة الضاد في عصر الذكاء الاصطناعي، صحيفة أخبار الجامعة، جامعة السلطان قابوس، مسقط.
- السيد، عبد القادر محمد، والمشيخي، خالد. (مارس ٢٠١٨م). التعليم في سلطنة عمان وتطلعاته المستقبلية، مؤتمر: التربية المدنية والإنسان المعاصر. جامعة بنها. مصر.
- الشويرخ، ناصر بن صالح. (٢٠١٧م). قضايا معاصرة في اللسانيات التطبيقية، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، (ط:١). الرياض، المملكة العربية السعودية.
- صحيفة الصحة الإلكترونية. (١٨ أكتوبر ٢٠٢٢م). خبر صحفي: الالتزام بالضوابط والاشتراطات المنظمة للافتات الاعلانية يحد من ظاهرة الاعلانات العشوائية غير المرخصة، مسقط، سلطنة عمان.

- العلوي، شفيقة. (٢٠١٥م). العربية لسان الهوية، الأمن اللغوي والوعي المستقبلي، مجلة الأثر، الجزائر. ع/٢٢. ص٣٠).
- عيد، محمد. (١٩٨١م). المستوى اللغوي للفصحى واللهجات للنثر والشعر، (ط:١) عالم الكتب، القاهرة.
- الغتامي، سليمان. (٢٠١٥م). واقع استخدام اللغة العربية في المعاملات اليومية في سلطنة عمان وأثره على تعليمها وتعلمها، ورقة مقدمة ضمن مؤتمر اللغة العربية الرابع، دبي، الإمارات العربية المتحدة.
- الغسيني، زاهر؛ والمالكية، ريان؛ والداودي، زاهر. (ديسمبر ٢٠٢٣م). الانضباط اللغوي للمحتوى العربي لحسابات المؤسسات الحكومية بسلطنة عمان بمنصة إكس (X). مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية: جامعة السلطان قابوس. م ١٤ / ع ٣. ص٦.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (٢٠١٤م). السياسة اللغوية والتخطيط: مسار ونماذج. (ط:١). مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. الرياض. المملكة العربية السعودية. ص٣٤.
- الفارسي، علي بن حمد. (يناير ٢٠١٩م). مستويات العربية الفصيحة المعاصرة بالسلطنة، مجلة جسور، القاهرة، العدد ٧، ص٢٣٥.
- الفارسي، علي بن حمد. (إبريل ٢٠٢٤م). دور اللسانيات الحاسوبية في تنمية اللغة العربية وترقيتها، مجلة إضاءات علمية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، سلطنة عمان، ع ٤٢، ص ١١.
- مجلس التعليم. (٢٠١٤م). مسيرة التعليم في سلطنة عمان. مسقط. سلطنة عمان. ص: ٢٣.
- مجلس التعليم. (٢٠١٧م). فلسفة التعليم في سلطنة عمان. (ط:١). مسقط، سلطنة عمان. ص. ١٠.
- مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. (٢٠٢٤م). منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية.



- المحمود، محمود. (٢٠١٨م). التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري. مجلة السياسة اللغوية والتخطيط، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. السنة ٣/ ع ٦. ص ١٤.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. (فبراير ٢٠٢٤م). النشرة الإحصائية الشهرية، مسقط، المجلد: ٣٥، ص ٣.
- المعمرى، سيف. (٢٥ ديسمبر ٢٠١٨م). مقال: اللغة العربية في فكر السلطان قابوس، جريدة الرؤية. مسقط، سلطنة عمان.
- مكاوي، حسن عماد. (١٩٨٩م). وسائل وأساليب الاتصال في سلطنة عمان، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ص ٨٧.
- الوائلي، وائل. (١٨ ديسمبر ٢٠٢٣م). في اليوم العالمي للغة الضاد.. ماذا تعرف عن معهد السلطان قابوس لتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها؟ صحيفة الصحوة الإلكترونية، مسقط، سلطنة عمان.
- وزارة الإعلام. (٢٠٢٣م). كتاب عمان السنوي: الرؤية وصناعة المستقبل. مسقط، سلطنة عمان. ص ١٦٥.
- وزارة التربية والتعليم. (٢٠١٩م). الإطار العام لمعايير المناهج العمانية، مسقط، سلطنة عمان. ص ٢٥.
- وزارة التربية والتعليم. (٢٠٢١م). الضوابط المرفقة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٢١/١٦١م)، بشأن ضوابط تحديد فئات الطلبة الدارسين لمناهج المواد التي تُدرّس باللغة العربية للناطقين بغيرها بالمدارس الخاصة (اللغة العربية، التربية الإسلامية، الدراسات الاجتماعية).
- وزارة التربية والتعليم. (٢٤ مايو ٢٠٢٣م). قرار إداري رقم (٢٠٢٣/١٣م) بشأن إنشاء وحدة دعم مهارات التحدث باللغة العربية الفصحى.
- وزارة التربية والتعليم. (٢٠٢٣م). قرار وزاري رقم (٢٠٢٣/١٠٥م)، بتشكيل لجنة التعاون مع سلطنة بروناي في مجال تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

- وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات (أكتوبر ٢٠٢٢م). البرنامج التنفيذي للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة. ص ١١.
- اليعيائية، عائشة (٢٠١٧م). خصائص حسابات شبكة تويتر للوحدات الحكومية في سلطنة عمان: دراسة تحليلية. (دراسة ماجستير غير منشورة). مسقط، جامعة السلطان قابوس. مسترجع من دار المنظومة.

المواقع الإلكترونية:

- انظر موقع وزارة التربية والتعليم:
<https://home.moe.gov.om/module.php?m=pages-showpage&CatID=14&ID=16>
- انظر موقع وزارة النقل والاتصالات وتقنيات المعلومات، البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة:
https://www.mtcit.gov.om/ITAPortal_AR/Pages/Page.aspx?NID=3162&PID=579841
- انظر البرنامج الوطني للذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة، مشاريع تجريبية تعمل بالذكاء الاصطناعي، على موقع الوزارة:
https://www.mtcit.gov.om/ITAPortal_AR/Pages/Page.aspx?NID=3162&PID=1911323
- انظر موقع منصة الخليل على الشبكة: [/https://alkhalilarabic.com](https://alkhalilarabic.com)
- انظر النادي الثقافي: https://culturalclub.org/?page_id=29
- انظر ذاكرة عمان: [/https://thakira.om/about-us](https://thakira.om/about-us)



الواقع اللغوي للغة العربية في دولة قطر

د. رامي نزيه أبو شهاب

مقدمة

تستهدفُ هذه المقاربةُ البحثَ في واقع اللغة العربية في دولة قطر عبر منطلقات قانونية وثقافية وحضارية، ووظيفية؛ ذلك أن اللغة تُشكّل مصدرًا من مصادر تعريف الذات الوطنية أو الهوية، وتعدُّ اللغة العربية لغة الإسلام الحنيف؛ وبذلك فإن حمايتها والنهوض بها يعدُّ واجبًا لا سيما في ظل التحديات التي تواجهها نتيجة عوامل عدة؛ أهمها: هيمنة اللغة الإنجليزية، بالتوازي مع مفرزات العولمة الثقافية، وقيم التعدد اللغوي، وبوجه خاص في دول مجلس التعاون التي تشهد وجود عددٍ من الجاليات الأجنبية التي يحتمل حضورها ظلال لغات أخرى؛ غير العربية التي قد تشهد انحسارًا أو تراجعًا نتيجة ما يمكن أن ننعتة بالاختلال الحضاري الناتج عن قلق الأنا في مواجهة الآخر. ولعل هذا يستدعي من دول المجلس الحرص على تمكين اللغة بوصفها أحد الثوابت؛ من مبدأ تحقيق مفهوم الأمن اللغوي نتيجة التهديدات التي تقترب مما وصفه عبد السلام المسدي بحرب اللغات (٢٠١١م، ص ١٢).

تتصدّد هذه الدراسة اختبار واقع اللغة العربية في دولة قطر ضمن مستويات، بالتوازي مع رصد التوجُّهات المتصلة بتمكين العربية عبر النماذج الوظيفية، دون تجاهل العوامل الثقافية الحضارية؛ ما يستدعي بالضرورة تأمل الإسهامات والمبادرات التي شكّلت زائدًا لهذه الجهود؛ وبناء عليه، فإن الدراسة تعتمد

منهجيةً تستقصي واقع اللغة العربية من خلال جملة من الأدبيات والتقارير، وعلى رأسها التشريعات والقوانين التي تتصل باللغة العربية، وحضورها على مستوى الدولة كإجراء أولي، ومن ثمّ تعتمد الدراسة إلى تحليل هذه المخرجات بهدف التوصل إلى صورة عن واقع اللغة، وموقعها في مجالات تشمل الفضاءات التعليمية والثقافية والاقتصادية، علاوة على الفضاء العمومي ضمن منظور تحليلي، مع ملاحظة ما يكمن في تلك الإجراءات والممارسات من خلل بهدف تجاوزه، أو من خلال بيان مكامن القصور فيه.

يشير كتاب «مختصر تاريخ اللغة» إلى أن الكلام والكتابة والإشارة تعدّ الطرائق الثلاث التي تعيش بها اللغة، وفي حال كانت اللغة متعافية فإنها ستكون قادرة على الاستمرار عبر نقلها من جيل إلى جيل (كريستال، ٢٠١٨م، ص ١٩٩). وهكذا نلاحظ أهمية الحيوية التي تكفل للغة البقاء، والاستمرار، والتطور عبر الوسيط، ونعني الإنسان، وقدرته على تعميق حضور اللغة بوصفها ممارسة تعتمد مرجعيتين: ثقافية وحضارية؛ ولكن الأهم تحقق البعد الشمولي عبر تمكين السياسة اللغوية التي تُبنى على تخطيط إستراتيجي من أجل معالجة المشاكل المحيطة باللغة، ومن ثمّ النهوض بها (الفهري، ٢٠١٣م، ص ١٤). وبناءً على ما سبق؛ فإن فاعلية السياسة اللغوية تنهض على التشريع، ووضع القوانين، وتطبيق مبدأ المراقبة من أجل المحافظة على اللغة العربية، وديمومة ممارستها بوصفها لغة تواصل، وثقافة، وحضارة.

دولة قطر:

تمكّنت دولة قطر في العقدين الأخيرين من تحقيق نهضة شاملة طالت مستويات متعددة: كالعليم، والصحة، والإعلام، والرياضة، والثقافة، وغيرها، بالتوازي مع ثورة عمرانية مزجت بين القيم التراثية، والمعاصرة على حد سواء، مع الحرص على المحافظة على الثوابت التي تتعلق بالهوية واللغة والدين. تعدّ دولة قطر دولةً مستقلة ذات سيادة، ومنذ استقلالها الكامل عن بريطانيا في عام ١٩٧١م، برزت بعدها أحد أكثر منتجي النفط والغاز أهميةً في العالم.



تقع دولة قطر على الساحل الشرقي من شبه الجزيرة العربية، ويتبعها عدد من الجزر، في حين يُقدَّر إجمالي عدد السكان في دولة قطر حتى نهاية شهر مايو ٢٠٢٢ م بـ ٢,٨ مليون نسمة (مكتب الاتصال الحكومي، د.ت).

تبلغ مساحة دولة قطر ١١,٥٢١ كيلومترًا مربعًا، وتعدُّ مدينة الدوحة العاصمة، ومقر الحكومة، وهي موقع المؤسسات التجارية والمالية الرئيسية. يسكن أكثر من نصف السكان في العاصمة التي تعدُّ مركزًا ثقافيًا كبيرًا يحتوي على العديد من المتاحف ومراكز التعليم. من أهم المدن بالإضافة إلى الدوحة: الوكرة، والخور، ودخان، والشمال، ومسيعيد، ورأس لفان (مكتب الاتصال الحكومي، د.ت)

تعدُّ اللغة العربية اللغة الرسمية في الدولة، وتُستخدم اللغة الإنجليزية على نطاق واسع بوصفها لغة ثانية (مكتب الاتصال الحكومي، د.ت)، في حين أن الإسلام هو الدين الرسمي، والشريعة هي الأساس لكل تشريع وفقًا لدستور الدولة التي تستضيف أعدادًا كبيرة من أتباع الديانات الأخرى (مكتب الاتصال الحكومي، د.ت)

تسعى دولة قطر إلى تحقيق رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٣٠م، حيث جاء على موقع مكتب الاتصال الحكومي: «تهدف الرؤية الوطنية إلى تحويل قطر - بحلول ٢٠٣٠- إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لشعبها جيلًا بعد جيل، إذ تذهب الرؤية الوطنية لدولة قطر إلى تحقيق عدد من الأهداف على المدى الطويل، والرؤية توفر إطارًا عامًا لتطوير الإستراتيجية الوطنية الشاملة، وخطط تنفيذها» (مكتب الاتصال الحكومي، د.ت).

ويتضح من المعلومات التي أوردناها، فإن اللغة العربية تمثل جزءًا من تاريخ نشأة الدولة، وعاملًا مهمًا من عوامل تحديد هويتها الوطنية؛ فاللغة تأتي بوصفها لغة التواصل، والمراسلات، والتعليم، كما أنها تتخلل القطاعات كافة.

تُولي دولة قطر أهميةً كبرى للغة العربية بعدّها اللغة الأولى، فاستخدامها يعدُّ جزءًا محوريًا من تكوين الدولة على الرغم من التنوع الثقافي واللغوي

نتيجة توفر عدد من الجاليات، في حين أنّ اللغة الإنجليزية تحضر على نطاق واسع، ويمكن ملاحظة الأثر العميق لها في الربع الأول من القرن الحالي بداعي النهضة الكبيرة التي شهدتها الدولة، بالتضافر مع ملاحظة الآثار التي تتصل بانتشار القيم التقنية على نطاق واسع، بما في ذلك الشبكة الرقمية (الإنترنت)، ناهيك عن ظهور الهواتف الذكية، في حين لا يمكن أن نتجاهل مناخات العولمة التي حدّت من التمترس الهوياتي الوطني نتيجة التدفق الكبير للبضائع، وهجرات العمال، والسيولة المعلوماتية التي أنتجت نماذج ثقافية، ومنها هيمنة اللغة الإنجليزية بوصفها لغةً مطلوبةً على نطاق واسع في أسواق العمل؛ ما دفع الكثيرين إلى تعلمها، مع ما يكمن من رواسب تتصل بالاستعمار فيما يتعلق بهذه اللغة.

ولعل العوامل السابقة تعدّ مؤشرات تتطلب التحرك من أجل الحدّ من هذا الانتشار الكبير للغة الإنجليزية؛ نظرًا لعوامل تتعلق بالتكوينين الوظيفي أو الثقافي في وعي المواطنين والمقيمين العرب في قطر على حدّ سواء، إذ تکرّست اللغة الإنجليزية في وعي كليهما بوصفها لغة المستقبل، مقابل هامشية اللغة العربية، وبمرور الزمن قد تفقد اللغة العربية المقومات المبدئية لوجودها، ولا سيما في وعي الأجيال الجديدة التي يمكن أن تتخلى عن الثوابت نتيجة هذه التحولات، أضف إلى ما سبق عوامل تتصل ببروز نمط لغوي مشوّه نتيجة انتشار العمالة الأجنبية، واستخدام هذا النمط على نطاق واسع في الأسواق والشوارع، وحتى في بعض المنازل. ومن ناحية أخرى، ثمة تحدّ يتمثل في انتشار ظاهرة المدارس الأجنبية، مع ما يمكن أن ينطوي عليه هذا من تداعيات ثقافية بل وإجرائية تتعلق بضعف تدريس اللغة العربية؛ ما يتطلب -بالضرورة- من المؤسسة أو الدولة التدخل بهدف إعادة الفهم الصحيح لتكوين اللغة، وقيمتها لا على المستوى الحضاري أو ما يتعلق بالهوية والدين والثقافة فحسب؛ إنما -أيضًا- عبر تكريس مبدأ أنها لغة حيّة قادرة على النهوض بالأعباء الوظيفية التي تتصل بالعمل وسائر شؤون الحياة.

إن الوعي بقيمة اللغة العربية قد جعل دولة قطر تُسارع إلى اتخاذ إجراءات بُغية صون اللغة العربية بوصفها واجهة حضاريّة ثقافية ترتبط بالهوية الوطنية، فظهرت التشريعات والقوانين والمبادرات التي تهدف إلى تعميق



هذه اللغة في المدرسة والشارع والمؤسسة الحكومية، بالإضافة إلى الإعلام والثقافة.

لا يمكن إنكار أن اللغة أحد عوامل تعريف الذات، فاللغة في تكوينها الأولي كثيرًا ما كانت جزءًا من ذاكرة الإنسان، ومقومات وجوده؛ فلولا اللغة لفقد الفرد تعريفه وكيونته، إذ من الاستحالة أن نتجاوز اللغة كونها تعدُّ عاملاً من عوامل تعريف الذات الوطنية، ومن خلفها ثمة بُعد شديد الأهمية، ونعني البعد العقدي المتصل بالإسلام.

لقد شكَّلت اللغة العربية إحدى أهم دعائم تعريف هذه الذات في زمن تشكل القوميات انطلاقًا من التنظير اللافت الذي أشار إليه (أندرسن، ٢٠٠٩) في كتابه «الجماعات المتخيلة»، إذ تسعى كل أمة إلى تحديد كينونتها عبر نماذج أو رمزيات واضحة تجعلها في وضع متباين أو متخالف عن الآخر، والأمة العربية تمتلك تلك المقومات، وأهمها البعد الحضاري العميق للغة العربية التي تعتمد مرجعية تاريخية قلَّ نظيرها بين اللغات الحية، فالعربية في بعدها التراكمي المستمر تعدُّ من أقدم اللغات، وذات طبيعة حيوية، على الرغم من العوائق والتحديات التي تواجه هذه اللغة.

المحور الأول:

التشريعات اللغوية والمؤسسات الوطنية اللغوية

اللغة العربية في التشريعات والقوانين:

تُشكّل التشريعات والقوانين عاملاً مهماً من عوامل بحث واقع اللغة العربية؛ ذلك أنّ التشريع القانوني يُؤسّس لرؤية شمولية تحكم الواقع اللغوي، وما يتصل به من أمن لغوي، فالتشريعات تصوغ حضور اللغة من حيث القوة أو الضعف، فضلاً عن كونها تُشكّل منهجاً بُغية تكريس النظم الثقافية والحضارية؛ وبذلك تتحول الممارسة اللغوية إلى سلوك تقوده التشريعات والقوانين.

إنّ دولة قطر - شأنها شأن باقي أقطار الوطن العربي- تعتمد في دستورها اللغة العربية لغة رسمية، مع الإشارة إلى أنه قد مرّ النظام القانوني في دولة قطر بمراحل متعددة، بدءاً من إصدار أول نظام أساسي مؤقت للحكم عام ١٩٧٠م، ثم جرى تعديله عام ١٩٧٢م؛ كي يتلاءم مع متطلبات المرحلة، ومن ثمّ أعقب ذلك خطوات استكمال الأوضاع الدستورية من خلال تعديلات تشريعية بداعي تنظيم المعاملات المدنية والتجارية (مكتب الاتصال الحكومي، د.ت). وفي عام ١٩٩٩م شكّلت لجنة لإعداد الدستور الدائم، أعقب ذلك إصدار مشروع الدستور عام ٢٠٠٢م، ومن ثمّ نُظّم الاستفتاء على مشروع الدستور عام ٢٠٠٣م، ليصدر الدستور الدائم عام ٢٠٠٤م، مع التأكيد على الانتماء العربي والإسلامي الذي انطلق منه الدستور (مكتب الاتصال الحكومي، د.ت).

ينطلق الدستور القطري - شأنه شأن جميع الدساتير في الدول العربية- من أنّ اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، إذ ينصّ الدستور القطري الدائم في الباب الأول: (الدولة وأسس الحكم) ضمن المادة (١) على أن: «قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة. دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية. وشعب قطر جزء من الأمة العربية» (موقع الإعلام الحكومي، د.ت)، غير



أن دولة قطر تقدمت في هذا المجال، لتسنّ قانوناً يهدف إلى حماية اللغة العربية صدر عام ٢٠١٩م، ويمكن أن نُجمله بالإشارة إلى أن القانون يتضمّن مقدمةً وموادّ تفصيليةً تغطي جوانب مختلفة لحماية استخدام اللغة العربية، وتعزيزها في مختلف المجالات (الديوان الأميري - دولة قطر، ٢٠١٩م).

يشمل القانون أحكاماً تتعلق بالتعليم، والإدارة، والوثائق الرسمية، والمعاملات العامة، مؤكداً على ضرورة استخدام اللغة العربية بشكل أساسي، ويتضمّن القانون عقوبات لمخالفة أحكامه. وهكذا نستنتج أن القانون يهدف إلى تعزيز الهوية الثقافية واللغوية من خلال ترسيخ استخدام اللغة العربية، وحمايتها.

ينطلق القانون من فلسفة تقدير الهوية الثقافية واللغوية بهدف ترسيخ استخدام اللغة العربية في جميع مناحي الحياة العامة أو الخاصة عبر عامل التشريع القانوني الذي يستوجب مبدأ المحاسبة، فالقانون ينهض على الرؤية التي تُعنى بحماية اللغة العربية بوصفها ركيزةً أساسيةً للثقافة والتراث، مؤكداً على أهميتها في التعليم، والإدارة، والتواصل الرسمي، ونلاحظ على سبيل المثال: المادة رقم (١) والمادة رقم (٢) من خلال استعمال الفعل (تلتزم) كل من الوزارات وجميع الجهات الحكومية وغير الحكومية بحماية اللغة العربية، ودعمها؛ ومن ثمّ يؤكد على إلزامية استعمال اللغة العربية في تعليماتها ومنشوراتها واجتماعاتها (...); غير أن القانون أضاف إلى ما سبق المؤسسات الخاصة، ولا سيّما ذات النفع العام، في حين تذهب المادة الرابعة إلى أن تشريعات الدولة ينبغي أن تكون باللغة العربية، ويمكن إرفاق ترجمة لها بالإنجليزية إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك.

في حين تتمحور كل من المواد: (٥-٦-٧) حول محور التعليم، وتُحدّد توجّهات واضحة لا يمكن تجاوزها، وتتعلق بجزئية التعليم في المؤسسات التعليمية باللغة العربية باستثناء بعض المواد التي تتطلب تدريسها بلغات أخرى حسب توجيهات معينة؛ في حين ينصّ القانون على أن تكون اللغة العربية مادةً أساسيةً مستقلةً ضمن مناهج تلك المؤسسات، إلى جانب تنظيم استخدام اللغة العربية في البحوث العلمية والأكاديمية والتعليم، وقد أنيطت عملية توجيه ذلك وتمكينه بوزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.

نلاحظ أنّ القانون لم يقتصر على النظم المؤسساتية أو الحكومية فحسب، إنما توجّه إلى الفضاء العمومي، ولا سيما فيما يتعلق بأسماء الشركات والمؤسسات باختلاف أنواعها، وماهيتها من حيث إلزامية كتابة اسم العلامة التجارية باللغة العربية، مع وجود الاسم باللغة الإنجليزية- في حال كان يحمل اسم شهرة للسلعة- ونصّ على أن تكون أسماء الشركات باللغة العربية، وفي حال كانت الشركات بأسماء أجنبية ينبغي توفر الاسم باللغة العربية (أو أن يُكتب الاسم باللغة العربية)، وينصّ القانون على أن جميع المعلومات المتعلقة بالمنتجات القطرية يجب أن تُكتب باللغة العربية، مع جواز وجود ترجمة بلغة أخرى.

وعبر تأمل واضح في تلك القوانين، نستنتج الحرص على جعل اللغة العربية قيمةً مركزيةً في الحضور والتمكين، وفي الوقت ذاته التعامل بشيء من الواقعية التي لا تمنع توفر معلومات باللغة الإنجليزية؛ وعياً من المشرّع بقيمة التعدد اللغوي للمتعاملين من جنسيات أخرى، أو من غير الناطقين باللغة العربية؛ ولكن الإصرار على تقديم العربية يُظهر بُعداً وطنياً واضحاً يعكس رغبةً في تمكين الهوية اللغوية للدولة.

ولعل ما سبق، أشدّ ما يتضح في التشريعات التي تتصل بالجوانب التجارية، من حيث الإشارة إلى أهمية أن تُكتب جميع العلامات التجارية والمسكوكات والميداليات باللغة العربية، أو أن تكون اللغة العربية هي الأبرز، في حين نرى أنّ مواد القانون التي حملت بنوداً من رقم (١١ - ١٥) تتعلق بإجرائية التنفيذ والمراقبة، بالتوازي مع التأطير القانوني لعملية إنفاذ القانون، وفعل المساءلة والمراقبة كما العقوبة في حال عدم الامتثال إلى ذلك.

نخلص إلى أنّ القانون نهض على أربعة محاور: الأول يتعلق بتكوين فعل التواصل الرسمي على مستوى بنى الدولة، وهناك أيضاً محور ثقافي تعليمي يتعلق بالمؤسسات العلمية والبحث العلمي، في حين أنّ المحور الثالث يتعلق بالفضاء العمومي؛ بما في ذلك التجاري أو الاقتصادي على وجه التحديد، ولعل هذه المحاور لا يمكن أن تتحقق إلا عبر وجود أو تفعيل المحور الرابع ذي البعد الإجرائي والرقابي.



إن المتأمل للواقع اللغوي سيجد أن ثمة التزاماً بالقانون ضمن الرؤية التي انطلق منها، ولا سيما على مستوى المؤسسات العامة؛ في حين هناك من يرى أن هذا القانون لن يتحقق ما لم يُفعل بصورة واقعية، وأن يُسند بوجود جسم مؤسساتي تنفيذي يتصل بتفعيله، ونعني تأسيس مجمع للغة العربية كما جاء في المقال المنشور في صحيفة الراية القطرية (السيف، ٢٠٢١).

ولعل القانون يعكس - أيضاً - إدراكاً للحاجة إلى تحديث الاستخدام الفاعل للغة، ودعمه في عصر التكنولوجيا والعولمة، فالأثر المتوقع يتجاوز الحفاظ على اللغة إلى مستوى تعزيز الوعي الثقافى، والانتماء الوطني، مع السعي إلى تحقيق توازن بين الحداثة والتقاليد، ويمكن ملاحظة هذا الأثر عبر اعتماد اللغة العربية في المراسلات الحكومية، وجزء كبير من مؤسسات القطاع الخاص، فاللغة العربية تعدُّ لغةً التواصل في جميع مؤسسات التعليم الحكومي سواء أكان في المدارس الحكومية أم في الجامعات، ومن ذلك على سبيل المثال: جامعة قطر التي تستخدم اللغة العربية في جميع مراسلاتها، مع إضافة ترجمة إنجليزية في أسفل معظم المراسلات والخطابات.

يشمل قانون حماية اللغة العربية جانباً يتصل بالعقوبات عند مخالفة بنود القانون. وهذا يعني تجاوز البعد الصوري أو الاستهلاكي عبر تمكين المستوى الإجرائي والرقابي بصورة واقعية أو حقيقية، حيث يُصبح التطبيق مُلزماً للجميع؛ وإلا سوف تُواجه المؤسسات أو الهيئات التي لا تلتزم بإجراءات عقابية، ولعل هذا ما يمكن أن نلمحه في الفضاء العام - إلى حدٍّ ما - حيث تلتزم معظم المحال التجارية بالعربى، ولا سيما للشركات أو المؤسسات الأجنبية، أو تلك التي تحمل أسماءً علامات تجارية غير عربية.

وإذا ما تجاوزنا قضية التواصل القائم على تقديم اللغة العربية في المؤسسات الحكومية أو الوزارات، وغيرها؛ فإن القانون يُولي أهميةً كبرى للعربية بوصفها لغةً فكر وبحث؛ ولهذا يشدد على استخدام اللغة العربية في البحوث والدراسات العلمية؛ مما يعمق وجود الإسهام البحثي في اللغة العربية، وهذا من شأنه أن يُعمق المحتوى العلمي العربي، ونستدل على ذلك من خلال العديد من المنح والدراسات التي تُقدمها المؤسسات العلمية للدراسات والأبحاث

باللغة العربية سواء أكان في جامعة قطر أم في مؤسسة قطر للتربية والعلوم، وتنمية المجتمع^(١)، وثمة توجيهات واضحة للمؤسسات التعليمية للاحتفاء باليوم العالمي للغة العربية الذي يأتي بتاريخ ١٨ ديسمبر من كل عام.

المؤسسات اللغوية:

يرى المسدي (٢٠١٤م، ص ٦٥) أنّ مفهوم المؤسسة اللغوية يعدّ مفهوماً تخصصياً، فهو يندرج تحت ظلال مؤسسات عامة لا تنص على وجود العربية بوصفها لغةً، إنما على صفة (العربي) أو (العربية)؛ وبهذا فإن المؤسسات اللغوية من منظوره، يجب أن تُحدّد بوصفها هيئات أكاديمية أو ثقافية تهتم بدراسة اللغة العربية، بالتوازي مع حمايتها وتطويرها؛ بيد أن النموذج الأوضح لهذا التعريف يتحقق أو يتمظهر على الواقع بوجود مجمع للغة العربية، غير أن «عبد السلام المسدي» يذهب إلى نقد إلى ما هو أبعد من ذلك، فالأمر لا يقتصر على إنشاء المجامع اللغوية؛ إنما ينهض على أهمية وجود مؤسسة عربية تُعنى بواقع اللغة العربية في جميع أقطارها ضمن بُعد شمولي موحد، وبناءً على هذا فإن توفر مجمع للغة العربية في أي دولة قد يُحيل إلى وعي بقيمة هذه المؤسسة بوصفها حلقة الوصل والمرجع، وفي ظل عدم وجود مجمع للغة العربية فإن ذلك يعني الإقرار بشيء من التقصير في هذا الجانب.

وعلى الرغم من عدم وجود مجمع للغة العربية في دولة قطر، غير أن ظهور مؤسسات معنيّة بصورة أساسية باللغة العربية يعدّ أمراً مُبشراً، ومن ذلك إنشاء «الجمعية القطرية للغة العربية» التي يتضح من اسمها مشروعية الهدف الذي أُسست من أجله، ونعني القيام -إلى حدٍّ ما - بمهمة مجمع اللغة العربية، مع الإشارة إلى أنّ دولة قطر قد عملت على إنشاء «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية» سنة ٢٠٠٦م ضمن مظلة مؤسسة قطر للتربية

(١) لا يتوفر تقارير أو إحصاءات عن البحوث المنشورة باللغة العربية أو المشاريع المتصلة باللغة العربية على الرغم من توفر قاعدة البيانات على موقع الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي، ومن هنا ينبغي الإشارة إلى أهمية توفير تقارير في قاعدة البيانات تختص بتحديد المشاريع المتصلة باللغة العربية بصورة خاصة. انظر رابط الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي <https://www.qf.org.qa/ar/research/qatar-national-research-fund>



والعلوم وتنمية المجتمع بقرار رقم (٢١)، وكانت تهدف إلى تعزيز التعليم والتعلم عبر تحسين أداء المعلمين والطلاب والمناهج، وكذلك تمكين الإعلام القائم باللغة العربية الفصيحة المعاصرة؛ وكان من أهداف المنظمة: تشجيع البحوث، واستخدام التكنولوجيا في مجال اللغة العربية، مع دعم الترجمة وتعريب المصطلحات العلمية، فضلاً عن تحفيز مبادرات المجتمع المدني والأكاديمي للارتقاء باللغة العربية، وتطوير التقنيات الرقمية مثل محركات البحث والقواميس الإلكترونية، كما جاء في وثيقة تأسيس المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية المنشورة على موقع الميزان (وزارة العدل، د.ت)، غير أن هذه المؤسسة قد حُلَّت في عام ٢٠١٩م، وبهذا فإن (الجمعية القطرية للغة العربية) قد بدت بديلاً للمؤسسة، ولا سيما إذا ما نظرنا إلى أهداف الجمعية التي تُعنى بواقع دعم اللغة العربية، وحمايتها، والنهوض بها.

١ - الجمعية القطرية للغة العربية:

تُجدر الإشارة إلى أن الجمعية القطرية للغة العربية أشهرت بتاريخ ١٦ / ١٠ / ٢٠٢٢م، لتُصبح أول جمعية ثقافية مدنية متخصصة في دعم اللغة العربية، وترسيخ مكانتها ودورها في تعزيز الهوية الوطنية، بالتضافر مع نشر الوعي بأهمية هذه اللغة، وتعزيز استخدامها بالتنسيق مع الجهات المختصة بالدولة. وتضع الجمعية في قائمة أولوياتها ابتكار وتنفيذ المبادرات والأنشطة التي تسهم في نشر اللغة العربية، والنهوض بها في دولة قطر عبر رفع كفاءة مهارات المهتمين باللغة العربية، وتطوير قدراتهم، بالإضافة إلى توثيق العلاقة بين الجمعية والمجتمع المحلي، وتنمية روح التعاون كما جاء على موقع وكالة الأنباء القطرية بتاريخ (١٦ أكتوبر ٢٠٢٢ م)

يُشار إلى أن الجمعية ما زالت ناشئة، إذ يُتوقع منها إنجاز جملة من المشاريع المتعلقة باللغة العربية، ويُلاحظ بأن الجمعية للآن لم تُنشئ موقعاً إلكترونياً كي يكون واجهة للجمعية، ويعرّف بتكوينها، وأهدافها ومشاريعها؛ ولكن ثمة مشاريع واعدة أو خطط مستقبلية يمكن أن تنهض بها الجمعية.

٢- معجم الدوحة التاريخي للغة العربية:

أُطلق مشروع المعجم التاريخي للغة العربية في أيار / مايو سنة ٢٠١٣م، مع الإشارة إلى أنه قد اضطلع بمهمة التهيئة لهذا المشروع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، ومن خلال مراجعة موقع المعجم يمكن أن نخلص إلى ما يأتي (معجم الدوحة التاريخي، ٢٠٢٤م):

١- الأهداف:

- توثيق تاريخ اللغة العربية وتطورها عبر الزمن.
- رصد تاريخ ظهور كل لفظٍ من ألفاظ اللغة العربية، وتاريخ تحولاته الدلالية والصرفية.
- تحديد مكان ظهور كل لفظٍ من ألفاظ اللغة العربية.
- ذكر مستعملي كل لفظٍ من ألفاظ اللغة العربية في تطوراتها.

٢- الخصائص:

- الشمولية: يضم المعجم جميع ألفاظ اللغة العربية، بما في ذلك الكلمات القديمة والحديثة، والعامية والفصحى.
- البعد التاريخي: يرصد تاريخ ظهور كل لفظٍ من ألفاظ اللغة العربية وتاريخ تحولاته الدلالية والصرفية.
- البعد الجغرافي: يحدد مكان ظهور كل لفظٍ من ألفاظ اللغة العربية.
- البعد الاجتماعي: يذكر مستعملي كل لفظٍ من ألفاظ اللغة العربية في تطوراتها.



٣- الفائدة:

- يُساعد المعجم الباحثين والطلاب في فهم اللغة العربية، وتطورها عبر الزمن.
- يُساعد المعجم في الحفاظ على اللغة العربية، وحمايتها من الاندثار.
- يُساعد المعجم في نشر الثقافة اللغوية، وتعزيز الوعي بأهمية اللغة العربية.

لقد قصرنا إشارتنا إلى المؤسسات المعنية باللغة العربية بصورة خاصة على هاتين المبادرتين أو المؤسستين؛ نظراً لكونهما تتصلان مباشرةً باللغة العربية، ولطبيعة أهدافهما؛ ولكن هذا لا يمنع من وجود مؤسسات أخرى ذات ارتباط وثيق باللغة العربية، ولكن عبر نشاطات ثقافية عامة، ومنها:

٣- وزارة الثقافة:

تعدُّ وزارة الثقافة -شأنها شأن جميع الوزارات المعنية بالثقافة- إحدى المؤسسات التي تتصل بالأنشطة التي تتعلق باللغة العربية، ومن هنا، فإن ما يعيننا في هذا الشأن أنشطتها المباشرة بهذا المجال، ويمكن حصر ذلك النتائج تحديداً بالدراسات والبحوث التي تتعلق بنشر الكتب بصورة خاصة.

وإذا ما تجاوزنا الاضطراب في عملية نشر المجالات الثقافية باللغة العربية، ومنها مجلة الدوحة التي توقفت عن الصدور، فإن الوزارة قد عملت على إصدار عدد لا بأس به من الكتب والإصدارات العربية والمترجمة من خلال إصداراتها التي يستطيع القارئ العربي الاطلاع عليه عبر موقع الوزارة الإلكتروني في مختلف القضايا والموضوعات التي تتعلق بالأدب والثقافة القطرية، ناهيك عن الكتب الفكرية والنقدية، وغيرها، والتي تُشكّل زاداً معرفياً يحتاج إلى المزيد من المحافظة على هذا الجانب، بل تنشيطه بصورة أكبر كونه يعكس الفاعلية الحقيقية للفعل الثقافي، بالتوازي مع الأنشطة والمهرجانات والمسابقات، ورعاية المراكز الثقافية، والفرق المسرحية، وغير ذلك.

٤- الملتقى القطري للمؤلفين:

ومن المؤسسات المعنية باللغة العربية الملتقى القطري للمؤلفين، وهو هيئة ثقافية تابعة لوزارة الثقافة، تهدف إلى الارتقاء بالمستوى الثقافي للمؤلفين، ونشر إنتاج الأعضاء في الكتب والدوريات، وتشجيع ترجمة الجيد منها إلى اللغات العالمية، فضلاً عن توثيق العلاقات بين المؤلفين والاتحادات العربية والعالمية للكُتاب والأدباء، وتوطيد العلاقات بين المؤلفين وتنسيق جهودهم، وتُعنى برعاية المواهب الأدبية، وصقل قدراتها، وتطويرها. لنخلص إلى أنها -بصورة عامة- تهدف إلى تنشيط الحركة الثقافية، وتنسيق الجهود والمواقف مع الجمعيات والاتحادات المهنية والثقافية الموجودة في الدولة تجاه القضايا الوطنية القومية (وزارة الثقافة، د.ت).

لا بد من الإشارة إلى أن الملتقى يواظب على عقد اللقاءات والندوات الثقافية، ويقوم بأنشطة مجتمعية، بالتعاون مع العديد من المؤسسات الأكاديمية والثقافية، ومنها: جامعة قطر، ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، وغيرها.

٥- مركز مناظرات قطر:

من المشاريع التي تتميز بنزعتها الابتكارية القائمة على إبراز وقائع اللغة العربية بوصفها لغة حية: مركز مناظرات قطر، وهو منظمة غير ربحية أسست في عام ٢٠٠٨م، ويهدف المركز إلى تعزيز الحوار والتفكير النقدي ومهاراته في المجتمع القطري والعربي. وعلى الرغم من أن الثقافة العربية عُرِفَت تاريخياً بنماذج رفيعة من فنون المناظرة، غير أن استثمار هذه السمة لم يرق سابقاً إلى ترويجها بصورة تتسم بالعالمية، وإضفاء سمة الأناقة والحيوية على هذا الفن؛ مما أسهم في تحويل مركز مناظرات قطر إلى وجهة عربية للمشاركة في هذه المبادرة التي بدأت تتخذ موقفاً متقدماً في الثقافة العربية بصورة عامة، ويمكن تحديد فلسفة البرنامج وجهوده فيما يأتي (مركز مناظرات قطر، ٣٠ يناير ٢٠٢٤):



الإنجازات:

- نظم المركز أكثر من مئة مناظرة وطنية ودولية، شارك فيها أكثر من (١٠,٠٠٠) متناظر من جميع أنحاء العالم.
- قدم المركز برامج تدريبية لأكثر من (٥,٠٠٠) متناظر، من بينهم طلاب وأكاديميون ومسؤولون حكوميون.
- أصدر المركز العديد من الكتب والتقارير حول المناظرات ومهارات التفكير النقدي.
- في عام ٢٠١٩م فاز فريق مركز مناظرات قطر بالمركز الأول في بطولة العالم للمناظرات باللغة العربية.
- في عام ٢٠٢٢م أطلق المركز برنامجاً جديداً للمناظرات في المدارس القطرية، يهدف إلى تعليم الطلاب مهارات التفكير النقدي وحل المشكلات.
- في عام ٢٠٢٣م أصدر المركز تقريراً عن حالة المناظرات في العالم العربي، يُسلط الضوء على التحديات والفرص التي تواجه المناظرات في المنطقة.

الأهداف:

يهدف مركز مناظرات قطر إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

- تعزيز الحوار والتواصل بين مختلف الثقافات والشرائح الاجتماعية في المجتمع القطري والعربي.
- تزويد الشباب بالمهارات اللازمة للتفكير النقدي، وحل المشكلات، واتخاذ القرارات.

الغاية:

يسعى مركز مناظرات قطر إلى أن يكون قوةً دافعةً في بناء مجتمع أكثر تنوعاً ومشاركةً في قطر والمنطقة العربية، كما يسهم في تعزيز الحوار والتواصل بين مختلف الثقافات والشرائح الاجتماعية في المجتمع القطري والعربي، بالإضافة إلى تزويد الشباب بالمهارات اللازمة للتفكير النقدي، وحل المشكلات واتخاذ القرارات عبر اللغة العربية، ولا سيما أن هذا النشاط كان مقصوراً فقط على اللغة الإنجليزية.

٦- مبادرة تيد باللغة العربية:

من المبادرات التي يمكن أن نعدّها ثوريةً، وذات تأثير واضح على تمكين اللغة العربية للأجيال الجديدة، بالتضافر مع إخراجها من الصورة النمطية والتقليدية، ودمجها في وعي المزاج الجديد للثقافة التي تميل نحو تقديم الوعي البصري والسمعي. خرجت مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع بمبادرة تيد، وهي مبادرة تهدف إلى صنع محتوى باللغة العربية يمتاز بالجاذبية؛ نظراً لطبيعة المحتوى، والتقديم، ويمكن استخلاص أثرها عبر الملحوظات الآتية:

تعدُّ (تيد بالعربي) مبادرة مشتركة بين مؤسسة تيد ومؤسسة قطر، تهدف إلى دعم المفكرين والباحثين والفنانين وصانعي التغيير في العالم الناطق بالعربية من خلال مساعدتهم في نشر أفكارهم مع جمهور أوسع في كل أنحاء العالم. تتكون المبادرة من مجموعة محاور أهمها (تيد بالعربي- مؤسسة قطر، ٢٠٢٤م):

- البحث عن الأفكار الجديدة من خلال بوابة تيد بالعربي، والتي تسمح للأفراد والمجموعات بتقديم أفكارهم ومشاريعهم.
- تنظيم فعالية مباشرة: تنظم تيد بالعربي فعاليةً سنويةً مباشرة في دولة قطر، تُقدّم خلالها محاضراتٍ ونقاشاتٍ حول مجموعة متنوعة من الموضوعات.



■ إنشاء منصة رقمية خاصة: تقوم تيد بالعربى بإنشاء منصة رقمية خاصة، تضم مجموعة من المحاضرات والمحتوى الرقمية الأخرى؛ وذلك لتوفير منصة لمشاركة الأفكار والحوار حول القضايا المهمة فى العالم الناطق بالعربية.

تهدف تيد بالعربى إلى أن تكون منصة رائدة لتبادل الأفكار والمعرفة فى العالم الناطق بالعربية؛ وذلك من خلال دعم المفكرين والباحثين والفنانين وصانعي التغيير فى المنطقة. ولعل خير ما يُعبّر عن الغاية والمقصد من هذه المبادرة من حيث عنايتها باللغة العربية بوصفها إحدى ركائز مؤسسة قطر، تلك العبارة: «كما تُعنى المؤسسة أيضاً بالحفاظ على اللغة العربية والترويج لها والاحتفاء بها من جهة، وتوفير منصات لمشاركة المعارف ووجهات النظر والأفكار من جهة أخرى» (تيد بالعربى، مؤسسة قطر، ٢٠٢٤م).

V- الجوائز:

تُشكل الجوائز مصدراً من مصادر تنشيط اللغة العربية، وإبقاء جذوة حضورها قائمة، من منطلق أن الجوائز تُشجّع الكُتّاب والمؤلفين على الكتابة باللغة العربية، بالتوازي مع تجويد القضايا والأشكال، فلا جرم أن تتمثل دولة قطر أهمية هذه الجوائز، وتعي قيمتها؛ ومن هنا فقد بدت ناشطة فى هذا المجال، ولا سيما فى السنوات الأخيرة التي شهدت إطلاق مجموعة من الجوائز التي تتعلق بالمحتوى العربى تحديداً، وترعى تلك الجوائز مجموعة من المؤسسات؛ نُجمل أهمّها كالتى:

- جائزة كتارا للرواية العربية:
- أُسّست عام ٢٠١٤ م من جانب المؤسسة العامة للحي الثقافى كتارا.
- تهدف إلى تشجيع فن الرواية العربية.
- يبلغ مجموع قيمة الجائزة (٣٧٥) ألف دولار موزعة على ست فئات (جائزة كتارا للرواية العربية، د.ت).

- جائزة الشيخ حمد للترجمة والتفاهم الدولي:
وفقاً لموقع الجائزة التي أُسِّست عام ٢٠١٥ م، فإن الهدف من إنشائها يتحدّد بترجمة أفضل الأعمال الأدبية والفكرية من اللغة العربية وإليها، في حين تبلغ القيمة الإجمالية للجائزة مليوني دولار، وتتنوع على فئتين:
١. جوائز ترجمة الكتب المفردة في اللغتين الرئيسيتين.
٢. جوائز الإنجاز في اللغتين الرئيسيتين واللغات الفرعية (جائزة حمد للترجمة، د.ت).

- جائزة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني للغة العربية:
تهدف الجائزة إلى الاحتفال بإنجازات دولة قطر في تأصيل ودعم اللغة العربية وثقافتها في اليوم الوطني واليوم العالمي للغة العربية، وتعزيز الوحدة اللغوية وحب الوطن، والاحتفاء باللغة العربية وربط الماضي بالحاضر والمستقبل، علاوةً على ربط الطلاب باللغة الأم، وصقل شخصيتهم وهواياتهم. وتشمل الجائزة مسابقات في مهارات اللغة العربية للطلاب في مجالات: الخط العربي، والقصة، والخطابة، والإلقاء، والشعر الفصيح، والشعر النبطي، والإملاء (موقع الجائزة، د.ت).

- جائزة كتارا لشاعر الرسول صلى الله عليه وسلم:
هي جائزة سنوية أطلقتها المؤسسة العامة للحي الثقافي - كتارا في عام ٢٠١٥م، وتعدُّ تظاهرة ثقافية مهمة تهدف إلى تعزيز ونشر الشعر العربي، بما في ذلك الفصيح والنبطي، من خلال التركيز على مديح الرسول صلى الله عليه وسلم، وسيرته النبوية.

تسعى الجائزة لتكون رائدة عالمياً في هذا المجال، وتجعل من كتارا منصةً إبداعيةً تبرز في تاريخ الشعر العربي. الرؤية: تتضمن الاستقلالية، الشفافية، والنزاهة في العمليات، وتهدف لتكون مفتوحةً للشعراء من جميع أنحاء العالم، مع الاستفادة من فرص مؤسسة كتارا، وبيئتها المجتمعية في دولة قطر (جائزة كتارا لشاعر الرسول، د.ت).



تتمثل أهداف الجائزة ورسالتها في تعزيز فنّ الشعر ودوره في المجتمع الإسلامي، واستثمار ذلك لإبراز رسالة الإسلام والدفاع عنه، وتعميق حبّ الرسول في قلوب الأجيال المعاصرة. وتؤكد أهمية اللغة العربية والشعر في وحدة الأمة الإسلامية، وتسعى أيضاً إلى إحياء التراث الإسلامي الشعري، وتشجيع المواهب الشعرية، وربط الشباب بحضارتهم، وتدعيم الهوية العربية، بالتضافر مع تعزيز الجهود للمحافظة على التراث الأدبي واللغة العربية (جائزة كتارا لشاعر الرسول، د.ت.)

■ جائزة الدوحة للكتاب العربي:

تعدّ جائزة الدوحة للكتاب العربي من أحدث المؤسسات أو الجوائز التي تُعنى بدعم اللغة العربية، أو النتاج العربي، ولا سيما الكتاب العربي، ففي سنة ٢٠٢٤ م انطلقت الدورة التأسيسية، وكما يتضح من رسالة المؤسسة فإنها تنهض على الإسهام في إثراء المكتبة العربية، بالإضافة إلى تشجيع الأفراد والمؤسسات لتقديم أفضل إنتاج معرفي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وتهدف إلى تكريم الدراسات الجادة والتعريف بها، والإشادة بجهود أصحابها، فضلاً عن دعم دور النشر الرائدة للارتقاء بجودة الكتاب العربي شكلاً ومضموناً (جائزة الدوحة للكتاب). في حين أن هدف الجائزة المركزي يتحدّد بتقدير الكُتاب والمؤلّفين الذين حقّقت أعمالهم إضافة معرفية إلى الثقافة الإنسانية، وتشجيع الناشرين والفاعلين في صناعة الكتاب؛ تعزيزاً وتطويراً للنشر العربي، ليصبح قادراً على المنافسة العالمية (جائزة الدوحة للكتاب، د.ت.).

ولعل قراءة في رؤية المؤسسة ورسالتها وأهدافها ينم عن وعي عميق بقيمة اللغة العربية، ومحاولة النهوض بها كي تكون حاضرة على المستوى العالمي؛ ولهذا تتجه المؤسسة إلى إذكاء روح المنافسة، وتقدير الجهود المنشئة للمحتوى العربي النوعي، والارتقاء به عالمياً بما في ذلك جهود الأفراد والمؤسسات على حدّ سواء.

نخلص في نهاية هذا المحور إلى أن دولة قطر تسعى إلى تكريس حضور اللغة العربية عبر تفعيل المؤسسات التي تُعنى بتقديم مبادرات باللغة العربية على مستوى إنشاء المحتوى النوعي، ومن ذلك تيد بالعربي، ومركز مناظرات قطر، وأن يظهر النشاط اللغوي بصورة عصرية وجذابة، وهذا يسير بالتوازي مع الاعتماد على أداة الجوائز كما يتضح من عدد المؤسسات المانحة، وتتنوع أهدافها؛ في حين لا بدّ من الإشارة إلى أن هنالك العديد من المؤسسات الثقافية والاجتماعية التي تسعى إلى تكريس هذا النسق في تقديم محتوى باللغة العربية، وتُشجّع التأليف على المستوى الإبداعي والفكري، ولكن المجال لا يسمح بالإتيان على الجهود والمبادرات كافة.



المحور الثاني:

اللغة العربية في الخطاب الإعلامي

الصحافة:

يُورَّخ للمشهد الإعلامي في قطر بظهور الصحافة التي كانت أسبق من وسائل الإعلام السمعية والبصرية، إذ بدأت الصحافة تأخذ شكلها الحديث في عام ١٩٦٠م مع صدور «أخبار شركة نفط قطر» كأول نشرة صحفية. وفي عام ١٩٦١م صدرت الجريدة الرسمية الحكومية لتكون منصة رسمية لنشر القوانين والمراسيم، ومع بداية السبعينيات، شهدت قطر انطلاقة قوية في مجال الصحافة، حيث ظهرت العديد من الصحف اليومية والأسبوعية، مثل: «العربية» و«الراية» باللغة العربية، و«الجلف تايمز» باللغة الإنجليزية (جابر، ٢٠٢١م، ص ١٤).

واستمرت مسيرة التطور في الثمانينيات والتسعينيات، مع ظهور صحف أخرى مثل «الشرق» و«الوطن». ولم تقتصر الصحافة على الصحف اليومية؛ بل ظهرت العديد من المجالات المؤثرة في المشهد الإعلامي القطري، مثل: «الدوحة» و«العروبة» و«العهد» (جابر، ٢٠٢١م، ص ١٤). في حين يُورَّخ لظهور الإذاعة في أواخر الستينيات، في حين أن البث التلفزيوني كان سنة ١٩٧٠م، وصولاً إلى القنوات الفضائية مع نهاية التسعينيات (جابر، ٢٠٢١م، ص ١٤٠١٥).

يمكن الإحالة في البدء إلى قانون صدر سنة ٢٠١١م، وينص على ترجمة الأخبار الواردة باللغات الأجنبية، وإعادة تحريرها، فضلاً عن ترجمة الأخبار المنشورة، وهو قرار صدر عن المدير العام لوكالة الأنباء القطرية ضمن مادة رقم (٥)، في حين أن اعتماد اللغة العربية يتوافق مع القرارات السابقة التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، بالتوازي مع أهمية تفعيل قانون حماية اللغة العربية، ولا يمكن إنكار أن دولة قطر قد شكَّلت حالة متفردة على مستوى تمكين النموذج الإعلامي المغاير والمختلف في أدواته،

ومنهجه، ورؤيته. ولعل هذا أشد ما يتضح عبر المؤسسات الإعلامية التي تختلف توجهاتها ورؤاها سواء أكانت صحافة أم إذاعة أم تلفازاً.

في الصحافة لا يمكن إنكار أن اللغة العربية الفصيحة حاضرة بوصفها اللغة القياسية التي يمكن للجميع قراءتها، وفهمها في معظم الصحف المحلية والمطبوعات، غير أن ثمة قضايا تتعلق ببعض الملحوظات التي تتعلق بتعريب بعض المصطلحات، وتوظيف البعض الآخر في لغة الصحافة، ولا سيما الكلمات الإنجليزية، والطارئة بداعي بروز مصطلحات ومفردات تتصل بالتقنية، ووسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، إذ تأخذ الباحثة حولة رستم - في دراستها حول واقع التعريب في دولة قطر - على لغة الصحافة استعمالها لكلمات ومفردات أجنبية: هاشتاج، وبرامج «التوك شو» و«السوشيال ميديا»، و«ستاند آب كوميدى» وغيرها (رستم، ٢٠١٨ م، ص ٩٠-٩٥)، على الرغم من توفر مصطلحات عربية بديلة عن هذه الكلمات؛ ومن هنا ينبغي التنبه لأهمية التخلص من هذه الممارسات اللغوية، ولا سيما لدى الصحافة.

الإعلام المرئي والمسموع:

ضمن مستوى الإعلام المرئي والمسموع، لا بد من الإشارة إلى أنه يوجد في دولة قطر المؤسسة القطرية للإعلام، والتي يتبعها عدد من القنوات التلفزيونية والإذاعات، وهي: قناتان رسميتان للدولة لتلفزيون قطر، وقطر (٢)، وتبث القناتان برامجهما باللغة العربية، بالإضافة إلى وجود ثماني إذاعات، وهي إذاعة قطر باللغة العربية، وإذاعتان للقرآن الكريم، وثلاث إذاعات تبث بثلاث لغات أوروبية: الفرنسية، والإنجليزية، والإسبانية، وهناك إذاعة تبث باللغة الأردنية، وأخيراً إذاعة منوعات عربية.

وكما يُلاحظ، فإن ثمة اهتماماً بتقديم خطاب إعلامي يراعي حاجات المقيمين على أرض الدولة، ولا سيما من غير العرب، في حين يُلاحظ أن اللغة العربية الفصيحة هي اللغة المعتمدة في البرامج الإخبارية، والبرامج الوثائقية، وفي بعض البرامج الحوارية في كل من الإذاعة والتلفزيون الرسميين؛ في حين أن إذاعتي القرآن الكريم تعتمدان العربية الفصيحة في برامجها كلها



تقريباً، ولا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى دراسة نُشرت سنة ٢٠١٨ م تشير إلى أن دولة قطر تحتل المرتبة الأولى عربياً في القنوات الناطقة باللغة العربية الفصحى (Shoush, 2018, P.P.149-151)، إذ تُمثّل قناة الجزيرة إحدى أهم المؤسسات التي تحرص كلَّ الحرص على تمكين اللغة العربية في مختلف منصاتها؛ انطلاقاً من رؤية القناة التي تتوجه في رسالتها إلى الجمهور العربي، ونشير بهذا الصدد إلى ما اختصره «محمد عبد الرحيم كافود» - الخبير اللغوي ووزير التربية والتعليم والتعليم العالي الأسبق- في محاضراته التي ألقاها أمام مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره الواحد والثمانين من أن قناة الجزيرة اضطلعت بدور بارز في تعزيز استخدام اللغة العربية الفصحى، وتحسين مستواها بين العاملين في المجال الإعلامي من خلال مبادرات متعددة، ولا سيما مبادرة معهد الجزيرة للإعلام؛ التي تشمل إعداد دراسات ومطبوعات، فضلاً عن تصميم موقع إلكتروني لتعلم اللغة العربية، وقد نوّه كافود -أيضاً- بدور قناة الأطفال الفضائية التابعة للجزيرة لدورها المهم في تعزيز اللغة العربية الفصحى من خلال برامجها الموجهة للأطفال، ولا سيما برامج التسلية والألعاب الإلكترونية التي من شأنها أن تسهم في تعليم الأطفال مفردات لغوية جديدة بطريقة ممتعة وجذابة (صحيفة الشرق، ٣١ مارس ٢٠١٥).

المحور الثالث:

اللغة العربية في النظام التعليمي

اللغة العربية في التعليم ما قبل الجامعي

مما لا شك فيه أنّ تعليم اللغة العربية كان جزءاً محورياً من تاريخ التعليم في دولة قطر، فقبل التعليم النظامي الذي بدأ سنة ١٩٥٦ م (تلفت، ١٩٨٣م، ص ٣٥) كانت الكتابات الدينية تقوم بتدريس اللغة العربية، والتعليم الديني، ولا سيما سنة ١٨٩٠م (العبد الله، ١٩٩٨م، ص ٦١)، ومع بروز التعليم النظامي كان لحضور اللغة العربية موقع في المناهج الدراسية، إذ شهدت دولة قطر تحولات على مستوى التعليم من مرحلة التأسيس إلى مرحلة الاستقلال، غير أنّ عام ٢٠٠٦ م شهد انعطافاً واضحاً حين ظهرت تجربة المدارس المستقلة التي سعت إلى تطوير العملية التعليمية برمتها؛ وذلك من خلال التعاقد مع مؤسسة راند الأمريكية، ولكن هذه التجربة من ناحية أثارت جدلاً أيديولوجياً وثقافياً ضمن مستويات أقرب للنقد، وقد أجملها «ياسر سليمان» في عدد من الملاحظات التي تتصل بوجود الحساسية الثقافية، وصعوبات تتعلق بأفق التلقي، ومقاومة البعض للتغيير من منطلق أيديولوجي، والخوف من هيمنة اللغة الإنجليزية، وتكريسها في المدارس، بالإضافة إلى المناخ السياسي المتوتر في تلك الفترة (سليمان، ٢٠٢٣م، ص ١٧-٢٢)، فضلاً عن ملحوظات تتعلق بالمعايير والمناهج الدراسية المرتبطة باللغة العربية مع رؤية لبعض الإشكاليات التي صاحبت هذه التجربة التي كانت تنصّ على تدريس مواد الرياضيات والعلوم بالإنجليزية؛ وهو ما أثار جدلاً ومعوقات، إلى أن انتهت هذه التجربة بقرار رقم (٩) لسنة ٢٠١٧ م بشأن تنظيم المدارس، لتعود بعد ذلك إدارة المدارس إلى وزارة التعليم والتعليم العالي، إذ ألغيت تجربة المدارس المستقلة، وحوّل المجلس الأعلى للتعليم إلى وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي بهيكل جديد مما تطلب وضع مناهج لمواد اللغة العربية.



وانطلاقاً من قرارات قانون حماية اللغة العربية، الذي ينصُّ على أن اللغة العربية هي لغة التعليم في المؤسسات التعليمية العامة، إلا إذا اقتضت طبيعة بعض المقررات تدريسها بلغة أخرى وفقاً لما تُقرُّره وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي. في حين تلتزم المؤسسات التعليمية الخاصة بتدريس اللغة العربية مادةً أساسيةً مستقلةً ضمن مناهجها، في الحالات، ووفقاً للقواعد والضوابط التي تضعها وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي.

حظيت اللغة العربية في المدارس الحكومية - في الوقت الراهن - بأهمية قصوى، ولا سيما بعد سنوات من الاضطراب نتيجة تجربة المدارس المستقلة، مع جملة من الانتقادات التي ركزت على ضعف المخرجات التعليمية بما في ذلك اللغة العربية، كما جاء في دراسات هدفت إلى بيان الخلل في هذه التجربة على مستوى تدريس اللغة العربية، وتحديدًا في السنوات التي حضرت التجربة، ومن أهم تلك الدراسات دراسة بعنوان «نحو منهجية بيداغوجيا لمتعلمي اللغة الأصل» لعدد من الباحثين في جامعة جورجتاون قطر، غير أن اللافت في هذه الدراسة أنها تصلح لوصف واقع اللغة العربية في معظم الدول العربية، ولا سيَّما ما يتعلق بتوفر إشكاليات بنيوية ثقافية تتصل بتعلم اللغة العربية، ونُجمها بمعضلاتي الأزواجية اللغوية والثنائية اللغوية (التونسي وزبارا، ٢٠١٢م، ص ٥). فالأولى تسعى إلى توصيف وجود مستويين لغويين: الأول العربية الفصيحة بوصفها لغة التعليم والإعلام والدين أو اللغة الأعلى، في حين أن المستوى الثاني يتعلق بلغة الحياة اليومية والأهل والشارع، وبينهما يشعر الطالب بالاضطراب نتيجة التباين بين هذين المستويين؛ وبذلك تصبح عملية اكتساب اللغة العربية الفصيحة أقرب إلى عملية اكتساب لغة ثانية كما جاء في التقرير (التونسي وزبارا، ٢٠١٢م، ص ٧).

وتتحدّد الإشكالية الثانية بالثنائية اللغوية التي تعني محاولة الطالب إجادة أو إتقان لغتين مختلفتين، ووصوله فيهما إلى مستوى الكفاءة؛ في حين تكمن مشكلة المدارس الأجنبية في دول مجلس التعاون عامة في أن الطلاب يتعلمون اللغة العربية ضمن دروس مواد اللغة العربية فقط، في حين أن باقي المواد تدرس باللغة الإنجليزية؛ ما دفع إلى تأخر التمكن في اللغة العربية - حسب الدراسة - أو اكتسابها بصورة صحيحة؛ لتخلص الدراسة إلى نتيجة قوامها

أن «واقع اللُّغة العربية في دول الخليج يتسم بأن البيئة اللُّغوية بيئة مفقرة للاكتساب حيث تهيمن اللُّغة الإنجليزية عليها» (التونسي وزبارا، ٢٠١٢، ص ١٥)، ولعل هذا يتخذ قيمةً مضاعفةً إذا ما نظرنا إلى ازدياد عدد المدارس الخاصة، ولا سيما الأجنبية في بعض دول مجلس التعاون.

يُشار إلى أن وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي قد جعلت نصاب تدريس اللُّغة العربية من خمس إلى سبع حصص أسبوعيًا باختلاف المراحل في المدارس الحكومية؛ مما يعكس حرصًا على تعميق حضور اللُّغة العربية في المدارس، بالتوازي مع تقديم أنشطة ومسابقات تتصل باللُّغة العربية والقرآن الكريم. لقد حرصت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي على تعميق حضور اللُّغة العربية في المدارس الأجنبية والخاصة عبر تحديث السياسة الأكاديمية للمواد الإلزامية، وضرورة تدريس مادتي (اللُّغة العربية والتربية الإسلامية) بدءًا من مرحلة ما قبل المدرسة (الروضة والتمهيدي) بكافة المدارس، ورياض الأطفال الخاصة في جميع المناهج والأنظمة التعليمية وفقًا لتسلسل الصفوف الدراسية (صحيفة الراية، ٢٠ مايو ٢٠١٢م).

في حين يذهب القرار الذي صدر سنة ٢٠١٩ م من وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي إلى إلزام المدارس الخاصة والعالمية بتدريس المواد الإلزامية الثلاث (التربية الإسلامية، واللُّغة العربية، والتاريخ القطري) بمجموع (١٢٠) دقيقة أسبوعيًا^(١)، دون دمجها مع أوقات تدريس مواد أخرى.

وثمة إشارة إلى أهمية توفير الكفاءات والخبرات المتخصصة، ودعم الطلبة ذوي صعوبات التعلم المحددة، مع الالتزام بتدريس المناهج القطرية بنسبة (١٠٠٪) لجميع المواد الإلزامية، واستثناء بعض الحالات كالطلبة الوافدين من الجنسيات العربية غير الناطقين بالعربية والطلبة القطريين والطلبة من الجنسيات العربية الذين يعانون من صعوبات التعلم، مع ملاحظة أن تدريس المناهج القطرية يجب أن يكون بنسبة ٧٠٪ لهذه الاستثناءات، ويمنع دمج الطلبة الناطقين بالعربية مع غير الناطقين بها أثناء التدريس، وتحرص

(١) لا بد من الإشارة إلى تحديث صدر ينص على أن تدريس اللُّغة العربية في المدارس الخاصة والأجنبية يكون بواقع ٢٤٠ دقيقة أسبوعيًا (٤ حصص).



الوزارة على إعداد مسابقات وأنشطة تتعلق باللغة العربية، ومنها مشروع أولمبياد القراءة الذي يحتوي على مسابقتين، هما: مسابقة «اقرأ»، ومسابقة «عبر»، فالأولى تهدف إلى تشجيع القراءة بناءً على معايير محددة، والثانية تستهدف التعبير عن فهمهم للمقروء بأساليب متنوعة، تتوافق مع مواهبهم (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، د.ت)، ومع ذلك، فإن حضور اللغة العربية في المدارس الخاصة، ولا سيما الأجنبية على وجه التحديد ما زال يحتاج إلى المزيد من الاهتمام نظراً لأعدادها وانتشارها، فبالنظر إلى التقرير الإحصائي الذي يتعلق بعدد هذه المدارس مقارنةً بالمدارس الحكومية، سنجد أن عددها يفوق المدارس الحكومية⁽¹⁾؛ وهو ما يعني بالضرورة ارتفاع أعداد الطلاب الذين معظمهم يكونون قطريين أو مقيمين عربياً، مع عدد أقل من الطلاب الأجانب غير الناطقين باللغة العربية؛ ولعل هذا يتطلب جهداً كبيراً في خلق إجراءات وسياسات لضبط تدريس اللغة، علاوة على برامج إشرافية تراعي خصوصية هذه المدارس.

اللغة العربية في التعليم العالي

يوجد في قطر عددٌ من الجامعات والكليات الجامعية، أبرزها جامعة قطر التي تحتوي على قسم للغة العربية، يتوفر على مساقين للغة العربية يُدرّسان ضمن المتطلبات العامة، وهما: اللغة العربية (١٠٠)، واللغة العربية (٢٠٠)، في حين يمنح قسم اللغة العربية شهادتي البكالوريوس والماجستير باللغة العربية وآدابها، وينهض البرنامج على رؤية وأهداف تتمثل في تحقيق التميز في تخصص اللغة العربية وآدابها، مُركّزاً على الجودة العالية في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع والجامعة، ويسعى القسم لإعداد جيل مؤهل من الروّاد والمفكرين المنفتحين على الثقافات العالمية، وقادرين على التواصل الفعّال.

⁽¹⁾ تبعاً لتقرير مركز الإحصاء، فإنه يبلغ عدد الطلاب في المدارس الخاصة بما في ذلك الأجنبية ٢٠٥,٢٩٥ طالباً، في حين يبلغ عدد الطلاب في المدارس الحكومية ١٢٦,٢٥١ طالباً. انظر: موقع وثيقة إحصاء التعليم على مركز الإحصاء على هذا الرابط إحصاء ٢٠٢٠/٢٠٢١. https://www.psa.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/General/StatisticalAbstract/2021/Education_Chapter_4_2021_AE.pdf

كما جاء على موقع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، فإن عدد المدارس غير الحكومية ٣٣٤ مدرسة. انظر الرابط: <https://edu.gov.qa/ar/Content/PrivateEducationAffairs>

تتضمّن رسالة القسم نشر المعرفة الأدبية واللغوية، وتأهيل متخصصين قادرين على تطبيق هذه المعارف في مختلف المجالات، مع التأكيد على الانفتاح، وترسيخ قيم المواطنة والتفكير الناقد. ويستهدف القسم رفع المستوى الأكاديمي والبحثي، وتنمية الوعي بالتراث وتعزيز الثقافة الحوارية، مع توقعات بأن يكون الخريجون قادرين على استخدام اللغة العربية بكفاءة في مجالات عدة، ومنها: توظيف التراث الأدبي واللغوي، وتطبيق مهارات البحث والتحليل النقدي (جامعة قطر- قسم اللغة العربية، د.ت)، ولدى القسم خطة لفتح برنامج دكتوراه، ولكنه إلى الآن لم يُنجز.

نشير إلى أنه تتوفر -أيضاً- برامج متعددة في عدد من الجامعات والكليات، منها كلية المجتمع في قطر التي تمنح الدبلوم المشارك في الآداب (اللغة العربية) للطلاب الذين يرغبون في الدراسة باللغة العربية، أو الذين يُخططون للتحويل إلى جامعة أخرى للحصول على درجة البكالوريوس في تخصصات متعددة، مثل: الاتصالات، إدارة الأعمال، التعليم، القانون، العلوم الاجتماعية، الفنون الجميلة، وغيرها. وتتوفر برامج أخرى -على مستوى الدراسات العليا- في معهد الدوحة للدراسات العليا، ولا سيما تخصص اللسانيات والمعجمية العربية، ويمكن أن نُضيف جامعة حمد بن خليفة، وغيرها من المؤسسات التي تقدّم برامج فرعية لتدريس اللغة العربية.

تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها

- لوحظ أن عدد الأشخاص الذين يتعلمون اللغة العربية من غير الناطقين بها في دولة قطر قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الماضية؛ ويرجع ذلك جزئياً إلى أن نحو ٦٠٪ من سكان قطر من أصول غير عربية (Al Hamad, 2017, P.12). وثمة إشارة إلى أن عدد المتقدمين المهتمين بتعلم اللغة العربية في جامعة قطر قد ارتفع من (١٤٣) طالباً في العام الدراسي (٢٠٠٩-٢٠١٠م) إلى (١٨٣٨) طالباً في (٢٠١٥-٢٠١٦م) (Al Hamad, 2017, p.13) مع الإشارة إلى بعض الأسباب التي قد تُفسّر زيادة عدد متعلمي اللغة العربية في قطر، ومنها:



- الاهتمام المتزايد بالثقافة والتاريخ العربي: استثمرت قطر بشكل كبير في المبادرات الثقافية في السنوات الأخيرة، مما قد يؤدي إلى اهتمام أكبر باللغة العربية بين كل من القطريين وغير القطريين.
- الأهمية الاقتصادية المتزايدة للعالم العربي: فاللغة العربية هي اللغة الرسمية للعالم العربي الذي يعدُّ شريكاً تجارياً رئيسياً لقطر؛ ونتيجة لذلك، يمكن عدُّ تعلم اللغة العربية أصولاً اقتصادية مهمة.
- الرغبة في التواصل مع المجتمع المحلي: يمكن أن يكون تعلم اللغة العربية للمقيمين من غير العرب وسيلةً للاندماج في المجتمع والثقافة المحلية (Al Hamad, 2017, p.11-12).

ومن أبرز المؤسسات الأكاديمية التي تقدّم برامج لتدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها:

مركز اللغة لغير الناطقين بها - جامعة قطر

يعدُّ مركز اللغة العربية للمتحدثين بغيرها التابع لقسم اللغات والإعلام والترجمة في كلية الآداب والعلوم من أبرز المؤسسات التعليمية الرائدة عبر تقديم دورات مكثفة في اللغة العربية للطلاب الدوليين غير الناطقين بها. يوفر المركز ستة مستويات سنوية من الكفاءة اللغوية متوافقة مع المعايير الأوروبية المشتركة للغات من A1 إلى C2، مُستقبلاً الطلاب سواء كممولين ذاتيين أو كمرشحين من مؤسسات لها اتفاقيات مع الجامعة.

يهدف المركز إلى تعزيز اللغة العربية وبناء علاقات أكاديمية وثقافية متينة عبر العالم، حيث أبرم أكثر من (ثلاثين) اتفاقية مع مؤسسات عالمية. أُسس المركز عام ١٩٨٦ م، ومن ثمَّ تحوّل إلى مركز مستقل في ٢٠٠٦ م تحت اسم «برنامج اللغة العربية» قبل أن يصبح «مركز اللغة العربية للناطقين بغيرها» في ٢٠١٥، وقد تميز باستخدام أساليب وتقنيات تدريس مبتكرة. يتبنى المركز منهجيةً تواصليةً، تشمل التعلم الإلكتروني والدمج، ويُنظّم أنشطةً لا منهجية

متنوعة لتعزيز تجربة التعلُّم، مثل: نوادي اللُّغة، ورحلات ثقافية، وورش عمل، ومحاضرات، ومسابقات؛ مما يجعل تعلم اللُّغة العربية تجربةً غنيةً وممتعةً (جامعة قطر، د.ت).

جامعة جورجتاون- قطر

يتبنى برنامج اللُّغة العربية بجامعة جورجتاون - قطر فلسفةً تعليميةً تستهدف توفير تجربة شاملة في تعلم اللُّغة والثقافة العربية. يتجاوز البرنامج تعليم اللُّغة بوصفها أداة تواصل؛ ليشمل فهم السياقات الثقافية والاجتماعية والتاريخية. ويركز على دمج المهارات اللُّغوية مع التعمق في الأدب والفن والتاريخ والسياسة العربية، مُشجِّعاً على التفكير النقدي والتحليل الثقافى والاجتماعي. يدعم البرنامج التعلُّم التجريبي والبعد الثقافى، إذ يستهدف إعداد الطلاب ليكونوا مواطنين عالميين مسؤولين، قادرين على إحداث تأثير إيجابي، وبناء جسور التواصل بين الثقافات؛ ما يعكس التزام جامعة جورجتاون بالتميز الأكاديمي، والفهم الثقافى (جامعة جورجتاون قطر، د.ت).

مركز فنار

يهدف المركز الثقافى الإسلامى القطري (فنار) منذ تأسيسه إلى تعزيز التفاهم بين الثقافات، وتقديم فهم عميق للإسلام من خلال العديد من الأنشطة التعليمية والثقافية، مثل: الدورات، وورش العمل والمحاضرات، ولا سيما دورات لغة العربية للناطقين بغيرها؛ بهدف تعزيز الانفتاح والتواصل الحضاري (ويكيبيديا، د.ت). وبذلك فإن المركز ينطلق من فلسفة تتمايز بحرصه على النظر إلى اللُّغة بوصفها تمثيلاً للثقافة العربية الإسلامية.

ومن المراكز التي تُقدِّم برامج تعليمية باللُّغة العربية مركز اللُّغات في معهد دراسات الترجمة، التابع لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، حيث يقدم دورات لتدريس اللغة العربية للكبار والصغار، وهو بذلك يقدم خدمات تعليمية لشريحة كبيرة من المواطنين والمقيمين العرب والأجانب.



نخلص في نهاية هذا المحور إلى نتيجة مفادها توفر عدد كبير من المؤسسات التعليمية، معظمها يُعنى بتدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها عبر اعتماد منطلقات لا تتصل بالبعد التواصلية أو الوظيفية فحسب؛ وإنما تسعى إلى تعميق البعد الحضاري والثقافي والديني. ولعل هذا الاهتمام بتدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها ينهض على ما يتوفر في الدولة من جاليات غير عربية تُشكّل زاداً لهذه المؤسسات التي تسعى إلى تقديم حلول بغية تعليم اللغة العربية وثقافتها؛ ومن ناحية أخرى، تسهم في تسهيل عملية الانسجام والحوار مع البلد المستضيف ولتلك الجاليات، ولا سيما من غير العرب، ولا يفوتنا أن نشير إلى أن هذه المؤسسات التي عرضت لها الدراسة تعدّ جزءاً من مؤسسات أخرى تنطلق تقريباً من الغاية والفلسفة أعينهما.

المحور الرابع:

اللُّغة العربية في الفضاء التقني

يمكن النظر إلى الفضاء التقني من خلال منظورين؛ فهو من جهة يُمثّل عاملاً مساعداً في تمكين اللُّغة العربية وتطويرها ونشرها؛ نظراً للوسائل التي تتيحها التقنيات الرقمية، ومن جهة أخرى يمكن أن يشكل هذا الفضاء التقني تحدياً كبيراً يتطلب الكثير من الجهد على مستوى تقديم حلول مبتكرة من أجل دمج اللُّغة العربية ضمن هذه التقنيات، ولا سيما على مستوى التعريب والبرمجة.

لا شك أنّ دولة قطر من الدول التي تمتلك بنيةً تقنيةً متقدمةً، حيث وصل عدد مستخدمي الإنترنت في قطر (٢,٨٨) مليون مستخدم في يناير ٢٠٢١م، في حين أنّ عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في قطر قد وصل إلى (٢,٨٧) مليون مستخدم في يناير ٢٠٢١م (الميلادي وآخرون، ٢٠٢٣، ص٨)؛ وبذلك فإننا أمام أرقام تعكس الحضور الكبير لاستخدام الإنترنت في قطر، ولا سيما عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وغيرها من المجالات؛ ولهذا فإن هذا المستوى يحتاج إلى عناية خاصة كون اللُّغة تعدُّ الأداة أو القناة التي ينتج من خلالها هذا التفاعل، غير أنّ المحتوى العربي ما زال يواجه تحديات على المستويين الكمي والنوعي، على الرغم من أن اللُّغة العربية تعدُّ رابع أكثر اللُّغات استخداماً في العالم، إذ يتحدث بها لغةً أولى نحو ٤٧٤ مليون نسمة، ولغةً ثانية أكثر من ٢٧٤ مليون نسمة، وتعدُّ اللُّغة الأسرع نمواً على الإنترنت؛ في حين من المتوقع أن يصل عدد مستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حوالي ٣٥٧ مليوناً بحلول عام ٢٠٢٥م؛ وهو ما يدلُّ على نموٍّ ملحوظ في المحتوى العربي على الإنترنت (عمارة، ٢٠٢٢)، ومع ذلك، يظلُّ المحتوى الرقمي العربي يُشكّل نسبةً صغيرة جداً من إجمالي المحتوى العالمي على الإنترنت كما يشير (عمارة، ٢٠٢٢).



وثمة إشكالية لا يمكن تجاهلها تتعلق بالمحتوى المعرفي لضعف الإسهام المؤسساتي، وثمة إشكالية تتعلق بوضع اللغة العربية في الاستخدام من لدن الأفراد في مواقع التواصل الاجتماعي، حيث ما زالت اللغة العربية تعاني من اختلالات من حيث التشوه؛ نظراً لاستخدام العامية، ومفردات إنجليزية، فضلاً عن وفرة كبيرة في الأخطاء الإملائية والنحوية، إذ تشير زينب إبراهيم - أستاذة الدراسات العربية بجامعة كارنيغي ميلون بقطر - إلى ظاهرة استخدام (العربيزي) التي تأتي في سياق تحديات اللغة العربية في عصر العولمة والإعلام الرقمي، حيث نشأت هذه الظاهرة بوصفها حلاً عملياً للتعامل مع قصور لوحات المفاتيح الأولية في دعم اللغة العربية، فأصبح -أي استخدام العربيزي - مفضلاً بين الشباب على وسائل التواصل الاجتماعي، ومن هنا تؤكد أهمية تحديث مناهج تعليم اللغة العربية واستخدام التكنولوجيا لجذب الأجيال الجديدة نحو استخدام اللغة العربية الفصحى بثقة وصحة لغوية (مؤسسة قطر، ١٥ فبراير ٢٠١٢م). وبذلك، فنحن إزاء تحديات تتصل باللغة العربية في الفضاء الرقمي، ولعل الأمر يتخذ قيمة مضاعفة مع ظهور الذكاء الاصطناعي.

لا بد من الإشارة إلى وثيقة أصدرتها وزارة المواصلات والاتصالات حول إستراتيجية قطر في مجال الذكاء الاصطناعي، وتتطوي بنودها ورؤيتها على محور يتصل باللغة العربية بوصفها ركيزة من ركائز هذا النص، إذ تنص الوثيقة على أنه «ينبغي أن تكون الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لمعالجة اللغة العربية أولوية وطنية بالنسبة إلى دولة قطر بوصفها دولة ناطقة باللغة العربية. في حين تمتلك قطر محتوى ثرياً باللغة العربية يمكن الاستعانة به لتطوير نماذج الذكاء الاصطناعي، إذ تتيح إمكانيات معالجة اللغة العربية في تمكين التطبيقات المؤثرة في مجالات التعليم والإعلام والأمن، وغيرها من المجالات ذات الأهمية الإستراتيجية (وزارة المواصلات والاتصالات، ومعهد أبحاث الحوسبة بقطر، ٢٠١٩م، ص ١٦)، وعملت دولة قطر على إنشاء مؤسسات تدعم الحضور العربي على المنصة الرقمية، ومن أهم تلك المؤسسات:

معهد قطر لبحوث الحوسبة

تمكّن المعهد من تطوير العديد من نُظُم معالجة اللُّغة العربية، ومنها نظام آلي لتحويل الكلام إلى نص مكتوب باللُّغة العربية، إذ تستعين شبكة الجزيرة الإعلامية به الآن، ناهيك عن مجموعة من أدوات معالجة النصوص العربية معروفة باسم «فراصة»، وهي تعدُّ من بين الأفضل على الصعيد العالمي؛ ونظام محكم للترجمة من اللُّغة العربية إلى اللُّغة الإنجليزية؛ وبذلك تستطيع قطر أن تكون رائدةً على مستوى العالم في الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في معالجة اللُّغة العربية وتوليدها (وزارة المواصلات والاتصالات، ومعهد أبحاث الحوسبة بقطر، ٢٠١٩م).

يُحسب للمعهد ذلك الالتفات الذكي من أجل دعم اللُّغة العربية على مستوى دمج العربية ضمن فضاءات التقنية التي تجتاح المجتمع، من منطلق أن أي تخلف عن تحقيق هذه الغاية، فإن هذا سوف يؤدي إلى تراجع مكانة اللُّغة العربية، وعدم قدرتها على أن تكون ضمن اللُّغات الحية التي تتميز بقدرتها على مواكبة ذلك التداخل بين اللُّغة والقيم السيبرانية التي بدت أكثر تداخلاً بين الإنسان والتقنية إلى حد الدمج بينهما كما وضحت «دونا هاراوي» في بيانها الشهير (Haraway, 2016, p. 7)، ويمكن تحديد أهم سمات قسم تقنيات اللُّغة العربية في معهد أبحاث الحوسبة في قطر ضمن الملحوظات الآتية (معهد أبحاث الحوسبة في قطر، ٢٠٢٤م).

يُعدُّ قسم تقنيات اللُّغة العربية في معهد أبحاث الحوسبة في قطر (QCRI) أحد المراكز الرائدة في العالم في مجال معالجة اللُّغة العربية معالجة طبيعية (NLP). يركز القسم على مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك التعرف على الكلام والترجمة الآلية، وأنظمة الإجابة عن الأسئلة.



أ- أهم إنجازات معهد قطر لبحوث الحوسبة في اللغة العربية:

١. تعزيز مكانة اللغة العربية في عصر المعلومات:

- زيادة المحتوى العربي على الإنترنت:
- عشرة آلاف مقال ذات جودة عالية أضيفت إلى ويكيبيديا باللغة العربية.
- شراكة مع يوتيوب/جوجل لتوفير محتوى فيديو عربي.
- تعاون مع وسائل التواصل الاجتماعي مثل، منصة X (تويتر سابقا).
- معالجة اللغة العربية:
- تحليل الكلمات الصريفي.
- تقنيات تعلم البيانات لاكتشاف محتوى عربي ملائم.
- تصحيح الأخطاء اللغوية والطباعية، وتحديد اللغة.
- معالجة اللهجات العربية واللغة العربية المكتوبة بالحروف اللاتينية.

٢. تحسين الترجمة الآلية:

- ترجمة النصوص والكلام بدقة عالية.
- ربط نظام تحويل الكلام إلى نص بنظام الترجمة الآلية.
- ترجمة المحاضرات في المستقبل.

٣. تطوير تقنيات البحث واسترجاع المعلومات:

- خدمات بحث تتجاوز وظائف البحث الأولية.
- تحليل أفضل لنتائج البحث.
- وظائف بحث أكثر مرونة وحساسية للغات.
- تطبيقات في مجالات، مثل وسائل التواصل الاجتماعي.

٤. سد الفجوة في المجال التربوي:

- مشاريع تعليمية إلكترونية لتعلم اللُّغة العربية.
- تطوير قارئ كتب إلكترونية بدعم للُّغة العربية.
- أدوات مساعدة لتعليم اللُّغة العربية.

٥. التعاون مع منظمات محلية وعالمية:

- الجزيرة.
 - معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (MIT).
 - المجلس الأعلى للتعليم في قطر.
- بالإضافة إلى ذلك، حقق المعهد إنجازات أخرى في:
- تمييز الكلام باللُّغة العربية الفصحى واللهجات.
 - تخزين المعلومات العربية واسترجاعها.
 - البحث متعدد اللُّغات.
 - إنشاء نماذج لغوية حوسبية للُّغة العربية.
 - تطوير نظم تعليم اللُّغة العربية.

هذه الإنجازات تُسهم بشكل كبير في تعزيز مكانة اللُّغة العربية في عصر المعلومات، وتجعلها لغةً ثريةً وفعَّالةً في مختلف المجالات (معهد أبحاث الحوسبة في قطر، د.ت).



أ- التأثير الاجتماعي لقسم تقنيات اللغة العربية في QCRI:

نلاحظ أن قسم تقنيات اللغة العربية في QCRI له دور بارز في تعزيز استخدام اللغة العربية في العالم الرقمي من خلال تطوير تقنيات جديدة لمعالجة اللغة العربية. تساعد هذه التقنيات في جعل اللغة العربية أكثر سهولة في الاستخدام؛ وهو ما يساهم في زيادة وصول الناس إلى المعلومات والمعرفة. على سبيل المثال، يمكن استخدام تقنيات التعرف على الكلام العربي لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من صعوبات في الرؤية أو الكلام على التواصل بشكل أكثر فعالية. ويمكن استخدام تقنيات الترجمة الآلية العربية لجعل المعلومات المتاحة بلغات أخرى متاحة للأشخاص الذين يتحدثون اللغة العربية. ويمكن استخدام أنظمة الإجابة عن الأسئلة العربية؛ لمساعدة الطلاب على التعلم بشكل أكثر فعالية.

ونخلص إلى أنه من خلال الاستمرار في تطوير تقنيات جديدة لمعالجة اللغة العربية، فإن ذلك سوف يساهم في جعل اللغة العربية أكثر تنوعاً وشمولية في العالم الرقمي.

المحور الخامس:

اللغة العربية في الفضاء العام

يمكن تحديد واقع اللغة العربية من خلال تحليل جملة من التشريعات والقوانين التي تتعلق بالفضاء العام للغة العربية في مختلف المجالات، وقد اعتمدنا على هذه التشريعات أو القوانين لتحديد المنطلقات، ومن ثم بيان مدى تحققها على أرض الواقع؛ ولكن مجمل تلك القوانين والتشريعات تعكس التزاماً واضحاً بحماية الهوية اللغوية والثقافية العربية في شتى جوانب الحياة العامة والخاصة. ولعل هذا الالتزام يمتد ليشمل مجالات: التعليم، القضاء، التجارة، الصحة، والإعلام؛ مؤكداً على أهمية اللغة العربية بوصفها لغة رسميةً ووسيلةً للتواصل اليومي والإداري، غير أن كل ما سبق يبقى في إطار البُعد الثقافي الشمولي، ولا سيما في زمن العولمة، والتحديات التي تفرضها على الإطار اللغوي العام، فالثقافة هي الأساس للهوية، والعولمة في بعض جوانبها تُشكل تهديداً للغة العربية؛ نظراً لحضور اللغة الإنجليزية (الهزايمة، ٢٠١٢م، ص ٢٠)، وما يكمن خلفها من نفوذ يتصل بالآثار الكولونيالية (الاستعمارية)، وقدرتها على أن تتخلل جوانب كثيرة من حياتنا اليومية.

المجال الصحي:

خلصت دراسة قدمتها خولة رستم إلى أنه في مجال الصحة في دولة قطر، لم تتخذ خطوات كبيرة نحو تعريب المصطلحات الطبية، وأن التعريب في المؤسسات الطبية ما زال ضعيفاً. إذ تواجه عملية تعريب المصطلحات تحديات تتعلق بالدقة والحاجة إلى التحديث المستمر مع التقدم العلمي؛ وهو ما يجعل من الصعب مواكبة التطورات السريعة في اللغة العربية. والمؤسسات الطبية بحاجة إلى تقوية سياسات اللغة وتطبيقها بفعالية أكبر، لتكون متماشية مع قانون حماية اللغة العربية، حيث تُظهر الدراسة الحاجة إلى مراجعة القوانين والتشريعات وتحديثها؛ لضمان التطبيق الفعال لتعزيز استخدام العربية في القطاع الصحي من منطلق أن التعريب لا يُسهّل التواصل بين



المرضى ومُقدّمي الرعاية الصحية فحسب؛ بل يعدُّ جزءاً أساسياً من حقوق المريض في فهم حالته الصحية والإجراءات الطبية والأوراق الخاصة بالدفع بوضوح أكبر (رستم، ٢٠١٨م، ص ١٨).

المجال الثقافي:

أما في المجال الثقافي، فإذا ما تجاوزنا الإصدارات الثقافية التي تُصدرها وزارة الثقافة، وهي إصدارات نوعية - بيد أنها تحتاج إلى المزيد من الاهتمام على المستوى الكمي- فإننا نلاحظ ازدياداً في دور النشر القطرية والتي في معظمها تعتمد اللغة العربية، ومنها دور نشر تجارية بالتجاور مع دور نشر تتبع المؤسسات الأكاديمية أو البحثية، وأهمها: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الذي تمكّن من رفد المكتبة العربية بإصدارات نوعية تأليفاً وترجمةً، أضف إلى ما سبق دار نشر جامعة قطر، ودار جامعة حمد بن خليفة، ومؤسسة كتارا.

ومن ناحية المسرح تلاحظ الباحثة خولة رستم ابتعاد المسرح القطري عن استخدام العربية الفصحى حيث يعتمد المسرح إلى اعتماد العامية أو بعض المفردات الأجنبية على مستوى العناوين، ولعل هذا التوجه يظهر جلياً في أسماء بعض المسرحيات التي تضمّنت مصطلحات أجنبية دون تعريبها. مثال على ذلك: مسرحية «آن فولو» التي تعني «إلغاء المتابعة»، و«عرب تويت» أي «تغريد العرب»، بالإضافة إلى مسرحية «الجنرال»، إذ ترى أن هذه الأمثلة تعكس مدى الابتعاد عن اللغة العربية الفصحى في الساحة المسرحية القطرية (رستم، ٢٠١٨م، ص ١٠٣-١٠٨). ولعل هذا لا يُجانب الصواب في معظم الأقطار العربية باستثناء بعض المسرحيات التي تُقدّم باللُّغة العربية، وتبقى قليلةً مقارنةً بالمسرح التجاري أو المسرح الذي يعتمد اللهجات المحلية.

تبقى اللُّغة العربية الفصيحة تقريباً في المجالات العامة أقل حضوراً، ولا سيما في مواقع التواصل الاجتماعي التي تعدُّ مساحةً فردية لا تخضع للمراقبة، ولكن ينبغي الحرص على تمكين استعمال الفصحى في المحافل الثقافية والمهرجانات إلى حدٍّ ما؛ وهذا يتطلب الكثير من العمل.

المجال التجاري:

يُلزم قانون التعريب استخدام اللغة العربية في فواتير الشراء، وقوائم الخدمات، وبيانات السلع، وخدمات مراكز الاستقبال والاتصال، ويُطبَّق على مجموعة واسعة من السلع والخدمات، حيث يُشير إلى أهمية التعريب في الحفاظ على حقوق المستهلكين وتعزيز الهوية والتراث العربي، موضحاً أن الإعلانات والبيانات الخاصة بالسلع يجب أن تكون باللغة العربية.

تعرض خولة رستم مقتطفات من نماذج المجالات التجارية التي تشملها قوانين التعريب، وتناقش التحديات المرتبطة بتنفيذ هذه القوانين، مثل: مشاكل الترجمة والتعريب في الفواتير والإعلانات، وتُظهر من خلال أمثلة عملية كيف أن اللغة العربية قد تُستخدم بطريقة قد تُضلل المستهلكين أو لا تُقدِّم المعلومات بشكل واضح (٢٠١٨م، ص ١٢٦).

إنَّ تحليل الباحثة يُقدِّم نظرةً شاملةً حول كيفية تأثير القوانين والسياسات التجارية والاقتصادية في تعزيز استخدام اللغة العربية في السوق التجارية، مع التركيز على الفوائد المترتبة على التعريب في حماية المستهلك والحفاظ على الهوية الثقافية؛ إلا أنه يُشير أيضاً إلى التحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسات بشكل فعَّال، مثل قضايا الترجمة والفهم (رستم، ٢٠١٨م، ص ١٢٠-١٢٣).

أما على مستوى الإعلان فترى الباحثة خولة رستم أن الإعلانات باللغة العربية تواجه تحدياتٍ جمةً، حيث تُشير دراستها إلى تزايد ظهور العامية واللغة الإنجليزية في الإعلانات، خاصة تلك المنشورة في الصحف القطرية والمعلقة في الأماكن العامة؛ ذلك أن هذا التوجه يترك تأثيراً كبيراً في أذهان المشاهدين بفضل الانتشار الواسع والمكانة البارزة لهذه الإعلانات. وقد اتبعت الدراسة تعريف القانون القطري للإعلان بأنه وسيلة إعلامية مُوجَّهة للعامّة للتعريف بمنتجات أو خدمات معينة، مشيرة إلى المؤسسات المسؤولة عن تنظيم وإصدار التراخيص للإعلانات في قطر، في حين لاحظت الباحثة



عبر تحليل الإعلانات في الصحف أن هناك استخداماً مفرطاً للإنجليزية بدلاً من العربية؛ مما يعكس التحديات القائمة أمام استخدام اللغة العربية في الإعلانات التجارية، بالإضافة إلى أسماء المحال التجارية (رستم، ٢٠١٨م، ص ١٣٢-١٣٦).

الخدمات والمجال العمومي:

لا يمكن إنكار جهود الدولة في تمكين اللغة العربية في الفضاء العمومي، ولا سيما في المعاملات والتطبيقات الرقمية التي تشهد تقدماً في دولة قطر في هذا المجال، ولعل أشهرها تطبيق (مطراش ٢) - على الرغم من استعمال اللفظة العامية باللهجة القطرية، غير أن التطبيق مُعَرَّب بالكامل، ومثله أغلب التطبيقات الخاصة بالبنوك والمؤسسات الحكومية والبلديات، وصولاً إلى مراكز الاتصالات بالمؤسسات وغيرها؛ وذلك من منظور أن التعريب يتصل بالأمن اللغوي، وينطوي على ضرورات بالغة الأهمية بما في ذلك الأمن القومي (المحساني، ٢٠٢٢م، ٢٩)، ومع ذلك، فإن استعمال العربية يشهد تحديات على مستوى الشارع، والمحال التجارية وبعض الدوائر... نتيجة العمالة الأجنبية التي تستعمل عربية مشوهة، أو يضطر المواطن للتحدث بالإنجليزية لعدم تمكن الموظف أو العامل من فهم اللغة العربية، وهذا تحدٍ يحتاج إلى معالجة؛ نظراً لخطورته على اللغة العربية.

المحور السادس:

الفرص والتحديات والتوصيات

نقاط القوة

- ثمة وعي واضح بالتحديات التي تواجه اللغة العربية في دولة قطر، وقد أدى ذلك إلى تدخلات تشريعية وقانونية، ما يعدُّ خطوةً متقدمةً في هذا المجال.
- العناية بالجوانب الثقافية والتعليمية من خلال الحرص على تدريس اللغة العربية، وتوفير قدر من الحصص يتناسب مع أهمية اللغة، وقيمتها الحضارية؛ ولا سيما في المدارس الحكومية في دولة قطر.
- توفر مؤسسات ومعاهد تُعنى بتدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها، وتُقدِّم مقارنة تعليمية متقدمة تراعي الجوانب الثقافية والحضارية.
- إنشاء مؤسسات وإطلاق مشاريع تُعنى باللغة العربية، ومنها: الجمعية القطرية للغة العربية، ومعجم الدوحة التاريخي، وغيرها.
- وجود برامج ريادية لخدمة اللغة العربية، ومنها: معجم الدوحة التاريخي، ومشاريع معهد قطر للحوسبة؛ إضافة إلى مبادرات تعمل على تعزيز مكانة اللغة العربية عالمياً، ومنها: مبادرة تيد، ومركز مناظرات قطر.
- الحرص على توفير برامج لتدريس اللغة العربية للناطقين بغيرها من خلال وجود عدد من المؤسسات في هذا المجال، ولا سيما في الجامعات الرسمية والخاصة على حدٍّ سواء، مع الإشارة إلى تعدُّد المقاربات في هذا المجال.
- حضور اللغة العربية اللافت والمميز لقناة الجزيرة الإخبارية، وشبكتهما بصورة عامة، ولا سيما تعزيز المحتوى العربي على مستوى النشر أو الدورات، فضلاً عن تميُّز موقعها التعليمي لتعليم اللغة العربية للعرب أو للناطقين بغيرها.



- تعزيز المحتوى العربي على المستوى الرقمي من خلال معهد قطر للحوسبة، علاوة على نشاط واقع النشر في دولة قطر كما لاحظنا في منشورات وزارة الثقافة والمركز العربي للدراسات، وكتارا، وغير ذلك من دور النشر.
- إطلاق مجموعة من الجوائز النوعية المتصلة باللغة العربية، ولا سيما ما يتصل بالأدب والكتاب العربي.
- النشاط الواسع والملحوظ للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات على مستوى نشر الكتب العربية والمترجمة، وكذلك عقد المؤتمرات.
- توفر مواقع إلكترونية باللغة العربية للمؤسسات والوزارات والهيئات الحكومية.
- الحرص على تعريب الكثير من المجالات في الصحة والمؤسسات التجارية والفضاء العمومي، مع توفير تطبيقات رقمية معرّبة.

نقاط الضعف والتحديات

- الحرص على مراجعة المناهج، وتمكين الإضافات النوعية التي تتعلق باللغة العربية على أكثر من مستوى.
- العمل على تعزيز واقع اللغة العربية، ولا سيما في المدارس الأجنبية التي تُشكّل القسم الأكبر من واقع التعليم المدرسي في الدولة.
- توفير مؤسسات تدعم مشاريع البحث العلمي، ومنها الأبحاث التي تتعلق باللغة العربية.
- تعزيز بعض الجوانب الثقافية من خلال الحرص على التخفيف من استخدام المصطلحات الأجنبية في الصحافة أو الثقافة، ومن ذلك المسرح، مع زيادة الفاعلية المتصلة بالنشر، ولا سيما من قبل وزارة الثقافة.
- ندرة المجالات الثقافية عامة باللغة العربية التي تصدر عن مؤسسات أو هيئات ثقافية، ومنها وزارة الثقافة.
- إشكاليات التعريب في مجال الصحة، وبعض المجالات التجارية، مع أهمية توفير رقابة نتيجة الترجمات المغلوطة أو مستويات التعريب الخطأ.

- العمل على إستراتيجيات التعريب، وتحسينها في المجال الطبي، ليس فقط لضمان الامتثال للقوانين القائمة؛ بل أيضاً لتعزيز الوصول العادل إلى الرعاية الصحية لجميع المتحدثين باللغة العربية.
- الحد من استعمال العربية المحكية في البرامج التلفزيونية، ولا سيما الحوارية منها على القنوات الفضائية الرسمية والخاصة.
- شيوع العامية و«العربيزي» على مواقع التواصل الاجتماعي، علاوة على تسرب بعض المفردات الإنجليزية إلى الوسائط الإعلامية المرئية أو المقروءة أو المسموعة.
- شيوع عربية محكية مشوهة نتيجة وجود جاليات أجنبية، وشيوع هذا النمط من التخاطب بين أفراد المجتمع.

التوصيات

- العمل على مواجهة أبرز التحديات التي تواجهها اللغة العربية ممثلة في المعضلة الحضارية التي تتصل بتمثيل هذه اللغة في ذهن أو وعي الفرد العربي، ولا سيما من حيث تفوق اللغة الإنجليزية، والاحتياج لها في سوق العمل مقابل تراجع مكانة اللغة العربية، ودونية النظر لها ثقافياً، وحضارياً، وهو ما يتصل بتداعيات العولمة التي جلبت تحولات بنيوية عميقة بخصوص واقع اللغة وانتشارها.
- العمل على تأسيس مجمع للغة العربية، بالتوازي مع وجود الجمعية القطرية للغة العربية، وتحديد اختصاصات كل منهما.
- أهمية تفعيل أو إنشاء مواقع إلكترونية لبعض المؤسسات المتصلة باللغة العربية.
- المراجعة المستمرة لمناهج مواد اللغة العربية، وتعزيزها بنصوص ومقاربات تتسم بالمعاصرة، مع تضمينها نصوصاً أدبية ذات أبعاد جمالية وثقافية وقيمية، تتصل بالثقافة العربية.
- تعزيز البحث العلمي بهدف تجاوز أزمات تتصل بتعلم اللغة العربية؛ ولا سيما الثنائية اللغوية، والازدواجية اللغوية.



- تعزيز البحث العلمي المنشور باللغة العربية، ودعمه من أجل تشجيع الباحثين على تكوين محتوى علمي بحثي متميز.
- التعامل مع مشكلة اللغة العربية المشوهة نتيجة الأعداد الكبيرة من الأجانب، ولا سيما من العمالة الأجنبية من غير الناطقين باللغة العربية.
- تعزيز نشر الكتب العربية باختلاف موضوعاتها من لدن وزارة الثقافة، والدعوة إلى القيام بمبادرات لتعزيز المحتوى العربي.
- العمل على إعادة إصدار مجلات ثقافية من قبل هيئات ثقافية، ولا سيما وزارة الثقافة.
- تعزيز ثقافة استعمال العربية الفصيحة في وسائل التواصل الاجتماعي، ولا سيما لدى الشباب والنشء، فضلاً عن عقد دورات توعية بخصوص هذا المجال.
- تضمين نماذج من تنوع نصوص اللغة العربية في المناهج بغية التعامل مع المستجدات الرقمية، ولا سيما في مجال وسائل التواصل الاجتماعي.
- عقد مسابقات أو جوائز لأفضل محتوى باللغة العربية على مواقع التواصل الاجتماعي من أجل محاربة استخدام المحكيات، أو لغة (العربيزي).
- تفعيل أنظمة الرقابة بخصوص اتباع التشريعات والقوانين المتصلة باللغة العربية، ولا سيما قانون حماية اللغة العربية الصادرة عام ٢٠١٩م.
- التوعية بمخاطر أثر العمالة المنزلية على التوجهات اللغوية للطفل، وتفعيل مراقبة أولياء الأمور بخصوص هذا النهج عبر التوعية التربوية.
- تعزيز الرقابة على المجالات التجارية، ولا سيما ما يتصل بتعريب كل ما يتصل بهذا المجال.
- تعزيز التعريب في القطاع الصحي على مستوى الخدمات، وما يتعلق بهذا المجال.

المصادر والمراجع

الكتب

العربية

- أندرسن، بندكت. (٢٠٠٩). الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القوميات وانتشارها. ترجمة: ديب، ثائر. دمشق: قدمس للنشر.
- جابر، خالد. (٢٠٢١). الإعلام في قطر: إرهابات النشأة وتحديات التطور. دار كتار للنشر. الدوحة.
- الفهري، عبد القادر الفاسي. (٢٠١٣). السياسة اللغوية في البلاد العربية. بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة.
- كريستال، ديفيد. (٢٠١٨). مختصر تاريخ اللغة، ترجمة الزبيدي، أحمد. بغداد: دار الكتب العلمية.
- المحساني، عزيز. (٢٠٢٢). إستراتيجية التعريب والأمن القومي العربي الإسلامي: من الأمن اللغوي إلى الأمن الشامل. في عيا، لحسن، واحمداي، محمد (تحرير)، الأمن اللغوي ولسان حضارة القرآن. إربد: ركاز للنشر.
- المسدي، عبد السلام. (٢٠١١). العرب والانتحار اللغوي. بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة.
- المسدي، عبد السلام. (٢٠١٤). الهوية العربية والأمن اللغوي: دراسة وتوثيق. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- معالي، ياسر سليمان. (٢٠٢٣). اللغة العربية في ساحات الوغى: دراسة في الأيديولوجيا والقلق والإرهاب. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الهزايمة، محمد يوسف. (٢٠١٢). العولمة الثقافية واللغة العربية (التحديات والآثار). عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع.



الإنجليزية

- Haraway, D. J. (2016). Manifestly Haraway. University of Minnesota Press. ProQuest Ebook Central.

المقالات والتقارير والرسائل العلمية

العربية

- تلفت، صالح عبد العزيز. (١٩٨٣). تطور نظام التعليم في دولة قطر. مجلة التربية. ع ٦٢، ص ٣٥.
- التونسي، عباس، وزبارا، هناء. (٢٠١٢). نحو منهجية بيداغوجيا لتعلمي اللغة الأصل. تقرير بحثي: واقع اللغة العربية في المدارس القطرية.
- رستم، خولة. (٢٠١٨). واقع التعريب في دولة قطر: دراسة حالة. رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- العبد الله، يوسف إبراهيم. (١٩٩٨). التعليم في قطر في مرحلة تحوّل (١٩٥٤ - ١٩٦٤). مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ع ١٠، جامعة قطر.
- الميلادي، نور الدين. وآخرون. (٢٠٢٣). تقرير بحثي حول الإعلام الرقمي، الشباب والهوية الوطنية في دولة قطر. جامعة قطر، الدوحة.
- وثيقة وزارة المواصلات والاتصالات؛ معهد أبحاث الحوسبة بقطر. (٢٠١٩). إستراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي.

الإنجليزية

- Al Hamad, M. (2017). Teaching Arabic as a Second Language in Qatar . مجلة التواصل اللساني، مج ١٨، ع ١، ٢ .
- Shoush, Mahmoud S. (٢٠١٨). أثر الإعلام في اللغة العربية: قناة الجزيرة نموذجًا . S B A R D, 16(32), [Spring (Bahar) 2018/2]

المواقع الإلكترونية

العربية

- تيد بالعربي، ومؤسسة قطر. (٢٠٢٤، يناير ٣٠). تم استرجاعه من <https://tedinarabic.ted.com/ar/about>
- جامعة جورجتاون في قطر. (n.d). برنامج اللُّغة العربية. تم استرجاعه من [2u/pw/SyfFbzA6//:https](https://www.georgetown.edu/2u/pw/SyfFbzA6/)
- جامعة قطر. (n.d). قسم اللُّغة العربية: عن القسم. تم استرجاعه من https://www.qu.edu.qa/sites/ar_QA/artssciences/departments/dept-arabic-language/about-us
- جائزة كتارا للرواية العربية. (د.ت). مسترجع من: <https://kataranovels.com>
- جائزة كتارا لشاعر الرسول صلى الله عليه وسلم. (د.ت). مسترجع من [3Qzif30/2u/pw//:https](https://www.katara.com/3Qzif30/2u/pw//:https)
- رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. مكتب الاتصال الحكومي. (د.ت). تم استرجاعه (١٦ فبراير ٢٠٢٤) من <https://www.gco.gov.qa/ar/about-qatar/national-vision2030>
- صحيفة الراية. (٢٠٢١، مايو ٢٠). إلزام المدارس الخاصة بتدريس العربية والتاريخ والجغرافيا. تم الاسترجاع في ١١ مارس ٢٠٢٤، من [2u/pw/f6Ka9w7M//:https](https://www.al-riyaa.com/2u/pw/f6Ka9w7M//:https)
- صحيفة الشرق. (٢٠١٥، مارس ٣١). كافود: تجربة الجزيرة نموذج للحفاظ على هوية اللُّغة في الإعلام. تم الاسترجاع في ١١ مارس ٢٠٢٤ من [2u/pw/tA8Kmke//:https](https://www.asharq.com/2u/pw/tA8Kmke//:https)
- الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي. (د.ت). تم الاطلاع عليه من <https://www.qf.org.qa/ar/research/qatar-national-research-fund>



- عمارة، ياسمين. (٢٠٢٢، ١٠ مارس). حضور المحتوى الرقمي العربي على الإنترنت. تم استرجاعه في ٥ أبريل ٢٠٢٤، من <https://2u.pw/Xlu4CA80/>
- مركز الإحصاء القطري. (٢٠٢٠/٢٠٢١). وثيقة إحصاء التعليم. مسترجع من [https://www.psa.gov.qa/en/statistics/Statistical](https://www.psa.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/General/%20Releases/General/StatisticalAbstract/AE.pdf_2021_4_Education_Chapter/2021/StatisticalAbstract)
- مركز اللغة العربية للناطقين بغيرها (ANNS). (٢٠٢٣). تم الاطلاع على جامعة قطر من <https://2u.pw/xXWMz1gp/>
- مركز مناظرات قطر. (٢٠٢٤، يناير ٣٠). تم استرجاعه من [/https://qatardebate.org/ar](https://qatardebate.org/ar)
- مركز وثيقة إحصاء التعليم. (٢٠٢٠/٢٠٢١). تم الاطلاع على [/2021/20Releases/General/StatisticalAbstract%psa.gov.qa/en/statistics/Statistical](https://www.psa.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/General/StatisticalAbstract/AE.pdf_2021_4_Education_Chapter)
- معجم الدوحة التاريخي للغة العربية. (تاريخ الوصول: ٦ مارس ٢٠٢٤). مسترجع من <https://www.dohadictionary.org/dictionary-word>
- معهد أبحاث الحوسبة في قطر. (٢٠٢٤، يناير ٣٠). قسم تقنيات اللغة العربية. تم استرجاعه من <https://www.hbku.edu.qa/ar/qcri/research-area/arabic-language-technologies>
- مكتب الاتصال الحكومي. (د.ت.). دستور دولة قطر. تم الاسترجاع من: [/https://www.gco.gov.qa/ar/about-qatar/the-constitution](https://www.gco.gov.qa/ar/about-qatar/the-constitution)
- مؤسسة الفيصل. (n.d). جائزة الشيخ فيصل بن قاسم آل ثاني للبحث التربوي. مسترجع من: <https://2u.pw/rEKWyBa/>

- مؤسّسة قطر. (٢٠٢١، فبراير ١٥). خبيرة بمؤسّسة قطر تتحدث عن اللُّغة العربية في مواجهة ظاهرة «العربيّزي» ولغة العولمة. استرجع بتاريخ (٦ إبريل ٢٠٢٣) من <https://www.qf.org.qa/ar/stories/the-language-used-on-social-media-is-hurting-the-future-of-arabic-says-a-qf>
- موقع الإعلام الحكومي لدولة قطر. مسترجع من [/https://imo.gov.qa/ar/state-of-qatar/qatar-at-a-glance](https://imo.gov.qa/ar/state-of-qatar/qatar-at-a-glance)
- موقع وزارة التعليم والتعليم العالي. (د.ت). الموارد التعليمية. تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠٢٤، من <https://edu.gov.qa/ar/Content/LearningResources>
- موقع وزارة التعليم والتعليم العالي. تم الاسترجاع في ١٢ مارس ٢٠١٤ على الرابط <https://edu.gov.qa/ar/Content/PrivateEducationAffairs>
- وزارة الثقافة. (د.ت). الملتقى القطري للمؤلِّفين. تم الاسترجاع في (٢٠٢٤/٣/١)، مسترجع من <https://2u.pw/AjOfn0q>
- وزارة العدل. (د.ت). وثيقة تأسيس المنظمة العالمية للنهوض باللُّغة العربية. الميزان. تم الاطلاع عليه في ٦ مارس ٢٠٢٤، من <https://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=7974&language=ar>
- وكالة الأنباء القطرية. (٢٠٢٢، أ أكتوبر ١٦). إشهار جمعية للُّغة العربية في قطر. وكالة الأنباء القطرية مسترجع من <https://2u.pw/qS0mxBK3>
- ويكيديا. الفنار، المركز الثقافي الإسلامي القطري. تم استرجاعه (١٢ مارس ٢٠٢٤) من <https://2u.pw/biBdecGu>



الإنجليزية

- Government Communications Office of Qatar. (n.d.). Information about Qatar. Retrieved February 2024 ,24, from: <https://www.gco.gov.qa/ar/media-centre/information-about-qatar/>
- HTA Qatar. (n.d.). About. Retrieved April 2024 ,11, from <https://www.hta.qa/about>
- 1. Qatar Computing Research Institute. (n.d.). Arabic language technologies. Hamad Bin Khalifa University. Retrieved April 2024 ,19, from <https://www.hbku.edu.qa/ar/qcri/research-area/arabic-language-technologies>

الواقع اللغوي للغة العربية في دولة الكويت

د. عبد الله بن عيسى السرحان

مقدمة

تقع دولة الكويت في الشمال الشرقي من الجزيرة العربية، ويحدها من الشمال والشمال الغربي جمهورية العراق، ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية، أما من الشرق فيحدها الخليج العربي. ومساحة دولة الكويت ١٧,٨١٨ كم، وعدد سكانها ٤,٧٩٣,٥٦٨ نسمة، منهم ٤٨٨,٧١٦، اامن الكويتيين، و٢,٨٧٩,٠٠١ من غير الكويتيين. (الإدارة المركزية للإحصاء، ٢٠٢٢-٢٠٢٣م، ص ٣). فالكويت إذن تقع في قلب المنطقة الناطقة باللغة العربية أصالةً، وعلى هذا استمر وجود اللغة العربية فيها إلى يومنا هذا.

وموقع دولة الكويت اليوم تاريخياً في حدود إقليم البحرين التاريخي، وكانت أرض الكويت سكناً لقبائل عربية؛ منها قبيلة تميم وخصوصاً بنو دارم وبنو سعد ويربوع والحرماز ومازن وعدي، وتليها قبيلة بكر بن وائل وخاصة فرعي بني شيبان وقيس بن ثعلبة. وهناك إشارات إلى وجود بني ضبة جنوب أرض الكويت، حيث الدو والمنقاش والمنقاشية (المناقيش الآن).

وظلت الكويت مقراً للقبائل الناطقة باللغة العربية كبنو خالد، حتى نزل العتوب في كوت بنو خالد، فكانت نشأة الكويت الحديثة، وبدأ تأسيس دولة الكويت بقيادة صباح الأول بن جابر في بدايات القرن الثامن عشر (الرشيد، ١٩٧٨م، ١٠٩).

وهذا التاريخ العربي خُلد في النشيد الوطني الكويتي الذي صاغ كلماته الشاعر أحمد مشار العدواني، بقوله:

يَا مَهْدَ آبَاءِ الْأَلَى كَتَبُوا سِفْرَ الْخُلُودِ فَنَادَتِ الشُّهُبُ
اللَّهُ أَكْبَرُ إِنَّهُمْ عَرَبٌ طَلَعَتْ كَوَاكِبُ جَنَّةِ الْخُلْدِ



المحور الأول:

التشريعات اللغوية والمؤسسات الوطنية اللغوية

كانت الهوية اللغوية العربية للكويت حاضرةً في أهم القرارات في تاريخها، حيث اقترح المقيم البريطاني على الشيخ مبارك حينما أراد أن يُبدلَ علمًا وطنيًا للكويت بالعلم العثماني، فأشار عليه المقيم البريطاني أن يضع كلمة كويت بالحروف اللاتينية Koeit على رقعة حمراء (المطيري، ١٩٩٦م، ١١١)؛ إلا أن الشيخ مبارك الصباح رأى أن تُوضع كلمة كويت باللغة العربية؛ لتكون علمًا للكويت ودلالةً على عروبتها. ولعل أبرز التشريعات المرتبطة بالواقع اللغوي لدولة الكويت، دستور دولة الكويت، حيث يرد في ديباجته ما يأتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن عبدالله السالم الصباح - أمير دولة الكويت

رغبةً في استكمال أسباب الحكم الديمقراطي لوطننا العزيز. وإيماناً بدور هذا الوطن في ركب القومية العربية".

وفي المادة الأولى منه " وشعب الكويت جزء من الأمة العربية" ("دستور دولة الكويت"، ١٩٦٢م)

ثم تُفرد مادة خالصة للغة العربية، وهذه المادة في ترتيبها المادة الثالثة، تُحدد لغة الدولة الرسمية، ونصّها: " لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية" ("دستور دولة الكويت"، ١٩٦٢). وبهذا تأصل المعلوم من طبيعة لغة الدولة المعتمدة ولغة شعبها، وأثبت قانوناً في دستورها لتكون اللغة العربية هوية الدولة ووسيلة التواصل فيها.

ولعل أبرز الإشارات إلى الحرص على هوية الوطن اللغوية تبرز في سبر التشريعات والقرارات منذ نشأة الكويت، والتي لم تكن إلا بلغة عربية فصيحة برغم الحماية الإنجليزية (١٨٩٩م-١٩٦١م) والقوى غير العربية

المحيطة كالدول المتحدثة بالفارسية المتعاقبة علي الساحل الشرقي للخليج العربي (فارس) وسيطرة الدولة العثمانية تركية اللغة على العراق في الحدود الشمالية للكويت. فمن ذلك مشروع دستور ١٩٣٨م (العدساني، ب ت، ٣٢) والدستور الحالي؛ وكلاهما صيغاً باللغة العربية الفصحى؛ وهو ما يؤكد على هوية الكويت اللغوية العربية.

بالإضافة إلى نص الدستور في المادة الأولى منه، تواترت التشريعات في الكويت مؤكدة الموقف من تعزيز علاقة النظام حكومةً وشعباً تجاه اللغة العربية الفصحى والمحافظة عليها. وحتى من قبل إصدار الدستور، نجدها في تكوين المجتمع الكويتي ومن شروط المواطنة المنصوص عليها في قانون الجنسية ٤، ١٩٥٩/٣م، حيث يُشترط فيمن يُعطى الجنسية الكويتية إجادة اللغة العربية، ونص القانون " مادة ٤: يجوز بمرسوم -بناء على عرض وزير الداخلية- منح الجنسية الكويتية لكل شخص بلغ سن الرشد إذا توافرت فيه الشروط الآتية:

٣- أن يعرف اللغة العربية. " وإن كانت الإجابة هنا بمعنى إجابة الكلام بأي من التنوعات اللهجية العربية.

وأما بعد الاستقلال، فقد صدرت القوانين محافظةً على اللغة العربية في هوية المشرع من خلال شروط المرشح لعضوية مجلس الأمة الكويتي، في القرار ٤، ١٩٦٢/٨م الصادر من المجلس التأسيسي ما نصه: " يُشترط في عضو مجلس الأمة:

٤- أن يُجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها" (الكويت اليوم، ١٩٥٩م).

وعلى مستوى التعليم صدر عن مجلس الأمة قانون التعليم العالي عام ١٩٦٦م، ليؤكد أن " اللغة العربية هي لغة التعليم، ويجوز للمجلس الأعلى للتعليم العالي أن يقرر في أحوال خاصة استعمال لغة أخرى". وهو ما انعكس على مؤسسات التعليم العالي، مثل: كلية القانون الدولية التي أشارت في دليلها العام للطلاب بأن لغة التعليم اللغة العربية أولاً، واللغة الثانية الإنجليزية.



وكذلك الأمر في قانون تنظيم القضاء عام ١٩٩٠م ما نصّه " الفصل الرابع:
الجلسات والأحكام. مادة ١٤:

"اللغة العربية هي اللغة الرسمية للمحاكم. على أنه يجوز للمحكمة أن تسمع
أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون اللغة العربية عن طريق مترجم بعد
أن يحلف اليمين".

وفي الباب الرابع: نظام الجلسة ونظر الدعوى: المادة رقم (٧٤) ورد النص
" في أحوال تطبيق قانون أجنبي، يجوز للمحكمة أن تكلف الخصوم بتقديم
النصوص التي يستندون إليها مشفوعةً بترجمة رسمية من وزارة العدل أو
بترجمة من الجهة التي تحددها المحكمة. وإذا قدّم أحد الخصوم مستندات
محرّرة بلغة أجنبية؛ وجب أن يرفق بها ترجمةً رسميةً أو ترجمةً عُرفيّةً لا
يعترض عليها خصمه أو ترجمة من الجهة التي تحددها المحكمة، وللمحكمة
في جميع الأحوال أن تكلف الخصوم بتقديم ترجمة رسمية".

وبذلك، جعل المشرّع الكويتي المنظومة اللغوية للدولة منظومةً عربيّةً قائمةً
على فهم اللغة العربية الصحيحة لممارسة الحقوق والواجبات وفهمها في
الدولة، وهذا ما أسّس مجتمعاً حريصاً على فهم اللغة العربية من مواطن
ووافد، ولو إلى مستوى معين. وإن كانت اللغة الثانية في المؤسسات والمستوى
العام اللغة الإنجليزية، إلا أنها ظلت ثانويةً في السياق الرسمي والتشريعي
في البلاد. فعلى سبيل المثال: في قانون التوثيق ٢٠٢٠/١١م حرص المشرّع
على أن تكون اللغة العربية أصلاً واللغة الأجنبية ثانياً في التوثيق، بما نصّه:
" إذا كان المحرر المقدّم للتصديق على توقيعات ذوي الشأن فيه بلغة أجنبية؛
وجب أن يشتمل على ملخص مترجم باللغة العربية صادر من جهة معتمدة
وموقع عليه من ذوي الشأن"، كذلك الأمر على سبيل المثال: في الدليل
التنظيمي لديوان المحاسبة - الذراع الرقابية للبرلمان الكويتي- حيث ينص
الدليل على " الإشراف على عملية الترجمة التحريرية والفورية والتتبعية
المتعلقة بالمنظمات وأنشطة المؤتمرات والاجتماعات وأوراق العمل والدراسات
والبحوث وإجراءات المشاركة بها وما يصدر عنها من قرارات من اللغة
الإنجليزية إلى العربية، وبالعكس".

وهذا كله قد حافظ على اللغة العربية بالمستوى الفصيح في الوثائق والقنوات الرسمية والمستوى اللهجوي في المستويين الشعبي والعام، مع عدم الإخلال بنشر اللغة الإنجليزية للمواطن، وحفظ سبيل للتواصل مع الوافد غير الناطق باللغة العربية.

المؤسسات اللغوية

اهتمت دولة الكويت على تعاقب حكوماتها بتشجيع المؤسسات الحكومية والشعبية التي تُعنى باللغة العربية وتشجيعها وتطويرها ونشرها من خلال النشاطات المتعلقة باللغة والأدب، أو بنشر المواد والكتب والإصدارات الأدبية واللغوية، وتنقسم هذه المؤسسات إلى:

أ- المؤسسات الحكومية

١- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

أنشئ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بمرسوم أميري صدر بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٧٣م؛ رعاية من الدولة لعملية التنمية الفكرية والثقافية والفنية "ضمن رؤية واضحة تعمل على رعاية الثقافة والفنون والنهوض بها، وإفساح المجال أمام الاتصال والتواصل مع الثقافة العربية والعالمية. والمجلس الوطني هو هيئة مستقلة تابعة للدولة، تعمل على تهيئة المناخ المناسب للإبداع الثقافي والفني وتنمية النشاطات الثقافية على أوسع نطاق، ويتمتع المجلس باستقلال مالي وإداري ومسؤوليات ثقافية واسعة تجعله عملياً أقرب إلى وزارات الثقافة في الدول الأخرى" (موقع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٢٤).

وتحدد مهام المجلس بالآتي:

١- مسح الواقع الثقافي، وجمع البيانات عن مجهودات الهيئات المختلفة فيما يتعلق بأوجه النشاط.

٢- إجراء دراسات دورية مستفيضة حول الجهد المبذول من أجل نمو الثقافة وازدهارها وتقديم الآداب.



٣- إصدار المؤلفات والمعاجم والفهارس، وتجميع الوثائق، والإسهام في نشر الإنتاج الفكري الجيد المبتكر والمترجم، والاهتمام بالتبادل الثقافي، والمشاركة في المعارض والمؤتمرات والمهرجانات والندوات الثقافية والفنية.

٤- إنشاء جوائز تُمنح لأحسن إنتاج محلي في الثقافة والفنون والآداب.

٥- حفظ وتوثيق التراث الشعبي والتراث العربي.

٦- تشجيع الاهتمام بالقراءة والكتابة.

٧- دعم ورعاية الإبداع الفكري والثقافي المحلي.

٨- دعم ورعاية الإبداع الفني والموسيقي المحلي.

٩- نشر الثقافة العامة من خلال إصدارات المجلس المتنوعة (موقع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٢٤م).

أما أهداف المجلس فتُجمل في "العناية بشؤون الثقافة والفنون والآداب، حيث يتحمل المجلس أعباء تنمية وتطوير الإنتاج الفكري وإغنائه، وتوفير المناخ المناسب للإنتاج الفني والأدبي، ويقوم باختيار الوسائل لنشر الثقافة والفنون الجميلة ونشرها وتدووقها، ويعمل على تمتين الروابط مع الهيئات الثقافية العربية والأجنبية، ويضع خطة ثقافية تستند إلى الدراسات الموضوعية لاحتياجات البلاد". (موقع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٢٤م).

ومن الأنشطة الدورية للمجلس المرتبطة باللغة والأدب:

١- معرض الكويت الدولي للكتاب.

٢- مهرجان القرين الثقافي.

٣- مهرجان الثقافي للأطفال والناشئة.

٤- مهرجان الكويت المسرحي.

٥- مهرجان صيفي ثقافي.

ويعدُّ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الجهةَ المسؤولةَ عن تنظيم جائزة الدولة التشجيعية التي تُمنح في مجال الآداب لكلِّ من:

- ١- الشعر.
- ٢- الرواية.
- ٣- أدب الطفل.
- ٤- الدراسات اللغوية والأدبية النقدية.
- ٥- تحقيق التراث.
- ٦- النص المسرحي (موقع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٢٤م)

ب- المؤسسات الشعبية غير الربحية:

قد تكون من أهم إرهاصات المؤسسات الشعبية غير الحكومية اهتماماً بالجوانب اللغوية الأدبية العربية: المكتبة الأهلية التي أُسِّت عام ١٩٢٢م (الوقيان، ٢٠١٤م، ١٢٣)، والنادي الأدبي الذي أُسِّس عام ١٩٢٤م (الوقيان، ٢٠١٤م، ١٢٧).

أما في العصر الحديث فيمكن إجمال أهم المؤسسات الشعبية غير الربحية المؤثرة في تعزيز اللغة العربية في الآتي:

- ١- رابطة الأدباء الكويتيين: أُسِّت في شهر نوفمبر من عام ١٩٦٤م. مقرها: العدلية - الكويت، وقد أشهرت بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحت رقم (٣٣) بتاريخ ٣١ يناير ١٩٦٥م. تعمل الرابطة على تحقيق الأهداف الآتية:

أ- رعاية الحركة الفكرية والنهضة الأدبية في الكويت، والعمل على ازدهارها.

ب- الاتجاه بالأدب اتجاهاً يخدم المجتمع العربي، ويعمل على تنمية الوعي القومي بكل ما تعنيه القومية من معانٍ وطنية وإنسانية رفيعة.



- ج- الابتعاد بالأدب عن النزعات الشعوبية والانحرافات الضارة بالكويت والوطن العربي عامة.
- د- الحث على الإنتاج النفيس في مجال الأدب والثقافة، وتشجيع البحوث والدراسة الأدبية والفكرية، وصيانة التراث العربي والدفاع عنه.
- هـ- العمل على حماية حرية الفكر في الكويت خاصة والوطن العربي عامة، والمحافظة على حقوق المؤلفين والأدباء بالتعاون مع الجهات المختصة.
- و- تشجيع الناشئة من الأدباء في الكويت، والعناية بأدبهم المنسجم مع المثل العربية العليا.
- ز- تمثيل الكويت في المؤتمرات والندوات الفكرية والأدبية في الداخل والخارج، بالتعاون مع الجهات المختصة.
- ح- توثيق الأواصر بين الرابطة ومثيلاتها في الوطن العربي؛ وذلك بتبادل المعلومات والمؤلفات وماشابهه" (قانون رابطة الأدباء الكويتيين المعدل، المادة ٢).

٢- مؤسسة البابطين الثقافية: في عام ١٩٨٩م أنشأ الأستاذ عبدالعزيز سعود البابطين مؤسسة ثقافية أدبية تعنى بالشعر العربي، وتحتفي بالشعراء والنقاد؛ حين أطلق بالقاهرة مؤسسة جائزة عبد العزيز سعود البابطين للإبداع الشعري لتنظيم آليات منح الجوائز التقديرية والتكريمية للشعراء والنقاد المبدعين في الوطن العربي (موقع مؤسسة البابطين الثقافية، ٢٠٢٤م).

"وفي عام ١٩٩٢م ومع الدورة الثالثة لتوزيع جوائز المؤسسة دُعي رئيسها وراعيها إلى عدم الاقتصار على تحفيز الشعراء وتكريمهم، وتجاوز ذلك إلى تفعيل الحركة الشعرية، فأطلق اسم أحد رموز الشعر العربي على كل دورة من دورات توزيع الجائزة، مع الالتزام بإصدار سائر أعمال هذا الشاعر الإبداعية وجملة من البحوث والدراسات حول سيرته الشخصية

ونتاجه الشعري والحركة الأدبية في عصره، مع إقامة ندوة أدبية مُصاحبة يُدعى إليها المئات من وجوه الحياة الثقافية العربية، تشتمل على جلسات علمية تُقدّم فيها الأوراق البحثية حول أعمال شاعر الدورة، وبعض قضايا الشعر ونقده" (موقع مؤسسة البابطين الثقافية، ٢٠٢٤م).

في عام ٢٠١٦م رأى الأستاذ عبد العزيز سعود البابطين أن بإمكان المؤسسة أن تؤدي دوراً أشمل في ضوء التطوّرات التي طرأت على العالم؛ فقرر بعد أخذ رأي مجلس الأمناء أن يتحول اسم المؤسسة ليصبح مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين الثقافية.

ورؤية المؤسسة تتلخص في "الريادة في تعزيز الهوية الثقافية العربية، وتحقيق التنمية الإبداعية والمعرفية، وتحقيق التواصل الإنساني إقليمياً وعالمياً" (موقع مؤسسة البابطين الثقافية، ٢٠٢٤م).

وتشتمل أعمال المؤسسة على:

- رعاية مجموعة من الجوائز؛ منها: جائزة الإبداع في نقد الشعر، جائزة أفضل ديوان شعر، جائزة أفضل قصيدة، الجائزة التكريمية للإبداع الشعري، الجائزة الشبابية لأفضل ديوان شعر، الجائزة الشبابية لأفضل قصيدة، جائزة البابطين العالمية للدراسات التاريخية والثقافية في الأندلس.

- مجموعة من الدورات المتعلقة بنشر اللُّغة العربية وعلم العروض ونشر الأدب العربي.
- ملتقيات أدبية لغوية وشعرية تهتم بنشر الأدب العربي والشعر وتلاقي المبدعين والنقاد والأكاديميين من العوالم المختلفة وإحياء علائقها باللُّغة العربية.
- مهرجان الشعر العربي، وفيه تُوزع جوائز الشعر العربي.
- مركز البابطين للترجمة.
- مركز البابطين لتحقيق التراث الشعري.
- بعثة سعود البابطين الكويتية للدراسات العليا.



- كراسي البابطين للثقافة العربية في إسبانيا وبريطانيا، وغيرها.
 - أكاديمية البابطين والتي تُعنى بإقامة دورات للعروض والتذوق الشعري.
 - قناة البوادي القائمة على نشر الأدب والشعر العربي.
- وللمؤسسة مجموعة من الإصدارات التي تعدُّ مشاريع ضخمة لرعاية الشعر العربي، مثل: معجم البابطين للشعر العربي، بالإضافة إلى مجموعة من الإصدارات المتعلقة بالشعر العربي والدواوين الشعرية.

٣- مكتبة البابطين للشعر العربي:

أسَّس الشاعر عبد العزيز سعود البابطين مكتبة البابطين للشعر العربي، لتكون المكتبة الوحيدة في العالم المتخصصة بالشعر العربي. وقد افتُتحت في عام ٢٠٠٢م بعد أربعة أعوام من البدء بإنشائها؛ لتحتل موقعا متميزا في قلب العاصمة بتصميمها المأخوذ من شكل كتاب مفتوح. ويتكون مبنى المكتبة من مسرح مُجهَّز بأحدث المعدات، يتسع لـ ٤٠٠ شخص، وبهو المكتبة الذي يضمُّ الفهرس الآلي وقاعات متعددة الأغراض وغرف الوسائل السمعية والبصرية. وتضمُّ مجلسا للقاء الشعراء ببعضهم في مجلس مستمر برعاية مؤسسة البابطين للشعر العربي، والطابق الأول يضمُّ كتب الشعر العربي والرسائل الجامعية، بالإضافة إلى كل ما يحتاج إليه الباحث من مراجع لدراسة الشعر العربي. أما الطابق الثاني فيضمُّ مكتبة عبد الكريم سعود البابطين، والتي تحتوي على قسم الدوريات، وقسم المخطوطات النادرة، وكتب نادرة وطبعات قديمة من مختلف المصادر، ومكتبة النجاة الأهلية، وفي الطابق الثالث مكاتب الإدارة والفنيين.

ومن أهداف المكتبة:

- العمل على جعل دولة الكويت مركزا ثقافيا تهوي إليه أفئدة طلاب المعرفة من كل مكان.
- تجميع شتات التراث الشعري العربي بكل أنواعه وأشكاله، وصونه وتوثيقه في مكان ذي صبغة علمية.

- التعامل الأمثل مع المادة الشعرية المحفوظة، وتجهيزها بالسُّبل كافة، التي تُيسِّر استرجاع المعلومات بسرعة وسهولة لتوفير وقت الباحث وجهده.
- إنشاء مركز بحثي خاص بالشعر العربي لتوثيقه ودراسته، حيث لم يظفر الشعر حتى الآن بما يستحقه من الجَمْع والتوثيق والتحليل.
- الرعاية الكاملة للشعر والشعراء، والعمل على تفعيل دور الشعر العربي في ساحة الوجود الوطني عن طريق إسهام المكتبة في إحياء المناسبات الوطنية والقومية والإنسانية.
- توطيد علاقات التعاون المتبادل بين المكتبة وغيرها من مواطن الإشعاع الثقافي ومراكز البحث العلمي والأكاديمي، بما يخدم مسيرة الشعر العربي بصفة خاصة، والثقافة العربية بصفة عامة.
- تنمية الحسِّ الشعري لدى الأجيال الجديدة، واستمرار التواصل مع الأصيل من الشعر.
- تفعيل دور اللغة العربية، والحفاظ على خصائصها التي جاءت عليها في أمهات الكتب، كمرجع أساسي للدارسين والهواة على حدِّ سواء.
- وللمكتبة مجموعة من الإصدارات؛ أهمها: سلسلة نواذر المطبوعات (موقع مكتبة البابطين للشعر العربي، ٢٠٢٤).

٤- جمعية اللغة العربية:

- تأسست جمعية اللغة العربية في ٢٢ صفر ١٤٤٤هـ الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠٢٢م بحسب قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (رقم: ٢٠٢٢/م/١٥٢). وتهدف الجمعية إلى:
- "بعث الصورة الجميلة للغة العربية في وجدان أبنائها، ونشر الوعي اللغوي، وتيسير تعليمها بين فئات المجتمع.
 - غرس الاعتزاز بالعربية، وتقدير علمائها وأدبائها.



- حث الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة على استخدام اللغة العربية.
- تشجيع البحث العلمي والدراسات المتخصصة، وفي مجالات اللغة العربية.
- إقامة الأنشطة اللغوية المختلفة، والمشاركة في المحافل الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف الجمعية" (كتيب جمعية اللغة العربية، ص ٦).

٥- مركز حروف:

أسس مركز حروف عام ٢٠١١م، وهو مركز تطوعي لنشر الثقافة العربية لا سيما تلك المتعلقة بالقراءة، وقد أسس من خلاله ٥٥ نادياً للقراءة، و٣٩ نادياً للأطفال، وقد نظم المركز مؤتمراً للقراءة في عام ٢٠١٥م. ولم يقتصر النادي على تلك الأنشطة؛ إنما طوّرها إلى رحلات ثقافية، والمشاركة في منتديات معرض الكويت الدولي للكتاب، وتوعية النشء بالقرآن. ومن إصدارات المركز المتعلقة باللغة العربية إصدار بعنوان "كيف تعمل اللغة وتؤثر علينا" (كتيب تعريفي بمركز حروف، ب. ت).

٦- مبادرة أصدقاء المكتبة على المستوى العربي:

انطلقت "مبادرة أصدقاء المكتبة على المستوى العربي منذ عام (٢٠١٨م إلى ٢٠٢٤م) برئاسة الكاتبة أمل الرندي، تحت شعار "جسر بين المبدع والطفل"، وهي مبادرة تُقدم نشاطاً ثقافياً متنوعاً، باللغة العربية لمدة عام دراسي كامل لنشر ثقافتها وتعزيز تعلمها؛ تقديراً لمكانتها بين اللغات، وتستهدف أطفال الكويت والوطن العربي من عمر (٨-١٢).

وقدمت المبادرة على شكل "برنامج تليفزيوني أصدقاء المكتبة"، بالتعاون مع (قناة البوادي) الثقافية، فالتقى الأطفال بكوكبة من كتّاب وشعراء ومبدعين في ثقافة الطفل، وحرصت المبادرة على تصوير الحلقات في (مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي)؛ ليتعرف الأطفال عليها ويُنشئوا على حبّ المكتبة والكتب.

حققت المبادرة نجاحاً أكبر في الكويت برعاية المجلس الوطني وجمعية جود الخيرية، في العام الدراسي ٢٠٢٢م-٢٠٢٣م، وقدّمت أنشطتها في مدارس حكومية وخاصة ودار لرعاية الأطفال؛ وذلك على مدى عام دراسي كامل لتغطية شرائح متنوعة من الأطفال داخل الكويت، أما خارج الكويت فقد تعاونت المبادرة مع مكتب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة في الكويت، وقدّمت نشاط المبادرة في "مخيم الأزرق" للأطفال السوريين بالأردن، بالإضافة إلى أنشطة متنوعة لأطفال أردنيين. وكانت أول مبادرة عربية تقدّم نشاطاً ثقافياً للأطفال المخيم.

وفي العام الدراسي ٢٠٢٣م-٢٠٢٤م شاركت المبادرة في مدارس حكومية وخاصة بمعية مكتبة "ذات السلاسل"؛ وذلك بإهداء قصص لكل الأطفال المشاركين والموهوبين، في الكويت وخارجها. وفي بداية العام الدراسي أُقيم نشاط خاص لأطفال غزة بعنوان "غزة في عيون أطفال الكويت" بالتعاون مع الأمانة العامة للأوقاف ومجلس خبراء كرسى الألكسو لخدمة الطفولة، وقد شارك فيه كوكبة من كتّاب وشعراء الكويت والوطن العربي، وكانت أكبر فعالية لمساندة أطفال غزة على مستوى الوطن العربي، ونفّذت المبادرة هذا العام في معرض "صفاقس الدولي لكتاب للطفل" في دورته "٣٠" بتونس (الرندي، ٢٠٢٤، ١-٢).

٧- مجاميع القراءة ونواديها:

ظهرت في الكويت مجاميع للقراءة ونوادٍ تُنظّم نقاشاتٍ أدبيةً للكتب العربية؛ مما كان له أكبر الأثر على انتشار قراءة الكتب العربية والإقبال على معرض الكتاب الدولي، وافتتاح مكتبات تجارية ودور نشر بصورة متزايدة.

ومن تلك المجاميع:

- جليس: تأسست مبادرة جليس في عام ٢٠١٠م، مُتَّخِذَةً من بيت المتنبّي "وخير جليس في الحياة كتاب"، واشتملت المبادرة على عدد من نوادي القراءة التي تجتمع بصورة دورية لمناقشة كتب متفق عليها مسبقاً.



- رؤيا: نادي قراءة لكتب عربية يجتمع شهرياً بالإضافة إلى محاضرات مسجلة على الشبكة الإلكترونية لا سيما موقع [youtube.com](https://www.youtube.com)
- نور الفكر: نادي قراءة تأسس في عام ٢٠١٠م، يناقش كتباً عربية و مترجمة بصورة دورية.
- قالة: مبادرة أدبية لمناقشة الأدب العربي والأدب المترجم، بالإضافة إلى مقالات مصورة عن الأدب، تأسست عام ٢٠٢٣.

ج- المؤسسات الشعبية الربحية:

ظهرت في الكويت مؤسسات شعبية ربحية تسعى لرفع مستوى الدراسات العربية واللغوية في الكويت من خلال إقامة دورات تعليمية أدبية ولغوية لمستويات وأعمار مختلفة، ومن تلك المؤسسات:

- ١- مركز نون: أُسس مركز نون للاستشارات اللغوية في عام ٢٠٢٠م، ويهدف إلى "خدمة النصوص العربية وفق أعلى معايير التدقيق والتحرير في أسرع وقت". ونص رسالته: "نؤمن بجمال العربية، ودقتها العلمية، وقدرتها على خدمة الأفكار كافة، ونسعى إلى جعل شغفنا بالعربية ظاهرة اجتماعية". ويعنى المركز بتطوير الملكات الشعرية عند الشعراء المبتدئين من خلال عرض أعمالهم على نقاد متخصصين للتوجيه والإرشاد (موقع مركز نون، ٢٠٢٠م).
- ٢- مركز فصحي: يقيم العاملون على المركز دورات في النحو وعلم اللغة ونظريات النقد الحديثة، بالإضافة إلى مساعدة الباحثين في اللغة العربية. وقد أنشئ ناد للأطفال تابع للمركز لرعاية اللغة العربية عند النشء (مقابلة مع رئيسة المركز د. آمال العواد، ٢٠٢٤م).
- ٣- مركز الإبداع اللغوي: يعدُّ مركز حمزة الخياط للإبداع اللغوي أحد أوائل المشاريع المهمة برعاية اللغة العربية وتطويرها عند النشء في الكويت. ويركز المركز على النشء حتى سن العاشرة في تعليم اللغة العربية الفصحى وتأسيسها بأساليب تربوية حديثة تتماشى مع المستوى التعليمي (موقع مركز الإبداع اللغوي، ٢٠٢٤م).

أبرز المكتبات:

تطوّرت الحركة الكتابية في الكويت لتكون أكبر من دكاكين كتب كما كانت المكتبة الوطنية المعروفة بمكتبة الرويح، وهي أقدم مكتبة في الكويت، إذ أُسّست في عام ١٩٢٣م (الوقيان، ٢٠١٤م، ١٥٧)، إلى أن أصبحت هذه المكتبات مراكز ثقافية عزّزت دور اللغة العربية بين الناشئة بإقامة نشاطات ثقافية تُقام باللغة العربية الفصحى، ومن تلك المؤسسات:

■ **تكوين:** طرحت مؤسسة تكوين نفسها على أنها منصة للإبداع، واهتمت بإقامة نشاطات ثقافية تغلب فيها المخاطبة باللغة العربية الفصحى، وإن خالطها شيء من اللهجة الدارجة، إلا أن مؤسسة تكوين قد تميزت بإقامة ناد للقراءة العربية للأطفال وقراءة قصصية في كل نهاية أسبوع، بالإضافة إلى ماراثون القراءة الخيري الأول من نوعه، الذي يُشجّع القُراء على قراءة الكتب العربية نظير التبرع بمبلغ في مقابل كل صفحة مقروءة (موقع مكتبة تكوين، ٢٠٢٤م)

■ **صوفيا:** "مكتبة ومساحة للحلم" ودار نشر كويتية تأسست عام ٢٠١٧م، تهتم بكافة مجالات الأدب والفكر، وهي امتداد لمركز حروف الثقايفي الذي تأسس في عام ٢٠١٢م. اتخذت مكتبة صوفيا من مقولة "لتكن لديك الجرأة للمعرفة" شعاراً لها، حيث إنَّها تؤمن بأن المعرفة بشتى مجالاتها تساعد الفرد على الوصول إلى وجهته المبتغاة. لا تهتم المكتبة بنوعية الكتب فقط؛ وإنما بالتصميم الداخلي لها " حيث تنتشر أبيات الشعر على أروقتها. وتهتم بصفة خاصة بالكتب العربية، بالإضافة إلى إقامة نشاطات أدبية وثقافية باللغة العربية بصورة مستمرة (موقع مكتبة صوفيا، ٢٠٢٤م).

■ **طروس:** تصرح مكتبة طروس بأنها " تأسست عام ٢٠١٩م في الكويت برؤية واضحة، وتعد المكتبة الجناح الثقايفي والتوعوي لمركز طروس، حيث سعى المركز منذ نشأته إلى بناء حالة ثقافية مؤثرة وفاعلة في الكويت



والوطن العربي، والتركيز على صناعة الوعي في المجتمعات، وبما يغطي كافة فروع الدراسات الفكرية والسياسية والعلمية والأدبية والثقافية". ورسالتها تتلخص في " صناعة الوعي في مختلف المجالات عبر نشر المعرفة الفكرية والعلمية من خلال الكتاب، ونسعى لبناء حالة ثقافية مؤثرة وفاعلة في الوطن العربي". ومكتبة طروس موسم ثقافي متنوع بين اللغة والتاريخ والأدب والثقافة والسياسية (موقع مكتبة طروس، ٢٠٢٤م).

إن هذا النشاط اللغوي العربي في الكويت من خلال المؤسسات الخاصة والمؤسسات الشعبية الربحية وغير الربحية، أنتج طبقةً من القراء تهتم بصورة خاصة بالكتاب العربي، والمشاركة في النشاطات الثقافية المقامة باللغة العربية الفصحى وإن تداخلها شيء من الدارج اللهجوي، إلا أن حركة النشاط الثقافي بوساطة اللغة العربية تبدو ظاهرةً من خلال مجموعة المؤسسات المعنية باللغة العربية بالنسبة إلى المساحة وعدد السكان.

المحور الثاني:

اللغة العربية في الخطاب الإعلامي

يمكن التأريخ للعمل الإعلامي في الكويت منذ الإصدارات الورقية الأولى كمجلة الكويت ١٩٢٨م، ومجلة كاظمة الصادرة في ١٩٤٨م، والبعثة الصادرة في ١٩٤٦م، التي كان يصدرها المبتعثون في مصر من الكويتيين، ثم تظهر المرحلة الثانية بنشر جريدة الكويت اليوم في عام ١٩٤٥م، وهي اللسان الرسمي لحكومة الكويت، وكانت تصدرها في ذلك الوقت دائرة المعارف (موقع جريدة الكويت اليوم، ٢٠٢٤م). ومنذ العام ١٩٦٥م ظهرت مجموعة من الصحف العربية والإنجليزية ظلت قائمة حتى فتح المجال لغيرها في عام ٢٠٠٧م.

أما على المستوى الإذاعي، فقد تأسست إذاعة الكويت في عام ١٩٥١م، وكانت تتكون من برنامج باللغة العربية واللغة الإنجليزية، وبرنامج للغات أجنبية مشتركة (موقع وزارة الإعلام الكويتية، ٢٠٢٤م).

أما التلفزة ففي عام ١٩٦١م أنشئ تلفزيون دولة الكويت، وكان يتكون من برنامج واحد باللغة العربية الفصحى والعامية، ثم أُضيف إلى ذلك البرنامج الثاني باللغة الإنجليزية، وظهرت مجموعة من القنوات التلفازية العربية التي ركزت بشكل واضح على اللهجة الكويتية بصفتها تخاطب المشاهد المحلي كقناة الراي ٢٠٠٤م.

ويُلاحظ أنَّ الأخبار في المجمل تُقرأ باللغة العربية الفصحى لا سيما في التلفزيون الرسمي، أما في القنوات الخاصة فتُطعم باللهجة العامية الدارجة في الحوارات الرابطة بين الفقرات المختلفة في الأخبار، ويغلب على البرامج الحوارية اللهجة العامية في القنوات الخاصة والعامية.

أما وكالة الأنباء الكويتية فقد تأسست في عام ١٩٧٦م بحسب المرسوم بقانون ٧٠ لسنة ١٩٧٦م، وتصدر "كونا" وكالة الأنباء الكويتية الرسمية الأخبار عن الكويت بصورة رسمية باللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية كما



هو الحال مع موقعها ثلاثي اللغات على شبكة الإنترنت (موقع كونا، ٢٠٢٤م). وعلى مستوى منصات التواصل الاجتماعي، فيحضر على مستوى الحكومة مجموعة من الحسابات في أهم منصات التواصل الاجتماعي، مثل: X، وإنستغرام، لحكومة الكويت، الوزارات المختلفة، بلدية الكويت، وزارة الإعلام، وزارة التربية، كونا، وغيرها. وهذه المواقع مختصة باللغة العربية الفصحى.

السياسات اللغوية المتعلقة باللغة العربية في الإعلام

كما بيَّنا آنفاً أن اللغة العربية الفصحى لها الدور الأول في المخاطبات الرسمية والإعلام الحكومي بشكل خاص، وإن تداخلت معها مستويات من اللهجة الدارجة في المستوى الشعبي لا سيما في البرامج غير السياسية أو الدينية أو الإخبارية. فبالنظر إلى الخطابات الرسمية من أعلى مستوى كخطابات حضرة صاحب السمو أمير البلاد أو كلمات الوزراء أو المتحدث باسم مجلس الوزراء؛ كل ذلك يكون في المستوى الفصحى من اللغة العربية. ويصدر عن وزارة الإعلام -الجهة الرسمية للإعلام في الكويت- عددٌ من القنوات المرئية والإذاعية والمطبوعات الصادرة؛ جميعها باللغة العربية كما هو مبين في الجدول الآتي:

الاسم	النوع	التوصيف	اللغة
القناة الأولى	قناة تلفزيونية	برامج إخبارية وعامة ومنوعات، وهي القناة التلفزيونية الرئيسية والرسمية للدولة	اللغة العربية الفصحى ومستوى من اللهجة الدارجة
القناة الثانية	قناة تلفزيونية	برامج إخبارية وعامة ومنوعات، وهي القناة الرسمية الأجنبية للدولة	اللغة الإنجليزية
القناة الثالثة	قناة تلفزيونية	برامج رياضية	اللغة العربية الفصحى ومستوى من اللهجة الدارجة
قناة إثراء	قناة تلفزيونية	برامج تثقيفية وأفلام وثائقية	اللغة العربية الفصحى
قناة العربي	قناة تلفزيونية	برامج تثقيفية وأفلام وثائقية	اللغة العربية الفصحى

الاسم	النوع	التوصيف	اللغة
قناة القرين	قناة تلفزيونية	برامج أرشيفية	مستوى من اللهجة الدارجة
كويت اف ام	قناة إذاعية	أغانٍ وموسيقى وبرامج منوعات	مستوى من اللهجة الدارجة
القرآن الكريم	قناة إذاعية	القرآن الكريم وبرامج دينية	اللغة العربية الفصحى
سوبر ستیشن	قناة إذاعية	أغانٍ وموسيقى وبرامج منوعات	اللغة الإنجليزية
البرنامج العام	قناة إذاعية	برامج إخبارية وعامة ومنوعات، وهي القناة الإذاعية الرئيسية والرسمية للدولة	اللغة العربية الفصحى ومستوى من اللهجة الدارجة
الدانة	قناة إذاعية	أغانٍ شعبية قديمة وبرامج منوعات	مستوى من اللهجة الدارجة
الرياضة	قناة إذاعية	رياضية	مستوى من اللهجة الدارجة
الغناء العربي القديم	قناة إذاعية	أغانٍ عربية قديمة وبرامج منوعات	مستوى من اللهجة الدارجة
ايزي اف ام	قناة إذاعية	أغانٍ وموسيقى أجنبية	اللغة الإنجليزية ولغات أجنبية
البرنامج الثاني	قناة إذاعية	برامج إخبارية وعامة ومنوعات	اللغة العربية الفصحى ومستوى من اللهجة الدارجة
جريدة الكويت اليوم	مطبوع ورقي يومي	الجريدة الرسمية	اللغة العربية الفصحى
مجلة الكويت	مطبوع ورقي شهري	مجلة ثقافية متنوعة	اللغة العربية الفصحى
قناة العربي	مطبوع ورقي شهري	مجلة ثقافية أدبية متنوعة	اللغة العربية الفصحى



يتبين من الحصر السابق لإصدارات وزارة الإعلام غلبة اللغة العربية بمستوياتها الفصح واللهجوي الدارج، مع التركيز على المستوى الفصح للغة العربية في الخطابات الرسمية والسياسية بالإضافة إلى الخطابات الدينية. ولم تهمل وزارة الإعلام المخاطب غير العربي، حيث التوجه إليه باللغة الثانية في الكويت (اللغة الإنجليزية) بالإضافة إلى بعض اللغات الأجنبية ذات الانتشار في الكويت (الأوردو والتغالوغ) في بعض برامج الإذاعة في قناة سوبر ستیشن. أما على مستوى الإعلام الخاص فيمكن حصر القنوات التلفازية والإذاعية في القائمة الآتية:

الاسم	النوع	التوصيف	اللغة
الراي	قناة تلفزيونية	أخبار ومنوعات وبرامج عامة ورياضة	اللغة العربية الفصحى ومستوى من اللهجة الدارجة
Atv	قناة تلفزيونية	أخبار ومنوعات وبرامج عامة ورياضة	اللغة العربية الفصحى ومستوى من اللهجة الدارجة
الشاهد	قناة تلفزيونية	أخبار ومنوعات وبرامج عامة ورياضة	اللغة العربية الفصحى ومستوى من اللهجة الدارجة
منصة شاشا	منصة إعلامية عبر الإنترنت	برامج متنوعة ومسلسلات درامية	مستوى من اللهجة الدارجة
مارينا اف ام	قناة إذاعية	أغانٍ وموسيقى وبرامج منوعات	مستوى من اللهجة الدارجة
صوت الكويت	قناة إذاعية	أغانٍ وموسيقى وبرامج منوعات	مستوى من اللهجة الدارجة

المنتجات الخاصة الإعلامية وإن غلبت عليها اللغة العربية بصورة عامة إلا أن انحصار اللغة العربية الفصحى ظل في البرامج الإخبارية، وغلب المستوى اللهجوي الدارج على بقية المنتجات، أما القنوات الإذاعية لطبيعتها التي تخاطب المستمع ببرامج منوعات وبرامج عامة ظلت اللغة العربية بالمستوى اللهجوي الدارج تشمل كل المنتجات في هذه الإذاعات.

أما الصحف اليومية والأسبوعية فكلها تصدر باللغة العربية الفصحى ما عدا صحيفة Kuwait times (موقع كويت تايمز، ٢٠٢٤م) و Arab Times (موقع أراب تايمز، ٢٠٢٤م)، فكلتاهما تصدر باللغة الإنجليزية، ولا تصدر أي صحيفة بغير هاتين اللغتين.

على مستوى منصات التواصل الاجتماعي والفضاء الرقمي، فإن لكل المؤسسات الحكومية حسابات في شبكات التواصل الاجتماعي لا سيما منصة إكس X ومنصة إنستغرام Instagram. وهذه الحسابات منشوراتها باللغة العربية الفصحى بالمجمل العام، إلا أنه في بعض المناسبات التي تقصد فيها المؤسسة الحكومية التواصل مع الوافدين والمقيمين من غير الناطقين باللغة العربية، تنشر لهم منشورات باللغات الأكثر انتشاراً؛ كالإنجليزية والتغالوغ والأوردو والهندية والسنهالية والأفغانية وغيرها. ونرى ذلك بشكل مخصوص في منصات وزارة الداخلية ومنصات وزارة الصحة، وقد ظهر ذلك بشكل خاص إبان جائحة كوفيد-كورونا.

وأما وكالة الأنباء الكويتية "كونا" فلها حسابان في وسائل التواصل الاجتماعي: أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية؛ لمخاطبة أكبر عدد ممكن من المواطنين والوافدين في دولة الكويت.

وخاتمة القول: فإن اللغة العربية الفصحى ظاهرة بصورة غالبية في الإعلام الكويتي سواء المرئي الرسمي أو الخاص أو الرقمي من حيث النشر الرسمي أو الإخباري. أما المستوى اللغوي اللهجوي الدارج فنجد أنه يطفئ في المخاطبات غير الرسمية أو الإخبارية كالبرامج العامة والمنوعات أو القنوات المقصودة إلى ذلك في برامجها سواء في التلفزة أو الإذاعة أو حتى التواصل الإلكتروني. وتظهر اللغة الإنجليزية في بعض وسائل التواصل الاجتماعي والجانب الإخباري من القنوات الرسمية بغية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين من المواطنين والوافدين، ثم نجد أحياناً وفي وقت الحاجة لغات أخرى يُخاطب بها في الجانب الإخباري الرسمي وفي بعض القنوات المنوعة؛ رعايةً لكل القاطنين في دولة الكويت.



المحور الثالث:

اللغة العربية في النظام التعليمي

١. بدأ التعليم في الكويت في صورة الكتاتيب غير النظامية كما في دول العالم الإسلامي، حيث تعليم مبادئ القراءة العربية والرياضيات بالإضافة إلى بعض التعليم باللغة الإنجليزية عند بعض الكتاتيب، إلى أن تطوّر التعليم في بدايات القرن العشرين بإنشاء أول مدرسة نظامية هي مدرسة " المباركية " عام ١٩١١م، وتبعها المدرسة الأحمدية عام ١٩٢١م. (الوقيان، ٢٠١٤م، ١١٥). أما المدرسة المباركية فكانت المناهج فيها تقتصر على:

- التربية الإسلامية: تشمل القرآن الكريم، التفسير والفقهاء.
- اللغة العربية: تشمل الإنشاء والقواعد والإملاء والخط.
- الرياضيات: تشمل الحساب والهندسة.
- التاريخ الإسلامي.
- مبادئ الجغرافيا (الوقيان، ٢٠١٤م، ١١٧-١٢٠).

فألغة العربية إذن حاضرةً تعليمًا ولغةً تعليم. أما في الأحمدية، فقد أضيف إليها دراسة اللغة الإنجليزية.

وبعدها تطوّر التعليم بإنشاء أول مجلس معارف عام ١٩٣٦م لتنظيم البنية التعليمية في الكويت، وفتح مدارس متعددة كالمدرسة القبلية للبنات، وبعد إنشائه وإصدار القوانين الخاصة بالتعليم، بدأت العملية التعليمية تزدهر وتتطور بشكل كبير جدًا، وتوّج هذا التطور بإنشاء الصرح التعليمي الكبير، وهو جامعة الكويت عام ١٩٦٦م.

يقوم نظام التعليم الحكومي على اثنتي عشرة سنة، تُقسّم إلى خمس سنوات ابتدائية، ثم أربع سنوات متوسطة، ثم ثلاث سنوات ثانوي، تدرس كلها باللغة

العربية، على أن تكون حصة اللغة العربية مكثفة من مجموع الحصص الدراسية لا سيما في الصفوف الابتدائية. وتُعطى حصة من تعليم اللغة الإنجليزية للطالب منذ بداية التعليم الحكومي (Al-Ajlan & Al-Qanae, 2023, 310). وتُضاف اللغة الفرنسية في القسم الأدبي من التعليم الثانوي والمعهد الديني. وينقسم نظام التعليم في مادة اللغة العربية إلى النصوص التي من خلالها تدرّس الثروة اللغوية بالتركيز على المفردات الجديدة، والسلامة اللغوية التي تُركز على النحو وقواعد اللغة، والتذوق الفني الذي يُركز على البلاغة.

ويمكن تتبع متطلبات تعليم اللغة العربية كالتالي:

المرحلة الابتدائية:

يُؤسّس بها الطالب من خلال ثلاثية التمهيد والتدريب والممارسة والأنشطة اللاصفية من الجهد الذاتي والواجب المنزلي، مع مراعاة مهارات القراءة والتحدّث والكتابة بحسب المرحلة السنية والتعليمية، لا سيما التركيز على المرحلة الأولى المعبر عنها بالصفوف الأول والثاني والثالث، والمرحلة الثانية الصف الرابع والخامس، والاستعانة بالوقفه العلاجية في بداية الحصة الدراسية لمراجعة ما تقدّم من الدروس. ويُتوقّع من الطالب في هذه المرحلة معرفة الأصول التي يبني عليها الطالب معرفة اللغة من معرفة الحروف، وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، والقراءة الصحيحة، ومعرفة الكتابة الصحيحة من خلال التفريق بين أنواع الحروف التي تُكتب ولا تُقرأ وما يُقرأ ولا يُكتب، مع بداية بناء الثروة اللغوية. وتتراوح الدروس في هذه المرحلة ما بين تدريبات تمارس كلعبة، وقصة، ونشيد، ونصوص من القرآن والسنة (خطة توزيع المنهج للمرحلة الابتدائية ٢٠٢٣م-٢٠٢٤م - الفصل الأول، ٢٠٢٣م؛ خطة توزيع المنهج للمرحلة الابتدائية ٢٠٢٣م-٢٠٢٤م - الفصل الثاني، ٢٠٢٣م).

المرحلة المتوسطة:

من أهداف هذه المرحلة تدريب الطالب على التعبير الشفاهي والكتابي بلغة عربية صحيحة. وتهدف المناهج في هذه المرحلة إلى تدريب الطالب على استخلاص الفكرة الرئيسة والفكرة الجزئية من النص كمهارة من مهارات تحليل النص. ويتعرف الطالب في هذه المرحلة على التغييرات الإعرابية



الواقعة في الجملة الاسمية والجملة الفعلية؛ كأخوات كان، وأخوات إن، وأدوات النصب والجزم وإعرابها، ويتعرّف على مفهوم البناء والإعراب. ويتدرب الطالب في هذه المرحلة على استعمال علامات الترقيم وبناء الفقرات المترابطة. بالإضافة إلى ذلك، يكتسب الطالب مهارات لغوية من خلال حفظ النصوص وتعلم الثروة اللغوية والتذوق الفني المتعلق بها، وهذا كله بالممارسة والتدريب. وفي هذه المرحلة تتراوح النصوص المدروسة بين النصوص النثرية الأصلية، والنصوص المأخوذة عن خطابات صاحب السمو، بالإضافة إلى آيات من الذكر الحكيم والأحاديث وقصائد من الشعر العربي (خطة توزيع منهج المرحلة المتوسطة ودليل الأداء ٢٠٢٣م-٢٠٢٤م، ٢٠٢٣م).

المرحلة الثانوية:

وينصُّ دليل خطط ومناهج اللغة العربية للمرحلة الثانوية في أهداف المرحلة الثانوية على "ربط النصِّ ببيئته، وتوضيح عناصر الطبيعة، والمواقف الاجتماعيَّة والواقعيَّة والتاريخيَّة، وأثرها فيه"، و"استخلاص:

- معنى سام
- غاية
- فكرة، قضية
- عاطفة
- عبرة، قيمة
- حكمة، ملامح شخصيَّة
- سمات أسلوب وصياغته والاستدلال عليه".

بالإضافة إلى ما سبق، يهدف المنهج إلى تدريب الطالب على التنبُّه إلى الجوانب الوجدانية، وبيان دواعي كل منها، والاستدلال عليها من ألفاظ النصِّ وتراكيبه، وتحديد رأي أو ادعاء أو عناصر قصَّة أو مشكلة ومظاهرها وأسبابها وطرق علاجها.

وتدريب الطالب على "توضيح رأي، فكرة، مفهوم، موقف، توجّه، حكمة، وتعليل ذلك والتعليق عليه، والتمثيل له بموقف من الحياة". وكذلك "بيان الآثار المترتبة على ما يُقدّم إليه من مثل: معنى، فكرة، ادّعاء، سلوك، مشكلة، غاية، قيم شرح مضمون آية أو حديث أو بيت، أو تحديد المقصود بتعبير مُقدّم". ويُدرّب كذلك الطالب على "تحديد علاقة جملة بما قبلها: تفصيل، إجمال، تعليل، نتيجة، تأكيد. وتوضيح دلالة استخدام لفظ: حرف، اسم، فعل، نكرة، جمع، جملة في سياقه. الموازنة بين نصّين، موقفين، اتجاهين؛ اتفاقاً واختلافًا؛ فكرًا، عاطفةً. إبداء الرأي حول موقف، رأي، قضية، فكرة، ادّعاء، شخصيّة، مُثبتًا أو مفنّدًا أو مقترحًا، وتوضيح ذلك الرأي وتعليقه". أما على مستوى النحو والقواعد فيختص في هذه المرحلة المنهج بكتاب مستقل، يتطور فيه تناول الموضوعات السابق تناولها في المراحل السابقة؛ كالجملة الاسمية والفعلية وما تتعرض له من تغييرات، وذلك بالتركيز على الأساليب النحوية ومعرفة إعرابها. وأما البلاغة فتستقل كذلك في كتاب مستقل يُركّز فيه على معرفة الأساليب الخبرية والإنشائية وأنواعها، والتفصيل في أبواب البيان وأنواعه، وبعض أنواع البديع (مناهج اللغة العربية وأدلتها- الثانوي العام-الفترة الثانية ٢٠٢٣م-٢٠٢٤م، ٢٠٢٣م).

وتجدر الإشارة إلى أن مناهج مدارس المعاهد الدينية يُضاف إليها مواد متخصصة في اللغة العربية كالعروض والقافية.

أما على مستوى التعليم الخاص، فتتقسم مدارس التعليم الخاص إلى ثلاثة أقسام.

- (١) مدارس التعليم الخاص العربية.
- (٢) مدارس التعليم الخاص الأجنبية.
- (٣) مدارس ثنائية اللغة؛ وجميع المدارس تستقي مناهج اللغة العربية من مناهج وزارة التربية الكويتية، وإن اختلفت تطبيقاتها بنسب متفاوتة (موقع بوابة الكويت، ٢٠٢٤م).



اللغة العربية في التعليم العالي

أما في التعليم العالي الحكومي، فيتمحور في ثلاث مؤسسات تعليمية:

جامعة الكويت: وقد أُسِّست عام ١٩٦٦م في الأصل من ثلاث كليات: تضم كلية العلوم والآداب، والتربية، وكلية البنات الجامعية؛ وجميعها تدرس باللغة العربية. ثم توسعت جامعة الكويت لتشتمل على ست عشرة كلية؛ كلها تدرس باللغة العربية ما عدا كلية الطب، وكلية الصيدلة، وكلية العلوم، وكلية طب الأسنان، وكلية العلوم الطبية المساعدة، وكلية العمارة، وكلية الصحة العامة؛ فإنها تدرس باللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى أقسام اللغات في كلية الآداب. ويعدُّ قسم اللغة العربية في كلية الآداب أكبر الأقسام في الجامعة من حيث أعداد أعضاء الهيئة التدريسية والهيئة المساندة، بالإضافة إلى أن طلاب كليات التربية والشريعة والحقوق ملزمون ببعض المقررات في قسم اللغة العربية، بالإضافة إلى طلبة قسم الإعلام. ويُقدِّم قسم اللغة العربية للكليات مقررين في اللغة العربية (مهارات الاتصال اللغوي، وهو مُقرَّر يعالج النحو عند الطلبة؛ ومُقرَّر جماليات الأدب العربي، وهو مقرر يعدُّ مدخلا إلى الأدب العربي؛ لضبط المستوى اللغوي العربي عند طلاب الجامعة. وتشجّع الجامعة الجمعيات الطلابية والنوادي المهنية المهتمة باللغة العربية؛ كنادي فصيح، وهو نادٍ مهني لطلاب اللغة العربية الذي يُنظَّم برعاية عمادة كلية الآداب مسابقات لغوية وشعرية دورية.

جامعة عبدالله السالم: أُسِّست في عام ٢٠١٩م، والدراسة فيها باللغة الإنجليزية؛ إلا أنها تُوفِّر بعض المقررات الاختيارية في اللغة العربية.

الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب: وقد أُسِّست في عام ١٩٨٢م، والتعليم فيها باللغة العربية ما عدا بعض المقررات العلاجية، وتشتمل على كلية التربية الأساسية، وهي كلية تُخرِّج المعلمين، ومنهم معلمو اللغة العربية. ويعدُّ قسم اللغة العربية في هذه الكلية من أكبر الأقسام من حيث عدد أعضاء هيئة التدريس.

واقع اللغة العربية في الدراسات العليا والبحث العلمي

يظهر اهتمام مؤسسات التعليم العالي باللغة العربية من خلال برنامجي الماجستير في اللغة العربية وآدابها، والدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، المقامين في جامعة الكويت. وينقسم برنامج الماجستير في اللغة العربية في جامعة الكويت إلى مسارين: مسار اللغة، وتُدْرَس فيه مقررات تختصُّ بنظر الدقيق والمتعمق لقضايا اللسانيات والنحو العربي، ومسار الأدب، وفيه تُدرَس نظريات الأدب وقضايا أدبية متخصصة، ويشترك طلاب المسارين في مجموعة من المقررات (موقع كلية الدراسات العليا - جامعة الكويت، ٢٠٢٤م). وأما برنامج الدكتوراه فينقسم كذلك إلى مسارين: مسار اللغة، ومسار الأدب، ويشترك طلاب المسارين في مجموعة مقررات، ثم يختار طلاب مسار اللغة مقررات تُجهِّز طالب الدكتوراه لدراسة قضايا في اللسانيات والأدب تناسب مستوى الدكتوراه، وأما طلاب مسار الأدب فلكذلك يختارون من مجموعة من المواد تؤهلهم إلى اختيار ودراسة موضوع يتناسب ومستوى رسالة الدكتوراه، والرسالة تُكتب في موضوع مناسب لأحد المسارين. (موقع كلية الدراسات العليا - جامعة الكويت، ٢٠٢٤م).

■ ويهتم برنامج الماجستير في التربية بصفة خاصة بالجانب التربوي من تعليم اللغة العربية، وقد صدرت منه مجموعة من رسائل الماجستير المتعلقة بذلك، وتقدم جميع رسائل الماجستير باللغة العربية الفصحى في الكليات التي يدرس فيها بتلك اللغة؛ كقسم الفلسفة والتاريخ في كلية الآداب، وقسم الفقه والعقيدة في الشريعة وقسم العلوم السياسية وقسم علم النفس وقسم العلوم الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية (موقع كلية الدراسات العليا - جامعة الكويت، ٢٠٢٤م).



المحور الرابع:

اللغة العربية في الفضاء التقني

لا شك أن الاهتمام برقمنة اللغة العربية وتطوير الجوانب الرقمية والتقنية الخادمة لها أصبح من أهم دوافع الاهتمام بها على مستوى الحكومات والمؤسسات والأفراد. ويمكننا تتبع هذا الاهتمام في قسمين:

الجهود المبذولة في التقنيات المرتبطة باللغة العربية في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية:

تعددت الجهود المبذولة في دعم التقنيات المرتبطة باللغة العربية في دولة الكويت، فمن تلك الجهود الحكومية المبذولة:

1. مكتبة الكويت الوطنية:

قامت مكتبة الكويت الوطنية برفع نسخ من النصوص العربية وتصنيفها بحسب أبرز الدوريات الكويتية، بالإضافة إلى مجموعة من المخطوطات التي تمتلكها المكتبة، والكتب الكويتية والمتعلقة بالكويت، وقد رفعت نسخاً عن وثائق تاريخية مخطوطة تعكس تصوراً لمستوى من اللغة العربية المتداولة في الكويت في حقب فائتة.

ومن الجهود شبه الحكومية وغير الربحية المبذولة في التقنيات المرتبطة باللغة العربية:

1- مؤسسة الكويت للتقدم العلمي: تدعم المؤسسة البحوث المهمة برقمنة التراث العربي وتطوير أنظمة التعرف البصري على المحارف OCR، ومن ذلك دعم المؤسسة لمؤتمر Linguistics Studies Biennial Conference in Kuwait City, Kuwait 2024, 05-04 LSBC on March والذي كان من محاوره رقمنة اللغة العربية وتطوير الذكاء الاصطناعي في سياقها. وتقوم شركة التقدم العلمي للنشر (إحدى شركات مؤسسة الكويت للتقدم

العلمي، وتقوم بنشر إصداراتها) بترجمة ونشر كتب رقمية ومجلات علمية باللغة العربية، بالإضافة إلى مواقع إلكترونية باللغة العربية موجَّهة للناشئة كموقع الهدهد (موقع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ٢٠٢٤).

٢- مؤسسة صخر للبرمجيات: تعدُّ مؤسسة صخر للبرمجيات الرائدة في مجال رقمنة اللغة العربية وتطوير البرمجيات المتعلقة باللغة العربية. فقد أسَّست الشركة أجهزة حاسوبية وبرامج عربت فيها الأنظمة الإلكترونية، فأنتجت بالتعاون مع شركة ياماها اليابانية أول حاسوب عربي، وقد طورت الشركة وبالتعاون مع شركة مايكروسوفت تعريب نظام MSX. وعلى صعيد البرمجيات فقد طوَّرت شركة صخر أحد أوائل أنظمة التعرف البصري على المحارف OCR، ومنه قد أنشأت أرشيف الشارخ للمجلات العربية. وأنتجت المعجم العربي المعاصر في شبكة الإنترنت. وتحصلت الشركة على ثلاث براءات اختراع؛ وهي: التعرف الضوئي على المحارف "OCR"، والترجمة الآلية من العربية للإنجليزية، والنطق العربي. وهناك العديد من البرامج التي أنشأتها الشركة في مجال رقمنة اللغة العربية، وبعد انتقال الشركة إلى القاهرة وتخصيص أغلب مواردها ناحية النشاط البرمجي أنتجت العديد من المشاريع، من أهمها:

أ) أدوات تحليل النصوص.

ب) القارئ الآلي.

ت) ترجمة صخر للمؤسسات.

ث) برنامج إبصار للمكفوفين وضعاف البصر.

ج) النطق الآلي للنصوص.

ح) التعرف الآلي على الكم (موقع شركة صخر، ٢٠٢٤).



٣- مركز عصر المعلومات للاستشارات (Information Age Consulting): يركز المركز في أعماله على مجال تقنيات علم اللغة الحاسوبي (Computational Linguistics) والمعالجة الحاسوبية للغة الطبيعية (Natural Language Processing)، وهو مجال تخصصي أكاديمي دقيق. وبهذا يمثل المركز تطبيقاً عملياً على أرض الواقع للتخصص الأكاديمي والخبرات الأكاديمية والبحثية في مجال علم اللغة الحاسوبي والمعالجة الحاسوبية للغة الطبيعية، وهو ما يعود على المجتمع وعلى البحث العلمي بالفائدة.

يهدف المركز إلى تصميم البرمجيات وتقديم الاستشارات والتدريب في مجالات؛ أهمها:

- تطبيقات المعالجة الحاسوبية للغة الطبيعية (Natural Language Processing).
- تطبيقات تحليل النصوص (Text Mining).
- تطبيقات الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) المتعلقة بالمعالجة الحاسوبية للغة الطبيعية.
- تطبيقات تحليل البيانات الضخمة (Big Data Analytics) المتعلقة بالمعالجة الحاسوبية للغة الطبيعية.
- تطبيقات تعلم الآلة (Machine Learning) المتعلقة بالمعالجة الحاسوبية للغة الطبيعية.
- تحليل وسائل التواصل الاجتماعي (Social Media Analytics).
- تحليل الويب (Web Analytics).
- مدقق الويب الإملائي للغة العربية (Arabic Web Spell Checker).
- نظام Social Intelligence Listener لتحليل الحوار على منصة X.
- استخدام نظام الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative AI) والنماذج اللغوية الكبيرة (LLMs) (كتيب تعريفي بمركز عصر المعلومات، ٢٠٢٤م).

المحور الخامس:

اللغة العربية في الفضاء العام

إن الفضاء اللغوي العام في الكويت يغلب عليه المستوى الفصيح مع تغلغل للمستوى اللغوي العامي / الدارج اللهجوي في المخاطبات غير الرسمية أو الورقية، بحكم التراث اللغوي للبلاد، مع ذلك فإننا نجد انتشاراً ملحوظاً لهجة العامية الداريجة في الفضاء التواصلي التجاري؛ كالإعلانات، والإعلامي كالبرامج غير الأخبار، ويبقى التواصل العام في الدولة بين هذين المستويين بتغلب الجانب العامي الدارج كما سنبين في كل قسم. وعلى صعيد اللغات الأجنبية فبسبب الصلات التاريخية مع الدول الأنجلو فونية من ناحية، عدّ اللغة الإنجليزية هي اللغة العالمية ولغة العلم، فإنها - من دون تشريع قانوني - اللغة الثانية في الكويت، وانعدام التشريع الصريح في هذا السياق محافظة على مكانة اللغة العربية في البلاد.

اللغة في الحياة العامة لغة التخاطب في المؤسسات الحكومية والخاصة: تعدّ اللغة العامة في دولة الكويت اللغة العربية في مجمل المخاطبات الرسمية وغير الرسمية إلا أن المستوى الرسمي يغلب عليه استخدام اللغة العربية الفصحى، وذلك بحكم القانون كما بيّنا آنفاً في السياسات اللغوية؛ ومما يمكن إضافته هنا في هذا الباب:



رقم القرار	رقم المادة	عنوان القرار	سنة إصدار القرار	التوصيف جهة إصدار القرار	نص القرار أو ملخصه
٥	١٧	قانون ١ لتسجيل العقاري	١٩٥٩	مجلس الوزراء	تُكْتَبُ المحررات بمعرفة موظفي الدائرة باللُّغة العربية بخط واضح غير مشتمل على إضافة أو تحشير أو كشط، ويُصادق على توقيعات ذوي الشأن فيها بحضور شاهدين بالغين عاقلين، وتتم مراجعتها، ثم تسجيلها في الدفاتر المعدّة لذلك.
٦٨	٢ / ٩١	قانون البيانات التجارية	١٩٨٠	مجلس الوزراء	يُحدّد بقرار من الوزير المختص الكيفية التي تُوضع بها البيانات على المنتجات، والإجراءات التي يُستعاض عنها عند عدم إمكان ذلك، على أن تُكْتَبَ هذه البيانات باللُّغة العربية.
٢	١٢، ١٣	تقديم الإقرار الضريبي	٢٠٠٨	وزارة المالية	مادة ١٢: رابعاً: تتضمن البطاقة الضريبية جميع البيانات الأساسية التالية: ■ اسم الهيئة أو المؤسسة باللُّغة العربية والإنجليزية. مادة ١٣: ثالثاً: تتضمن نماذج التسجيل البيانات التالية: ■ اسم الهيئة المؤسسة باللُّغة العربية والأجنبية.
٦	٢٩	تكوين عقد العمل	٢٠١٠	مجلس الأمة. الهيئة العامة للقوى العاملة الكويتية	تُحرّر جميع العقود باللُّغة العربية، ويجوز إضافة ترجمة لها بإحدى اللغات الأخرى مع الاعتداد بالنص العربي عند وقوع أي خلاف، ويسري حكم هذه المادة على كافة المراسلات والنشرات واللوائح والتعاميم التي يصدرها صاحب العمل لعمّاله.
لا يوجد	لا يوجد	توثيق عقود غير المسلمين	٢٠١٨	وزارة العدل. إدارة التوثيق	من متطلبات توثيق عقود زواج غير المسلمين (أصحاب الديانات السماوية)، شهادة من الكنيسة أو السفارة التابعين لها طرفاً العقد تفيد بأنه الزوج الأول لهما، مُترجَم إلى اللغة العربية ومُصدّق من الخارجية الكويتية.
١٥	١١	قانون التوثيق	٢٠٢٠	مجلس الأمة	إذا كان المحرر المقدم للتصديق على توقيعات ذوي الشأن فيه بلغة أجنبية وجب أن يشتمل على ملخص مُترجَم باللُّغة العربية صادر من جهة معتمدة، وموقع عليه من ذوي الشأن.
٥٩٩	١٣	الإعلانات	٢٠٢٣	بلدية الكويت	يجب أن تكون لغة الإعلان باللُّغة العربية، ويجوز أن يُضاف للإعلان لغة أجنبية مطابقة.

(مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية، ٢٠٢٤)

ولهذا كانت اللغة العربية الفصحى المستخدمة في الوثائق الرسمية، واللوحات الرسمية في الطرق، واللوحات داخل المؤسسات الخاصة، واللوحات التجارية، ولغة التواصل في الإعلانات في المستشفيات والرعاية الصحية، بالإضافة إلى المطارات والخدمات العامة ووسائل النقل العامة.

إلا أن اللغة الإنجليزية تدخل في بعض الأحيان في الأماكن والوثائق مظنة اطلاع غير العربي من الوافدين والمقيمين عليها، فنجد في المستشفيات والنقل العام والمطارات والفنادق بالإضافة إلى بعض اللوحات التجارية واللوحات الرسمية للطرق اللغة الإنجليزية بالإضافة إلى اللغة العربية. وتجدر الإشارة إلى أن أسماء الشركات والشوارع عادة لا تُترجم، إنما تُنقل نقلاً لفظياً إلا إذا كان للاسم معنى في ذاته: فمثلاً: شارع المغرب يُنقل لفظياً Almaghrib street، ولكن طريق خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود يُترجم ترجمةً تامةً:

. The Custodian Of The Two Holy Mosques King Fahad Bin Abdul Aziz Road

تغلب اللغة العربية الفصحى في المعارض الثقافية كمعرض الكتاب العربي الذي أُسس في الكويت في عام ١٩٧٥ (موقع معرض الكتاب الدولي في الكويت، ٢٠٢٤م)، وبسبب طبيعة المعرض الهادفة في الأصل إلى نشر ثقافة القراءة العربية بحسب أهداف المعرض المنشورة (موقع معرض الكتاب الدولي في الكويت، ٢٠٢٤). فنجد جلسات معرض الكتاب التي تُنظمها إدارة المعرض في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب تُدار وتُطرح باللغة العربية الفصحى. وفي مهرجان القرين الثقافي الذي تنظمه الدولة ممثلة في المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ووزارة الإعلام تكون اللغة العربية الفصحى هي الأبرز في لغة الخطاب في الندوات العامة التي يُنظمها المهرجان. ويقام معرض للكتاب الإسلامي تُعرض فيه الكتب الإسلامية العربية بصورة دورية، تنظمه جمعية الإصلاح الاجتماعي، وهو بدوره يعد من صور تعزيز اللغة العربية في المجتمع. ويُستثنى من ذلك الموسم الثقافي لدار الآثار الإسلامية التي تنظم محاضرات باللغة الإنجليزية في موسمها (موقع دار الآثار الإسلامية، ٢٠٢٤م).



وبالنسبة للنوادي الثقافية فإن لغة الطرح فيها عربية، تتراوح بين الفصيحة والمستوى اللهجوى الدارج. وفي الآونة الأخيرة انتشرت اللقاءات المسجلة على شبكة الإنترنت (البودكاست)، ويظهر أنها كلها تميل إلى الخطاب بالمستوى اللهجوى الدارج، ويشذ عن ذلك الضيف المتخصص باللغة العربية عادة.

وعلى الصعيد الفنى، تُقام في الكويت مهرجانات مسرحية تتنافس فيها مسرحيات باللغة العربية الفصحى وأخرى باللهجة الدارجة، وكلا النوعين يُظهر إقبالاً من الجماهير، إلا أنه على مستوى المسرح التجارى تغيب اللغة العربية الفصحى في مقابل اللهجة الدارجة المحلية (موقع المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٢٤م). وعلى مستوى مسرح الطفل، فقد بدأت المسرحيات في المدرسة المباركية والأحمدية باللغة العربية الفصحى إلا أنها ابتداءً من العقد الثامن للقرن العشرين غلب على المسرحيات المستوى اللهجوى الدارج سواء أكان ذلك في الحوارات أو في الأغنيات (الحداد، المسرح الغنائى للطفل في الكويت، ١٤٣-١٤٩)، ويُستثنى من ذلك بعض المسرحيات الغنائية التي تنتجها شركة زين، ولكن يلاحظ في لغة مسرحيات زين بعض الخلل اللغوى، كتفشي التسكين، ومثال ذلك: "ماذا دهاكم يا صغار، لم فوق المكتبة غبار، لم نقرأ قصة في ليالى وفي الأيام" (حمادة، ٢٠١٢م)، أو كما هو في نص مسرحية ذكريات زين "قل باسم الحى... وترى كبير الهم صغير" (حمادة، ٢٠٢٠م)، وتظهر بعض المشكلات اللغوية النحوية كما في "لا تسر نصف الطريق فتكن كالواقف في مكانه" (حمادة، ٢٠٢٠م).

المحور السادس:

الفرص والتحديات والتوصيات

في الختام، ومن خلال الاطلاع على المحاور التي دار عليها التقرير، يمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية:

١- إن دولة الكويت تُولي اللُّغة العربية أهميةً خاصةً منذ نشأة كيان الدولة وتأسيسه لأن الكويت جزءٌ من الأمتين العربية والإسلامية، ويظهر ذلك بشكل جلي في غلبة اللُّغة العربية على صور تكوين الدولة من علم ومراسلات وتشريعات تكلفت في صورة القوانين لا سيما الدستور.

٢- ظلت اللُّغة العربية الفصحى الغالبة في المراسلات الرسمية والمخاطبات الرسمية، بالإضافة إلى التواصل بشكل عام مع المجتمع، إلا أن نسبةً من المستوى اللهجوي الدارج تظهر في التواصل الشعبي، وإن انعكس كذلك على الجانب الإعلامي غير الرسمي أو الإخباري.

٣- على الرغم من أن التشريعات والسياسات الكويتية لا تصرح بلغة ثانية في البلاد، إلا أن اللُّغة الإنجليزية تظهر بصفتها لغة ثانية في وقت الحاجة لا سيما في حالات التواصل الرسمي أو الشعبي، وأحياناً تظهر بجانبها لغات أخرى بحسب الجاليات الموجودة في دولة الكويت.

٤- تنتشر المؤسسات الشعبية المهتمة باللُّغة العربية، ويظهر هذا الاهتمام الشعبي على مستوى المؤسسات الكبرى كمؤسسة البابطين ومكتبة البابطين، أو على مستوى النوادي الثقافية وجمعية اللُّغة العربية، أو على مستوى المؤسسات الربحية المهتمة بتطوير اللُّغة العربية، أو حتى على مستوى المؤسسات التجارية المهتمة بتطوير رقمنة اللُّغة العربية.



أما بالنظر إلى نقاط القوة والفرص الممكنة في الحالة اللغوية في الكويت، فأبرزها:

١- يبرز الاهتمام الحكومي باللغة العربية؛ وذلك بإنشاء مؤسسات ترعى اللغة العربية وثقافتها، كالمجلس الوطني للثقافة والفنون الآداب، والمكتبة الوطنية، وبرامج اللغة العربية في الجامعات الحكومية، وترعى المؤسسات شبه الحكومية كمؤسسة الكويت للتقدم العلمي المبادرات والمؤتمرات والمشاريع البحثية القائمة على تطوير جوانب رقمنة اللغة العربية، هذه الجهود تفتح الأبواب إلى مزيد من برامج الدعم ومشاريع تطوير الجانب الرقمي للغة العربية من جهة، وتعزيز اللغة العربية بين النشء لا سيما أن الإقبال على معرض الكتاب العربي ومهرجان القرين الثقافى كبير بين النشء.

٢- تظهر حركة ناشرة وداعمة للغة العربية على المستوى الشعبى، وهي ظاهرة في صورة مؤسسات متخصصة لرعاية اللغة العربية لا سيما في شقها الشعري كمؤسسة البابطين، ومكتبة البابطين للشعر العربي؛ وهذا من شأنه أن يعزز موقف اللغة العربية الفصحى في المجتمع الكويتى، بالإضافة إلى الدور الإقليمي أو العالمى لمثل هذه المؤسسات الذى يمكن أن يُعزَّز بالاشتراك مع المؤسسات الشعبية الربحية وغير الربحية الأخرى في الكويت كجمعية اللغة العربية، ومراكز الدراسات العربية ورقمنة اللغة العربية.

٣- تعدُّ الكويت رائدةً في مجال رقمنة اللغة العربية، وتعدُّ البنية التحتية لهذه المؤسسات جاهزةً للزيادة من الرعاية والدعم، شريطةً زيادة التعاون بينها وبين المؤسسات العلمية.

٤- انتشار المكتبات في الكويت ذات الطابع الثقافى، التي تُنظِّم نشاطات ثقافية خاصة كموسم ثقافى أو ماراثون القراءة كمكتبة تكوين، ومكتبة طروس، وصوفيا، وهي تعدُّ ظاهرةً بارزةً في الكويت؛ إذ إنها تفتح الأبواب لنشر الثقافة العربية باعتبار اللغة العربية الفصحى وسيلةً للتواصل في هذه النشاطات على الأغلِب.

٥- على المستوى الأكاديمي، يعدُّ قسم اللُّغة العربية في جامعة الكويت من أقدم الأقسام على مستوى الخليج، وتعدُّ البنية التحتية فيه قابلةً للتطوير لا سيما مع وجود برامج للدراسات العليا تُركِّز على الدراسات الحديثة في اللُّغة العربية بمستوياتها الفصح واللهجوي الدارج.

أما على مستوى نقاط الضعف، فتتلخص في:

١- غياب السياسات الواضحة تجاه تطوير انتشار اللُّغة العربية الفصحى عند النشء.

٢- ضعف التواصل والاشتراك في النشاطات والمشاريع بين المؤسسات الشعبية المهتمة باللُّغة العربية والثقافة والأدب؛ فضلاً عن عدم وضوح رؤية أو وجود جامع للتعاون فيما بينها.

٣- انتشار المستوى اللهجوي الدارج في أغلب وسائل الإعلام، مع ضعف المستوى الفصحى فيها، وربما انعدامه في بعض المؤسسات الإعلامية.

٤- غياب المشاريع اللُّغوية الكبرى المهتمة باللُّغة العربية سواء بنشرها أو برقمنتها أو ببناء مكانز لغوية لحفظ ودراسة المستوى اللهجوي الدارج.

٥- ضعف رعاية اللُّغة العربية عند النشء والطفولة على المستوى الحكومي، وضعفه على المستوى الشعبي؛ وهو ما أدى إلى غياب البرامج الموجهة للنشء المهتمة باللُّغة العربية الفصحى.

٦- ضعف مستويات اللُّغة العربية ومخرجاتها في المؤسسات العلمية.

٧- محدودية برامج الدراسات العليا في اللُّغة العربية من حيث الكم، فلا توجد إلا في جامعة الكويت؛ ومن حيث الكيف، إذ لا يوجد في جامعة الكويت إلا برنامج واحد ذو مسارين للُّغة والأدب.



بالنظر إلى ما تقدم، فإن أبرز التوصيات نُجملها في الآتي:

- ١- الاهتمام بالسياسات اللغوية واضحة المعالم في خطة لتعزيز اللغة العربية على المستويات الإعلامية والأكاديمية والبحثية.
- ٢- تعزيز التعاون بين الكيانات المهتمة باللغة العربية الفصحى من مؤسسات حكومية وغير حكومية، ربحية وغير ربحية؛ بإقامة نشاطات مشتركة أو مشاريع يشارك فيها كل طرف بإمكاناته.
- ٣- إقامة مكانز لغوية تعتمد على رقمنة المادة المتوافرة سواء للمادة الفصحى أو اللهجة الدارجة؛ وذلك لإعانة الباحثين على دراسة اللغة العربية وتنوعاتها وتطورها في دولة الكويت، وبالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي.
- ٤- دعم النشاطات المدرسية والطلابية القائمة على اللغة العربية؛ كالمهرجانات الشعرية والخطابية.
- ٥- تطوير برامج الدراسات العليا القائمة على اللغة العربية؛ لتكون برنامجاً خاصاً للغة والنحو، وبرنامجاً للأدب والنقد، وبرنامجاً للأدب المقارن.
- ٦- التعاون مع المؤسسات والكيانات الخليجية المهتمة باللغة العربية؛ للاستفادة من إمكاناتها ومن تجربتها الرائدة في رعاية اللغة العربية.
- ٧- تطوير جانب الترجمة في المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة.
- ٨- إقامة جوائز متنوعة للبحوث اللغوية المتميزة.

المصادر والمراجع

العربية

- الإدارة المركزية للإحصاء. (٢٠٢٣). الملحة الإحصائية ٢٠٢٢-٢٠٢٣. العدد ٤٣.
- توجيه اللُّغة العربية. (٢٠٢٣). خطة توزيع المنهج للمرحلة الابتدائية ٢٠٢٣-٢٠٢٤، الفصل الأول، ٢٠٢٣. الكويت: وزارة التربية.
- توجيه اللُّغة العربية. (٢٠٢٣). خطة توزيع المنهج للمرحلة الابتدائية ٢٠٢٣-٢٠٢٤، الفصل الثاني، ٢٠٢٣. الكويت: وزارة التربية.
- توجيه اللُّغة العربية. (٢٠٢٣). خطة توزيع منهج المرحلة المتوسطة ودليل الأداء ٢٠٢٣-٢٠٢٤، ٢٠٢٣. الكويت: وزارة التربية.
- توجيه اللُّغة العربية. (٢٠٢٣). مناهج اللُّغة العربية وأدلتها- الثانوي العام، الفترة الثانية ٢٠٢٣-٢٠٢٤، ٢٠٢٣. الكويت: وزارة التربية.
- جمعية اللُّغة العربية. (د.ت). كتيب تعريفى بجمعية اللُّغة العربية. الكويت: جمعية اللُّغة العربية.
- حمادة، هبة مشاري. ٢٠٢٠، مسرحة ذكريات زين.
<https://www.youtube.com/watch?v=LkkiBIANTHA>
- حمادة، هبة مشاري. ٢٠٢٠، مسرحة مصباح زين.
<https://www.youtube.com/watch?v=oCH-2a-ptys>
- دستور دولة الكويت والمذكرة التفسيرية. (٢٠١١). ط١. الكويت: وزارة العدل
- رابطة الأدباء. (١٩٦٣). قانون رابطة الأدباء الكويتيين المعدل. Alrabetacom. تاريخ الاسترجاع: ٢٠٢٣/٣/١٥.
- الرشيد، عبد العزيز. (١٩٧٨). تاريخ الكويت. ط٢. بيروت: دار مكتبة



الحياة.

- الرندي، أمل. (٢٠٢٤). كتيب مبادرة أصدقاء المكتبة على المستوى العربي.
- العدساني، خالد. (د.ت). مذكرات خالد العدساني سكرتير المجلس التشريعي. <https://archive.org/details/3488p.d.f2745/mode/2up>
- العواد، آمال. (٢٠٢٤). مقابلة شخصية.
- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، (٢٠٢٤). <https://www.nccal.gov.kw>
- مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. (٢٠٢٤). منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية.
- مرسوم أميري. (١٩٥٩). مرسوم أميري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٩ بقانون الجنسية الكويتية، الكويت اليوم.
- مركز حروف، كتيب تعريفى بمركز حروف، ب.ت.
- المطيري، وفاء. (١٩٩٦). تاريخ علم الكويت. ط١. الكويت: مركز المخطوطات والتراث والوثائق.
- معرض الكتاب الدولي في الكويت. (٢٠٢٤). <https://bookfair.nccal.gov.kw>
- مكتبة البابطين للشعر العربي. (٢٠٢٤). <https://www.albaptainlibrary.org/about>
- موقع أراب تايمز. (٢٠٢٤). <https://www.arabtimesonline.com/news>
- موقع بوابة الكويت. (٢٠٢٤). <https://www.e.gov.kw>
- موقع جريدة الكويت اليوم. (٢٠٢٤). <https://kuwaitalyawm.media.gov.kw>
- موقع دار الآثار الإسلامية. (٢٠٢٤). <https://darmuseum.org>
- موقع شركة صخر. (٢٠٢٤). <https://www.alsharekh.org>
- موقع كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت. (٢٠٢٤).

<https://cgs.ku.edu.kw>

- موقع كونا. (٢٠٢٤). <https://www.kuna.net.kw>
- موقع كويت تايمز. (٢٠٢٤). <https://kuwaittimes.com>
- موقع مركز الإبداع اللغوي. (٢٠٢٤). <https://www.instagram.com/ostathhamza/?hl=ar>
- موقع مركز نون. (٢٠٢٠). <https://markaznoon.com>
- موقع مكتبة تكوين. (٢٠٢٤). <https://takweenkw.com>
- موقع مكتبة صوفيا. (٢٠٢٤). <https://sophiareads.com>
- موقع مكتبة طروس. (٢٠٢٤). <https://torousbookstore.com/?v=cd37b867bc72>
- موقع مؤسسة البابطين الثقافية. (٢٠٢٤). <https://www.albabtaincf.org>
- موقع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. (٢٠٢٤). <https://www.kfas.org>
- الناجم، صلاح. (٢٠٢٤). كتيب تعريفي بمركز عصر المعلومات. مركز عصر المعلومات. الكويت: مركز عصر المعلومات.
- وزارة الإعلام الكويتية. (٢٠٢٤). <https://media.gov.kw>
- الوقيان، خليفة. (٢٠١٤). الثقافة في الكويت: بواكير - اتجاهات - ريادات. ط٦. الكويت: المؤلف.

الإنجليزية

- Al-Ajlan, Moneerah; Al-Qanae, Shamlan. (2023). Sh. Practices and Perception Towards Speaking English In Kuwait. Arab Journal For The Humanities 325-307, (41) 163.





نظرة شمولية لواقع اللغة العربية في دول مجلس التعاون

قدّم الباحثون في دراساتهم نقاشاً مفصلاً لواقع اللغة العربية في دول مجلس التعاون، وحلّلوا فيها واقع اللغة من جوانب متعددة، واستعرضوا الدراسات والتقارير ذات العلاقة التي تناقش حال اللغة العربية وموقعها في التعليم والإعلام والاقتصاد والتقنية والفضاء العام. وهذا الجزء الختامي من التقرير يعطي نظرة شمولية لواقع اللغة العربية؛ تتضمن نتائج هذه الدراسات كلها، وتتنظر فيها جميعها سعياً إلى فهم متكامل لواقع اللغة العربية في دول مجلس التعاون، يُبنى على أبرز ما جاء في الدراسات من تحديات مشتركة بين دول مجلس التعاون، وتوصيات مقترحة قدّمها الباحثون في دراساتهم.

يبدأ هذا القسم بنظرة شمولية حيال التشريعات اللغوية في دول مجلس التعاون الخليجي، ثم يناقش موقع اللغة العربية إلى جانب التعددية اللغوية التي تشهدها دول المجلس، ثم يختتم القسم بباقة من التوصيات في ضوء نتائج دراسات واقع اللغة العربية في دول مجلس التعاون.

التشريعات اللغوية في دول مجلس التعاون الخليجي

رصدت منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية التي أعدها مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية ٥٧٤ تشريعاً لغوياً في الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي، تمثل ما نسبته ٣٣٪ من مجموع التشريعات اللغوية التي رصدتها المنظومة في الدول العربية كافة. وهذا يشير إلى أن ما يقرب من ثلث التشريعات اللغوية العربية يأتي من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد كان إسهام الدول الست في إصدار هذه التشريعات متفاوتاً، حيث كانت أغلب التشريعات اللغوية صادرة عن السعودية وقطر والإمارات، كما يوضح الجدول (١) أدناه.

جدول (١):

توزيع التشريعات اللغوية في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	عدد التشريعات
السعودية	١٦١
قطر	١٤٧
الإمارات	١١٦
عمان	٦١
الكويت	٤٨
البحرين	٤١
المجموع	٥٧٤

وإذا أخذنا هذه التشريعات اللغوية في دول مجلس التعاون مجتمعةً، ونظرنا في تصنيفها على مجالات القرارات التي اعتمدها المنظومة؛ فإننا نلاحظ تفاوتاً كبيراً في حصص هذه المجالات، وكما هو ظاهر في الجدول (٢) أدناه، فإن مجال الاقتصاد كان له نصيب الأسد من هذه التشريعات بما نسبته



٣٠٪ من مجموع التشريعات، يليه مجال القانون بما نسبته ٢٠٪ من مجموع التشريعات، ثم يأتي ثالثاً التعليم ممثلاً ما نسبته ١١٪ من مجموع التشريعات اللغوية، ثم الإدارة ممثلة ما نسبته ١٠٪ من التشريعات.

جدول (٢):

توزيع التشريعات اللغوية على المجالات

المجال	عدد التشريعات	نسبة التشريعات
الاقتصاد	١٧٥	٣٠٪
القانون	١١٤	٢٠٪
التعليم	٦٦	١١٪
الإدارة	٥٧	١٠٪
الثقافة	٤٣	٧٪
العمل	٢٥	٤٪
الصحة	٢٠	٣٪
الإعلام	١٨	٣٪
الدبلوماسي	١٨	٣٪
الرياضة	١٢	٢٪
البحوث والنشر	١١	٢٪
السفر والسياحة	٨	١٪
الشؤون الدينية	٧	١٪
المجموع	٥٧٤	١٠٠٪

ويمكن من خلال التأمل في توزيع التشريعات على المجالات ملاحظة قلة القرارات في عدد من المجالات المهمة لواقع اللغة العربية، كما نجد في مجال الثقافة على سبيل المثال، أو في مجالات العمل والصحة والإعلام، رغم الارتباط الوثيق الذي يربط واقع اللغة العربية بهذه المجالات الرئيسية التي تُشكّل ملامح الحياة لساكلي دول مجلس التعاون، وتوجّه الهوية والمفاهيم التي يتعرضون لها.

إضافةً إلى ذلك، فإن توزيع التشريعات في الجدول (٢) يكشف أن التشريعات اللغوية في مجالي الرياضة، والسفر والسياحة قليلة العدد، رغم الدور المهم الذي يؤديه كل من هذين المجالين في تشكيل اهتمامات المجتمع، وما وُجد من تشريعات في هذه السياقات فإنها في الغالب موجّهة إلى نظرة تقليدية للمجالين، مثل: اشتراطات تأسيس النوادي الرياضية في مجال الرياضة، أو اشتراطات تنظيم قطاع الفنادق وآليات عرض الأسعار في مجال السفر والسياحة، ومن المهم أن تتجاوز التشريعات اللغوية في هذين القطاعين هذه الأساسيات إلى ما بعدها من أدوات تمكين اللغة العربية ودعمها، وتعزيز التصورات الذهنية عنها لدى فئات المجتمع محلياً وعالمياً، مثل: إبراز المشهد اللغوي العربي في الفعاليات الرياضية على لوحات الإعلان والملابس التي يرتديها اللاعبون؛ لما تحصده هذه الأنشطة من اهتمام عال محلياً ودولياً، حيث تصل إلى العالم من خلال وسائط البث المختلفة كالإنترنت أو القنوات الفضائية. والأمر كذلك في مجال السياحة، حيث الفرصة سانحة لاستغلال الاهتمام العالمي بالسياحة الترفيهية والدينية في المنطقة بإيصال ثقافة دول مجلس التعاون للسياح، وجعلها أحد أركان تجربتهم السياحية من خلال التعاطي مع اللغة العربية وفنونها وذخائرها الثقافية.

نلاحظ أيضاً في توزيع التشريعات اللغوية على المجالات أن التعليم يأتي ثالثاً بعد الاقتصاد والقانون، على الرغم من ارتباط التعليم الوثيق بواقع اللغة، وأصالته في كل مشاريع التخطيط اللغوي، وحضور تشريعات مجال التعليم في المرتبة الثالثة في دول مجلس التعاون مختلف عما نلاحظه في ترتيب تشريعات مجال التعليم على مستوى الدول العربية، حيث كان مجال التعليم أكثر المجالات تواتراً في منظومة بيانات السياسات اللغوية في الدول العربية



كما أوضح تقرير حالة السياسات اللغوية في البلاد العربية (مجمع الملك سلمان، ٢٠٢٤)، مُشكلاً ما نسبته ٢٧٪ من مجموع التشريعات اللغوية في المنظومة كاملة. والدراسات في هذا التقرير تعكس أصداء تحديات عدة تتعلق بمزاحمة اللغات الأخرى للعربية، خصوصاً اللغة الإنجليزية، في سياقات التعليم العام والتعليم العالي على حدٍ سواء؛ مما يستدعي نظرةً فاحصةً على واقع التشريعات اللغوية المرتبطة بالتعليم ودراسة أثرها بصورة أشمل وأوفى.

موقع اللغة العربية إلى جانب اللغات الأخرى في دول مجلس التعاون

أظهرت الدراسات الواردة في هذا التقرير موقع اللغة العربية المميز في الوثائق الأساسية للدول من دساتير وأنظمة الحكم، حيث تأخذ موقعاً رئيساً لا تنافسها فيه لغة أخرى من الناحية الرسمية في جميع دول مجلس التعاون، وهذا الموقع الرئيس لم يعزل اللغة العربية عن التأثير بنماذج التعددية المختلفة التي تتعايش معها اللغة العربية، وقد أشارت الدراسات الواردة في هذه الدراسة إلى التحديات والسياسات التي تفرضها اللغات الأخرى إلى جانب اللغة العربية، ويمكن القول إن التغييرات التي تحدث في الواقع اللغوي في دول مجلس التعاون، والتحديات التي تُستجد؛ هي انعكاس للتحديات التي يحدث بين العربية واللغات الأخرى.

والنظر في موقع اللغة العربية إلى جانب اللغات الأخرى يبرز تعددية طارئة في دول الخليج، نابعة عن استقطاب دول الخليج للأيدي العاملة من دول مختلفة، ويبرز تعددية دخيلة ناتجة عن الانتشار العالمي للغة الإنجليزية وتأثيرها على الاقتصاد والتعليم والإعلام. ونماذج التعددية الطارئة والدخيلة تزاحم اللغات الأصيلة في البلد، وتأخذ من حصتها. ^(١) فالتعددية الطارئة التي نتجت عن استقطاب الأيدي العاملة في دول الخليج قدّمت عدداً من اللغات التي زاحمت العربية في عدد من الوظائف الاتصالية، ونتج عن هذه المزاحمة آثار ألفت بظلالها على بنية اللغة ومفرداتها واستخداماتها من خلال ظهور عربية هجينة في الخليج.

^(١) تقرير حالة السياسات اللغوية في البلاد العربية (٢٠٢٤) مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية. (تحت النشر).

وإذا كانت آثار التعددية الطارئة في استعمال عربية هجينة في الخليج ذات سياق اجتماعي منخفض المقام، فإن التعددية الدخيلة على النقيض من ذلك تحدث في سياق اجتماعي عالي المقام. والتعددية الدخيلة هذه تُظهر تأثيراً بلغة مركزية فائقة هي الإنجليزية بحسب النموذج الذي قدّمه دي سوان^(١)، ومنطلق هذا التأثير وأساسه التأثير الثقافي والاجتماعي والسياسي للغة الإنجليزية على المجتمعات الخليجية دون أن تكون بالضرورة الإنجليزية لغةً أمّاً لعدد كبير من سكان دول مجلس التعاون. نتج عن هذا التأثير مزاحمة الإنجليزية للعربية في وظائفها الاتصالية الأساسية، مثل سياقات التعليم والاقتصاد والإعلام؛ وهو ما سبّب تراجعاً في المكتسبات التي حققتها العربية.

(١) Words of the world: The global language system. John Wiley & Sons. (2001). De Swaan, A





توصيات الدراسة

بعد أن استعرضنا بنظرة تحليلية شمولية التشريعات اللغوية في دول مجلس التعاون الخليجي، وموقع اللغة العربية إلى جانب اللغات الأخرى في دول مجلس التعاون؛ نُقدّم باقةً من التوصيات في ضوء نتائج دراسات واقع اللغة العربية في دول مجلس التعاون، جاهدين لصياغتها في قوالب عملية واضحة، من شأنها الإسهام المباشر في تحسين الممارسات التطبيقية في مجال تعزيز الدور الحضاري التنموي للغة العربية في دول مجلس التعاون، في مختلف المجالات: الحياتية والعلمية والتقنية والتنموية؛ وفق منظور إستراتيجي تكاملي مستدام.

وفي هذه التوصيات دعوةً صريحةً للجهات المختصة وللمختصين والباحثين والمهتمين بأن يقوم كل بدوره كاملاً غير منقوص في سياقات التشخيص والعلاج في ضوء التشريعات والأنظمة والقرارات والإستراتيجيات المقررة في دول مجلس التعاون، بما في ذلك: تعميق الفهم لواقع اللغة وفُرض نموها، والاستثمار الذكي للجهود المؤسسية في هذه الدول، لصناعة واقع لغوي يجعل من اللغة العربية مكوناً رئيساً لتغذية الهوية العربية الخليجية الإسلامية، ورافداً محورياً لمشاريع التحضر والتمدن والرُقي والتنمية والرفاه في الدول الخليجية، وترسيخ مكانتها ورسالتها الثقافية والحضارية على المستويات العربية والإقليمية والعالمية.

وتتمثل أبرز التوصيات في الآتي:

١. اعتماد وتفعيل آليات التخطيط اللغوي المنهجية التي تتكامل فيها القطاعات المختلفة، وتنتظم فيها الأفكار والأعمال والسياسات والقرارات والإستراتيجيات والممارسات.

إن تفعيل آليات التخطيط اللغوي يضمن الاتجاه نحو هدف واحد يحافظ على مكتسبات اللغة العربية، ويرفع من تنافسيتها ومكانتها، ويُعَلِّمُ أداةً لتقديم الثقافة والحضارة التي تمتلكها دول مجلس التعاون إلى العالم. ومن المهم في هذا السياق أن يكون التخطيط اللغوي معاصراً في طبيعته، متنوعاً في مستهدفاته (تخطيط المكانة اللغوية، تخطيط الوضع اللغوي، تخطيط الاكتساب اللغوي، تخطيط الخطاب اللغوي)؛ فيدرك متطلبات العصر وفُرصه من الانفتاح المتزن على اللغات والثقافات الأخرى بما يُحقِّقُ الاستفادة منها، ويفتح جسر التفاعل الحضاري معها. إضافةً إلى عدم اتكاء جهود التخطيط على الاعتماد على التشريعات اللغوية وحدها -مع أهميتها البالغة- سبيلاً إلى صُنْعِ التغيير اللغوي؛ فمن الضروري أن تأخذ آليات التخطيط اللغوي بفنون صُنْعِ التأثير وتشكيل الرأي العام، والعمل الدؤوب المبتكر على جعل اللغة العربية واستخدامها وتبني فنونها وهويتها علامةً من علامات التقدم والرفق والتعلم، تماماً كما فعلت الثقافات الأخرى بلغاتها. وهذا الأمر يتطلب إدراكاً من المشتغلين بالتخطيط اللغوي بالحاجة إلى التعاون مع المختصين في مجالات معرفية أخرى لتسويق قضاياهم وصنع التأثير فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة، ويتطلب وعياً بأن الأدوات والمنهجيات التقليدية التي استُخدمت لعدد من العقود دون تحقيق أثر ناجع، لن تقدرَ على صُنْعِ أثر ملموس في زمننا.



٢. تطوير ما يلزم من تشريعات معززة للغة العربية؛ تضمن حضور اللغة في المجالات الحيوية كافة، وتسهم في تمكين فاعليتها الحضارية، وتفعيل الآليات الضرورية لمتابعة الالتزام بها.

إن نقطة الانطلاق في هذه التوصية هي أن تكون لدول مجلس التعاون سياسة لغوية واضحة تُبنى على دراسة للواقع وتخطيط لمستقبل اللغة وما يُراد لها من مستهدفات قيمية ووظيفية، حيث تتكامل العناصر التشريعية من جميع القطاعات لخدمة أهداف هذه السياسة اللغوية وتمكينها. وقد استعرضت الدراسات في هذا التقرير العديد من السياسات والتشريعات اللغوية المتفرقة التي صُممت لتدير الشؤون اللغوية في المجالات المختلفة؛ إلا أن هذه الدراسات تُشير إلى التحديات التي تواجهها تلك السياسات من ضعف التطبيق، وعدم التزام عدد من المستهدفين بتلك السياسات بمضمونها ومقتضاها. وقد أظهرت دراسات واقع اللغة العربية في دول المجلس أهمية وضرورة تفعيل آليات الالتزام والمتابعة وأثرها في جعل السياسات اللغوية أكثر فاعلية وأقوى أثراً. وقد قطعت عدد من المؤسسات المعنية في دول مجلس التعاون شوطاً كبيراً في هذا الصدد، سواء على صعيد بناء سياسة لغوية شاملة، أو وضع آليات التفعيل والمتابعة، والأمل أن تُكثف هذه الجهود وتُدعم حتى تُحقق تلك المبادرات والمشاريع أهدافها. ومن الضروري تكليف جهة محددة في كل دولة خليجية، تُعنى بمهمة ترجمة التشريعات والسياسات اللغوية إلى واقع ملموس ومتابعة تنفيذها، مع الالتزام بتمكينها بأدوات القانون والتأثير.

٣. مراجعة اللغة المستخدمة في السياقات الدولية، وتوسيع استعمالها في تلك السياقات من جانب المسؤولين الخليجين.

تعدُّ اللغة العربية ضمن اللغات العالمية المعترف بها في أغلب المنظمات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة، وتُثبت الممارسات أن استعمال اللغة الأم في تلك السياقات يعكس صورةً ساميةً من صور الاعتزاز الحضاري والثقافي؛ وهو ما يجعل من اللغة عاملاً لبناء القوة الناعمة لدولنا الخليجية، ويرفع من شأنها وشأن مواطنيها بين الدول.

٤. العمل الجاد لتصحيح مسار اللغة العربية في التعليم، وحضورها بوصفها لغة للتدريس لا سيما في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وإقرار برنامج طموح لاعتمادها في برامج تعليم الطب والهندسة والتقنية في مسار إستراتيجي تدريجي ناجح.

إنَّ الوعي بأثر مزاحمة الإنجليزية للعربية في مجال التعليم والتنمية أصبح من الضرورات التنموية، إذ لا سبيل للتعلم العميق والإبداع الخلاق إلا باللغة الأم، وذلك وفق دراسات علمية صلبة. وتقتضي هذه التوصية بالضرورة تطوير سياسات التعليم، وإنشاء مؤسسات تعليمية تحقق الموازنة بين ما تستحقه اللغة العربية من حضور في البيئة التعليمية، وما يُعطى للغات الأخرى من اهتمام ومساحة؛ لنصل من خلال هذه المؤسسات التعليمية إلى أجيال متمكنة، تفخر بلغتها، وتستعملها بكفاءة وفعالية، وتمتلك من التنوع اللغوي ما يفتح لها نوافذ الاتصال على العالم. ويأتي ضمن خطوات التطوير هذه العمل على تطوير مناهج اللغة العربية والأدوات التي تُقدِّم بها علوم العربية وآدابها، وتفعيل مداخل "تعلُّم اللغة بتذوقها"، بما يُمكن المتعلمين من اكتساب مهارات اللغة تحدثًا واستماعًا وقراءةً وكتابةً، ويُقرب اللغة منهم، ويُحبِّبهم فيها موضوعًا للدراسة، ووسيلةً للتواصل، ووسيطًا للاطلاع على المعارف والآداب والعلوم، وأداةً للتفكير الخلاق والإنتاج الإبداعي.

٥. تفعيل حضور اللغة العربية السليمة في وسائل الإعلام المتعددة، وتقريبها من المتلقي؛ لتكون جزءًا من تشكيل ذائقته، ووسيلته للتعبير عن أفكاره واهتماماته ورؤاه.

يمكن تفعيل ذلك من خلال البرامج التكوينية التدريبية التي تُلامس حاجات المتلقين واهتماماتهم، وتُعزِّز من حضور الفصحى في بناء ثقافتهم ووعيهم. وقد أشار الباحثون إلى أهمية عدم اكتفاء وسائل الإعلام باستعمال الفصحى في البرامج الإخبارية والنشرات ذات الطابع الرسمي، وضرورة التكامل بين الفصحى والعامية في السياقات المناسبة لكل منهما،



حيث كشفت الدراسات التقويمية أن واقع وسائل الإعلام يُغلب حضور العامية في كثير من ساعات البث وفي بعض البرامج والنطاقات الإعلامية التي يُفترض أن تكون بالفصحى.

٦. تفعيل اللغة العربية في مجالات السياحة والترفيه والفنون، واستثمار هذه المجالات في تقديم ثقافة الخليج وما يميزها؛ ومن ذلك تسويق الثقافة المحلية وجعلها ضمن الذخائر التنموية التي تخلق منتجات ذات قيمة اقتصادية مضافة في سياق يُعزز ما بات يُعرف بالصناعات الإبداعية.

تُظهر الدراسات أن دول الخليج بذلت جهوداً كبيرة في تصدير ثقافتها المحلية ودعوة العالم إلى التعرف من كتب على ثقافتها العربية وفنونها ومنتجاتها الإبداعية، وتعزيز السياحة في أرجاء دول مجلس التعاون واكتشاف كنوزها الثقافية والتاريخية والطبيعية؛ ومما يدعم هذه التوصية أن هذه الجهود تلقى إقبالاً متتامياً من السياح.

٧. توسيع الاستثمار في مشاريع الحوسبة والتقنيات اللغوية، ودعم مبادراتها في سياق يستثمر بذكاء وتوازن تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي وتعلم الآلة، والسعي لتمتين العلاقة بين المختصين في تلك المجالات بما يفتح الآفاق لتطوير تقنيات وأدوات تدعم اللغة العربية، وتُعزز من الاقتصاديات اللغوية.

تتطلب الجهود في هذا المجال تخطيطاً إستراتيجياً طويل الأمد، يستثمر بكفاءة ما تمتلكه دول مجلس التعاون من ثروة معرفية وثقافية وبيانات، ويضعها ضمن برنامج إستراتيجي يُطور البيئة الحاضنة للتقنيات اللغوية وتطبيقاتها، مع ضرورة تكوين شراكات وتحالفات مع شركات ومؤسسات عالمية رائدة.

٨. دعم جهود التعريب في قطاعات الصحة والأعمال.

أشارت دراسات واقع اللغة العربية في دول مجلس التعاون إلى ضرورة تكثيف جهود التعريب لقطاعات الصحة والأعمال التي شاع فيها استعمال لغات غير العربية. وفي دعم هذه الجهود امتثالٌ لكثير من السياسات والتشريعات اللغوية التي تعطي الأولوية للغة العربية في الجوانب التشريعية والتنفيذية، ودعمٌ لحقوق مواطني دول مجلس التعاون وسكانها من خلال وصولهم إلى خدمات الصحة والخدمات في قطاع الأعمال من خلال لغتهم الأم، علاوة على أهمية تلك الإستراتيجية في تعزيز حضور اللغة العربية في المجالات الحيوية، بما يجعلها تتجاوز كونها أداة تواصل إلى كونها أداة للتفكير الإنتاجي الإبداعي؛ بما يسهم في تطوير تلك القطاعات وتوسيع فرص خلق منتجات وخدمات ذات قيمة اقتصادية مضافة.

٩. معالجة التحديات الناجمة عن استقطاب الأيدي العاملة التي لا تعرف العربية.

أظهرت الدراسات التقييمية أن استقطاب الأيدي العاملة دون استحضار للجانب اللغوي أدّى إلى وجود أعداد كبيرة من الأيدي العاملة التي لا تملك أداة مناسبة للتواصل؛ وهو ما يوقع في إشكالات في أداء المهام الموكلة لهم، وقصور في فهمهم لحقوقهم وواجباتهم. وكان من نتائج هذا الواقع ظهور عربية هجينة في الخليج وانتشار استعمالها بين الأيدي العاملة أنفسهم من جهة، وبين العرب والأيدي العاملة من جهة أخرى، وقد أشارت دراسات الواقع اللغوي إلى التحديات التي فرضتها تلك اللغة الهجينة على سياقات استخدام اللغة، والآثار التي تنتقل منها عبر تراكيبها ومفرداتها وتعاييرها إلى العربية. ولهذا، فمن المهم التعجيل بإقرار تشريعات وآليات تعالج ذلك الإشكال، وبرامج تنفيذية تتعامل مع تلك المشكلة، وتضمن ذلك ضمن منظومة الأمن الوطني والخليجي.



١٠. التنسيق والتكامل بين دول المجلس في السياسات والمعايير اللغوية، وفي التعريف والتسويق للمبادرات اللغوية الخليجية.

أظهرت الدراسات التقييمية وجود جهود لغوية متنوعة تقوم بها دول المجلس في جوانب شتى، ومنها ما يتصل بالسياسات اللغوية والمعايير ذات الصلة بالجوانب اللغوية، إضافة إلى وجود مبادرات حكومية متنوعة تخدم اللغة العربية، وتُعزّز من حضورها مثل: الاختبارات اللغوية المعيارية، والجوائز اللغوية، والمبادرات الثقافية... وغيرها. ومن المهمّ تعميم ما تُصدره دول المجلس كافة، والإفادة منه وذلك عبر مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية بآليات ملائمة.

١١. تكليف مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية بوضع آليات تنفيذية للتوصيات الواردة في دراسة الواقع اللغوي للغة العربية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

يتطلب تنفيذ توصيات هذه الدراسة - وفق المحاور الخمسة التي تناولتها- التنسيق بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في وضع آليات؛ لإحداث نقلة إجرائية نحو تطوير واقع اللغة العربية في مؤسساتها على المستويات كافة من جهة وبين أبناء دول المجلس من جهة أخرى. وليس أجدد بإحداث هذا الاتساق والسعي نحو هذا التنسيق من مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية وذلك في ضوء مهام المركز واختصاصاته.



تعريف موجز بالباحثين

د. علي بن تميم

كاتب ومُفكّر وإعلامي من دولة الإمارات العربية المتحدة. حصل على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها من الجامعة الأردنية عام ٢٠٠١م، ودرجة الدكتوراه في النقد الأدبي من جامعة اليرموك، بالأردن عام ٢٠٠٥م. يشغل منصب رئيس مركز أبوظبي للغة العربية، وهو الأمين العام لجائزة الشيخ زايد للكتاب منذ عام ٢٠١١م، ورئيس تحرير مجلة "المركز" للدراسات العربية الصادرة عن دار بريل العالمية للنشر. أسّس وأسهم في تطوير عددٍ من المبادرات الإعلامية والثقافية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وشغل عدداً من المناصب والمهام، منها: رئيس مجلس إدارة مركز جامع الشيخ زايد الكبير، وعضو لجنة تحكيم برنامج "أمير الشعراء". وكان عضو اللجنة العليا لجائزة الدولة التقديرية، وعضواً محكماً في عدة جوائز ثقافية بدولة الإمارات، أهمها: جائزة دبي الثقافية، وجائزة خليفة التربوية.

أ.د. ياسر بن أحمد جمعة

أستاذ اللغويات وزميل أكاديمية التعليم العالي البريطانية المتقدمة، يتمحور اهتمامه البحثي حول التحديات التي تواجه اللغة العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على مدى خمسة وعشرين عاماً، درّس في عدة جامعات في السعودية، والبحرين، ومصر. ركّزت أبحاثه على اللغة كظاهرة اجتماعية، وعلى دور اللغة في تشكيل وتعزيز التفاهم والحوار بين الثقافات المختلفة، وتأثير هذه الثقافات على استخدام اللغة والتفاعلات اللغوية. كما ركّزت أبحاثه أيضاً على التحديات اللغوية المتعلقة بترجمة النصوص الثقافية والدينية والإعلامية والتقنية بين العربية والإنجليزية، إلى جانب دراسة السياسات اللغوية وتحليل الخطاب السياسي. شارك في تأليف كتاب "فهم الحديث النبوي: مسائل في ترجمة مشكاة المصابيح"، الذي ناقش قضايا تتعلق بترجمة الحديث النبوي الشريف من العربية إلى الإنجليزية، وربط التفاصيل اللغوية بالتحليل العميق للنصوص الدينية.

د. سعيد بن علي آل الصلح

أستاذ اللسانيات التطبيقية المشارك بجامعة الملك عبدالعزيز. حصل على الماجستير في النحو والصرف في جامعة أم القرى في عام ٢٠١٠، ثم حصل على الماجستير الثاني في اكتساب اللغة العربية وتدريسها كلغة أجنبية في جامعة ميشيغان في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٦، ثم حصل على الدكتوراه في اللسانيات الاجتماعية في الجامعة ذاتها في عام ٢٠١٨م. درّس اللغة العربية للناطقين بها وبغيرها في جامعة الملك عبد العزيز، وفي كلية اللغات في جامعة مدل بيري في الولايات المتحدة الأمريكية. نشر وما زال يعمل على نشر الأبحاث العلمية، واهتماماته البحثية تشمل التناوب اللغوي، والمواقف اللغوية، والاحتكاك اللغوي وما يتعلق به من لغات هجينة ومولدة ومختلطة، ولغة ذوي الإعاقة السمعية واكتسابهم للعربية، إضافة إلى الإشراف والمناقشة لطلبة الدراسات العليا.



د. محمد بن عبد الرحمن القرشي

باحث في تحليل البيانات اللغوية والسياسة والتخطيط اللغوي. حصل على الدكتوراه في المدونات اللغوية من جامعة شمال أريزونا، ويعمل أستاذاً مساعداً في جامعة الملك سعود. صمّم وأسهم في إعداد السياسات اللغوية لعدد من المؤسسات، وهو عضو الفريق العلمي لمشروع منظومة بيانات السياسات اللغوية للدول العربية حيث أشرف على إعداد منهجية جمع وتحليل بيانات المنظومة، وأعدّ التقرير العام للمشروع. نشر عدداً من الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية، وركّز في أبحاثه على تحليل البيانات اللغوية إحصائياً، وربطها بواقع استخدام اللغة. قدّم أوراقاً بحثية في مؤتمرات علمية محلية وعالمية مثل AAAL في الولايات المتحدة. صمّم وأسهم في بناء عدد من المدونات اللغوية التي تخدم أبحاث الاستخدام اللغوي والتعرف على اللهجات المحلية، مثل: "مدونة العواصم العربية على منصة تويتر"، وغيرها.

د. علي بن حمد الفارسي

أستاذ اللسانيات المشارك، أكاديمي وباحث عُمان، يعمل بجامعة الشرقية بسلطنة عمان حالياً، حصل على الماجستير عام ٢٠١١م من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، والدكتوراه في اللسانيات عام ٢٠١٦م من جامعة السلطان قابوس، عمل في مجال التعليم التربوي وتأليف المناهج بوزارة التربية والتعليم، ثم التحق بالتدريس الأكاديمي بجامعة صحار، ثم انتقل إلى جامعة الشرقية ليتولى مهام تأسيس قسم اللغة العربية فيها ورئاسته لمدة أربع سنوات، وتولى مهام إدارة تحرير مجلة جامعة الشرقية للعلوم التربوية والإنسانية المحكّمة، وله مجموعة من الأبحاث المحكّمة والكتب والدراسات اللغوية في مجال اللغة العربية المعاصرة واللسانيات، نال جائزة أفضل إصدار أدبي بسلطنة عمان عام ٢٠١٢م.

د. رامي نزيه أبو شهاب

كاتب وناقد متخصص في النظرية النقدية والدراسات الثقافية وخطاب ما بعد الاستعمار، حاصل على دكتوراه من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة، يعمل أستاذاً محاضراً في جامعة قطر. أصدر عشرة كتب نقدية، بالإضافة إلى مجموعتين شعريتين، فضلاً عن نشره العديد من البحوث الأكاديمية. كان عضواً في لجان تحكيم العديد من المسابقات، وهو أيضاً عضو لجنة هيئة تحرير مجلة سرديات مجلة كتارا الدولية للرواية - الحي الثقافي بقطر. نال جائزة الشيخ زايد للكتاب عن كتاب «الرئيس والمخاتلة خطاب ما بعد الكولونيالية في النقد العربي المعاصر». شارك في عدد من المؤتمرات والندوات العلمية في كل من جامعة كامبريدج بإنجلترا، وجامعة قطر، بالإضافة إلى مؤتمرات في كل من البحرين، وكينيا، والجزائر، وتونس، واليونان، والأردن، والولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها.

د. عبد الله عيسى السرحان

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية لكلية الآداب في جامعة الكويت، تحصل على درجة الماجستير من جامعة إدنبرة، وعلى درجة الدكتوراه من جامعة سانت أندروز في المملكة المتحدة. يعمل في مجال التعليم والمجال الأكاديمي بالإضافة إلى المشاركات الأدبية، وهو عضو في عدد من المؤسسات الثقافية، مثل: رابطة الأدباء، والجمعية الأوروبية للمسكوكات اللغوية، وجمعية دراسات الشرق الأوسط في الولايات المتحدة الأمريكية، والجمعية البريطانية للدراسات الإسلامية ودراسات الشرق الأوسط، وغيرها. نشر مجموعة من البحوث والدراسات في مجلات علمية محكمة، عربية وعالمية؛ بالإضافة إلى مقالات مختلفة الموضوعات في منصات عربية وعالمية. كما أنه شارك في لجان تحكيم لمسابقات أدبية وأبحاث علمية.



مركز الترجمة والعريب والاهتمام باللغتين العربية
GCC Centre for Translation, Arabisation and Promotion of Arabic



☎ (+٩٦٨) ٢٤٩٦٨٧٥٩ | CTAPA@GCCSG.ORG ✉

📠 (+٩٦٨) ٢٤٦٧٥٥٠ | @CTAPA_GCC ✉

ص.ب: ٥٣٩، الرمز البريدي: ١١٨، مسقط، سلطنة عُمان